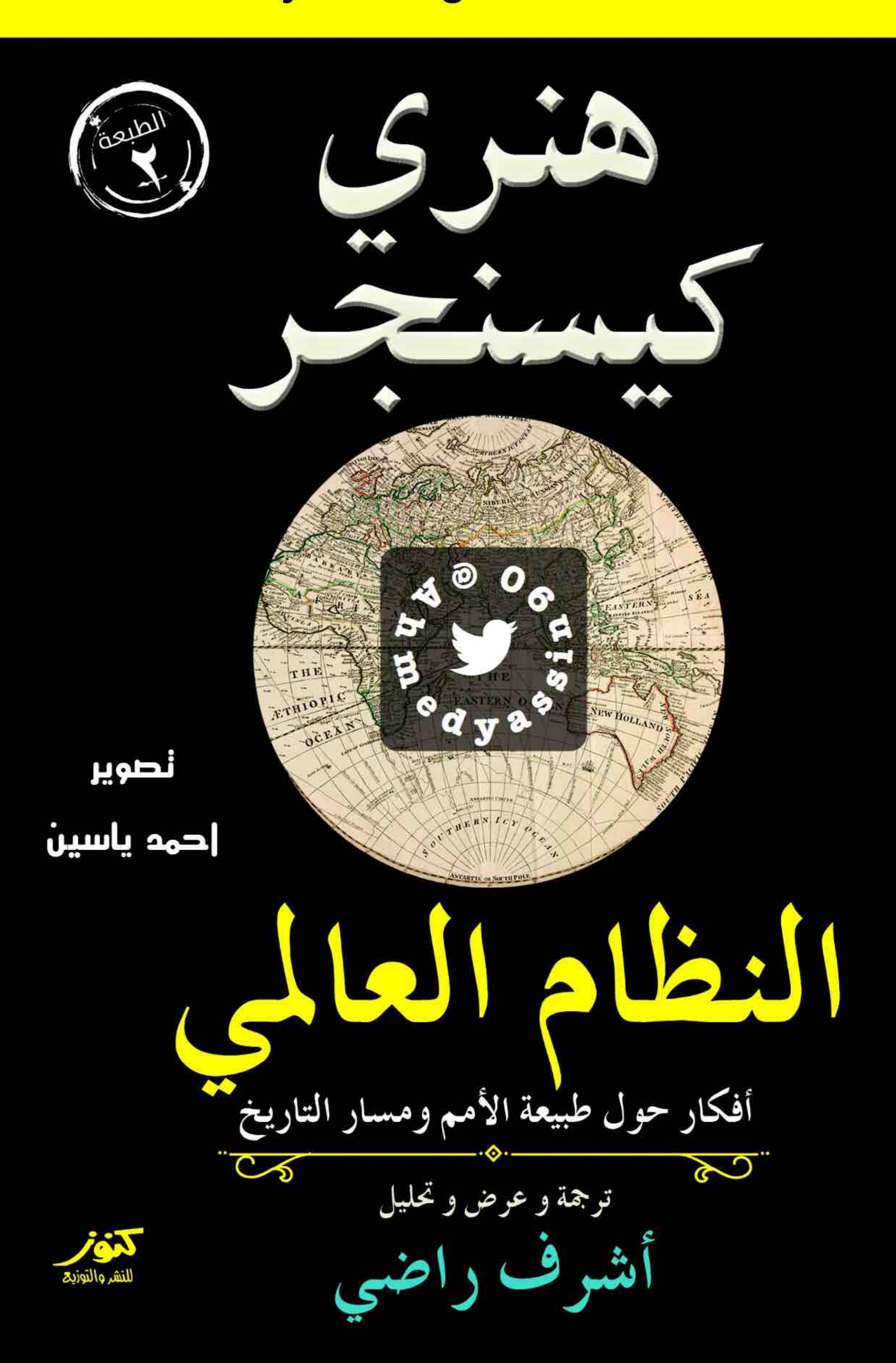
Henry Kissinger “World Order”





النظام العالمي

أفكار حول طبيعة الامم ومسار التاريخ

اســـم الكـتـــاب: النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ

الـمـــؤلـــف: هنري كيسنجر

ترجمة وعرض: أشرف راضي

الإخراج الداخلي:



للدعم الفني وخدمات النشر
٠١٠٢١٥٧٥٠٨٦ - ٠١٢٧٦٨٩٠٠٣٧

الناشر

كنوز

للنشر والتوزيع

14 شارع جواد حسنى متفرع من شارع قصر النيل - القاهرة
تليفاكس: 0223961698 محمول: 01227717795
email:kenouz55@yahoo.com

رقـــم الإيـداع: 2015 / 4395
الترقيـم الدولي: 978-977-709-395-8

الطبعة الأولى: 2015

هنري كيسنجر

النظام العالمي

أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ



ترجمة وعرض وتحليل

أشرف راضي



2015

هذا الكتاب ترجمة:

Henry Kissinger

WORLD ORDER

Reflections on the Character

of Nations and the Course of History

هذا الكتاب

ليست هذه ترجمة لكتاب هنري كيسنجر الأخير النظام العالمي، وإنما عرض مفصل لأهم الأفكار التي جاءت في كتاب يرى كثير من المعلقين أنه قد يكون آخر كتب كيسنجر (91 عامًا)، فقد لا يمهله العمر لوضع كتاب آخر. حاولنا في هذا العرض الالتزام، قدر الإمكان، بالترتيب الذي أراده المؤلف لعرض أفكاره وهو ترتيب له صلة وثيقة بالعنوان الفرعي الذي اختاره للكتاب: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ، فما دام الكاتب أراد أن يتحدث عن مسار للتاريخ، فإن أمانة العرض تقتضي أن نسلك مسلكه وألا نجتزئ أقسامًا من الكتاب للتركيز عليها دون أقسام أخرى. والحقيقة أن كيسنجر وزع فصول كتابه على نحو يفي بالغرض الذي من أجله نشر هذا الكتاب.

يقول كيسنجر في كلمة العرفان التي وضعها في نهاية الكتاب إن فكرة هذا الكتاب جاءت من حديث على العشاء مع تشارلز هيل، الذي يصفه بأنه باحث متميز في برنامج برادي-جونسون للاستراتيجية الكبرى ومحاضر رفيع في برنامج الدراسات الإنسانية بجامعة ييل.، والذي كان عضوًا مميزًا في فريق التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية عندما كان كيسنجر وزيرا للخارجية قبل زمن بعيد. وصار كيسنجر وهيل أصدقاء منذ ذلك الحين وتعاونًا معًا من حين لآخر. ويقر بالعرفان لهيل لما وجده منه من مشورة ومساعدة لا يقدران بثمن. فقدم هيل خلاصة المقالات التي كتبها عن جوانب معينة في الموضوع، وراجع مسودات بعض فصول الكتاب، وكان مستعدًا دائما لمناقشة أية أفكار، وساعد في تحرير المخطوطة كلها حتى النهاية.

ولعل الفائدة التي ترجى من قراءة كلمة العرفان هذه، ومن قراءة كلمات المماثلة في الكتب الغربية، أن يتبين القارئ العربي الفارق بين تأليف الكتب في مجتمعاتنا، وبين صناعة الكتب في مجتمعات المعرفة. فقد أسهم في هذا الكتاب، كما في غيره من كتب كيسنجر، كتيبة من الباحثين المساعدين والأصدقاء والمحررين والمدققين اللغويين، لكي تخرج الكتب على هذا القدر من الإتقان من حيث الموضوع والشكل.

ويضيف كيسنجر أنه وهيل خلصا من حديث العشاء هذا إلى أن «أزمة مفهوم النظام العالمي هي المشكلة الدولية النهائية في عصرنا». وأزمة المفهوم هذه هي موضوع هذا الكتاب. وهي ما يسعى كيسنجر إلى معالجتها. ولكي لا يختلط الأمر على القارئ، يجب التنويه إلى أن كيسنجر يتحدث فقط عن «النظام العالمي» ولا علاقة لهذا التناول بمفهوم «النظام العالمي الجديد» الذي راج في التسعينيات مع انتهاء الحرب الباردة والنظام الثنائي القطبية الذي قام على توازن الرعب النووي. وهو يجعل من هذا النظام هدفًا يسعى الجنس البشري لتحقيقه، كبديل للفوضى التي كانت صفة ملازمة للعلاقات في النظام الدولي الذي قام بموجب صلح وستفاليا. وبات التوصل إلى هذا النظام في المرحلة الراهنة معلقًا، في رأيه، على شكل العلاقة أو الشراكة التي قد تنشأ بين الولايات المتحدة والصين. ويشير إلى أن النظام المنشود يحتاج إلى إقامة توازن دقيق بين ضبط النفس والقوة الشرعية... ويجب على الممارسة الحكيمة لفن الحكم أن تتوصل إلى ذلك التوازن، فبدونه تلوح الكارثة.»

وبعبارة أخرى، يرى كيسنجر أن البشرية وصلت إلى لحظة فارقة فإما التوصل إلى نظام يكبح الاندفاع إلى حرب أخرى مدمرة، والتي ستحدث مستويات من الدمار لا يمكن للعقل البشري أن يستوعبها بتأثير التكنولوجيا، وإما الفوضى التي لا يمكن أيضا للعقل البشري أن يتصور الطريق الذي يمكن أن تفضي إليه.

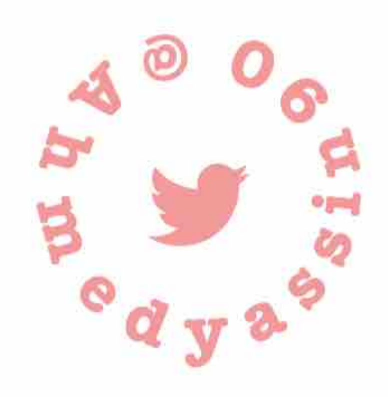
في هذا العرض لكتاب كيسنجر الأخير، حرصت على تقديم الفصول وفق الترتيب الذي جاء في الكتاب، وهو ترتيب يساعد القارئ، إلى حد كبير، على تتبع مسار تطور مفهوم النظام العالمي عبر ثقافات وخبرات حضارية مختلفة على مدى زمني ممتد يتجاوز الخمسة قرون، وهذا يكسب الكتاب قيمة إضافية، إذ أنه يزود القارئ بمعرفة تاريخية مرتبة ومنظمة، سواء عن التاريخ الأوروبي أو تاريخ العالم الإسلامي والشرق الأوسط وتاريخ آسيا والولايات المتحدة، لينتهي الاستعراض التاريخي الذي يقدمه بدخول العالم عصر ثورة التكنولوجيا الرقمية والاتصالات.

ثمة تدخل آخر كان يتعين إجراؤه على طريقة عرض الفصول، يفرضه أيضًا المنهج الذي اتبعه كيسنجر في تقديم أفكاره وتصوراته للتعامل مع أزمة النظام العالمي. فقد قمت بوضع

الفصول ضمن أطر تساعد على الربط الموضوعي بينها وتسهل عقد المقارنات اللازمة وتساعد أكثر على التمييز بين الثقافات التي قال كيسنجر إنها أسهمت في بلورة مفهوم النظام العالمي أو تعقيده. وتضمن كل قسم فصلين تربطهما وحدة الموضوع. وأدرجت أول فصلين للكتاب تحت عنوان الرؤية الأوروبية للنظام العالمي واخترت للقسم الثاني الذي اشتمل أيضا على فصلين عنوان الإسلام والنظام العالمي. ووضعت الفصلين الخامس والسادس المخصصين لآسيا في قسم ثالث بعنوان رؤى وآفاق آسيوية للنظام العالمي. أما القسم الرابع فكان عنوانه التصور الأمريكي للنظام العالمي وحمل القسم الخامس والأخير عنوان الثورة التكنولوجية والنظام العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت تعريفًا في هوامش الصفحات ببعض الشخصيات والأحداث والمفاهيم التي استشعرت أن القارئ العربي قد يكون في حاجة إلى معرفة المزيد عنها. وسيلاحظ القارئ أنني توسعت في عرض بعض الأقسام في فصول الكتاب واختصرت البعض الآخر، خصوصًا تلك الأقسام التي تتضمن معلومات معروفة جيدًا للقارئ العربي المتابع للشأن العام. في حين تناولت بإسهاب تلك الأجزاء التي قد تسلط الضوء على جوانب جديدة لا أتوقع أن تكون معروفة على نطاق واسع للقراء في منطقتنا العربية.

وعلاوة على ذلك أعددت تقديمًا للكتاب استعرض أبرز الأفكار الواردة فيه مع تسليط الضوء على جوانب في السيرة الذاتية لكيسنجر، والتي قد تعين القارئ على فهم الكيفية التي ينظر بها إلى الأمور. كما كتبت تعليقًا ختاميًا، ناقشت فيه الأفكار الأساسية والاستنتاجات التي توصل إليها كيسنجر في محاولة لتوضيح تأثيرها علينا في العالم العربي، كما تدخلت ببعض الشروح والإيضاحات لما قد لا يكون مألوفًا لدى القارئ العربي الذي أتطلع إلى أن يجد في هذا الجهد المتواضع ما يفيده ويحوز رضاه.


@Ahmedyassin90

مقدمة الطبعة العربية

عندما يكتب مفكر في وزن هنري كيسنجر كتابًا بعنوان النظام العالمي، لا بد وأن يفتش المراقب عن سبب هذه العودة المفاجئة لتعبير هجره العالم منذ سنوات. فتعبير النظام العالمي الذي كان رائجا على نطاق واسع مقرونًا بكلمة جديد، طوال العقد الأخير من الألفية المنصرمة، توارى عن الخطاب العام في السنوات القليلة الماضية. ويعكس ذلك التواري للعبارة التي راجت في وسائل الإعلام العالمية والعربية، وفي تصريحات كبار المسؤولين وفي مراكز الأبحاث، التراجع عن السعي لإقامة نظام عالمي جديد، الذي استحوذ على التفكير في وسائل الأمريكية والعالمية منذ تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات. ويرتبط هذا التراجع على ما يبدو بالتعثر الذي واجهته الولايات المتحدة في حربيها في أفغانستان والعراق، وبالأزمات المالية والاقتصادية التي عانت منها الاقتصاديات الكبرى في العالم. وقد ألقى ذلك التعثر وتلك الأزمات بظلال من الشك على الآمال التي راودت الزعماء الأمريكيين، الذين كانوا يحلمون بنظام عالمي جديد يقوم على أنقاض النظام الثنائي القطبية الذي انهار بانهيار الاتحاد السوفيتي. وكانوا يحلمون بأن تمكنهم قوة النموذج الأمريكي من فرض هذا النظام الجديد على العالم، على النحو الذي عبرت عنه بقوة الكتابات التي راجت في ذلك الوقت عن القرن الأمريكي أو المشروع الأمريكي. وهو الحلم الذي بلغ ذروته مع حلم الإمبراطورية الذي راود الرئيس جورج دبليو بوش، على الأقل خلال فترة ولايته الأولى العاصفة (2000 - 2004).

فلماذا يعيد كيسنجر الروح لفكرة النظام العالمي في ظل وضع دولي يكشف عن ملامح قوية للفوضى؟ هذا سؤال لا بد وأن نجيب عنه ونحن نقدم للقارئ العربي هذا العرض الذي يتضمن ترجمة مختصرة لأهم الأفكار التي تناولها مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية السابق في صفحات كتابه الجديد التي تجاوزت 400 صفحة موزعة على تسعة فصول

ومقدمة وخاتمة. فالإجابة عن هذا السؤال تسمح بمعرفة ما الجديد الذي يضيفه كيسنجر الذي جاوز التسعين على كثرة الكتابات في موضوع النظام العالمي القديم والجديد، طوال التسعينيات وفي العشرية الأولى للقرن الحادي والعشرين. الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في نقطتين مرتبطتين بتجربة كيسنجر المديدة والحافلة، سواء على المستوى النظري والأكاديمي، أو على المستوى العملي والتطبيقي من خلال المناصب التي شغلها، وقربه من قمم صانعي القرار الأمريكيين الذي لم ينقطع. وشحذ كيسنجر كل خبراته في محاولة لإقناع العالم بحاجته لمثل هذا النظام العالمي، والتي يرى أنها حاجة ماسة وملحة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وهذا واضح في التوصيات التي قدمها من خلال الكتاب لإخراج العالم من أزمته الشاملة والمتعددة الأبعاد. وهو هنا ينتقل من مبدأ السياسة الواقعية، الذي ظل ملتزمًا به طوال الوقت، إلى نوع من المثالية التي تميز الفيلسوف المتأمل، أهي حكمة من تقدم به العمر وينتظر الرحيل؟

ربما، فكثير من المراقبين يرجحون أن يكون هذا الكتاب هو آخر كتبه، أخذًا في الاعتبار أنه يبلغ من العمر 91 عامًا. لكن ثمة سببًا آخر يدعو لمثل هذا الاعتقاد، وهو أن كيسنجر يقدم في هذا الكتاب رؤية معمقة لجذور التناغم الدولي والاختلال العالمي، ويلقى الضوء على التحدي المطلق للقرن الحادي والعشرين، وهو كيف يمكن بناء نظام دولي مشترك في عالم من الرؤى التاريخية المتباينة والصراع العنيف والتقنية السائدة والتطرف الأيديولوجي، ويحاول في الوقت نفسه تبرير كل ما اتخذه من مواقف، فيأخذ كيسنجر القارئ، من خلال كتابه، في رحلة عبر العديد من القرون والأماكن والثقافات حيث يضع القضايا الدولية الحالية في سياقها التاريخي. ويعتبر كتاب النظام العالمي محاولة منه لتوحيد كل ما عمل عليه في إطار نظري واحد.

فالكتاب إلى جانب كونه بحث عن نظام عالمي قادر على أن يشمل كل الأنظمة الإقليمية القائمة، لكنه أيضًا محاولة لتبرير كل ما اتخذه كيسنجر من مواقف أثناء حياته الحافلة كسياسي والتي امتدت نحو سبعة عقود. وهو كتاب جدير بالنظر، فكيسنجر حالة فريدة في السياسة المعاصرة بجمعه بين عمق التفكير وسجله الحافل كرجل دولة.

لكن كيسنجر يظل مع هذا مخلصًا ووفيًا لقواعد السياسة الواقعية في تحليله لطبيعة الأزمات التي تمسك بالعالم المعاصر، متتبعًا مسارها التاريخي ومتنبئًا بما قد تنتهي إليه، إذا ظلت الأمور تمضي على النحو الذي تسير فيه، وكذلك في دعوته صناع السياسة لاحترام الواقع والانصياع للحقائق عند صياغتهم للسياسات الهادفة إلى وضع أسس للنظام العالمي في عالم تتعدد فيه الثقافات وتتعدى الرؤى لما يعنيه النظام العالمي. وهو في هذا الكتاب يقيم نوعًا من العلاقة الجدلية بين نقيضين هما السياسة الواقعية التي هيمنت على معظم تجربته العملية والرؤية المثالية التي تنشغل بما ينبغي أن تكون عليه الأمور، سعيًا للتوصل إلى رؤية مركبة نتيجة للجدل ما بين الفكرة ونقيضها، وهي رؤية تتسامى على الاثنين وتسعى لرسم ما يشبه خارطة طريق يمكن للقوى العالمية أن تسير في ضوئها لتجنب ما قد تؤدي إليه السياسات الراهنة من نتائج كارثية.

إن كيسنجر في هذا الكتاب، ليس هو ذلك الدبلوماسي الذي عرفه العالم العربي في سبعينيات القرن الماضي، وليس هو أستاذ تاريخ الدبلوماسية الذي كتب عن سياسات توازن القوى في القارة الأوروبية التي جاء منها، إنه مزيج بين هذا وذاك، ولعل هذا هو الجديد في هذا الكتاب الذي يدفعنا كذلك إلى إعادة تعريف القارئ بأبعاد في سيرة كيسنجر ربما لم تكن معروفة لدى الكثيرين وهي أبعاد لها صلة وثيقة بموضوع الكتاب - النظام العالمي.

يرتبط هذا الكتاب ارتباطًا وثيقًا بسيرة كيسنجر. فهاينز (هنري) ألفريد كيسنجر ولد في 27 مايو عام 1923 في فورث، بألمانيا، وأثرت نشأته الألمانية هذه في حياته كباحث سياسي أمريكي وكسياسي ورجل دولة. كان أبوه معلمًا، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة خوفًا من النازيين. التحق هنري بمعهد جورج واشنطن في نيويورك وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1948، والتحق بالجيش في العام نفسه. وعين مستشارًا للأمن القومي في إدارة الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون في عام 1972، واستمر في هذا المنصب حتى عام 1975، مع الرئيس جيرالد فورد الذي خلف نيكسون بعد عزل الأخير بسبب فضيحة ووترجيت الشهيرة. وجمع كيسنجر بين منصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية لمدة عامين، حين عين وزيرًا للخارجية خلفًا لجون وليام روجرز في عام 1973 وظل يشغل المنصب حتى 20 يناير عام 1977، عندما سلمت السلطة للرئيس الديمقراطي المنتخب جيمي كارتر.

ولعب كيسنجر بالتالي دورًا بارزًا في السياسة الخارجية الأمريكية، وكانت له بصماته الواضحة في التحولات التي شهدتها، مثل سياسة الانفتاح على الصين وزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. وكان لهذه المناصب تأثير واضح في أفكاره في الكتاب الذي نقدمه. وحصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1973 بسبب دوره في إنهاء الحرب الفيتنامية. فمن خلال منصبه كمستشار للأمن القومي، أجرى كيسنجر مفاوضات مع الدبلوماسيين الفيتناميين الشماليين أدت إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين. ونال كيسنجر جائزة نوبل للسلام، رغم ما تردد عن تورطه في الانقلاب على رئيس تشيلي المنتخب سلفادور ألليندي وقتله في العام ذاته. كذلك، فإنه يعد مسئولا عن تقسيم قبرص وتشجيع غزو العراق. وبقى حضور كيسنجر في السياسة العالمية مستمرًا. فقد عينه الرئيس الجمهوري رونالد ريجان في عام 1983 رئيسًا للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الوسطى. وأخيرًا، عينه الرئيس جورج بوش (الابن) رئيسًا للجنة المسئولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. ونال وسام الحرية من الرئيس الأمريكي. وألف العديد من الكتب حول السياسة الخارجية والدبلوماسية، أبرزها كتابه بعنوان الدبلوماسية.

عرف العالم العربي كيسنجر قبل 40 عاما، وتحديدًا إبان حرب أكتوبر عام 1973، حين اشتهر بجولاته المكوكية بين الدول العربية وإسرائيل سعيًا لاحتواء حرب كادت أن تؤدي إلى مواجهة، كان من المحتمل أن تكون نووية، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - قطبي العالم آنذاك. وكادت أن تعصف كذلك بخططه لإحداث انفراجة في العلاقات الأمريكية مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين. وكان كيسنجر، صاحب كتاب الدبلوماسية الذي ترجم إلى العربية إلى جانب مؤلفات أخرى، مهندس ما عرف بالدبلوماسية المكوكية، كما أنه كان واضع سياسة الانفراج التي مهدت لمرحلة جديدة في العلاقات بين خصمي الحرب الباردة. وعلى مستوى الشرق الأوسط، ارتبط اسم كيسنجر بسياسة الخطوة - خطوة، التي كان لها تأثير بالغ العمق في التطورات اللاحقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

إن ما يدفعنا إلى تقديم هذا العرض المتكامل للكتاب، وعلى نحو يتماشى مع الترتيب الذي أراده المؤلف، ما لاحظناه في العروض المقدمة للكتاب في الصحف العربية من انتقائية شديدة

في التركيز على جوانب مهمة في الكتاب لها علاقة بالمنطقة وأوضاعها الراهنة، وانتزاع هذه الجوانب من السياق العام الذي تناول فيه كيسنجر موضوع النظام العالمي. والأسوأ أن هذه العروض توظف هذه المقتطفات بتأثير من الصورة النمطية السائدة عن كيسنجر في العالم العربي، والتي تعتبره الموجه والعقل المدبر للتحولات التي شهدها العالم العربي قبل حرب عام 1973 وبعدها بدءًا باتفاقية فض الاشتباك الأول للفصل بين القوات الإسرائيلية من ناحية وكل من القوات المصرية والقوات السورية من ناحية أخرى على الجبهة المصرية في ثم على الجبهة السورية في، واتفاقية فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر عام 1975.

ويختلف العرض الذي نقدمه لهذا الكتاب عن العروض المنشورة في الصحف العربية والغربية، من حيث تناول الكتاب وفقًا للترتيب الذي وضعه المؤلف، ولا يركز فقط على جوانب الكتاب التي تتناول المشكلات المعاصرة وتعرض لوجهة نظر المؤلف فيها. فعلى امتداد تسعة فصول وخاتمة، يمضي بنا المؤلف إلى منعطفات مهمة في التاريخ الحديث، حيث نطل على أسرار مفاوضات إدارة نيكسون مع هانوي حول نهاية حرب فيتنام، ومجادلات الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريجان مع الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف في ريكيافيك، كما نتابع تأملاته حول مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية وتطور الاتحاد الأوروبي. ويستقطب اهتمامنا ما يطرحه المؤلف حول استجابة الغرب للربيع العربي، والدروس المستفادة من حربي العراق وأفغانستان، والتوترات الراهنة مع روسيا حيال الوضع في أوكرانيا.

تغطي فصول الكتاب المتعاقبة مفهوم النظام العالمي في بداية ظهور الإسلام وفي بلاد فارس وفي آسيا وأخيرًا إلى النهج الأمريكي، وكيف اختلفت هذه المفاهيم عن المفهوم الأوروبي، الذي يستخلصه كيسنجر من استعراضه لتاريخ أوروبا منذ عام 474 بعد الميلاد وحتى يومنا هذا. وبالنسبة له فإن صلح وستفاليا في عام 1648 كان مؤسسًا للتصور الأوروبي للنظام العالمي. ففي حين أن الصلح وضع حدًا للحرب التي استمرت ثلاثين عامًا بين الكاثوليك والبروتستانت وانتهى إلى اتفاق يقضي بعدم تدخل كل من الطائفتين في شؤون الطائفة الأخرى، وضع أسس النظام الدولي الحديث القائم على الدولة ذات السيادة كوحدة أساسية للعلاقات الدولية يشير إلى أنه بدلًا من البحث عن نظام كوني واحد مثل ما حدث في الصين الإمبريالية أو في الإسلام، طورت أوروبا نظامًا لدول تتنافس بعضها مع بعض. وجرى الحفاظ على النظام العالمي عبر توازن القوى.

ويرفض كيسنجر مقولات نهاية التاريخ والانتصار النهائي للرأسمالية كنظام عالمي التي راجت في الكتابات الأمريكية والغربية بعد انهيار النظام الشيوعي. ويقول إننا أمام نقطة تحول تاريخية. فانهيار الاتحاد السوفييتي لم يؤدِ إلى نهاية التاريخ وقبول العالم بالقيم الغربية. ولكن بدلًا من ذلك، يواجه العالم الحر تحديات من قوى جديدة صاعدة. ويعتقد كيسنجر أن التهديد الرئيس مصدره صعود الصين وصدامها مع الولايات المتحدة - القطب الأوحد. فالصين ترفض أن تلعب دورًا في نظام عالمي لم تشارك في تشكيله، ولا تقبل بقواعد لم تسهم في وضعها.

ويرى كيسنجر أن بالإمكان تجنب تكرار التاريخ لنفسه عبر تدشين علاقة جديدة بين القوى العظمى مبنية على نظام وستفاليا وعلى مبادئ توازن القوى، وأن يجري تطبيقه على نطاق عالمي وليس إقليمي. ما يجعل الكتاب ذا أهمية، هو أن كيسنجر يحاول تبرير الأفكار الثلاثة الرئيسة التي حكمت حياته السياسية وطريقة تفكيره:

تتمثل الفكرة الأولى في التنافس الدبلوماسي بين الواقعيين والمثاليين. ويظهر موقفه بجلاء عبر اختياره لشخصيات مثل ريشيليو وتاليران وميترنيتخ وتيدي روزفلت. كما يهاجم بشدة وودرو ولسن، مؤسس تيار المثاليين في السياسة الخارجية الأمريكية. فهو يؤمن بأن الإفراط في التفكير المثالي يشكل خطرًا على السياسة الخارجية، التي يجب أن تنطلق من رؤية واقعية.

الفكرة الثانية، وهي أيضًا مرتبطة بانتمائه إلى المدرسة الواقعية، هي إعجابه الشديد بتوازن القوى كنظام لإدارة العلاقات بين الدول. ويعتقد أن هذا النظام يتجاوز حدوده الزمنية والمكانية. ويمكن أن يكون أساسًا لتشكيل النظام العالمي الراهن في عصر العولمة.

وتتمثل الفكرة الثالثة في مبدأ عدم التدخل. يتحدث كيسنجر بإعجاب عن هذا النظام في آسيا الحديثة، والمقصود به هو أن أية خلافات تنشأ بين الدول يتم حلها بهدوء وبوسائل دبلوماسيًا عوضًا عن الحرب.

قد يعيب بعض النقّاد على كيسنجر محاولته اللحاق بالتطورات الحالية، على سبيل المثال محاولته تغطية صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لكنه وظف ببراعة هذه التطورات من حيث تأثيرها في تطور النظام العالمي، الذي لم يفلت من يديه طوال

صفحات الكتاب. قيمة كيسنجر تكمن في وجهة نظره في التاريخ وفي تحليله لطبائع الأمم، لاسيما تحليله الرائع لطبيعة روسيا الذي يقول إنها تشكل لغزًا، وكذلك تحليله للثقافات الرئيسة في العالم خصوصًا تلك التي كانت لديها رؤى محددة للنظام العالمي.

كذلك، جاءت النتيجة التي خلص إليها كيسنجر بشأن النظام العالمي المنشود مخيبة لتوقعات الولايات المتحدة على الرغم من اهتمامه الشديد بالتجربة الأمريكية التي خصص لها أكبر عدد من صفحات الكتاب. كانت الولايات المتحدة تحلم بأن تتربع وحدها على قمة هذا النظام العالمي الجديد، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية بعد انهيار النظام ثنائي القطبية، فيما ظن البعض أن العالم أصبح أحادي القطبية، تهيمن عليه قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة المعسكر الرأسمالي الغربي الذي خرج منتصرًا من الحرب الباردة. لكن تبين فيما بعد صدق الآراء التي توقعت أن تكون الأحادية القطبية لحظة عابرة في تاريخ الأمم.

كيسنجر في مواجهة التحديات

من يقرأ كتاب النظام العالمي، يدرك كيف تشكل العقل السياسي لكيسنجر، رجل الدولة الذي لعب أدوارًا في غاية الدقة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال منصبه كمستشار للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي ثم على المسرح العالمي من خلال عمله كوزير للخارجية في فترة تعد من أصعب الفترات التي مرت بها الولايات المتحدة التي كانت تخوض حربًا صعبة في فيتنام في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. ذلك اليوم الصيفي من عام 1923 كانت ولادة الفتي الذي ما لبث أن طارت شهرته في آفاق عوالم السياسة والعلاقات الدولية تحت الاسم المعروف: هنـري كيسنجر وفي صيف عام 2013 الماضي احتفل كيسنجر بعيد ميلاده التسعين. وجاء الاحتفال في واحد من أفخم فنادق نيويورك وسط كوكبة مرموقة من نجوم السياسة ومشاهير المسؤولين: الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون وقرينته هيلاري، والرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان فضلًا عن مسلسل وزراء خارجية الولايات المتحدة ابتداءً من جورج شولتز وحتى جيمس بيكر مرورًا بجون كيري بطبيعة الحال. وفي عام 2014 اتخذ الاحتفال السنوي أسلوبًا آخر هو بداهة عيد الميلاد الواحد والتسعين لهنري كيسنجر،

هنالك قرر الرجل أن يكون احتفاله مناسبة لإصدار أحدث إنتاجه الفكري تحت العنوان التالي: النظام العالمي.

ولأن مؤلفنا هنري كيسنجر لا يزال، رغم تقدمه في العمر، يتابع حقائق وتطورات المشهد العالمي الراهن، فهو يكاد يضع يده عند أهم محاور هذا المشهد ويلخصها في كلمة واحدة هي: التحديات. ثم يحاول تقصّي جذور هذه التحديات، حين يشير إلى أنها مستمدة من واقع التغيرات المتسارعة والخطيرة التي استجّدت وما برحت تستجد، على خارطة عالمنا، وبوتيرة لاهثة وتكاد تجسدها حقيقة أنه في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - الحرب الباردة طوال الخمسينيات وحتى مطلع التسعينيات - بدأ عالمنا تهيمن عليه قوى الإعلام المتلفز، وبعدها جاءت إمكانات الاتصال الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية (الاتصال الفضائي حسب مصطلحات الأمم المتحدة) وصولًا إلى بداية ثورة الاتصالات الإلكترونية. وبهتم كيسنجر بالتحديات التي تصاحب كل منعطف من هذه المنعطفات.

ورغم كل هذه التطورات التكنولوجية وما أحدثته من ثورة في العالم المعاصر، تظل القيمة الأساسية لهذا الكتاب المنظور التاريخي الذي ينطلق منه كيسنجر في رؤيته لتطور النظام العالمي كتصور ورؤية لدى الدول والثقافات المختلفة وكذلك كتجسيد نتج عن حركة الدول وصراعاتها وحروبها. وتظل قيمته كذلك في الأسس الفلسفية التي يقوم عليها منظوره الثقافي. هذه مسألة لها أصولها عند كيسنجر منذ أن كان طالبًا يدرس في قسم نظم الحكم في جامعة هارفارد. إذ كتب في عام 1950 أطروحة بعنوان معنى التاريخ: تأملات في شبنجلر وتوينبي وكانت.

لقد اختار كيسنجر الطالب اثنين من كبار فلاسفة التاريخ: هما الفيلسوف الألماني أوسفالد أرنولد شبنجلر (1880 - 1936) الذي كان مهتما ببحث مصير الحضارة الغربية ويرصد تدهورها واضمحلالها، وله نظرية عن سقوط وازدهار الحضارات بشكل دوري، ويغطي كل تاريخ العالم وقدم نظرية جديدة جعل فيها عمر الحضارات محدودًا وأن مصيرها إلى الأفول، ولعله تأثر في هذه النظرية، التي لا تزال تثير جدلًا واسعًا على النطاق العالمي، بما كتبه في هذا المجال المؤرخ العربي عبد الرحمن ابن خلدون (1332 - 1406) صاحب نظرية العمران

ومؤسس علم الاجتماع. والفيلسوف الثاني هو المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي (1889 - 1975) والذي وضع أيضًا نظرية في دراسة الحضارة تقوم على فكرة التحدي والاستجابة. وإلى جانب هذين الفيلسوفين، راح كيسنجر يفتش عن معنى التاريخ في بحثه هذا لدى الفيلسوف الألماني العظيم إيمانويل كانت (1724 - 1804) الذي أحدث ثورة تأسيسية في الفكر الفلسفي الأوروبي الحديث وصاحب أطروحة السلام الدائم التي لا تزال تؤثر في التفكير المعاصر عن مفهوم النظام العالمي.

ورغم أن كيسنجر يصف هذا البحث عن معنى التاريخ بأنه محاولة متهورة من جانبه في مرحلة الشباب فإن هذا البحث يكشف عن التكوين الفلسفي والمعرفي الذي ظل يوجه كيسنجر في مسيرته الأكاديمية والفكرية والعملية والذي حكم أيضًا المنهج الذي سار عليه في هذا الكتاب. إذ إنه وضع مفهوم النظام العالمي في سياق فلسفي ومعرفي وفي سياق تاريخي.

اللجنة الثلاثية[1]

يدين كيسنجر برؤيته الأساسية في كيفية إنشاء نظام عالمي قائم على مجموعة من الأنظمة الإقليمية التي تعكس السمات الثقافية والحضارية في الأقاليم التي تنشأ فيها هذه النظم من تجربته في اللجنة الثلاثية، وهي منظمة أنشأها الثري الأمريكي ديفيد روكفلر في عام 1973، وذلك للتقريب بين مصالح أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان وتعزيز التعاون بين المناطق الثلاث التي رأى مؤسسو هذه اللجنة أنها تشكل أقطاب في العالم الرأسمالي. واللجنة، هي مجموعة نقاش غير حكومية، وغير حزبية، ويبلغ عدد أعضائها وفقًا لموقع الموسوعة الحرة (ويكبيديا) أكثر من 390 عضو، وتتخذ من واشنطن وباريس وطوكيو مقرات رئيسة لها.

ويعد زبجنيو بريجنسكي، الأستاذ في جامعة كولومبيا ومستشار روكفلر والخبير بالشؤون الدولية، أحد أبرز مؤسسي اللجنة. وترك موقعه الأكاديمي لينظم المجموعة مع كل من هنري أوين، مدير دراسات السياسة الخارجية بمعهد بروكلين وجورج فرانكلين، مدير مركز

(1) للمعلومات عن اللجنة الثلاثية نظر الموقع الإلكتروني للجنة /http://trilateral.org، وانظر أيضا المقالة المكتوبة عن اللجنة على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبديا)

هارفارد للشؤون الدولية، وجيرارد سميث، وهو مفاوض وصهر روكفلر وأول مدير للجنة الثلاثية في أمريكا الشمالية؛ ومن مؤسسيها أيضًا مارشال هومبلاور، وهو حاكم سابق لولاية بنسلفانيا وإدوين رايشور، الأستاذ في جامعة هارفارد وماكس كونستام، من مركز السياسة الأوروبية. وهناك مؤسسون آخرون من بينهم ألن جرينسبان، وبول فولكر وكلاهما شغل منصب مدير صندوق الاحتياط الاتحادي الأمريكي، وهو بمثابة البنك المركزي الأمريكي ويعد أقوى مؤسسة مالية واقتصادية أمريكية.

ومن أهم أعضاء تلك اللجنة رؤساء أمريكيون سابقون من بينهم جيمي كارتر وجورج بوش الأب وبيل كلينتون. ومن بين أعضائها أيضا ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي وكيسنجر ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق. توماس فولي. والرئيس السابق للجات ومنظمة التجارة العالمية، بيتر سوذرلاند، وكان أيضًا عضو في المفوضية الأوروبية، والمدعي العام الأيرلندي الأسبق، يوتارو كوباياشي ورئيس شركة فوجي زيروكس، ولورنزو زمبرانو رئيس شركة سيمكس المكسيكية. وجورج فاسيليو رئيس قبرص الأسبق، وبيتر ستويانوف رئيس رومانيا الأسبق..

واتسعت عضوية اللجنة لتضم شخصيات بارزة من مناطق أوسع في العالم. وحسب تصنيف لموقع ويكيبيديا، فإن عضوية اللجنة تكون حسب ثقل الأعضاء في كل منطقة/دولة. فيمثل أمريكا الشمالية 120 عضوًا (20 من كندا، 13 من المكسيك، 87 من الولايات المتحدة)، ويمثل أوروبا 170 عضوًا، من كل دولة في القارة تقريبًا، (20 من ألمانيا، 18 من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، و12 من إسبانيا، وتمثل باقي دول أوروبا بأعضاء يتراوح عددهم بين واحد وستة أعضاء). وكانت آسيا واستراليا ونيوزيلندا ممثلة في البداية باليابان التي كان لديها 20 عضوًا في اللجنة. وتوسعت المجموعة اليابانية في عام 2000، لتضم مجموعة آسيا والمحيط الهادي (آبيك) المكونة من 117 عضوًا موزعين كالتالي: 75 عضوًا من اليابان، و11 من كوريا الجنوبية، و7 أعضاء من أستراليا ونيوزيلندا، و15 عضوًا من دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تضم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وتضم المجموعة الآسيوية-المحيط الهادي أيضا 9 أعضاء من الصين وهونغ كونغ وتايوان. ويوجد حاليا، أكثر من 100 عضو من منطقة آسيا والمحيط الهادي في اللجنة.

وأثارت هذه اللجنة الكثير من التحفظات. ويرى أصحاب نظرية المؤامرة أنها أحد أهم أدوات الماسونية العالمية والتكتلات المصرفية الكبرى لإدارة العالم والسيطرة عليه وفق نتيجة تصبو إلى حكومة عالمية مفترضة. ولعل هذا الاتهام مصدره مؤسسها ديفيد روكفلر، الرئيس السابق لبنك تشيس مانهاتن وهو أحد أفراد عائلة روكفلر المسؤولة عن فرع منظمة النورانيين في الولايات المتحدة. وتنتمي هذه العائلة إلى جون دايفسون روكفلر (8 يوليو 1839 - 23 مايو 1937) ويعرف أيضا ب جون د. روكفلر الأب تمييزا له عن ابنه جون د. روكفلر الابن (1874 - 1960). وكان روكفلر الأب من كبار رجال الأعمال والصناعيين في الولايات المتحدة، ولعب دورًا محوريًا في تأسيس صناعة النفط وذلك عن طريق شركة «ستاندرد أويل» التي أسسها في يناير عام 1870 في كليفلاند بولاية أوهايو، وتمكن من السيطرة على نحو 90 % من صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة بحلول عام 1879.

وتشكل شركة ستاندرد، التي تم تفكيكها بقرار المحكمة العليا الأمريكية في عام 1911، العمود الفقري لصناعة النفط الأمريكية والشركات الناتجة عن تفكيك «ستاندرد» 34 شركة مثل شركتي إكسون وموبيل (اندمجا معا في أواخر التسعينيات ليشكلوا «إكسون موبيل» - أكبر شركة نفط خاصة في العالم، وشيفرون (ثاني أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة بعد إكسون موبيل)، وكونوكو (اندمجت فيما بعد مع فيليبس ليشكلوا كونوكو فيليبس - وهي ثالث أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة بعد إكسون موبيل وشيفرون)، وسوهايو وأموكو وأرامكو (استحوذت بريتيش بتروليوم فيما بعد على سوهايو وأموكو وأرامكو والثلاثة معا يشكلون شركة بي.بي في شمال أمريكا وارامكو في المملكة العربية السعودية وماراثون أويل وعدة شركات أخرى تعمل أيضا في مجال النفط وخدماته، نظرا لهذه العوامل، يعتبر روكفلر - بلا جدال - أهم رجل أعمال في تاريخ صناعة النفط منذ انطلاق هذه الصناعة عام 1859 وحتى اليوم.

ويعزز هذه الاتهامات أيضا أن اللجنة ضمت في عضويتها عددًا من الشخصيات المرموقة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان ومن المناطق الرئيسة الأخرى في العالم. وشغل معظم أعضاء هذه اللجنة مناصب حساسة ومؤثرة في بلدانهم. كذلك فإن اللجنة معنية بوضع تصورات عالمية للحيلولة دون اندلاع حروب عالمية كبرى أخرى نتيجة لتصادم مصالح القوى العالمية الكبرى وبوضع الترتيبات التي تحول دون ذلك يضعها أكثر في دائرة هذا الاتهام.

وبعيدًا عن اتهام اللجنة بأنها منظمة ماسونية، فإن الرسالة الأساسية والأهداف الأساسية التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها تتمثل في: تعزيز التعاون والتبادل بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فيما يخدم مصالحها الاقتصادية والسيادية في باقي مناطق العالم؛ ووضع حلول للمشاكل العالقة والناشئة بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان؛ تكون اللجنة قناة لتبادل الخبرات ووجهات النظر بين زعماء ومفكرين وقيادات فكرية في المناطق الثلاث؛ وبحث تطور العلاقات بين الشرق والغرب.

وكان كيسنجر وبريجنسكي من أبرز مفكري اللجنة. وكان تأثير الأهداف الرئيسة التي صاغتها اللجنة واضحًا على الاثنين وجرت ترجمة الكثير من هذه الأفكار من خلال كيسنجر وبريجنسكي الذي شغل أيضا منصب مستشار الأمن القومي لدى الرئيس جيمي كارتر. ولعل الهدف الرئيس للجنة الدفاع بحماس عن استمرار انخراط الولايات المتحدة في الشؤون العالمية وقد تصدت باستمرار لأنصار التيار الانعزالي في السياسة الخارجية الأمريكية وتصدت كذلك للنزعة الأحادية في السياسة الخارجية الأمريكية ودافعت عن الترتيبات العالمية متعددة الأطراف. وسنلمس ظلًا قويًا لهذه الأفكار فيما يطرحه كيسنجر في الكتاب الذي نقدمه.

مقدمة المؤلف

تحت عنوان مشكلة النظام العالمي، يطرح كيسنجر في مقدمة الكتاب ثلاثة أسئلة، توصل إليها من استعراضه السريع لتاريخ البحث في مفهوم النظام العالمي:

1) هل نعيش في فترة تحررت فيها القوى من القيود التي يفرضها أي نظام يحدد ملامح المستقبل؟

2) هل يمكن للمناطق ذات الثقافات والتواريخ والتي تتبنى نظريات تقليدية عن النظام العالمي أن تحافظ على شرعية أي نظام مشترك يتم بناءه؟

3) هل يمكن لزعماء العالم اليوم أن يتساموا عن إلحاحية الأحداث اليومية لتحقيق التوازن المطلوب بين النظام والحرية والذي يحقق الاعتماد المتبادل بينهما؟

والأسئلة الثلاثة تشكل المحاور الأساسية لتفكيره في موضوع النظام العالمي.

ويشير إلى أن علاقته بمشكلة النظام العالمي تبدأ من مدينة أركنسو سيتي منذ أكثر من 50 عامًا. ويقول في عام 1961 عندما كنت أكاديميًا صغيرًا وجهت سؤالا للرئيس هاري ترومان: ما الذي يجعلك تشعر بالفخر كرئيس لأمريكا؟ فأجاب: أننا ألحقنا بأعدائنا هزيمة ساحقة ثم أعدناهم مرة أخرى إلى مصاف الأمم، وأرى أن أمريكا فقط هي التي استطاعت أن تفعل ذلك. كان ترومان، الواعي بالقوة الهائلة لأمريكا، فخورًا قبل أي شيء آخر بقيمها الإنسانية والديمقراطية. كان يريد أن تُذكر أمريكا بالمصالحات التي حققتها أكثر مما تذكر بانتصاراتها.

ويضيف كيسنجر كل الرؤساء الأمريكيين الذي خلفوا ترومان تبنوا صيغة ما لرؤيته. ويشعرون بالفخر لسمات مماثلة في التجربة الأمريكية. وعبر مجتمع الأمم الذي سعوا لدعمه في معظم هذه الفترة عن توافق أمريكي - نظام تعاوني للدول يتوسع بالضرورة ويلتزم بقواعد ومعايير مشتركة، ويتبنون نظمًا اقتصادية حرة وينبذون الغزو ويحترمون السيادة والوطنية ويطبقون نظمًا للحكم ديمقراطية وقائمة على المشاركة. واستمر الرؤساء الأمريكيون من كلا الحزبين - الجمهوري

والديمقراطي - يحثون الحكومات الأخرى، وأحيانًا بقدر كبير من الحماس والبلاغة، على ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي حالات كثيرة، كان دفاع الولايات المتحدة وحلفائها يسفر عن حدوث تغييرات مهمة في وضع الإنسانية. لكن هذا النظام القائم على قواعد يواجه اليوم تحديات.

ويشير كيسنجر إلى أن النصائح المتكررة للدول بأن تتحمل نصيبًا عادلا أو أن تعمل وفق قواعد القرن الحادي والعشرين أو أن يكونوا شركاء مسؤولين في نظام مشترك تعبر عن حقيقة أنه لا يوجد تعريف مشترك للنظام ولا فهم لما تكون عليه المساهمة العادلة. وخارج العالم الغربي، تشكك المناطق التي لعبت دورًا ضئيلًا في صياغة هذه القواعد في صلاحية هذه القواعد في شكلها الحالي، وأوضحت أنها ستعمل على تعديلها. وهكذا، فإنه في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى أن يوضع مفهوم المجتمع الدولي موضع التطبيق الآن، وربما بإلحاح أكثر من أية فترة مضت، فإنه لا يقدم أية مجموعة واضحة أو متفق عليها للأهداف أو الوسائل أو القيود.

ويقول كيسنجر: عصرنا يبحث بشدة، وبيأس أحيانًا، عن مفهوم للنظام العالمي. فالفوضى تهدد في كل مكان وأحيانًا في ترابط غير مسبوق: انتشار أسلحة الدمار الشامل وتفكيك الدول وتأثير عمليات النهب البيئية واستمرار ممارسات الإبادة وانتشار تقنيات جديدة تهدد بدفع الصراع خارج نطاق سيطرة البشر أو إدراكهم. والوسائل الجديدة للوصول إلى المعلومات وتداولها توحد مناطق العالم على نحو لم يسبق من قبل وتجعل الأحداث مطروحة على نطاق عالمي - ولكن على نحو يكبح التفكير ويتطلب من الزعماء ردود فعل فورية في شكل يمكن التعبير عنه بشعارات.

وتحت عنوان أشكال للنظام العالمي، ينتقل كيسنجر لعرض نماذج مختلفة للنظر إلى النظام العالمي. ويعترف بأنه لم يوجد قط أي نظام عالمي كوكبي حقًا. فما يطلق عليه نظام في وقتنا تمت صياغته في أوروبا الغربية قبل أربعة قرون تقريبًا، في مؤتمر للسلام في منطقة وستفاليا الألمانية، وتمت بدون مشاركة أو حتى بدون علم معظم القارات أو الحضارات الأخرى. قرن من الحرب والثوران السياسي في أرجاء وسط أوروبا بلغ ذروته في حرب الثلاثين عامًا بين عامي 1618 و1648 - حريق اختلطت فيه النزاعات السياسية بالنزاعات الدينية ولجأت الأطراف المتحاربة إلى شن حرب شاملة ضد المراكز السكانية. ولاقي ما يقرب من ربع سكان

وسط أوروبا حتفهم بسبب القتال أو المرض أو الجوع. واجتمع المشاركون المنهكون لتحديد مجموعة من الترتيبات التي ستوقف إراقة الدماء. الوحدة الدينية تفتتت ببقاء البروتستانتية وانتشارها؛ وكان التنوع السياسي ملازم للوحدات السياسية التي حاربت لتصل إلى نقطة تعادل. وهكذا، تم في أوروبا تهيئة الشروط للعالم المعاصر: وحدات سياسية متعددة لا يملك أي منها القوة الكافية لهزيمة الآخرين، ووحدات كثيرة تتبنى فلسفات وممارسات داخلية متناقضة، وتبحث عن قواعد محايدة لتنظيم سلوكها وتخفيف حدة صراعاتها.

ويرى أن السلام الذي أبرم في وستفاليا عبر عن تكيف عملي مع الواقع، ولم يعبر عن رؤية أخلاقية فريدة. واعتمد الصلح على نظام من الدول المستقلة التي تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكبح الطموحات الخاصة بكل دولة من خلال توازن عام للقوة. ولم يزعم أحد في هذا النظام امتلاك الحقيقة ولم تفرض أية قاعدة شاملة في الصراعات الأوروبية. وإنما اعترفت كل دولة للدول الأخرى بالسلطة السيادية على إقليمها. وتعترف كل دولة بالهياكل الداخلية والدعوات الدينية للدول الأخرى كحقائق وتمتنع عن تحدي وجودها. وأصبح الانقسام والتعددية سمة مميزة لنسق جديد من النظام الدولي له نظرته الفلسفية المتميزة. وبهذا المعني، فإن السعي الأوروبي لإخماد الحريق شكل وعيها المعاصر واستبقه: إرجاء الحكم على المطلق لصالح العملي والدنيوي؛ وسعت الدول إلى استخلاص النظام من التعددية وضبط النفس.

لم يدر بخلد مفاوضي القرن السابع عشر الذين وضعوا صلح وستفاليا أنهم يضعون أسس نظام قابل للتطبيق على مستوى عالمي. ولم يبذلوا أية محاولة لضم روسيا المجاورة التي كانت تعيد آنذاك تدعيم نظامها الخاص بعد عصر الاضطرابات الرهيب بترسيخ مبادئ تتعارض بوضوح مع مبدأ توازن القوى الذي أرساه صلح وستفاليا: حاكم واحد مطلق، وأرثوذكسية دينية موحدة، وبرنامج للتوسع الإقليمي في كل الاتجاهات. ولم تنظر مراكز القوى الكبرى الأخرى في العالم إلى تسوية وستفاليا (في حدود المعلومات التي وصلتها عنه، إذا علمت بوجودها أصلًا) كتسوية لها صلة بمنطقتها.

وطبقت فكرة النظام العالمي على النطاق الجغرافي المعروف لرجال الدولة في ذلك الوقت -وهو نمط تكرر في مناطق أخرى. هذا، لأن التكنولوجيا التي كانت سائدة حينذاك لم تشجع أو تسمح بفرض نظام عالمي واحد. ومع غياب أية وسائل للتفاعل فيما بين المناطق على أساس

متواصل ومع غياب أي إطار لقياس قوة كل منطقة في مواجهة المناطق الأخرى، نظرت كل منطقة لنظامها باعتباره نظامًا فريدًا ونظرت إلى الآخرين باعتبارهم همج - يحكمون على نحو غير مفهوم للنظام القائم ولا تنظر إلى مخططاتها إلا كتهديد. وقدم كل منها نفسه كنموذج للتنظيم الشرعي للبشرية جمعاء، وتتصور أن حكم كل ما تصل إليه قوتها تنظيم للعالم.

وعلى الطرف الآخر من الكتلة الأورو-آسيوية، كانت الصين تشكل مركز لمفهومها للنظام القائم وفق ترتيب محدد للقوى وهو نظام عالمي من الناحية النظرية. هذا النظام طبق على مدى ألف عام -وكان قائمًا عندما حكمت الإمبراطورية الرومانية أوروبا كوحدة واحدة. ولم تؤسس الصين نفسها على أساس المساواة في السيادة بين الدول وإنما على أساس نطاق سلطة الإمبراطور التي يفترض أنها غير مقيدة بأية حدود. وبهذا المفهوم، فإنه لا وجود للسيادة بالمعنى الأوروبي، لأن الإمبراطور له سطوة على كل ما هو تحت السموات. فهو يتربع على قمة نظام هرمي التسلسل سياسي وثقافي، واضح وعالمي يشع من مركز العالم. من العاصمة الصينية لكل البشر. وصُنف الآخرون باعتبارهم درجات مختلفة من الهمج استنادًا إلى إجادتهم للكتابة الصينية وللمؤسسات الثقافية (وهي نظرة كونية استمرت حتى العصر الحديث). وستقوم الصين، وفقًا لهذه النظرة، بترتيب العالم أساسًا بتخويف المجتمعات الأخرى بعظمتها الثقافية وبالهبات الاقتصادية، وجذبهم إلى علاقات يمكن أن تدار لتحقيق الوئام تحت السماء.

وكان التصور الكوني المختلف للنظام العالمي الخاص بالإسلام مسيطرًا على معظم المنطقة الممتدة بين الصين وأوروبا، والتي تميزت برؤيتها الخاصة لنظام إلهي واحد للحكم يوحد العالم ويعمل على إصلاحه. وامتد الإسلام في القرن السابع في ثلاث قارات في موجة لم يسبق لها مثل من الانسجام الديني والتوسع الإمبراطوري. وحكم الإسلام الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق واسعة من آسيا وأجزاء من أوروبا بعد توحيد العالم العربي والسيطرة على بقايا الإمبراطورية الرومانية وإخضاع الإمبراطورية الفارسية. ووفقًا لرؤيته للنظام العالمي، فإن الإسلام معد لأن يتوسع في دار الحرب، وهو الاسم الذي يطلقه على المناطق التي يسكنها غير المؤمنين، إلى أن يصبح العالم كله نظامًا واحدًا يتحقق فيه الوئام بالرسالة التي جاء بها النبي محمد. وبينما شيدت أوروبا نظام متعدد للدول، أحيت الإمبراطورية العثمانية المستندة إلى الثقافة التركية في العالم الإسلامي الادعاء القائم على حكم شرعي وحيد وانتشار السيادة

عبر قلب العالم الغربي إلى البحر المتوسط والبلقان وأوروبا الشرقية. وكانت على وعي بالنظام الأوروبي الوليد ولم تعتبره نموذجًا لبناء النظام وإنما مصدرًا للفرقة يُستغل في التوسع العثماني غربًا. وعاب السلطان محمد الفاتح على دول المدن الإيطالية، والتي كانت تطبق صيغة مبكرة للتعددية القطبية في القرن الخامس عشر. وقال أنتم 20 دولة... وأنتم مختلفون فيما بينكم... يجب أن يكون في العالم إمبراطورية واحدة ودين واحد وسيادة واحدة فقط.[1]

وفي غضون ذلك، كانت أسس رؤية متميزة للنظام العالمي توضع في العالم الجديد على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. وبينما كانت الصراعات السياسية والدينية محتدمة في أوروبا في القرن السابع عشر، بدأ المستوطنون الأتقياء يستعيدون تدبير الله من خلال رسالة في البرية ستحررهم من الالتزام بهياكل السلطة القائمة والفاسدة (في رأيهم). هناك سيبنون، كما قال الحاكم جون وينثروب في عظة في عام 1630 على متن سفينة كانت متجهة إلى مستوطنة ماساتشوستس، وهي مدينة على ربوة، تلهم العالم من خلال عدالة مبادئها وقوة نموذجها. وفي الرؤية الأمريكية للنظام العالمي، فإن السلام والتوازن سيحدثان بشكل طبيعي، والعداوات القديمة ستنحى جانبًا -حالما تحصل الأمم الأخرى على الحق المبدئي نفسه الذي حصل عليه الأمريكيون في تقرير شؤون حكمهم. وبمرور الوقت، ستصبح الولايات المتحدة مدافعًا لا غني عنه عن النظام الذي وضعه الأوروبيون. غير أن الولايات المتحدة عانت وهي تلقي بثقلها وراء ذلك من تناقض -لأن الرؤية الأمريكية لم تقم على تبني نظام توازن القوى الأوروبي وإنما على تحقيق السلام من خلال نشر المبادئ الديمقراطية.

ومن كل هذه المفاهيم عن النظام العالمي، فإن مبادئ وستفاليا هي الأساس الوحيد المعترف به بشكل عام لما هو قائم من النظام العالمي. وانتشر نظام وستفاليا في أنحاء العالم باعتباره الإطار للنظام الدولي القائم على الدولة ممتدًا عبر عدة حضارات ومناطق، لأن الدول الأوروبية حملت معها في توسعها، مخطط نظامها الدولي. وبينما تجاهلت الدول الأوروبية غالبًا تطبيق مفاهيم السيادة على المستعمرات وعلى الشعوب المستعمرة، فإن هذه الشعوب عندما بدأت

(1)فرانز بابينجر، محمد الفاتح وعصره (نيوجيرزي: مطبعة جامعة برينستون، 1978)، الاقتباس ورد في كتاب أنتوني بلاك، تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، (إدنبره: مطبعة جامعة إدنبره، 2011) ص. 207.

تطالب باستقلالها فإنها فعلت ذلك استنادًا إلى مفاهيم وستفاليا. وتبين أن مبادئ الاستقلال الوطني وسيادة الدول والمصلحة الوطنية وعدم التدخل حجج فعالة ضد المستعمرين أنفسهم أثناء الصراعات من أجل الاستقلال وحماية دولهم المستقلة حديثًا فيما بعد.

وكافح نظام وستفاليا المعاصر والعالمي الآن -والذي يطلق عليه بشكل عام المجتمع العالمي- لكبح الطابع الفوضوي للعالم من خلال شبكة موسعة من الهياكل الدولية القانونية والتنظيمية التي تستهدف تعزيز التجارة الحرة ونظام مالي دولي مستقر، ووضع مبادئ مقبولة لحل النزاعات الدولية، ووضع قيود على سير الحروب عندما تنشب. وهذا النظام الدولي يشمل الآن كل الثقافات والمناطق. ووفرت مؤسساته الإطار المحايد للتفاعل بين مجتمعات متنوعة -ومستقلة إلى حد بعيد عن قيمها.

لكن كيسنجر يشير إلى أن المبادئ التي وضعت في صلح وستفاليا تواجه تحديات من جميع الاتجاهات، وأحيانا باسم النظام العالمي نفسه. فأوروبا خرجت من النظام الدولي الذي وضعته لتتجاوزه من خلال مفهوم السيادة المشتركة. ومما يثير السخرية، أنه بالرغم من أن أوروبا اخترعت مفهوم توازن القوى، فإنها قيدت بوعي وبشدة عنصر القوة في مؤسساتها الجديدة. ولم يكن لدى أوروبا مجالًا كبيرًا للرد عندما تُنتهك المعايير العالمية.

وفي الشرق الأوسط، تمزق الجماعات الجهادية السنية والشيعية المجتمعات وتفكك الدول سعيًا لرؤى للثورة العالمية التي تستند إلى تفسير أصولي للإسلام. فالدولة نفسها -وكذلك النظام الإقليمي الذي يقوم عليها- معرضة للخطر، وتتعرض للهجوم من أيديولوجيات ترفض القيود التي تفرضها الدولة باعتبارها غير شرعية، ومن قبل ميليشيات إرهابية هي، في عدد من البلدان، أقوى من القوات المسلحة للحكومة.

ولا تزال آسيا، وهي من وجوه عدة من أنجح المناطق التي طبقت مفاهيم الدولة ذات السيادة، تتذكر المفاهيم البديلة للنظام بحنين للماضي وتعاني من صراعات ومزاعم تاريخية من النوع الذي مزق النظام الأوروبي قبل قرن. فكل دولة تقريبًا تعتبر نفسها ناهضة مما يدفع الخلافات إلى حافة المواجهة.

وتنقلت الولايات المتحدة بين الدفاع عن نظام وستفاليا وانتقاد أسسه القائمة على توازن

القوى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبارها أسسًا غير أخلاقية أو عفا عليها الزمن أو الأمرين معًا أحيانًا. وهي مستمرة في تأكيد القيمة العالمية لقيمها في بناء نظام عالمي سلمي وتحتفظ بالحق في دعمها عالميا. لكن أمريكا تعاني بعد الانسحاب من ثلاثة حروب على مدى جيلين -بدأ كل منها بطموحات مثالية وبتأييد عام واسع لكنها انتهت إلى صدمة وطنية- من أجل تحديد العلاقة بين قوتها (التي لا تزال كبيرة) وبين مبادئها.

ويلاحظ كيسنجر أن جميع مراكز القوى الكبرى تطبق عناصر من نظام وستفاليا بدرجة ما، ولكن أيا من هذه القوى لا يعتبر نفسه المدافع الطبيعي عن هذا النظام. وجميعها يشهد تحولات داخلية كبيرة. ويرى أن نجاح محاولة كهذه في ضوء هذه الاختلافات سيتطلب منهجًا يحترم كلًا من تنوع الظرف الإنساني والسعي المتأصل من أجل الحرية. والنظام بهذا المعني يجب أن يزرع؛ ولا يمكن أن يفرض. والأمر يجب أن يكون هكذا خصوصًا في عصر الاتصالات الفورية والمد السياسي الثوري. فأي نسق للنظام العالمي، لكي تتوافر له مقومات البقاء والاستمرار، يجب أن يكون مقبولًا باعتباره نظاما عادلًا - ليس فقط من قبل الزعماء، وإنما أيضا من قبل المحكومين. ويجب لهذا النظام أن يعبر عن حقيقتين: أن النظام بدون حرية حتى لو استمر من خلال الإعجاب اللحظي سيؤدي في وقت لاحق إلى نقيضه وبالثقل نفسه؛ لكن الحرية لا يمكن تأمينها أو إبقائها بدون الحفاظ على إطار من النظام للحفاظ على السلام. وأحيانًا، ما ينظر إلى النظام والحرية باعتبارهما قطبين متعارضين من واقع التجربة العملية، لكنه يدعو بدلًا من ذلك إلى ضرورة النظر إلى أن وجود أي منهما يعتمد على وجود الآخر.

ومن هذه النقطة ينتقل كيسنجر إلى القسم الثالث من مقدمة الكتاب، وهو بعنوان الشرعية والقوة، ليجيب عن الأسئلة الثلاثة التي طرحها، ويقول إن الإجابة عنها يجب أن تتعامل مع ثلاثة مستويات من النظام. فالنظام العالمي يصف التصور الذي تتبناه منطقة ما أو حضارة ما لطبيعة الترتيبات العادلة وتوزيع القوة كي تكون قابلة للتطبيق على العالم كله. فالنظام الدولي هو التطبيق العملي لهذه التصورات على جزء كبير من الكوكب -جزء كبير يكفي للتأثير في الميزان العالمي للقوة. وتتضمن النظم الإقليمية المبادئ ذاتها التي تطبق على منطقة جغرافية محددة.

وتستند أي من أنساق النظام هذه على مكونين:

1) مجموعة من القواعد المقبولة بشكل مشترك تحدد لتوازن القوة الذي يفرض قيودًا حينما تنهار القواعد، حدود ما يجوز عمله ومالا يجوز عمله بما يحول دون أن تُخضِع وحدة سياسية الوحدات الأخرى كلها.

2) التوافق على شرعية الترتيبات القائمة لا يمنع -في الوقت الحالي ولم يمنع في الماضي- المنافسات أو المواجهات، لكنه يساعد على ضمان حدوثها كتعديلات تجرى في إطار النظام القائم بدلًا من إجراء تغييرات جوهرية عليه. ولا يضمن ميزان القوى بحد ذاته السلام، ولكن يمكن، إذا ما جرى تجميعه بعناية ووضعه موضع التطبيق، أن يحد من نطاق وتكرار التحديات الجوهرية ويقيد فرصتها في النجاح عند حدوثها.

ويعترف كيسنجر بأنه لا يمكن لكتاب أن يأمل في معالجة كل مفهوم تاريخي للنظام الدولي أو كل دولة تنشط الآن في تشكيل الشؤون العالمية. ويحاول هذا الكتاب تناول المناطق التي كان لتصوراتها عن النظام الدولي التأثير الأعظم في تشكيل المرحلة المعاصرة.

ويشير إلى أن تحقيق توازن بين الشرعية والقوة أمر بالغ التعقيد؛ وكلما كانت المنطقة الجغرافية التي يطبق فيها هذا التوازن أصغر وكلما كانت القناعات الثقافية داخلها أكثر تماسكًا وكلما كان من الأسهل التوصل إلى توافق قابل للتطبيق. لكنه هناك حاجة في العالم المعاصر إلى نظام عالمي كوكبي. فمن المرجح أن تنتهي مجموعة الكيانات التي لا يربطها تاريخ أو قيم، والتي تلزم نفسها إلى حد كبير بالقيود التي تحد من قدراتها، إلى الصراع لا أن تبني نظامًا.

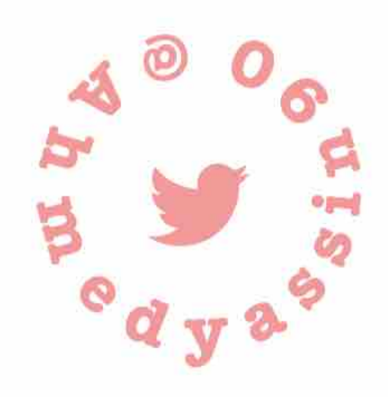
ويختتم كيسنجر المقدمة برواية من حدث شارك فيه. ويقول: أثناء زيارتي الأولى لبكين، التي جرت في عام 1971، لإعادة العلاقة مع الصين بعد عقدين من العداء، قلت للوفد الأمريكي إن الصين أرض الغموض. لكن رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي رد قائلًا لن تجدها غامضة. عندما تألفها لن تبدو غامضة كما كانت من قبل. وأشار شو إلى أن هناك 900 مليون صيني، تبدو الصين مألوفة تمامًا لهم. وفي عصرنا، فإن السعي لإقامة نظام عالمي سيتطلب الربط بين تصورات مجتمعات الحقائق لديها قائمة بذاتها. واللغز الذي يجب التغلب عليه هو اللغز الذي تتشارك فيه كل الشعوب - وهو كيف يمكن وضع التجارب والقيم التاريخية المتباينة في نظام مشترك.

الباب الأول



البحث عن عالم متوازن:

الرؤية الأوروبية للنظام العالمي


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

أوروبا: نظام دولي تعددي

يرى كيسنجر أن هناك تفردًا في النظام القائم على تعدد الدول الذي نشأ في أوروبا، فتاريخ معظم الحضارات هو قصة صعود الإمبراطوريات وسقوطها. والنظام يُبني على أساس من الحكم الداخلي وليس من خلال التوازن بين الدول: ويكون النظام قويًا عندما تكون السلطة المركزية متماسكة ويكون عشوائيًا إذا كان الحكّام أضعف. وفي النظم الإمبراطورية تحدث الحروب عمومًا عند حدود الإمبراطورية أو تحدث كحروب أهلية. فكان هناك تطابق بين السلام والسلطة الإمبراطورية.

ففي الصين والعالم الإسلامي، كانت الصراعات السياسية تدور من أجل السيطرة على إطار راسخ للنظام، فالنظم الحاكمة تغيرت، لكن كل جماعة حاكمة جديدة صورت نفسها على أنها تستعيد النظام الشرعي الذي أصابه العطب. ولم يحدث التطور في أوروبا على هذا النحو. فبانتهاء الحكم الروماني، أصبحت التعددية هي السمة المحددة للنظام الأوروبي. ولاحت فكرة أوروبا في الأفق كتسمية جغرافية أو كتعبير عن المسيحية أو عن مجتمع القانون أو كمركز لتنوير مجتمع المتعلمين أو مجتمع الحداثة. لكن بالرغم من أن أوروبا كانت تعد حضارة واحدة فإنها لم تعد أبداً حكومة واحدة أو هوية موحدة وثابتة، وإنما غيرت المبادئ لتجرب مفاهيم جديدة للشرعية السياسية أو القانون الدولي.

وخلافًا للمناطق الأخرى في العالم التي نظرت إلى فترة الصراعات بين الحكام باعتبارها عصر اضطرابات أو حرب أهلية أو فترة تفكك يجب تجاوزها، ازدهرت أوروبا في ظل التشرذم وتعاملت مع انقساماتها. ولم ينظر إلى الأسر الحاكمة والقوميات المتمايزة باعتبارها شكلًا من أشكال الفوضى يجب التخلص منها، وإنما اعتبرت آلية معقدة تميل نحو توازن يحفظ لكل

شعب مصالحه ووحدته واستقلاليته، فعلى مدى أكثر من ألف عام، كان التيار العام لنظام الحكم الحديث في أوروبا مستمد من التوازن والهوية ومن مقاومة الحكومة العالمية. ولم يكن ذلك لأن ملوك أوروبا كانوا محصنين بدرجة أكبر من أقرانهم في الحضارات الأخرى من أمجاد الغزو أو لأنهم كانوا أكثر التزاما بمثال التنوع بالمعنى المجرد، لكن لأنه كانت تعوزهم القوة لفرض إرادتهم على الآخرين بشكل حاسم. وبمرور الوقت، اكتسبت التعددية خصائص نموذج النظام العالمي.

ويتساءل كيسنجر: هل تجاوزت أوروبا في وقتنا الراهن هذا الميل للتعددية - أم أن الصراعات الداخلية للاتحاد الأوروبي تؤكده؟

ويتتبع كيسنجر التطور في أوروبا منذ سقوط روما في عام 476 وتفكك الحكم الإمبراطوري الذي ضمن لروما على مدى خمسة قرون مجموعة موحدة من القوانين ودفاعًا مشتركًا ومستوى غير عادي من الحضارة. ففي تلك الفترة التي أطلق عليها المؤرخون عصور الظلام، ازدهر الحنين للعالمية المفقودة. وركز التطلع إلى الانسجام والوحدة على الكنيسة بشكل متزايد. وفي ضوء تلك الرؤية العالمية، كان العالم المسيحي مجتمع تديره سلطتان يكملان بعضهما بعضا: حكومة مدنية خلفاء القيصر الذين يحافظون على النظام في المجال الزمني؛ والكنيسة، خلفاء بطرس الذين يطرحون مبدأ الخلاص العالمي والمطلق. وخلص القديس أوغسطين، الذي كان يكتب في شمال أفريقيا بينما كان حكم الرومان يتصدع، إلا أن السلطة السياسية الزمنية كانت مشروعة من وجهة نظر دينية إلى الحد الذي تعزز عنده السعي لحياة تعزز مخافة الله مع خلاص الإنسان. وكتب البابا جاليليوس (جلاسيوس) الأول إلى الإمبراطور البيزنطي أناستاسيوس في عام 494 ميلادية يقول: هناك نظامان يحكمان هذا العالم، السلطة المقدسة للكهنة والسلطة الملكية. والثقل الأكبر مع الكهنة ماداموا سيردون على الرب حتى عن الملوك في يوم الحساب. وبهذا المعنى، فإن النظام العالمي الحقيقي ليس في هذا العالم.

وتعين على هذه المفهوم الشامل للنظام العالمي التعامل مع وضع شاذ منذ البداية: ففي أوروبا بعد الإمبراطورية الرومانية، مارس عشرات الحكام السياسيين السيادة دون تسلسل

واضح يقوم على ترتيب للقوى فيما بينهم: فجميعهم يدينون بالولاء للمسيح، لكن صلتهم بالكنيسة وسلطتها غامضة. ورسمت المناقشات العنيفة حدود سلطة الكنيسة، بينما ناورت الممالك ذات الجيوش المنفصلة والسياسات المستقلة من أجل الحصول على ميزة على نحو ليس له أية صلة واضحة بمدينة الرب التي تحدث عنها القديس أوغسطين.

وتجسدت التطلعات للوحدة لفترة قصيرة في يوم عيد الميلاد في عام 800، عندما توج البابا ليو الثالث شارلمان، ملك الفرنجة الذي غزا معظم الأراضي التي تقع اليوم ضمن حدود فرنسا وألمانيا إمبراطورا للرومان، ومنحه سيادة اسمية على النصف الشرقي المتبقي من الإمبراطورية الرومانية، والتي كانت في ذلك الوقت تشكل أراضي بيزنطة. وتعهد الإمبراطور للبابا بأن يدافع عن كل أطراف كنيسة المسيح المقدسة من هجمات الوثنيين وتدمير الكفار في الخارج وفي الداخل ليضيف قوة للعقيدة الكاثوليكية باعترافنا بها. لكن إمبراطورية شارلمان لم تحقق تطلعاتها، وفي الواقع فإنها بدأت تتصدع تقريبا في اللحظة التي تأسست فيها، وشغلتها مهام أقرب إلى شؤونها الداخلية ولم تحاول قط أن تحكم ما تبقى من أراضٍ في الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي خصصها له البابا. ولم يحقق تقدمًا كبيرًا في الغرب باستعادة إسبانيا من المور الغزاة. وبعد وفاة شارلمان حاول خلفاؤه تعزيز وضعه بإطلاق اسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة على المناطق الخاضعة لسيطرته والتي أوهنتها الحروب الأهلية بعد أقل من قرن من تأسيسها. واختفت إمبراطورية شارلمان من المشهد كوحدة سياسية (رغم أن اسمها ظل يستخدم في سلسلة متغيرة من المناطق حتى عام 1806).

وهكذا، بينما كان للصين إمبراطورها وللإسلام خليفته - الحاكم المعترف به لأرض الإسلام، وجدت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا لكنها كانت تعمل من قاعدة أضعف مقارنة بالحضارات الأخرى. لم يكن هناك جهاز إداري إمبراطوري تحت تصرفه. واعتمدت سلطته على قوته في المناطق التي حكمها والخاضعة لقدرة أسرته الحاكمة، وخصوصًا في ممتلكات عائلته. ولم يكن وضعه متوارثًا رسميًا واعتمد على انتخابه من قبل سبعة أمراء، أصبحوا تسعة فيما بعد؛ وكانت هذه الانتخابات محكومة بشكل عام بمزيج من بالمناورات السياسية وتقييم مدى التزامه الديني وبمدفوعات مالية سخية. وظل الإمبراطور يحكم لسنوات كأمير منتخب ولم يتم الدمج بين الدين والسياسة في بنيان واحد قط، وكان فولتير صادقا حين قال مازحًا إن

الإمبراطورية الرومانية المقدسة لم تكن مقدسة ولا رومانية ولا إمبراطورية. وعكس المفهوم الأوروبي للنظام الدولي في العصور الوسطى على التوافق في كل حالة بين البابا والإمبراطور ومجموعة من الحكام الإقطاعيين. إن نظاماً عالميًا قائمًا على إمكانية وجود حاكم واحد ومجموعة واحدة من المبادئ التي تضفي الشرعية افتقر على تحو متزايد لأي تطبيق عملي.

ولم يحدث ازدهار كامل لتصور العصور الوسطى للنظام العالمي إلا لفترة قصيرة في القرن السادس عشر مع صعود أسرة هابسبورج في عهد الأمير شارل (1500 - 1558)؛ الذي بدأ حكمه أيضا باضمحلال لا يمكن إصلاحه. ورث شارل عرش هولندا وهو طفل ثم ورث عرش إسبانيا وما يتبعها من مستعمرات وكان عمره 16 عاما. وانتخب بعد فترة قصيرة وتحديدا في عام 1519 إمبراطورا للرومان ليصبح رسميًا خليفة لشارلمان. وكان حصوله على هذه الألقاب بشكل متزامن إيذانًا بأن مفهوم العصور الوسطى للنظام الدولي في سبيله لأن يتحقق على ما يبدو. حاكم واحد غيور يحكم منطقة مقسمة الآن بين دول النمسا وألمانيا وشمال إيطاليا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر وشرق فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا ومعظم الأمريكتين. (وهذا التجميع الكبير للسلطة السياسية تم تقريبًا من خلال زيجات استراتيجية. وتمت الكشوف الجغرافية والغزوات الأسبانية في عهده. وخاضت جيوش شارل وبحريته حروبا من أجل الدفاع عن المسيحية في مواجهة موجة جديدة من الغزوات من قبل الأتراك العثمانيين والمناطق التابعة لهم في جنوب شرق أوروبا وشمال أفريقيا. وقاد شارل بنفسه هجوما مضادًا على تونس بأسطول جرى تمويله بالذهب الذي جلبه من العالم الجديد. ونال إشادة معاصريه كأعظم إمبراطور منذ تقسيم الإمبراطورية في عام 843.

وكما فعل شارلمان عند تتويجه، تعهد شارل بأن يكون الحامي والمدافع عن الكنيسة الرومانية المقدسة ودانت له الحشود بالطاعة باعتباره القيصر والإمبراطور وشهد البابا كليمنت بأن شارل هو السلطة الزمنية من أجل إعادة ترسيخ السلام والنظام في العالم المسيحي. وكان الزائر الصيني أو التركي لأوروبا في زمن شارل سيدرك أن في أوروبا نظاما سياسيًا مألوفًا على ما يبدو. فالقارة تحكمها أسرة واحدة مؤيدة بنوع من التفويض الإلهي. ولكن لو قدر لشارل أن يتمكن من تعزيز سلطته وأن يرتب لانتقال منظم للخلافة في الأراضي الشاسعة الخاضعة لسلطة آل هابسبورج لكانت أوروبا تشكلت على أيدي سلطة مركزية مسيطرة مثل

الإمبراطورية الصينية أو الخلافة الإسلامية. لكن هذا لم يحدث ولا شارل سعى إلى ذلك. ففي النهاية، كان راضيًا عن تأسيس نظام يقوم على التوازن. فالهيمنة قد تكون ميراثه لكنها لم تكن هدفه. وهو ما أثبته عندما أسر منافسه السياسي الملك الفرنسي فرنسيس الأول في معركة بافيا في عام 1525، إذ أطلق سراحه - وسمح لفرنسا باستئناف سياسية خارجية مستقلة ومعادية في قلب أوروبا. ورد الملك الفرنسي على هذا الموقف الكريم من جانب شارل بأن عرض على السلطان العثماني سليمان إقامة تحالف عسكري، في الوقت الذي كان يغزو فيه شرق أوروبا ويتحدى سلطة آل هابسبورج من الشرق.

ولم يستطع شارل ترسيخ عالمية الكنيسة الذي تعهد به. واتضح عجزه عن منع انتشار المذهب البروتستانتي الجديد في الأراضي التي كانت القاعدة الرئيسة لسلطته. وكانت السلطة الدينية والسياسية تتفتت. فالمجهود اللازم لتحقيق تطلعاته الملازمة لمنصبه كانت تفوق قدرات فرد واحد. وقرر شارل التنازل عن ألقابه ووزع إمبراطوريته الشاسعة على نحو يعكس التعددية ذاتها التي هزمت سعيه للوحدة. فتنازل عن مملكة نابولي وصقلية لابنه فيليب ثم تنازل له عن تاج إسبانيا وعن إمبراطوريتها العالمية، واستعرض في حفل مثير في بروكسل في عام 1555، سجل حكمه الذي يشهد على تفانيه في أداء واجباته، وفي المراسم ذاتها سلم سلطة هولندا لابنه فيليب كذلك. وفي العام ذاته، وقع صلح أوجسبورج الذي اعترف فيه بالبروتستانتية في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ومنح شارل بتخليه عن الأساس الروحي لإمبراطوريته الأمراء الحق في اختيار التوجه الطائفي للأراضي التي يحكمونها. وتنازل بعد ذلك بفترة قصيرة عن لقب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونقل المسؤولية عن الإمبراطورية بثوراتها وتحدياتها الخارجية لشقيقه فرديناند وتقاعد في دير في منطقة ريفية في إسبانيا وعاش في عزلة. وأبدى في وصيته عند وفاته في عام 1558 أسفه لتحطم المذهب الذي كان يحدث في عهده وكلف ابنه بمضاعفة محاكم التفتيش.

ويشير كيسنجر إلى ثلاثة أحداث أكملت تفكك المثال القديم للوحدة. فعند وفاة شارل الخامس، حدثت تغييرات ثورية نقلت الرؤية إلى أوروبا من كونها مشروع إقليمي لتصبح مشروعًا عالميًا مع تفتيت النظام السياسي والديني للعصور الوسطى: بدء عصر الكشوف الجغرافية واختراع المطبعة وانقسام الكنيسة.

الكشوف الجغرافية

يستعرض كيسنجر كيف ساعدت الكشوف الجغرافية على انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وكيف أن تراجع الصين غير المفهوم عن حركتها للكشوف الجغرافية ساعد أوروبا على التوسع. ويشير إلى خريطة تصور العالم كما تخيله الأوروبيون المتعلمون في العصر الوسيط، يظهر فيها نصف الكرة الغربي بشماله وجنوبه يمتد من الهند في الشرق إلى شبه جزيرة أيبيريا والجزر البريطانية في الغرب مع القدس في الوسط. وفي العصور الوسطى، لم تكن هذه خريطة للرحالة وإنما مسرح مرتب إلهيًا لدراما خلاص الإنسان. وقامت هذه الخريطة على أساس التصور التوراتي للكون المقسم إلى سبعة أجزاء ستة منها لليابسة وجزء للمياه والتي كانت ترى عبور صخرة جبل طارق إلى المحيط معصية للرب تجلب التهلكة. وأعلنت العصور الحديثة عن نفسها عندما سعت جمعيات المغامرين وراء المجد والثروة باستكشاف المحيطات وما قد يكون وراءها.

بدأت أوروبا والصين مغامرة الكشوف الجغرافية في وقت واحد تقريبًا. وقامت السفن الصينية، التي كانت آنذاك الأكبر والأكثر تقدمًا رحلاتها الاستكشافية ووصلت إلى جنوب شرق آسيا والهند والساحل الشرقي أفريقيا وتبادلت الهدايا مع كبار الشخصيات وألحقت الأمراء بنظام الجزية الإمبراطوري الصيني. وعادت السفن إلى الصين حاملة معها غرائب ثقافية ومن الحيوان. ولكن إمبراطور أنهى المغامرات البحرية بعد وفاة شنج هي كبير البحارة في عام 1433، وتخلى عن الأسطول. واستمرت الصين تصر على الأهمية العالمية لمبادئ النظام العالمي التي وضعتها، لكنها ستزرعها من الآن فصاعدًا في الداخل وفي الدول الواقعة على حدودها. ولم تحاول قط القيام بمسعى بحري مماثل ربما حتى الوقت الراهن. وبعد 60 عامًا على المغامرة الكشفية الصينية أبحرت السفن من قارة أوروبا التي قامت فيها سلطات سيادية متنافسة، وقام كل ملك من ملوك أوروبا برعاية كشفًا بحريًا ويتطلع كل منهم أساسًا إلى تحقيق تفوق تجاري أو استراتيجي على الملوك المنافسين. وخرجت السفن البرتغالية والهولندية والإنجليزية إلى الهند، وأبحرت السفن الأسبانية والإنجليزية صوب نصف الكرة الغربي. وبدأت كل منهما في استبدال الاحتكارات التجارية والهياكل السياسية. وأصبحت العلاقات

الدولية التي كانت مشروعًا إقليميًا، من الآن وصاعدًا، مشروعًا عالميا بالمعنى الجغرافي، وبقي مركز الثقل في أوروبا، الذي جرى فيها تعريف النظام العالمي وتطبيقه.

وتبع ذلك ثورة في التفكير بشأن طبيعة العالم السياسي. كيف يمكن فهم سكان المناطق التي لم يكن أحد يعرف أنها موجودة؟ كيف يمكن أن ينسجموا مع علم الكون الذي ساد إبان الإمبراطورية والحكم البابوي في العصور الوسطى؟ وتوصل مجلس لاهوتي دعاه الإمبراطور شارل الخامس للانعقاد في عامي 1550 و1551 في مدينة بلد الوليد الأسبانية إلى أن سكان نصف الكرة الغربي بشر لديهم روح - ومن ثم فهم جديرون بالخلاص. وبالطبع، كانت هذه النتيجة اللاهوتية قاعدة تبرر الغزو والهداية. وتمكن الأوروبيون من زيادة ثرواتهم وإراحة ضمائرهم في الوقت نفسه. وغير تنافسهم العالمي من أجل السيطرة الإقليمية طبيعة النظام الدولي. وتوسع المنظور الأوروبي - حتى شملت الجهود الاستعمارية المتعاقبة للدول الأوروبية معظم المعمورة وظهرت مفاهيم النظام العالمي مع تطبيق نظام توازن القوى في أوروبا.

ظهور المطبعة والإصلاح الديني

الحدث المنشئ الثاني للنظام الجديد العالمي في رأي كيسنجر كان اختراع آلات الطباعة التي يمكن نقلها في منتصف القرن الخامس عشر، والتي جعلت تبادل المعرفة ممكنًا على نطاق لم يكن من الممكن تخيله من قبل. واختزن المجتمع في العصر الوسيط المعرفة في الذاكرة أو بالنسخ المضني للنصوص الدينية أو بفهم التاريخ من خلال الشعر الملحمي. لكن في عصر الكشوف الجغرافية، ولدت الحاجة لفهم ما يجري اكتشافه وسمحت المطبعة بنشر الروايات. وكان اكتشاف العالم الجديد ملهمًا كذلك للسعي إلى إعادة اكتشاف العالم القديم وحقائقه، مع تأكيد خاص على مركزية الفرد. وبدأ الإيمان المتنامي بالعقل كقوة موضوعية للتنوير والتفسير في هز المؤسسات القائمة، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية التي كان لا يمكن التشكيك فيها آنذاك.

وكان الانقلاب الثوري الثالث هو الإصلاح البروتستانتي الذي بدأ عندما وضع مارتن لوثر 95 رسالة على باب كنيسة قلعة فيتنبرج في عام 1517، وتأكيد علاقة الفرد المباشرة بالرب؛ ومن

ثم فإن ضمير الفرد - وليس الالتزام بالطريق القويم الثابت - هو أساس الخلاص. واغتنم عدد من الحكّام الإقطاعيين الفرصة لتعزيز سلطتهم باعتناق البروتستانتية، وفرضها على أتباعهم وللإثراء من خلال السيطرة على أراضي الكنيسة. واعتبر كل فريق الفريق الآخر مهرطقًا، وتحولت الخلافات إلى صراعات مصيرية فيما اختلط الصراعات السياسية بالصراعات الدينية. وانهار الحد الذي كان يفصل بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية إذا ساند السادة فصائل متصارعة في الصراعات الدينية والدموية غالبًا داخل الدول المجاورة. ودمرت البروتستانتية مفهوم النظام العالمي الذي يحميه سيفا البابوية والإمبراطورية. وكانت المسيحية منقسمة وفي حرب مع نفسها.

حرب الثلاثين عاما: ما هي الشرعية؟

شهدت أوروبا قرنًا من الحروب المتقطعة صاحب صعود وانتشار الانتقاد البروتستانتي لسيادة الكنيسة: وحاولت كل من إمبراطورية هابسبورج والبابوية القضاء على التحدي الموجه لسلطتهما، وقاوم البروتستانت دفاعًا عن إيمانهم الجديد. وأطلقت الأجيال اللاحقة على الفترة التي وصلت بهذا الاضطراب إلى ذروته حرب الثلاثين عامًا (1618 - 1648). وبينما كانت خلافة الإمبراطورية تلوح في الأفق ومع بروز ملك بوهيميا الكاثوليكي، فرديناند المنتمي لآل هابسبورج، باعتباره المرشح الأوفر حظًا، حاول نبلاء بوهيميا البروتستانت تغيير النظام وعرضوا الولاء - وصوتهم الانتخابي الحاسم - لأمير ألماني بروتستانتي، وهي نتيجة كانت ستؤدي إلى انتهاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة كمؤسسة كاثوليكية. وتحركت القوى الإمبراطورية لسحق تمرد بوهيميا وتأكيد تفوقهم على البروتستانتية، مما أدى إلى حرب دمرت وسط أوروبا. (كان الأمراء البروتستانت يقيمون عامة في شمال ألمانيا، بما في ذلك مقاطعة بروسيا التي كانت آنذاك غير مهمة نسبيًا. وكان جنوب ألمانيا والنمسا هما معقلا الكاثوليكية).

كان السادة الكاثوليك أتباع الإمبراطور ملزمون من الناحية النظرية بالتوحد ضد هذه الهرطقات الجديدة. لكنهم واجهوا الاختيار بين الوحدة الروحية والميزة الاستراتيجية، واختارت كثرة منهم الميزة الاستراتيجية. وكان في مقدمتهم فرنسا التي كانت في وضع يسمح لها

باستغلال الفوضى في الدول المجاورة من أجل أهداف دولية أكبر. ووجد مجموعة من الوزراء الفرنسيين المتطورين والشرسين فرصتهم. وبدأت مملكة فرنسا العملية بأن اختارت أسلوبًا جديدًا للحكم. فالسلطة في النظم الإقطاعية كانت شخصية؛ وكان الحكم تعبير عن إرادة الحاكم لكنه كان مقيدًا أيضًا بالتقاليد مما يحد من الموارد المتاحة لتحركات الدولة على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. لكن رئيس وزراء فرنسا بين عامي 1624 و1642، أرمان - جان دو بلاسيس، الكاردينال ريشيليو، كان أول رجل دولة يتغلب على هذه القيود. كان الرجل مناسبًا لفترة الانقلاب الديني وتصدع الهياكل الراسخة. وكان قوة وراء التاج الفرنسي ووضع مفهومًا جديدًا للحكم المركزي والسياسة الخارجية القائمين على توازن القوى. وعندما تولى ريشيليو إدارة سياسة فرنسا كانت أطروحات مكيافيلي عن الحكم رائجة. ولم يعرف ما إذا كان ريشيليو اطلّع على النصوص الخاصة بسياسة القوة، لكن من المؤكد أنه طبق مبادئها. ووضع مفهومًا جذريًا للنظام الدولي. وابتكر فكرة أن الدولة كيان مجرد ودائم قائم بذاته. وشروطها لا تحددها شخصية الحاكم ولا مصالح الأسرة ولا المطالب العالمية للدين. ونجمها الهادي هو المصلحة الوطنية التي تتتبع مبادئ يمكن حسابها - وهو ما عرف لاحقًا بمنطق الدولة أو أساس وجود الدولة. وبالتالي فإن الدولة هي الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية.

ركز ريشيليو على الدولة الناشئة باعتبارها أداة للسياسة العليا. وقام بتركيز السلطة في باريس وأنشأ ما يعرف بالمشرفين المحترفين كي تكون سلطة الدولة حاضرة في كل منطقة من مناطق المملكة، وزاد من كفاءة تحصيل الضرائب وتحدى بحسم السلطات المحلية للنبلاء. والسلطة الملكية يمارسها الملك باعتباره رمز لسيادة الدولة والمعبر عن المصلحة الوطنية. ولم ير في الاضطراب في وسط أوروبا دعوة لحمل السلاح للدفاع عن الكنيسة وإنما وسيلة لكبح تفوق أسرة هابسبورج الإمبراطورية. وبينما كان ملك فرنسا يعد أكثر الملوك كاثوليكية منذ القرن الرابع عشر، تحركت فرنسا - بشكل خفي في البداية ثم بشكل علني - لدعم تحالف بروتستانتي (بين السويد وبروسيا وأمراء شمال ألمانيا) على أساس من حسابات المصلحة الوطنية الباردة.

وأشار ريشيليو إلى واجباته كوزير في كيان سياسي زمني، لكنه ضعيف ردًا على الشكاوى الغاضبة قائلًا بأنه، ككاردينال فإن عليه واجب تجاه الكنيسة الكاثوليكية العالمية والأبدية

بالانحياز ضد الأمراء البروتستانت المتمردين في شمال ووسط أوروبا. ورغم أن الخلاص قد يكون غايته الشخصية، إلا أنه كرجل دولة مسؤول عن كيان سياسي يفتقر إلى الروح الأبدية التي تفتدى. وقال: الإنسان خالد وخلاصه في الحياة الأخرى. أما الدولة فليست خالدة.. وخلاصها إما الآن أو لا خلاص لها أبدًا. ونظر ريشيليو إلى تفتت وسط أوروبا باعتباره ضرورة سياسية وعسكرية. فالتهديد الرئيس لفرنسا تهديد استراتيجي وليس تهديدًا غيبيًا أو دينيًا: فوجود قوة توحد وسط أوروبا سيجعلها في وضع يمكنها من السيطرة على بقية القارة. ومن ثم، فمن مصلحة فرنسا الوطنية منع توحيد وسط أوربا. وقال إذا جرى تدمير الطرف (البروتستانتي) بشكل كامل فإن ثقل سلطة الأسرة الحاكمة في النمسا سيؤثر في فرنسا. وفرنسا تحقق هدفها الاستراتيجي بدعم مجموعة من الدول الصغيرة في وسط أوروبا وإضعاف النمسا. وستصمد خطة ريشيليو أمام الاضطرابات واسعة النطاق. فعلى مدى قرنين ونصف منذ ظهور ريشيليو في عام 1624 وحتى إعلان بسمارك قيام الإمبراطورية الألمانية في عام 1871 - ظل هدف إبقاء وسط أوروبا (الذي يضم أراضي تزيد أو تقل عن أراضي ألمانيا والنمسا وشمال إيطاليا في الوقت الحالي) مقسمًا هو المبدأ الحاكم للسياسة الخارجية الفرنسية. وكلما ظل هذا التصور يشكل جوهر النظام الأوروبي كلما كانت فرنسا متفوقة على القارة. وعندما ينهار هذا التصور ينهار أيضا دور فرنسا المسيطر.

ثلاث نتائج يستخلصها كيسنجر من تحليله لتجربة ريشيليو، رجل الدولة الفرنسي ورئيس وزراء الملك لويس الثالث عشر. النتيجة الأولى، هي أن التصور الاستراتيجي طويل المدى والقائم على تحليل دقيق للعوامل ذات الصلة عنصر لازم لا غني عنه للسياسة الخارجية الناجحة. النتيجة الثاني، على رجل الدولة أن يستخلص تلك الرؤية بتحليل مجموعة من الضغوط الملتبسة، والمتضاربة غالبًا، وصياغتها لتصب في اتجاه متماسك وهادف. النتيجة الثالثة، يجب على رجل الدولة أن يتحرك عند الحدود الخارجية لما هو ممكن، وأن يعمل على تقريب الفجوة بين خبرات مجتمعه وتجاربه وبين تطلعاته. لأن تكرار المألوف يؤدي إلى الركود، فالمطلوب هو الكثير من الجرأة، لا القليل منها.

صلح وستفاليا

يشير كيسنجر إلى أن صلح وستفاليا اكتسب صدى خاصًا في عصرنا الراهن باعتباره الممهد لظهور المفهوم الجديد للنظام الدولي الذي انتشر في أرجاء العالم. فالممثلون المجتمعون للتفاوض كانوا يركزون بدرجة أكبر في ذلك الوقت على الاعتبارات المتعلقة بالمراسم (البروتوكول) والمكانة. وعندما اتفق ممثلو الإمبراطورية الرومانية المقدسة وممثلو خصميها الرئيسين، فرنسا والسويد، من حيث المبدأ، على عقد مؤتمر للسلام، كانت الحرب تدور منذ 23 عامًا. ودارت المعركة لعامين آخرين قبل أن تجتمع الوفود فعليًا؛ وفي غضون ذلك، قام كل طرف بمناورات لتقوية حلفائه ودوائر التمثيل الداخلية.

ويلاحظ أنه خلافًا لاتفاقيات تاريخية أخرى مثل مؤتمر فيينا في عامي 1814 - 1815 أو معاهدة فرساي في عام 1919، لم ينشأ صلح وستفاليا من مؤتمر واحد، ولم يكن الترتيب مرتبطًا بشكل عام مع تجمع لرجال الدولة يدرسون قضايا متعالية تتعلق بالنظام العالمي. وإنما نشأ الصلح من سلسلة من الترتيبات المنفصلة التي وضعت في بلدتين منفصلتين في منطقة وستفاليا، الأمر الذي يعكس تنوع المتصارعين في حرب امتدت من إسبانيا إلى السويد. فالقوى الكاثوليكية، التي تضم 178 مشاركًا مستقلًا من الدول المختلفة التي تشكل الإمبراطورية الرومانية المقدسة، اجتمعوا في مدينة مونستر الكاثوليكية. بينما اجتمع ممثلو القوى البروتستانتية في مدينة أوسنابروك التي يسكنها خليط من أتباع لوثر ومن الكاثوليك. وتبعد المدينتان نحو 30 ميلًا (48 كيلومترا) عن بعضهما. وأقام 236 مبعوثا رسميًا ومساعدوهم في ما استطاعوا أن يجدوه من غرف في المدينتين غير المؤهلتين لمثل هذا الحدث الكبير ناهيك عن كونه مؤتمر لجميع القوى الأوروبية. ولم يكن للمؤتمر رئاسة رسمية ولا منظم أو جلسات عامة. والتقت الوفود حسبما اتفق وسافروا إلى منطقة محايدة بين المدينتين لتنسيق المواقف. وكانوا يجتمعون أحيانا في بلدات في المنتصف. ووضعت بعض القوى الكبرى ممثلين في المدينتين. واستمر القتال في مناطق مختلفة في أوروبا أثناء المحادثات. بينما كانت التحولات في القوى العسكرية المحركة تؤثر على مسار المفاوضات. جاء معظم الممثلون ومعهم تعليمات عملية واضحة تستند إلى المصالح الاستراتيجية. وبينما استخدموا جميعا عبارات نبيلة المشاعر و متماثلة حول تحقيق

السلام في العالم المسيحي، أريقت دماء كثيرة من أجل بلوغ هذا الهدف النبيل من خلال الوحدة المذهبية أو الوحدة السياسية. وبات من الأمور المسلم بها الآن أن السلام سيبني، على كل حال، من خلال الموازنة بين الصراعات.

وصلح وستفاليا الذي نجم عن هذه المباحثات الملتوية هو الأرجح الوثيقة الدبلوماسية الأكثر تكرارا في التاريخ الأوروبي، رغم حقيقة أنه لا توجد معاهدة واحدة تجسد بنوده. ولم تجتمع الوفود قط في جلسة عامة لإقراره. والصلح في الواقع هو محصلة ثلاث اتفاقيات منفصلة تكمل بعضها البعض، جرى توقيعها في مرات مختلفة وفي مدن مختلفة. ففي يناير عام 1648، اعترفت إسبانيا بموجب صلح مونستر باستقلال جمهورية هولندا، لتنهي تمرد هولندا الذي استمر ثمانية عقود واندمج مع حرب الثلاثين عامًا. وفي أكتوبر عام 1648، وقعت تجمعات منفصلة من القوى اتفاقية مونستر واتفاقية أوسانبروك، وتعكس بنودها بعضها بعضا وتتضمن كل منهما إشارات إلى الأحكام الرئيسة في الاتفاقية الأخرى كمرجع.

وأعلنت كلتا الوثيقتين اللتين وقعتهما أطراف متعددة أن هدفهما هو سلام وصداقة مسيحية دائمة وأبدية وحقيقية وصادقة من أجل مجد الرب وأمن العالم المسيحي. ولم يكن منطوق الوثيقتين مختلفًا بدرجة كبيرة عن منطوق الوثائق الأخرى في تلك الفترة. لكن آليات تحقيقها لم يكن لها مثيل من قبل. فالحرب مزقت ادعاءات العالمية أو التضامن الطائفي. وبدأت الحرب كصراع للكاثوليك ضد البروتستانت، ثم تحولت إلى حرب مفتوحة لجميع التحالفات المتغيرة والمتصارعة خصوصًا بعد دخول فرنسا ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ويشبه الأمر إلى حد كبير الحرائق التي يشهدها الشرق الأوسط في عصرنا الراهن، وجرى استدعاء التحالفات الطائفية من أجل التضامن وكحافز في المعركة لكن كثيرًا ما نحت الاشتباكات حول المصالح الجيو - سياسية أو طموحات الشخصيات المتضخمة هذه التحالفات الطائفية جانبًا وأسقطتها. وعانى كل طرف تقريبًا من تخلي الحلفاء الطبيعيين عنه في لحظة ما أثناء الحرب، ولم يوقع أحد على الوثائق إلا تحت وهم بأنه يوقعها لأنها تعزز مصالحه ومكانته.

ومن المفارقات، أن هذا الإرهاق العام سمح للمشاركين بتحويل الوسائل العملية لإنهاء حرب محددة إلى مفاهيم عامة للنظام العالمي. ومع وجود عشرات الأطراف المتمرسة على

القتال المجتمعة لتأمين المكاسب التي حققتها، تم التخلص بهدوء من الأشكال القديمة لاحترام التسلسل الهرمي. وجرى تأسيس المساواة الملازمة للدول ذات السيادة بغض النظر عن قوة كل منها وعن نظامها الداخلي. وجرى تطبيق هذا المفهوم الجديد إلى حد أن الوفود التي تطالب بمساواة كاملة اقترحت عملية لدخول أماكن المفاوضات من أبواب منفصلة الأمر الذي اقتضى فتح الكثير من الأبواب وترتيب المقاعد بسرعة متساوية كي لا يشعر أحد بهوان انتظار وصول الآخرين. وأصبح صلح وستفاليا نقطة تحول في تاريخ الأمم لأن العناصر التي طبقها لم تكن معقدة بقدر شمولها. وجرى تأكيد أن الدولة، لا الإمبراطورية ولا الأسرة الحاكمة ولا الطائفة الدينية، هي لبنة النظام الأوروبي. وتأسس مفهوم سيادة الدولة. وجرى تأكيد حق كل دولة موقعة أن تختار هيكلها الداخلي وتوجهها الديني دون تدخل، فيما ضمنت بنود جديدة لكل طائفة تشكل أقلية ممارسة عقائدها بسلام وحمايتها من احتمال إجبارها على تغيير عقيدتها. واقترحت الأطراف المشاركة عقد مؤتمرات وإجراء مفاوضات في المستقبل على غرار مؤتمر وستفاليا كمنتديات لتسوية الخلافات قبل أن تتحول إلى صراعات وحروب. وجرى التعامل مع القانون الدولي الذي وضعه مستشارون أثناء الحرب كأساس يمكن توسيعه للمبادئ المتفق عليها التي تستهدف تحقيق الانسجام وتشكل اتفاقيات وستفاليا جوهرها.

وعبقرية هذا النظام والسبب في انتشاره في أنحاء العالم هو أن بنوده كانت إجرائية وليست موضوعية. فإذا قبلت الدولة هذه الشروط الأساسية فإنه يمكن الاعتراف بها كمواطن دولي قادر على رعاية ثقافته وديانته وسياساته الداخلية ويحميه النظام الدولي من التدخل الخارجي. وكان النموذج الإمبراطوري أو نموذج الوحدة الدينية - التصور الذي كان مطبقًا في أوروبا أو في النظم التاريخية للمناطق الأخرى - كان يعني من الناحية النظرية أن مركزًا واحدًا للقوة يتمتع بشرعية كاملة. واتخذ مفهوم وستفاليا التعددية كنقطة انطلاق وأرسى لمجموعة متنوعة من المجتمعات وقبل كل منها كواقع في بحث مشترك عن النظام. وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان هذا النظام الدولي مطبقا في كل القارة؛ وأصبح دعامة النظام الدولي القائم في الوقت الحالي.

ولم يقر نظام وستفاليا بترتيب محدد للتحالفات أو هيكل سياسي أوروبي دائم. ومع انتهاء الكنيسة العالمية كمصدر نهائي للشرعية وإضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة

أصبح توازن القوى هو المفهوم المنظم لأوروبا. ويتضمن هذا المفهوم بحكم التعريف حيادًا أيديولوجيًا وتكيفًا مع الظروف المتطورة. وعبر اللورد البريطاني بالمرستون عن هذا المبدأ الأساسي في القرن التاسع عشر على النحو التالي: ليس لنا حلفاء دائمون ولا أعداء دائمون. مصالحنا هي الدائمة والخالدة. ومن واجبنا نتبع هذه المصالح. وعندما طلب منه تحديد هذه المصالح بمزيد من الوضوح في صورة سياسة خارجية رسمية، أعلن راعي المصلحة البريطانية المشهود له عندما يسألني الناس... عن هذه السياسة فإن الإجابة الوحيدة هي أننا نفعل ما قد يبدو الأفضل، حسب كل ظرف ينشأ، مما يجعل مصالح بلدنا المبدأ المرشد.

وكثيرًا ما يعاب على هذه المفاهيم التي أقرت في صلح وستفاليا باعتبارها نظامًا لاستخدام القوة بغض النظر عن أي اعتبارات أخلاقية، لكن الهيكل الذي أرساه الصلح يمثل المحاولة الأولى لوضع نظام داخلي للأساس المتفق عليه للقواعد والحدود وتأسيسها على تعددية القوى بدلا من سيطرة دولة معينة. وظهرت لأول مرة مفاهيم مثل منطق الدولة أو أساس وجودها والمصلحة الوطنية، ليست كتمجيد للقوة وإنما كمحاولة لترشيدها وتقييد استخدامها. وكان القصد من وضع مفهوم مصالح الدولة، المنطقي من الناحية النظرية والذي يمكن التنبؤ بتشابكاته، هو التغلب على الفوضى الحادثة في كل ركن من أركان القارة، وأن تحل الحروب المحدودة التي تنشأ بسبب قضايا يمكن حسابها محل عصر من الصراع بين الشموليات المتنافسة، مع ما تتضمنه من عمليات طرد وتهجير قسري وحروب عامة تقضي على سكان مدنيين بالكامل. ويعتقد أن نظام توازن القوى بكل ما ينطوي عليه من ملابسات أوجد وضعًا أفضل من وضع الحروب الدينية. لكن كيف تأسس نظام توازن القوى؟ من الناحية النظرية، قام على أساس الحقائق: ومن ثم، يمكن لكل مشارك فيه أن ينظر إليه على حد سواء. لكن مشاركة كل مجتمع تتأثر ببنائه الداخلي وبثقافته وبتاريخه وبالواقع الأسمى ذلك لأن عناصر القوة - بغض النظر عن موضوعيتها - في حالة تغير مستمر. ومن ثم، هناك حاجة إلى معايرة القوة من وقت لآخر. وهو ينتج الحروب التي يضع حدودًا لمدى الذي يمكن أن تصله.

تطبيق نظام وستفاليا

بموجب اتفاقية وستفاليا، أصبحت البابوية مقيدة في حدود الوظائف الكنسية وأصبح

مبدأ المساواة السيادية هو السائد. وهو المبدأ الذي كان يمكن للنظرية السياسية آنذاك أن تشرحه باعتباره أصل ومبرر وظائف النظام السياسي العلماني؟ في كتابه الليفاثيان المنشور في عام 1651، بعد ثلاث سنوات من صلح وستفاليا، قدم توماس هوبز هذه النظرية. وتخيل هوبز حالة الطبيعة في الماضي عندما أدى غياب السلطة إلى حرب الجميع ضد الجميع، وافترض أن الناس، من أجل الهروب من حالة انعدام الأمن هذه التي لا يمكن تفاديها، تنازلت عن حقوقها لسلطة ذات سيادة مقابل أن تقدم هذه السلطة الأمن للجميع داخل حدود الدولة. وتأسس احتكار الدولة ذات السيادة للقوة باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على الخوف الدائم من العنف المميت ومن الحرب. والعقد الاجتماعي الذي تضمنه تحليل هوبز لا يطبق خارج حدود الدول. لأنه لا توجد سلطة ذات سيادة فوق قومية لتفرض النظام. وبقيت الحلبة الدولية في حالة الطبيعة وكانت فوضوية لأنه لم تكن هناك سلطة عالمية ذات سيادة لتأمينه. ومن ثم كان على كل دولة أن تضع مصالحها الوطنية فوق الجميع في عالم كانت فيه القوة هي العامل الحاسم. وهو الأمر الذي وافق عليه الكاردينال ريشيليو بقوة.

ويشير كيسنجر إلى أن صلح وستفاليا في جرى في تطبيقه في المراحل المبكرة طبق على عالم يتفق مع العالم الذي تصوره هوبز. فكيف جرت معايرة ميزان القوة الجديد هذا؟ يقترح كيسنجر هنا التمييز بين توازن القوى كواقع وبين توازن القوى كنظام. ويشير إلى أنه لا بد لأي نظام دولي، ليكون جديرًا بأن يكون نظامًا، أن يصل إلى نقطة توازن أو أنه سيكون في حالة حرب دائمة. وظهر توازن القوى كنظام بعد صلح وستفاليا؛ بمعنى أن تحقيقه كان أحد الأهداف الرئيسة المقبولة للسياسة الخارجية؛ وسيؤدي تعطيله إلى نشوء تحالف للحفاظ على نقطة التوازن. وبات تحويل حقائق توازن القوى إلى نظام ممكنًا مع صعود بريطانيا كقوة بحرية كبرى في أوائل القرن الثامن عشر. فالسيطرة على البحار مكنت بريطانيا من اختيار توقيت وحجم تدخلها في القارة لتقوم بدور الحكم في ميزان القوى، وفي الحقيقة الضامن لأن يكون لأوروبا ميزانًا للقوة من أي نوع. وكلما كان تقييم إنجلترا للشروط الاستراتيجية صحيحًا، كلما كانت قادرة على دعم الجانب الأضعف في القارة ضد الجانب الأقوى لتمنع أية دولة منفردة من تحقيق الهيمنة في أوروبا ومن ثم حشد موارد القارة لتحدي سيطرة بريطانيا البحرية. وكانت إنجلترا هي القوة المحافظة على نقطة الاتزان حتى اندلاع الحرب العالمية

الأولى. وشاركت في الحروب الأوروبية ولكن بتحالفات متغيرة بربط مصلحتها الوطنية بالحفاظ على ميزان القوة . وكثير من هذه المبادئ ينطبق على دور أمريكا في العالم المعاصر.

في الواقع، كان هناك ميزانان للقوة في أوروبا بعد صلح وستفاليا: الميزان الشامل، الذي كانت إنجلترا معنية بحمايته فهي الحامي للاستقرار العام في القارة. وميزان للقوة في وسط أوروبا، تؤثر فيه فرنسا أساسًا لمنع ظهور ألمانيا موحدة وتكون في وضع تصبح معه هي الدولة الأقوى في القارة الأوروبية. وحافظ هذان الميزانان على مدى أكثر من قرنين على أوروبا من أن تتفتت كما حدث في حرب الثلاثين عامًا؛ ولم يمنعا الحروب لكنهما حدًا من تأثيرها لأن هدفها لم يكن الغزو وإنما الوصول إلى نقطة توازن. وكان يمكن تحدي توازن القوى بطريقتين على الأقل: الأولى إذا سعت قوة كبرى إلى بسط قوتها إلى الحد الذي يهدد بتحقيق الهيمنة. والطريقة الثانية تحدث عندما تحاول دولة ضعيفة الدخول إلى مصاف القوى الكبرى وتجري مجموعة من التعديلات إلى أن يتحقق توازن جديد أو تندلع مواجهة شاملة. وواجه نظام وستفاليا كلا الاختبارين في أوروبا في القرن الثامن عشر، الأول بإحباط اندفاع الملك لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، نحو الهيمنة، ثم بتعديل النظام استجابة لإصرار فريدريك العظيم أمير بروسيا على الحصول على وضع متساوٍ.

فبعد عقود من وفاة ريشيليو، ألهمت الفاعلية الواضحة لدولة مركزية موحدة تتبع سياسة خارجية علمانية وإدارة مركزية الدول الأخرى على تقليدها واتحدت هذه للتصدي للقوة الفرنسية. وأنشأت إنجلترا وهولندا والنمسا الحلف الكبير الذي انضمت إليه في وقت لاحق إسبانيا وبروسيا والدنمرك وعددًا من الإمارات الألمانية. لم تكن معارضة لويس ذات طبيعة أيديولوجية أو دينية: فظلت الفرنسية هي لغة الدبلوماسية والثقافة الرفيعة في أنحاء أوروبا، وكان التحالف المضاد يضم كاثوليك وبروتستانت وإنما كان مرتبطًا بنظام وستفاليا ولازمًا من أجل الحفاظ على تعددية النظام الأوروبي. وتحددت طبيعته من الاسم الذي أطلقه عليه المراقبون المعاصرون: الاعتدال العظيم. فلويس سعى وراء ما اعتبر هيمنة باسم مجد فرنسا. وأوروبا الحريصة على تنوع نظامها هزمته.

وبينما سيطر على النصف الأول من القرن الثامن عشر السعي لاحتواء فرنسا؛ شكلت

محاولة بروسيا إيجاد مكان لها بين القوى الكبرى ملامح النصف الثاني من القرن. ومثلما خاض لويس الرابع عشر حروبا لترجمة قوة فرنسا إلى هيمنة، خاض فريدريك الثاني حروبًا لتحويل ضعف بروسيا الكامن إلى قوة تضعها في مصاف القوى الكبرى. وتقع بروسيا على السهول الشمالية الألمانية القاسية وتمتد من فيستولا عبر ألمانيا. واعتمدت على النظام والخدمة العامة كبديل للسكان الأكبر والموارد الأكبر التي تتمتع بها البلدان الأوفر حظًا. وكانت مقسمة إلى قسمين غير متصلين ووقعت في دوائر نفوذ النمسا والسويد وروسيا وبولندا. وكانت تعاني من ندرة نسبية في السكان واعتمدت قوتها على النظام الذي نظمت من خلاله مواردها المحدودة. وتمثلت أعظم أصولها في عقليتها المدنية وجهازها البيروقراطي الكفء وجيشها الجيد التدريب.

وعندما صعد فريدريك الثاني إلى العرش في عام 1740 لم يكن هناك ما يشير إلى أنه ينافس من أجل العظمة التي منحها التاريخ له. وحاول الفرار إلى إنجلترا هربا من قسوة الانضباط الذي يقتضيه منصب ولي العهد في صحبة صديق يدعى هانز هرمان فون كيته. وألقي القبض عليهما وأمر الملك لقطع رأس فون كيته أمام أعين فريدريك وتقديم فريدريك لمحكمة عرفية يرأسها الملك. وأجاب فريدريك على 178 سؤالا وضعها الملك بمهارة فأعيد تنصيبه. ونجاته من هذه التجربة الأليمة لم يكن ممكنًا إلا بتبنيه إحساس والده الصارم بالواجب وتبينه بغضه العام لأقرانه. ووجد فريدريك أن سلطته الشخصية مطلقة لكن سياساته مقيدة بشدة بمبادئ منطق الدولة التي وضعها ريشيليو قبل قرن. ويرى أن الحكّام أسرى مواردهم... مصلحة الدولة هي قانونهم ولا يجوز انتهاك هذا القانون. وكان فريدريك شجاعًا وذا رؤية كونية (كان يتحدث ويكتب وينظم الشعر العاطفي باللغة الفرنسية حتى في الحملات العسكرية)، وجسد حقبة جديدة من الحكم المستنير للاستبداد الخير الذي يستمد شرعيته من فاعليته وليس من أيديولوجيته.

وخلص فريدريك إلى أن وضع القوة الكبرى يستلزم من بروسيا أن تتواصل إقليميا، ومن ثم أن تتوسع. ولم تكن هناك حاجة لأي مبرر سياسي أو أخلاقي آخر. وكان كل المبرر الذي يحتاجه للاستيلاء على إقليم سيليزيا الغني والذي يتبع النمسا في عام 1740 هو الميزة الواضحة التي تمتلكها بروسيا مقارنة بجيرانها والتي تتمثل في التفوق في القوات وسرعة تحريكها. وتعامل

مع الموضوع كمسألة تتعلق بالجغرافيا السياسية ولم يتعامل معها كمسألة قانونية أو أخلاقية، وتحالف مع فرنسا التي رأت في بروسيا ثقلًا مضادًا للنمسا وحصل على سيليزيا بموجب تسوية في عام 1742، ليضيف إلى بروسيا ما يعادلها تقريبا مساحة وسكانًا. وبهذا أعاد فريدريك الحرب إلى النظام الأوروبي الذي عاش في سلام منذ عام 1713، عندما وضعت معاهدة أوترخت حدًا لطموحات لويس الرابع عشر. وبدأ نظام وستفاليا يعمل استجابة لتحدي نظام توازن القوى المستقر. وتبين أن الثمن الذي يجب دفعه من أجل الاعتراف به كعضو في النظام الأوروبي معركة تشبه الكارثة استمرت سبع سنوات. والآن تبدلت التحالفات، حيث سعى حلفاء فريدريك السابقون لوقف عملياته وسعى خصومه لتسخير قوة بروسيا العسكرية المنظمة لتحقيق أهدافهم. ودخلت روسيا، وهي قوة بعيد ومريبة، لأول مرة في تنافس على توازن القوى الأوروبي. وأنقذت وفاة الإمبراطورة كاترين العظيمة المفاجئة فريدريك الذي كان على وشك الهزيمة أمام الجيوش الروسية على أبواب برلين. وانسحب القيصر الجديد، الذي كان يكن إعجابًا بفريدريك منذ فترة طويلة، من الحرب. ويشير كيسنجر إلى أن هتلر الذي كان محاصرًا في برلين في أبريل عام 1945، انتظر حدثًا مماثلًا للحدث الذي عرف باسم معجزة بيت براندنبرج وأخبره جوزيف جوبلز بأنه حدث عند وفاة الرئيس فرانكلين روزفلت.

وأصبحت الإمبراطورية الرومانية المقدسة واجهة وحسب؛ ولم يظهر منافس أوروبي يطالب بالسلطة الشاملة. وأكد جميع الحكَّام تقريبًا أنهم يحكمون بموجب الحق الإلهي - وهو ادعاء لم يواجه تحديًا من أية قوة كبرى - لكنهم قبلوا أن الرب منح هذا الحق لكثير من الملوك الآخرين. ومن ثم، نشبت الحروب من أجل أهداف إقليمية محدودة وليس بهدف الإطاحة بالحكومات القائمة والمؤسسات القائمة ولا من أجل فرض نظام جديد للعلاقات بين الدول. ومنعت التقاليد الحكَّام من فرض التجنيد الإجباري على رعاياهم وقيَّدت بشدة قدرتهم على جمع الضرائب. لا مجال لمقارنة آثار الحروب على السكان المدنيين بالفظائع التي صاحبت حرب الثلاثين عامًا أو بما ستنتجه التكنولوجيا والأيديولوجية بعد قرنين. وعمل نظام ميزان القوة في القرن الثامن عشر كمسرح كانت تعرض من خلاله الحياة والقيم وسط الروعة والرونق والشهامة واستعراضات الثقة المطلقة بالنفس. وكانت ممارسة تلك القوة مقيدة بإدراك أن النظام لن يتسامح مع الطموحات إلى الهيمنة.

ويشير كيسنجر إلى أن النظم الدولية الأكثر استقرارًا هي النظم التي تميزت بوحدة في التصورات. ويلاحظ أن رجال الدولة الذين عملوا في النظام الأوروبي في القرن الثامن عشر كانوا ينتمون إلى الأرستقراطية التي كانت لها تفسيرات متشابهة لقيم غير ملموسة مثل الشرف والواجب وكانت متفقة على الأسس. مثلوا مجتمعًا واحدًا للنخبة تتحدث اللغة نفسها (الفرنسية) وترتاد الصالونات نفسها وكانت تبحث عن علاقات رومانسية في عواصم الآخرين. المصالح القومية اختلفت بالطبع، ولكن في عالم كان يمكن لوزير الخارجية أن يخدم مصالح ملك قومية أخرى أو عندما يتغير إقليم الدولة نتيجة للزواج أو الميراث فإن إحساسًا بوجود هدف مشترك شامل كان سمة ملازمة. وحدثت حسابات القوة في القرن الثامن عشر في ظل هذه الخلفية من الإحساس المشترك بالشرعية وبالقواعد غير المكتوبة للسلوك الدولي. ولم يكن هذا التوافق مسألة تتعلق فقط بقواعد اللياقة؛ لكنه كان انعكاسًا للقناعات الأخلاقية لرؤية أوروبية مشتركة. فلم تكن أوروبا أكثر اتحادًا وتلقائية عما كانت عليه فيما اعتبر عصر التنوير. وبدأت الانتصارات الجديدة في العلم وفي الفلسفة تحل محل اليقين المرتبط بالتراث والإيمان. والتقدم السريع للعقل على عدة جبهات - في الفيزياء والكيمياء والفلك والتاريخ وعلم الآثار والخرائط والعقلانية - عزز روحًا جديدة للتنوير العلماني يدفع بأن كشف كل آليات الطبيعة الخفية مسألة وقت. وكتب العالم الموسوعي الفرنسي لوران دالامبير في عام 1759 معبراً عن روح العصر بقوله جرى اكتشاف النظام الحقيقي للعالم وتطوره وكماله.

باختصار، حدثت ثورة في الفلسفة الطبيعية، شملت كل شيء من الأرض إلى زحل ومن تاريخ السموات إلى علم الحشرات؛ وأخذت كل مجالات المعرفة تقريبًا أشكالًا جديدة... وأدى اكتشاف وتطبيق طرق جديدة للتفلسف والحماس المصاحب للاكتشافات وتمجيد الأفكار التي ينتجها الكون فينا كل هذه الأسباب أدت إلى اختمار حي للعقول. وانتشرت من الطبيعة في كل الاتجاهات مثل نهر جرف سدوده، وتعامل هذا الاختمار بقدر من العنف مع كل شيء وقف في طريقه.

واستند هذا الاختمار إلى روح جديدة من التحليل والاختبار الصارم لكل الفرضيات. واكتشاف كل المعارف وتنظيمها - وهو مسعى جسدته الموسوعة التي تقع في 28 مجلدًا والتي شارك دالامبير في تحريرها بين عامي 1751 و1772 - أعلنت عن وجود كون يمكن اكتشافه

وتبسيطه بواسطة الإنسان باعتباره الفاعل الرئيس والشارح. وكتب دنيس ديدرو زميل دالامبير يقول إن عملية تعلم مذهلة رافقت ذلك مع الحماسة لما هو أفضل لصالح الجنس البشري. وأضاف أن العقل سيواجه الزيف بمبادئ صلبة تكون بمثابة الأساس للحقائق المتناقضة تمامًا، والذي بواسطته سنكون قادرين على أن نلقي صرحًا كاملا من الطين وأن نبدد كومة عاطلة من الغبار، وأن نضع الإنسان على الطريق الصحيح.

ويرى كيسنجر أنه كان من المحتم تطبيق هذه الطريقة الجديدة في التفكير والتحليل على مفاهيم الحكم والشرعية السياسية والنظام الدولي. وطبق الفيلسوف السياسي شارل لويس دو سيكوندا، وهو البارون مونتسكيو، مبادئ توازن القوى على السياسة الداخلية بوصفه لمفهوم الرقابة المتبادلة بين السلطات، وهو المفهوم الذي أضفى الدستور الأمريكي طابعًا مؤسسيًا عليه في وقت لاحق. وانتقل من هذا المفهوم إلى فلسفة التاريخ وآليات التغيير المجتمعي. وخلص مونتسكيو من استعراض تواريخ مجتمعات مختلفة إلى أن الأحداث لم تكن قط مصادفة. وأنه كان هناك دائمًا سبب كامن يمكن للعقل اكتشافه وتطويعه من ثم للصالح العام.

وينتقل كيسنجر من مونتسكيو إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، الذي يعتبره أعظم فلاسفة عصر التنوير. ويقول إن كانط أخذ مونتسكيو لخطوة أبعد بتطويره مفهوم السلام الدائم كأساس للنظام العالمي. وبعد أن تأمل كانط العالم من كونيجسبرج، عاصمة بروسيا القديمة، متفحصًا حرب السنوات السبع والحرب الثورية الأمريكية والثورة الفرنسية، امتلك الجرأة لأن يرى في الثوران العام بدايات واهنة لنظام دولي جديد. ويلاحظ كانط أن البشرية تميزت بمفارقة تتمثل في الميل للتجمع في مجتمع مصحوب بمقاومة مستمرة تهدد بشكل دائم بتفكيك هذا المجتمع. ويرى أن مشكلة النظام، والنظام الدولي بشكل خاص، هي أصعب المشاكل، والمشكلة الأخيرة التي يتعين على الجنس البشري حلها. فالبشر أنشئوا الدول لتقييد مشاعرهم، لكن الدول مثل الأفراد في حالة الطبيعة، يسعى كل منها للحفاظ على حريته المطلقة، ولو على حساب حالة من الوحشية التي لا تخضع لقانون. لكن الدمار والانقلابات والاستنزاف الداخلي الكامل لقواها التي تنشأ عن الصدامات بين الدول ستلزم البشر في وقت ما للتفكير في بديل. وعلى البشرية أن تختار بين سلام المقبرة الكبيرة للجنس البشري وبين السلام الذي يقيمه العقل.

والإجابة التي يقدمها كانط هي اتحاد طوعي من الجمهوريات التي تلتزم بعدم العداء والسلوك الداخلي والدولي الشفاف. وسيحصد مواطنوها السلام لأنهم، خلافًا للحكّام المستبدين، عندما يدرسون الدخول في عداوات، سيفكرون في كل أشكال البؤس التي ستجلبها عليهم الحرب. ويقول إن خصائص هذا النموذج ستتجلى بمرور الوقت مما يفتح الطريق لتوسعه التدريجي إلى نظام عالمي قائم على السلام. ويقول إن البشرية ستجد طريقها في النهاية نحو نظام من القوة المتحدة ومن ثم نحو نظام كوني من الأمن السياسي العام وحدة مدنية كاملة للبشرية.

ويختتم كيسنجر هذا الجزء بتعليق على رؤية فلاسفة التنوير الأوروبيين. ويقول إن الثقة، التي تقترب من الجرأة، في قوة العقل عبرت في جانب منها عما وصفه اليونان القدامى بالغطرسة - وهو نوع من الثقة المفرطة بالنفس التي تحمل في داخلها بذور فنائها. ويشير إلى أن فلاسفة التنوير تجاهلوا قضية أساسية: هل يمكن ابتكار النظم الحكومية من الصفر من خلال مفكرين أذكياء، أم أن حدود الاختيار مقيدة بحقائق عضوية وثقافية أساسية؟ وهل هناك مفهوم واحد وآلية واحدة توحد منطقيًا بين كل الأشياء، على نحو يمكن اكتشافه وتفسيره (كما افترض دالامبير ومونتسكيو)، أم أن العالم أكثر تعقيدًا والبشرية أكثر تنوعًا من الاقتصار على المنطق وحده عند التعامل مع هذه القضايا، الأمر الذي يتطلب نوعًا من الحدس وعنصرًا باطنيًا تقريبًا من الحكم؟ ويخلص إلى أن فلاسفة التنوير في القارة فضلوا بشكل عام الرؤية العقلانية على الرؤية العضوية عند النظر إلى التطور السياسي. وبالتالي ساهموا - دون قصد وخلافًا لقصدهم - في اضطراب أمسك بأوروبا لعقود ولا تزال آثاره حتى اليوم.

الثورة الفرنسية وتداعياتها

ويختتم كيسنجر الفصل الأول الذي خصصه لأوروبا بتناول الثورة الفرنسية وتداعياتها. ويشير إلى أن الثورات تكون أكثر إثارة للقلق عندما يكون من المستبعد توقع اندلاعها. والثورة الفرنسية من هذا النوع. وأعلنت أن من الممكن قيام نظام داخلي وعالمي مختلف عن نظام وستفاليا. وتخلت عن الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبعثت من جديد مشاعر حرب الثلاثين عامًا - وربما تجاوزتها، بإحلال حملة علمانية محل الحافز الديني

الذي ساد في القرن السابع عشر. وأظهرت كيف يمكن للتغييرات داخل المجتمعات أن تهز النظام الدولي على نحو أعمق من العدوان الخارجي - وهو درس سيرتد عليها مع ثورات القرن العشرين، التي اعتمد الكثير منها بشكل واضح على المفاهيم التي أرستها الثورة الفرنسية أولًا. ويشير كيسنجر إلى أن الثورات تندلع عندما تتجمع أسباب الاستياء، المختلفة غالبًا، للهجوم على نظام مطمئن. وكلما كان التحالف الثوري أوسع كلما كانت قدرته على تدمير الأنماط القائمة للسلطة أكبر. ولكن كلما كان التغيير أكثر شمولًا كلما كان العنف اللازم لإعادة بناء السلطة، التي بدونها سيتفكك المجتمع، كبيرا. وسيادة الرعب ليست مصادفة، إنها سمة ملازمة في نطاق الثورة.

لم تحدث الثورة الفرنسية في أغنى دولة في أوروبا، بل كانت حكومتها تعاني من إفلاس مؤقت. ويمكن تتبع حافزها الأصلي لدى قادة - معظمهم من الأرستقراطيين والشرائح العليا للبرجوازية - الذين سعوا لأن يتطابق أسلوب الحكم في بلدهم مع مبادئ التنوير. واكتسبت قوة دفع لم يتوقعها الذي قاموا بالثورة ولم تكن متصورة بالنسبة للنخبة الحاكمة. وكانت في جوهرها إعادة لترتيب الأوضاع على نحو لم تشهده أوروبا منذ نهاية الحروب الدينية. وبالنسبة للثوار، لم يكن النظام البشري نتاج للتدبير الإلهي كما كانت عليه الرؤية في العصور الوسطى ولا تشابك مصالح الأسر الكبيرة الحاكمة التي سادت في القرن الثامن عشر. ورأى فلاسفة الثورة الفرنسية أن آلية التاريخ ليست سوى تطبيق للإرادة الشعبية، التي لا تقبل بحكم التعريف قيدًا ملازمًا أو دستوريًا - والتي يحتكرون هم تحديدها. والإرادة الشعبية، المتصورة على هذا النحو، مختلفة تمامًا عن حكم الأغلبية السائد في إنجلترا أو التوازن والرقابة بين السلطات التي جرى تجسيدها في دستور مكتوب في الولايات المتحدة. وإدعاء الثوار الفرنسيين فاق كثيرًا مفهوم ريشيليو لسلطة الدولة بنقلهم السيادة إلى فكرة مجردة - ليست لأفراد وإنما لشعوب بأكملها ككيانات لا تقبل التجزئة تتطلب وحدة في التفكير والعمل - ثم ينصبون أنفسهم متحدثين باسم الشعب وتجسيده الحقيقي.

ويوجه كيسنجر انتقادًا حادًا لجان جاك روسو، الأب الروحي والفكري للثورة الفرنسية. ويقول إن روسو هو الذي صاغ هذا الإدعاء الشامل للثوار الفرنسيين في سلسلة من الكتابات التي حجبت سعة إطلاع روسو وسحر كتاباته عن القارئ مضامينها الشمولية. ويأخذ روسو

القارئ خطوة بخطوة في عملية تشريح عقلاني للمجتمع الإنساني وينتقد كل المؤسسات القائمة بوصفها وهم وزائفة. والبديل الذي يقترحه روسو هو حكم الإدارة في نظام اجتماعي. ويجب على السكان الخضوع تمامًا لها - في طاعة لم يتخيلها أي حاكم يزعم أنه يحكم بالحق الإلهي، باستثناء قيصر روسيا. وهذه النظريات استبقت النظم الشمولية الحديثة التي تقوم فيها الإرادة الشعبية بالتصديق على القرارات التي أعلنت بالفعل من خلال مظاهرات جماهيرية منظمة. وسعيًا لتحقيق هذه الأيديولوجية جرى التعامل مع النظم الملكية جميعها بوصفها أعداء، لأنها لن تتنازل عن السلطة دون مقاومة. ولكي تنتصر الثورة فإنه يتعين عليها أن تتحول إلى حركة دولية تشن حملة لتحقيق السلام العالمي بفرض مبادئها. ولكي تنشر الحل الذي تقترحه في أوروبا فإنها فرضت التجنيد الإجباري على كل الذكور البالغين في فرنسا.

ويرى كيسنجر أن الثورة الفرنسية قامت على افتراض مماثل للافتراض الذي وضعه الإسلام قبل ألف عام أو وضعته الشيوعية في القرن العشرين: استحالة التعايش الدائم بين البلدان التي لديها تصورات دينية أو سياسية مختلفة وتحويل الشؤون الدولية إلى صراع عالمي للأيديولوجيات يتم خوضه بأي وسيلة متاحة وبحشد كل عناصر المجتمع. وبذلك، فإن الثورة تدمج مرة أخرى بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبين الشرعية والسلطة، والتي أدى فك الارتباط بينها بموجب تسوية وستفاليا إلى تقييد نطاق الحروب في أوروبا وشدتها. وجرت الإطاحة بفكرة النظام الدولي القائم على حدود مقررة على تحرك الدولة لصالح ثورة دائمة لا تعرف حدودًا سوى الانتصار الكامل أو الهزيمة.

ويشير كيسنجر إلى واقعتين محددتين. ففي نوفمبر عام 1792، تحدت الجمعية الوطنية الفرنسية أوروبا بمرسومين استثنائيين. عبر الأول عن التزام مفتوح بتقديم الدعم العسكري الفرنسي للثورة الشعبية في أي مكان. وأضفت الجمعية الوطنية ثقلًا على هذا المرسوم بأن ألزمت نفسها بأن تعطي هذا المرسوم قوة من خلال ترجمته وطباعته بجميع اللغات. وأحدثت الثورة الفرنسية قطيعة مع نظام القرن الثامن عشر على نحو يصعب إصلاحه بإعدام ملك فرنسا المخلوع بالمقصلة. وأعلنت الحرب على النمسا وقامت بغزو هولندا. الحدث الثاني، وقع في ديسمبر عام 1792 وتمثل في إصدار مرسوم أكثر تشددًا ويطبق على نطاق عالمي أوسع، أعطت بموجبه تأييدًا لأية ثورة وتعهدًا بدعمها على قمع جميع السلطات المدنية والعسكرية

التي حكمت هذا الشعب حتى ثورته. ولم يكن من الممكن أيضا العدول عن هذه العملية الذي كان نطاقها بلا حدود. وجاء في المرسوم: تعلن الأمة الفرنسية أنه ستعامل كعدو الناس الذين يرفضون أو ينبذون الحرية والمساواة. وكتب روسو يقول من يرفض طاعة الإرادة العامة فإن الكيان كله سيجبره على ذلك... سيجبر على أن يكون حرًا. ووسعت الثورة هذا المفهوم للشرعية ليشمل البشرية كلها.

ولتحقيق مثل هذه الأهداف العريضة والعالمية، جاهد زعماء الثورة الفرنسية لتطهير بلدهم من كل المعارضة الداخلية. وقتل في عصر الإرهاب الآلاف من الطبقات الحاكمة السابقة وجميع من يشتبه في أنهم معارضون في الداخل وحتى أولئك الذين أيدوا أهداف الثورة لكنهم تساءلوا في بعض الأساليب. وبعد قرنين، وقفت دوافع مماثلة وراء حملات التطهير الروسية في الثلاثينيات والثورة الثقافية الصينية في الستينيات والسبعينيات.

وفي النهاية، أعيد النظام لأنه كان ضرورة كي لا تتفكك الدولة. والنموذج جاء مرة أخرى من فكرة المشرع الكبير التي اقترحها روسو. ونابليون الذي نصب نفسه قنصلًا مدى الحياة ثم إمبراطورا مثل نمطًا جديدًا: الرجل الكبير الذي يخضع العالم بقوة إرادته، ويضفي الشرعية من خلال الجاذبية الكاريزمية والنجاح الشخصي في القيادة العسكرية. وكانت الفكرة الجوهرية لدى الرجل الكبير رفضه الاعتراف بالحدود التقليدية وإصراره على إعادة ترتيب العالم بقوته. وفي لحظة ذروة تتويجه كإمبراطور في عام 1804، رفض نابليون، خلافًا لشارلمان، أن يستمد شرعيته من سلطة أخرى غير سلطته، وأخذ التاج الإمبراطوري من البابا وتوج نفسه إمبراطورا.

لم تعد الثورة هي التي تصنع الزعيم، وإنما الزعيم هو الذي يحدد الثورة. وجعل نابليون من نفسه حامي الثورة بعد أن قام بترويضها. ورأى في نفسه - دونما مبرر - تتويجا للتنوير. وقام بترشيد نظام الحكم في فرنسا. وأنشأ قانون نابليون الذي تستند إليه القوانين في فرنسا وفي بلدان أوروبية أخرى إلى اليوم. وأبدى تسامحًا إزاء التنوع الديني وشجع العقلانية في الحكم بغرض تحسين أوضاع الكثير من الشعب الفرنسي. وعلى هذا النحو شرع نابليون في السيطرة وتوحيد أوروبا. وبحلول عام 1809، سحقت جيوشه في ظل قيادته العسكرية العبقرية كل

المعارضة في غرب ووسط أوروبا، الأمر الذي مكنه من إعادة رسم خريطة القارة. وضم أقاليم رئيسة لفرنسا وأنشأ جمهوريات تابعة في بلدان أخرى وحكم كثير منها أقارب لنابليون أو قادة عسكريون فرنسيون. ووضع نظام قانوني موحد في أنحاء أوروبا. وصدرت آلاف التعليمات في شؤون الاقتصاد والقضايا الاجتماعية. فهل أصبح نابليون موحد قارة جرى تقسيمها منذ سقوط روما؟ ظلت هناك عقبتان أمام نابليون: إنجلترا وروسيا.

تسيطر إنجلترا على البحار بعد النصر الساحق الذي حققه الأميرال هوراتيو نيلسون على الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الغار في عام 1805،[1] لكنها لا تملك القوة الكافية للبدء في غزو عبر القنال الإنجليزي. ومع الحروب الثورية وحروب نابليون لإقامة إمبراطورية بطول أوروبا وعرضها، وصلنا إلى عصر الحروب الشاملة التي تستدعي تعبئة كل موارد الدولة. ويعيدنا إلى كم الدماء التي أريقت وحجم الدمار الذي حدث إلى حرب الثلاثين عامًا. وجيش نابليون الكبير - الذي يعتمد الآن على التجنيد، بما في ذلك التجنيد من المناطق التي ضمت إلى فرنسا - اعتمد في إمداداته وبقائه على أصول الأعداء والسكان الذين تم غزوهم، بما في ذلك الجزية المالية الضخمة التي فرضت عليهم. ونتيجة لذلك حدثت زيادة ضخمة في حجم الجيش وخضوع مناطق بالكامل لسيطرته. ولم يتعرض نابليون للهزيمة إلا بعد أن استسلم لإغراء دخول أراضٍ لم تكن مواردها المحلية تكفي لدعم جيش ضخم - إسبانيا وروسيا - بداية بتجاوز قدراته في روسيا في عام 1812، ثم بعد أن توحدت أوروبا كلها لمواجهته في دفاع متأخر عن مبادئ وستفاليا. وفي معركة الأمم في ليبزيج في عام 1813، ألحقت الجيوش المشتركة للدول الأوروبية التي بقيت أول هزيمة كبيرة بنابليون ومني في النهاية بهزيمة حاسمة

(1) معركة طرف الغار (بالإنجليزية: Battle of Trafalgar) (بالفرنسية: Bataille de Trafalgar) هي معركة بحرية نشبت بين الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال هوراتيو نيلسون ضد الأسطولين الفرنسي والأسباني المتحالفين تحت قيادة الأميرال الفرنسي بيير شارلز فيلنوف في 21 أكتوبر 1805 قرب رأس طرف الغار في قادش جنوب غرب إسبانيا حيث تواجها مع الأسطول البريطاني. وقد سُمِّي ميدان طرف الغار في لندن باسم هذه المعركة تخليدًا لانتصار نيلسون. تعرف معركة طرف الغار بشكل خاطئ بمعركة الطرف الأغر وتأتي تسمية طرف الغار من المكان الذي جرت فيه الموقعة البحرية ويعرف المكان باسم رأس طرف الغار (ترافالغار) (بالإسبانية: Cabo Trafalgar) وهو عبارة عن قمة صخرية جبلية تقع على الساحل الإسباني. لمزيد من المعلومات عن هذه المعركة أنظر: /http://ar.wikipedia.org/wiki معركة_طرف_الغار (المترجم)

في المعركة. (وحدثت الهزيمة في روسيا نتيجة للاستنزاف). ورفض نابليون، بعد معركة الأمم، التسويات التي كان من شأنها أن تمكنه من الحفاظ على بعض فتوحاته. وخشي أن تؤدي أي موافقة رسمية على فرض قيود إلى تقويض الأساس الوحيد لشرعيته. وعلى هذا النحو، أطاح به إحساسه بعدم الأمن بقدر ما أطاحت به مبادئ وستفاليا. وهكذا هزم أقوى قواد أوروبا الفاتحين منذ شارلمان، نفسه قبل هزيمته أمام النظام الدولي الذي وقف ضده.

ويشير كيسنجر في ختام هذا الفصل إلى أن فترة نابليون مثلت تأليهًا للتنوير. وجعل مفكرو التنوير استرشادًا بأمثلة من اليونان وروما التنوير مساويًا لقوة العقل، الذي كان يعني انتقال السلطة من الكنيسة إلى النخب العلمانية. والآن أصبحت هذه الطموحات أكثر رسوخا وتركيزا لدى زعيم كتعبير عن القوة العالمية. ويضح ذلك مما حدث مع نابليون في 13 أكتوبر عام 1806، قبل يوم واحد من معركة يينا، عندما ألحق به جيش بروسيا هزيمة حاسمة. ووصف جورج فيلهلم فريدريك هيجل، الذي كان آنذاك محاضرًا جامعيًا، مشهد مغادرة نابليون مع رئيس أركانه لاستطلاع ميدان المعركة بعبارات تمتدح نابليون. وكتب هيجل فيما بعد فلسفة التاريخ التي كانت ملهمة لكارل ماركس.

قال هيجل: رأيت الإمبراطور - روح هذا العالم - يخرج من المدينة في رحلة استطلاعية... كان حقًا إحساس رائع أن ترى فردًا يمتطي جوادًا ويصل به إلى العالم ويسيطر عليه.

ولكن في النهاية، فإن هذه الروح العالمية جذبت إلى أوروبا قوة جديدة هائلة - تنمي لأوروبا لكن ثلاثة أرباع أراضيها الشاسعة تقع في آسيا: روسيا الإمبراطورية، التي طاردت جيوشها قوة نابليون التي هلكت في أنحاء القارة لتحتل باريس في نهاية الحرب. وأثارت قوتها أسئلة جوهرية بالنسبة لنظام ميزان القوى في أوروبا، وهددت طموحاتها بجعل العودة إلى التوازن الذي كان قائمًا قبل الحرب مستحيلًا.

الفصل الثاني

نظام ميزان القوى الأوروبي ونهايته

اللغز الروسي

يقدم كيسنجر في هذا الفصل تحليلًا رائعا لروسيا وحضورها على المسرح الأوروبي والدولية بسبب مغامرة نابليون، ويبين استمرارية سلوكها الخارجي المدفوع بشخصيتها التي تشكلت نتيجة لموقعها الفريد في قارتين. ويقول كيسنجر: عندما انتهت حقبة الثورة الفرنسية ونابليون، كانت القوات الروسية تحتل باريس في مشهد مذهل لانتكاسات التاريخ. كانت روسيا دخلت قبل نصف قرن للمرة الأولى في لعبة ميزان القوى في أوروبا الغربية بمشاركتها في حرب السنوات السبع وأظهرت الطبيعة التحكمية للحكم القيصري عندما أعلنت فجأة حيادها وانسحابها من الحرب بسبب إعجاب القيصر الذي تُوِّج حديثا بفريدريك العظيم. وفي نهاية حقبة نابليون، شرع قيصر آخر هو ألكسندر في رسم ملامح مستقبل أوروبا. واحتاجت الحريات في أوروبا ونسق النظام المصاحب لها إلى مشاركة إمبراطورية أكبر بكثير من بقية الدول الأوروبية مجتمعة واستبدادية بدرجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأوروبي.

ولعبت روسيا، منذئذ، دورًا فريدًا في الشؤون الدولية: فهي جزء من ميزان القوى في كل من أوروبا وآسيا لكنها تساهم في تحقيق اتزان النظام الدولي بشكل متقطع. وبدأت حروبًا أكثر من أي قوة كبرى أخرى معاصرة، لكنها أحبطت كذلك سيطرة قوة منفردة على أوروبا، وتحركت بسرعة ضد شارل السابع، ملك السويد، ونابليون وهتلر، عندما حدث تجاوز لعناصر أساسية لحفظ التوازن في القارة. واتبعت سياستها إيقاعًا خاصًا بها على مدى القرون، بالتوسع على مساحة من الأرض تغطي تقريبا كل المناخ والحضارة، تنقطع أحيانًا لبعض الوقت بسبب الحاجة لتعديل هيكلها الداخلي ليتناسب مع اتساع رقعتها لتعود من جديد مثل مد يصل إلى

شاطئ. وبقي هذا الإيقاع بشكل غير عادي منذ عهد بطرس الأكبر وحتى فلاديمير بوتين رغم تغير الظروف.

ونظر الأوروبيون الغربيون الذين كانوا يخرجون من الاضطرابات التي أحدثها نابليون، برعب وخوف، إلى دولة تبدو مع مساحتها وقواتها العسكرية مساحة والقوى العسكرية للدول الأوروبية مجتمعة وتكاد الأخلاق المصقولة لنخبها تخفي على ما يبدو قوة بدائية تعود إلى ما قبل الحضارة الغربية وتتجاوزها. وزعم الرحالة الفرنسي ماركيز دي كاستين في عام 1843 أن روسيا هجينًا يجلب حيوية السهوب إلى قلب أوروبا. وكتب يقول:

مركب وحشي من التحسينات المحدودة التي أدخلت على الإمبراطورية البيزنطية وشراسة أهل الصحراء، وأنتج الصراع بين قواعد السلوك المتحضر للإمبراطورية (البيزنطية) السفلي وبين الخصائص الوحشية لآسيا الدولة القوية التي تراها أوروبا الآن، والتأثير الذي ستشعر به فيما بعد، دون أن تتمكن من فهم كيفية عمله.

كل شيء يتعلق بروسيا - حكمها المطلق وحجمها وطموحاتها التي تغطي العالم وإحساسها بعدم الأمن - يشكل تحديًا ضمنيًا للمفهوم الأوروبي للنظام الدولي القائم على التوازن وضبط النفس. وكان موقف روسيا في أوروبا وتجاه أوروبا ملتبسًا منذ عهد بعيد. فعندما تفتت إمبراطورية شارلمان إلى ما أصبح دولتي فرنسا وألمانيا المعاصرتين، تجمعت القبائل السلافية التي تقع على بعد آلاف الأميال إلى الشرق في اتحاد تأسس حول مدينة كييف (وهي الآن عاصمة دولة أوكرانيا التي تتوسطها جغرافيا، رغم أن الروس ينظرون إليها بشكل شامل تقريبًا في الوقت ذاته باعتبارها جزءًا لا ينفصل من تراثهم). ووقعت أرض الروس هذه في تقاطعات محفوفة بالمخاطر للحضارات وطرق التجارة. وكانت روسيا، التي تحدها شعوب الفايكينج من الشمال والإمبراطورية العربية الآخذة في التوسع من الجنوب والقبائل التركية التي تغير عليها من الشرق، أسيرة دائمًا لإغراءات ومخاوف مختلطة. وكانت تقع في مكان ناءٍ إلى الشرق لم تتأثر معه بالإمبراطورية الرومانية (رغم أن قياصرة الروس زعموا أن القياصرة الرومان أسلافهم السياسيين الذين اشتقوا منهم الاسم)، ومسيحية لكنها اعتبرت الكنيسة الأرثوذكسية في القسطنطينية وليست الكنيسة في روما سلطتها الروحية، وكانت

روسيا قريبة من أوروبا إلى حد يكفي لأن تتشارك معها في المفردات الثقافية لكنها كانت دائمًا متأخرة عن الاتجاهات التاريخية في القارة. وستترك هذه الخبرة روسيا كقوة أورو - آسيوية على نحو فريد، تمتد عبر قارتين لكنها لم تستقر قط في أي منهما.

وحدث الانفصال الأكثر عمقًا مع غزوات المغول في القرن الثالث عشر، والتي أخضعت روسيا المنقسمة سياسيًا ودمرت كييف. وفرض قرنان ونصف من هيمنة المغول (1237 - 1480) والصراع اللاحق لاستعادة دولة متماسكة حول دوقية موسكو، على روسيا أن تولي وجهتها وجهة شرقية في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الغربية ترسم آفاقًا تكنولوجية وفكرية جديدة ستنشئ عصرًا حديثًا. وأثناء حقبة الكشوف الجغرافية الأوروبية عبر البحار، كانت روسيا تعمل جاهدة لإعادة تشكيل نفسها كأمة مستقلة وتعزيز حدودها ضد تهديدات من كل الاتجاهات. وبينما كان الإصلاح البروتستانتي دافعًا للتنوع السياسي والديني في أوروبا، ترجمت روسيا سقوط القسطنطينية، مرشدها الديني، والإمبراطورية الرومانية الشرقية، على أيدي الغزاة المسلمين في عام 1453 إلى ما يشبه العقيدة الدينية بأن قيصر روسيا أصبح الإمبراطور الوحيد لكل المسيحيين في أنحاء العالم ولديه رسالة دينية بإعادة عاصمة بيزنطة التي سقطت إلى العالم المسيحي، كما جاء في رسالة الراهب فيلوفي إلى إيفان الثالث في نحو عام 1500.

وكانت أوروبا تتبنى نظاماً قطبياً متعددًا كآلية تميل نحو التوازن، لكن روسيا كانت تتلقى درسها في الجغرافيا السياسية من مدرسة السهول القاسية، حيث تتصارع مجموعة من الرعاة البدو على الموارد في ساحة مفتوحة لا تعرف سوى القليل من الحدود الثابتة. وكانت غاراتهم بهدف السلب واستعباد المدنيين الأجانب حوادث عادية، وكانت بالنسبة للبعض أسلوب حياة؛ وكان الاستقلال مرتبطًا بالأرض التي يمكن للناس أن يدافعوا عنها ماديًا. وأكدت روسيا علاقتها بالثقافة الغربية لكنها بدأت تنظر لنفسها - وقد أصبحت مساحتها أضعافًا مضاعفة لمساحة أوروبا - كموقع متقدم محاصر للدفاع عن الحضارة والذي بموجبه لا يمكن إيجاد الأمن إلا من خلال ممارسة إرادتها المطلقة على جيرانها. ووفقًا لمفهوم وستفاليا للنظام، بات رجال الدولة الأوروبيون يربطون بين الأمن وبين ميزان القوة وبالقيود الواردة على ممارسة القوة. وفي الخبرة التاريخية الروسية، فإن القيود على ممارسة القوة تترجم إلى كارثة: ففشل روسيا

في السيطرة على ما يحيط بها، وفقًا لهذه الرؤية، عرضها لغزوات المغول وأوقعها في عصر الاضطرابات المروع (خلو العرش لخمسة عشر عامًا قبل تأسيس حكم أسرة رومانوف في عام 1613. وحصدت الغزوات والحروب الأهلية والمجاعة حياة ثلث سكان روسيا خلال هذا العصر). فصلح وستفاليا رأى في النظام الدولي آلية معقدة للتوازن؛ وتعتبره الرؤية الروسية صراعًا دائمًا للإرادات، مع توسيع روسيا لسيطرتها على كل مرحلة لتشمل الحد المطلق لمواردها المادية. ومن ثم، قدم الوزير ناشوكين في عهد القيصر أليكسي في منتصف القرن السابع عشر وصفًا صريحًا عندما طلب منه تحديد السياسة الخارجية لروسيا، وقال: توسيع الدولة في كل اتجاه، وهذا هو ما تنشغل به وزارة الشؤون الخارجية.

وتطورت هذه العملية وأصبحت نظرة قومية ودفعت ما كان من قبل دوقية موسكو إلى التوسع في أنحاء الكتلة الأوروآسيوية لتصبح أكبر إمبراطورية في العالم من حيث المساحة، مسعى توسعي بطئ ولا يلقى مقاومة على ما يبدو وسيظل محتدما بلا هوادة حتى عام 1917. وعليه، سجل الأديب الأمريكي هنري آدامز رؤية السفير الروسي في واشنطن في عام 1903 (والتي تشير إلى أن روسيا وصلت في هذا الوقت إلى كوريا):

تركز فلسفته السياسية على ما يبدو، مثله مثل الروس جميعًا، على الفكرة الواحدة بأن روسيا يجب أن تدور، بقصورها الذاتي الذي لا يقاوم، وأن تسحق كل ما يقف في طريقها. وعندما دارت روسيا على الشعوب المجاورة امتصت طاقاتهم في حركة العرف والعرق الخاصة به والتي لا يستطيع القيصر ولا الفلاح تغييرها، أو يرغبان في تغييرها، إلى أي شيء غربي يكافئها.

وكانت روسيا، التي لم تصادف حدودًا طبيعية مثل المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الهادي، في وضع يتيح لها إرضاء هذا الدافع لقرون - بالتقدم بالتناوب في آسيا الوسطى ثم في القوقاز فالبلقان فأوروبا الشرقية واسكندنافيا وبحر البلطيق إلى المحيط الهادي فالحدود مع الصين والحدود مع اليابان (وفي وقت ما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عبر المحيط الهادي إلى مستعمرات في ألاسكا وكاليفورنيا). وتوسعت كل عام في مساحة أكبر من مساحة إقليم كامل لكثير من الدول الأوروبية (بمتوسط سنوي قدره نحو 100 ألف كيلومتر مربع بين

عامي 1552 و1917). وعندما كانت قوية، تعاملت روسيا بيقين مهيمن لقوة عظمى وأصرت على إجراءات رسمية لإظهار الاحترام لمكانتها. وعندما كانت ضعيفة، أخفت أوجه ضعفها بالتحول إلى مصادر قوتها الداخلية. وشكلت في الحالتين تحديًا خاصًا للعواصم الغربية التي تعين عليها التعامل معه بأسلوب أكثر رقيًا إلى حد ما.

وفي الوقت نفسه، حدث التوسع الرهيب لروسيا من قاعدة ديموغرافية واقتصادية لم تكن متقدمة، بالمعايير الغربية - فكثير من المناطق كانت شحيحة السكان ولم تمسها على ما يبدو الثقافة والتكنولوجيا الحديثة. ومن ثم ظلت الإمبراطورية التي تغزو العالم مقترنة بشعور متناقض من الضعف - كما لو أن التقدم حتى منتصف العالم ولد لها خصومًا أكثر مما أدى إلى أمن إضافي. ومن هذا المنظور يمكن القول بأن إمبراطورية القيصر توسعت لأنه تبين لها أن الاستمرار أسهل من التوقف. وفي هذا السياق، ترسخ مفهوم روسي مميز للشرعية السياسية. وبينما أعادت أوروبا في عصر النهضة اكتشاف ماضيها الكلاسيكي الإنساني وصقلت مفاهيم جديدة للفردية والحرية، بحث روسيا عن نهضتها في إيمانها الذي لم يضعف وفي تماسك سلطة موحدة، مؤيدة إلهيًا، تسحق كل الانقسامات - القيصر أيقونة الرب الحية، الذي لا يمكن الاعتراض على أوامره العادلة بالضرورة. وأبرزت العقيدة المسيحية المشتركة ولغة النخبة (الفرنسية) قواسم مشتركة مع الغرب. لكن الزوار الأوروبيون الأوائل لروسيا القيصرية وجدوا أنفسهم في أرض من المتناقضات الخيالية، وظنوا أنهم رأوا خلف قشرة الملكية الغربية الحديثة استبدادًا على غرار ممارسات المغول والتتار - النظام الأوروبي يدعم الطغيان الآسيوي، حسب عبارة ماركيز دي كاستين الفظة.

والتحقت روسيا بنظام الدولة الأوروبي الحديث في عهد القيصر بطرس الأكبر على نحو يختلف عن أي مجتمع آخر. ولد بطرس في عام 1672 بينما كانت روسيا لا تزال تعيش في العصور الوسطى وتطورت أوروبا الغربية عبر عصر الكشوف الجغرافية والنهضة وكانت على أعتاب الثورة العلمية والتنوير. وشرع القيصر الشاب في تحويل إمبراطوريته إلى ملك يعبر عن الحدود القصوى للعديد من خصائص روسيا وعن طموحاتها. وكان بطرس زائرًا دائماً للمتاجر والمصانع في حي المهاجرين الألمان في موسكو، مما يعكس تصميمه على استكشاف ثمار الحداثة وتقييم الإنجازات الروسية في ضوئها. وتجول بطرس كحاكم شاب في العواصم

الغربية حيث اطلع بنفسه على الأساليب العصرية والأنظمة المحترفة. وعندما وجد أن روسيا متأخرة عن الغرب أعلن أن هدفه هو إحداث قطيعة بين الشعب وبين العادات الآسيوية وأبلغهم كيف يكون مسلك جميع الشعوب المسيحية في أوروبا.

وعليه صدرت سلسلة من المراسيم: روسيا ستتبنى الأخلاق والمظاهر الغربية، وستبحث عن الخبرة التكنولوجية وتبني جيشًا وبحرية حديثين، وستحيط حدودها بحروب ضد جميع الدول المجاورة تقريبًا، وستخترق بحر البلطيق وتبني مدينة سان بطرسبرج لتصبح عاصمة جديدة معتمدًا على السخرة. وعندما تمرد التقليديون سحقهم وأشرف بنفسه حسبما تفيد الروايات التي وصلت إلى الغرب على تعذيب زعماء الانتفاضة وقطع رؤوسهم. وحول العمل الذي قام به بطرس المجتمع الروسي ودفع بإمبراطوريته إلى مصاف القوى الغربية العظمى. ولكن مفاجأة التحول تركت روسيا في حالة انعدام الأمن التي يشعر بها المغرور. ولم تكن هناك إمبراطورية أخرى يشعر حاكمها المطلق أن من الضروري تذكير رعاياها كتابة بعد نصف قرن بأن روسيا دولة أوروبية. وذلك ما أظهرته بوضوح الملاحظات التالية، مثلما الإمبراطورة كاترين العظيمة التي خلفت بطرس الأكبر.

وجرى تنفيذ الإصلاحات الروسية بثبات من خلال حكّام مستبدين على أناس منصاعين لرغبتهم في تجاوز الماضي بدلًا من أن تكون مدفوعة بالثقة في المستقبل. ومع هذا، فإن الرعية وأحفادهم يردون إليه الفضل لدفعهم، ولو بغير رحمة، لتحقيق هذه الإنجازات التي لم يتوافر دليل على أنهم سعوا إليها. وينطبق هذا على من خلفه من الإصلاحيين والثوريين. وأفاد استطلاع للرأي أجري مؤخرًا أن ستالين ينال بعضًا من التقدير في تفكير الروس المعاصرين. وأشرفت الإمبراطورة كاترين، الإصلاحية المستبدة التي حكمت روسيا بين عامي 1762 و1796، على فترة تاريخية من الإنجازات الثقافية والتوسع الإقليمي، الأمر الذي يبرر أن الاستبداد الروسي المفرط هو النظام الوحيد للحكم الذي يستطيع أن يبقي تلك الأراضي الشاسعة موحدة. ومن ثم، فإن ما اعتبره الغرب نظامًا استبداديًا تعسفيًا ومتسلطًا قدم في روسيا باعتباره عنصرًا ضروريًا، الشرط الضروري لحكومة تعمل.

وكان القيصر، مثل إمبراطور الصين، حاكمًا مطلقًا وهبته الطبيعة بقوى غامضة ويشرف

على مساحة من الأرض في اتساع قارة. لكن وضع القيصر كان يختلف عن وضع إمبراطور الصين في جانب مهم. ففي رؤية الصين، فإن الإمبراطور يحكم حيثما كان حكمه ممكنًا من خلال صفاء مسلكه؛ وفي الرؤية الروسية، فإن قيادة القيصر سادت من خلال قدرته على فرض إرادته من خلال مزاعم السلطة التي لا يمكن تحديها وإعجاب جميع المراقبين بسلطة الدولة الروسية الكاسحة على نحو ساحق. وكان ينظر إلى إمبراطور الصين باعتباره تجسيدًا لتفوق الحضارة الصينية، مما يدفع الشعوب الأخرى لأن تأتي ويجري تغييرها. وكان ينظر للقيصر باعتباره تجسيدًا للدفاع عن روسيا ضد أعدائها الذين يحيطون بها من كل جانب. وعليه، فبينما كان الأباطرة ينالون الإعجاب لإحسانهم المتجرد والمتعالي، فإن مؤرخ القرن التاسع عشر نيكولاي كارامزين رأى في خشونة القيصر علامة على أنه يفي بدعوته الصادقة:

في روسيا، السيد هو القانون الحي. يكافئ الصالح ويعاقب السيئ... قلب رقيق في ملك يعتبر فاضلا إلا عندما يتخفف من الإحساس الواجب ليعتمد على حساسيته المفرطة.

ومثل الولايات المتحدة في توسعها غربًا، غلفت روسيا غزواتها بمبرر أخلاقي بأنها تنشر النظام والتنوير إلى أراضٍ وثنية (بينما تجارة الفراء والمعادن المربحة ليست سوى فائدة عرضية). ولكن بينما استوحت الرؤية الأمريكية تفاؤلًا لا حدود له، أسَّست التجربة الروسية نفسها في النهاية على قدرة رزينة على تحمل جميع الصعاب دون أن تشكو. ونظرت روسيا إلى نفسها كدولة تمتد بين عالمين شاسعين لا يمكن التوفيق بينهما، مكلفة برسالة خاصة بأن تكون جسرًا بينهما لكنها معرضة من جميع الاتجاهات إلى قوى مهددة فشلت في أن تستوعب رسالتها. وأشار الروائي الروسي العظيم فيودور دوستوفسكي إلى هذا الشوق الذي لم يتوقف، الذي كان ملازمًا دومًا للشعب الروسي، إلى كنيسة عالمية عظيمة على الأرض. واستدعى هذا الإعجاب بالتوليف بين حضارات ممتدة عبر العالم شعورًا مماثلًا بالإحباط لمكانة روسيا (والذي عبر عنه ناقد بارز في القرن التاسع عشر) بقوله شعب يتيم انقطعت صلته بالعائلة الإنسانية... ولكي يشعر به العالم كان عليه أن يتوسع من مضيق بيرنج حتى الأودور.[1]

(1) مضيق بيرنج يفصل بين قارتي آسيا وأمريكا الشمالية في شمال المحيط الهادي. والأودور نهر يقع في وسط أوروبا ينبع من جبال السوديت في التشيكية وينساب شمالاً عبر شمال غرب بولندا حيث يلتقي مع نهر نيسا ويصبا معاً في بحر البلطيق. (المترجم)

وبقي حاضرا في الروح الروسية التوسعية والمكتئبة الاعتقاد بأن كل المتاعب والتناقضات الروسية ستؤتي ثمارها في يوم ما: وبأنه سيثبت صحة رحلتها وستتم الإشادة بإنجازاتها وبأن ازدراء الغرب سيتحول إلى دهشة وإعجاب؛ وبأن روسيا ستجمع بين قوة الشرق ورحابته وبين تحسينات الغرب والقوة الأخلاقية للدين الحق؛ وبأن موسكو روما الثالثة سترث عبارة بيزنطة التي سقطت وأن قيصرها خليفة قياصرة روما الشرقية ومنظمي الكنيسة والمجالس التي أسست جوهر الإيمان المسيحي سيلعبون الدور الحاسم في تدشين مرحلة جديدة في العدل والإخوة العالميتين. وهذه هي روسيا التي تقع في أوروبا ولكنها لا تنتمي إليها التي أغرت نابليون باتساعها وسحرها؛ فكانت سبب دماره (تمامًا مثلما حدث مع هتلر بعد قرن ونصف) عندما أثبت الشعب الروسي، الذي تقوي خصال قدرته على التحمل من عزيمته، أنه قادر على الصمود أمام قوة أكبر من قوة جيش نابليون الكبير (فيالق هتلر). وعندما أحرق الروس أربعة أخماس موسكو لمنع نابليون من غزوها ولكي يمنعوا عن قواته مؤنهم، تردد أن نابليون قال متعجبًا فيما كانت استراتيجيته الملحمية تفشل: يا له من شعب! إنهم السكوثيون! يا له من عزم! إنهم البرابرة!.[1] والآن بعد أن أصبح الفرسان القوقاز يحتسون الشمبانيا في باريس، لاح هذا الكيان الاستبدادي لأوروبا التي كافحت لتفهم طموحات هذه القوة ولفهم طريقتها في العمل.

ويمكن القول بأن روسيا كانت أثناء انعقاد مؤتمر فيينا أقوى دولة في القارة. وكان قيصرها ألكسندر، الذي حضر بنفسه إلى مؤتمر السلام في فيينا، بلا شك الحاكم المطلق الأقوى في

(1) السكوثيون أو الإصقوث (من اليونانية) هم شعب بدوي متنقل ينحدر من أصول هندوأوروبية من الفرع الهندو - إيراني، نزحوا من سهول أوراسيا إلى جنوبي روسيا في القرن الثامن قبل الميلاد، واستقروا بغربي نهر الفولجا شمال البحر الأسود حيث كانوا علي صلة بالمستعمرات الإغريقية حول البحر الأسود. تمكن السكوثيون من تأسيس إمبراطورية غنية وقوية استمرت لقرون عديدة قبل أن يخضعوا للسارماتيين بين القرنين الرابع قبل الميلاد حتى القرن الثاني الميلادي. معظم ما نعرفه اليوم عن تاريخ السكوثيين يأتي من الروايات التي دونها المؤرخ اليوناني القديم هيرودوتس، والذي كان قد زار بلادهم. وقد نشرت تلك السجلات بعد دراستها من قبل علماء الانثروبولوجيا (علم الإنسان) الروس. كما كتب عنهم أيضاً المؤرخ اليهودي فلافيوس يوسيفوس ووصفهم بأنهم شعب ماجوج. كان السكوثيين يثيرون إعجاب وخوف جيرانهم لخفة حركتهم ولبسالتهم في الحروب والمعارك، خصوصاً لمهارتهم بالفروسية حيث كانوا من أوائل الشعوب الذين تفننوا بركوب الخيل. (المترجم)

أوروبا. رجل عميق الإيمان رغم أنه غير إيمانه بعد قراءات مكثفة في التوراة وبعد أن أجرى مشاورات روحية. كان مقتنعًا كما كتب لصديقة حميمة في عام 1812 بأن الانتصار على نابليون يؤذن بعالم جديد ومنسجم مؤسس على المبادئ الدينية، وتعهد من أجل تدعيم السيادة الحقيقية.. ليسوع المسيح أكرس كل مجدي الدنيوي. ووصل القيصر الذي يعتقد أنه أداة لإرادة إلهية إلى فيينا في عام 1814 ومعه خطة لنظام عالمي جديد وكان على نحو ما أكثر جذرية من نابليون في عالميته: حلف مقدس للأمراء بإخضاع مصالحهم الوطنية من أجل بحث مشترك عن السلام والعدل، ويتخلون عن ميزان القوى من أجل مبادئ الإخوة المسيحية. وكما قال ألكسندر للفيكونت دو شاتوبريان، المثقف والدبلوماسي الفرنسي الموالي للنظام الملكي لم تعد هناك سياسة إنجليزية ولا فرنسية ولا روسية ولا بروسية ولا نمساوية؛ الآن هناك فقط سياسة مشتركة، التي يجب أن تتبناها جميع الدول والشعوب على نحو مشترك، من أجل الخير للجميع. وكان هذا تصورًا سابقًا على تصور الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لطبيعة النظام العالمي، وإن تأسس على مبادئ تتعارض على نحو كبير مع رؤية ويلسون.

ولا حاجة للقول بأن خطة كهذه تطرحها قوة عسكرية منتصرة تتخطى فرقها العسكرية الآن القارة، شكل تحديًا لمفهوم التوازن الذي أقر في وستفاليا لدول ذات سيادة. وفيما يتعلق برؤيتها الجديدة للشرعية، جلبت روسيا قوة مفرطة. وأنهي القيصر ألكسندر حروب نابليون بالتقدم إلى باريس على رأس جيوشه، وفي احتفال بالنصر شهد استعراضًا لا مثيل له من قبل لنحو 160 ألف جندي روسي على السهول خارج العاصمة الفرنسية - في مظاهرة كان لا بد وأن تثير قلق حتى الدول الحليفة. وبعد أن تشاور مع مستشاريه الدينيين، اقترح ألكسندر مسودة إعلان مشترك، يعلن فيه السادة المنتصرون اتفاقهم على أنه يجب إدخال تعديلات جوهرية على المسار الذي تبنته القوى من قبل في علاقاتهم المتبادلة وأن هناك حاجة ملحة لاستبداله بترتيب للأشياء قائم على الحقائق المتعالية للديانة الأبدية لمخلّصِنا. وكانت مهمة المفاوضين في فيينا تحويل رؤية ألكسندر التي تسعى إلى الخلاص إلى شيء يتفق مع استمرار الوجود المستقل لدولهم، والترحيب بروسيا في النظام الدولي دون أن يسحقهم احتضانها.

مؤتمر فيينا

يشير كيسنجر إلى أن القادة الذين اجتمعوا في فيينا لبحث كيفية وضع نظام سلمي يواجهون زوبعة من الاضطرابات التي تعصف تقريبًا بكل كيان مستقر من كيانات السلطة. ففي فترة 25 عامًا رأوا عقلانية التنوير وقد حلت محلها أهواء عهد الإرهاب؛ الروح التبشيرية للثورة الفرنسية، التي تحولت مع إمبراطورية بونابرت الغازية. وتمددت قوة فرنسا وضعفت. وتمددت عبر حدود فرنسا القديمة لتغزو كل القارة الأوروبية تقريبًا، لتتلاشى تقريبًا في رحابة الأراضي الروسية.

وكان مبعوث فرنسا لمؤتمر فيينا نفسه تعبيرًا عن الاضطرابات التي لا حدود لها على ما يبدو لهذه الحقبة. فكان شارل - موريس دو تاليران - بيريجور، الذي اشتهر باسم تاليران، في كل مكان تقريبًا. بدأ حياته العملية أسقفًا في أوتون، وترك الكنيسة ليؤيد الثورة، وتخلي عن الثورة ليعمل وزيرًا لخارجية نابليون، وترك نابليون ليتفاوض على عودة ملك فرنسا، وحضر إلى فيينا وزيرا لخارجية لويس الثامن عشر. ووصف كثيرون تاليران بأنه انتهازي. ويرد تاليران بأن أهدافه هي الاستقرار في فرنسا والسلام في أوروبا وإنه اغتنم كل الفرص المتاحة لتحقيق هذين الهدفين. ومن المؤكد أنه قاتل من أجل مواقع لدراسة العناصر المختلفة للقوة والشرعية عن كثب دون أن يخضع للقيود التي يفرضها أي منهما على نحو غير ملائم. وما كان يمكن إلا لشخصية عظيمة أن تضع نفسها في قلب هذه الأحداث المتعارضة الكثيرة والكبيرة. وكانت مساهمة تاليران في فيينا هو أن يحقق لفرنسا السلام الذي حفظ حدودها القديمة، التي كانت قائمة عندما بدأت مغامراتها الخارجية. واستطاع خلال أقل من ثلاث سنوات - في عام 1818 - أن يدخل فرنسا في الحلف الرباعي. ليصبح العدو المهزوم حليفًا في الحفاظ على النظام الأوروبي في تحالف جرى تصميمه أصلًا لاحتواء هذا العدو - وهي سابقة تكررت في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قبلت ألمانيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي.

ويدافع كيسنجر عن النظام التي تأسس في مؤتمر فيينا ويشير إلى أنه كان أقرب نظام عرفته أوروبا للحكومة العالمية منذ انهيار إمبراطورية شارلمان. ويضيف أن هذا النظام أوجد توافقًا على تفضيل التطورات السلمية في إطار النظام القائم على البدائل؛ وأن الحفاظ على النظام

أهم من أي نزاع قد يُثار داخله؛ وعلى ضرورة تسوية الخلافات من خلال التشاور بدلًا من الحرب. وبعد أن أنهت الحرب العالمية الأولى هذا النظام، أصبح الهجوم على مؤتمر فيينا مألوفًا لاعتماده بشكل مفرط على توازن القوى، الذي قاد العالم إلى الحرب بسبب حيوية المناورات الدنيئة الملازمة له. (وطلب الوفد البريطاني من المؤرخ الدبلوماسي سي.كيه. وبستر، الذي كتب عن مؤتمر فيينا أن يعد رسالة حول كيفية تجنب أخطاءه.) لكن ذلك كان صحيحًا فقط، على كل حال، في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى. ففي الفترة بين عام 1815 وبداية القرن، كانت الفترة الأكثر سلامًا في أوروبا، وتميزت العقود التي أعقبت مؤتمر فيينا مباشرة بأنها كانت فترة توازن غير عادي بين الشرعية والقوة.

ويرى كيسنجر أن رجال الدول الذين اجتمعوا في فيينا في عام 1814 كانوا في وضع مختلف جذريًا عن أسلافهم الذين وضعوا صلح وستفاليا. فقبل قرن ونصف توحدت سلسلة من التسويات للحروب المختلفة التي شكلت حرب الثلاثين عامًا مع مجموعة مع المبادئ الخاصة بالسلوك العام للسياسة الخارجية. فالنظام الأوربي الذي ظهر جعل نقطة انطلاقه الكيانات السياسية التي كانت قائمة، والمعزولة الآن عن دافعها الديني. وكان من المتوقع آنذاك، أن تؤدي مبادئ وستفاليا إلى توازن للقوى يحول دون الحرب، أو يخفف من وطأتها على الأقل. ونجح هذا النظام، على مدى ما يقرب من قرن ونصف القرن التالية، في كبح من يتحدون هذا التوازن من خلال المحاذاة العفوية بدرجة تزيد أو تقل للتحالفات المضادة. ويشير كيسنجر إلى أن المفاوضين في مؤتمر فيينا واجهوا أنقاض هذا النظام. فلم يكن توازن القوى قادرًا على تقييد الزخم العسكري للثورة أو لنابليون. فالزخم الثوري لنابليون وبراعته العسكرية الماهرة طغت على شرعية الأسر الحاكمة.

كان لا بد من بناء توازن جديد للقوى من حطام النظام الدولي للإمبراطورية الرومانية المقدسة - التي قام نابليون بتفكيك بقاياها في عام 1805، منهيًا استمرارًا مؤسسيًا دام لألف عام - وفي ظل تيارات قومية جديدة أطلقها احتلال الجيوش الفرنسية لمعظم القارة الأوروبية. وكان لا بد وأن يكون هذا التوازن قادرًا على منع تكرار حدوث التوسعية الفرنسية التي أدت ما يشبه الهيمنة الفرنسية في أوروبا، خصوصًا وأن تقدم روسيا أوجدا خطرًا مماثلًا من الشرق. وعليه كان لا بد كذلك من إعادة بناء ميزان القوى في وسط أوروبا. فأسرة هابسبورج التي

كانت مهيمنة في القارة، تحكم الآن فقط أراضي أجدادهم من فيينا. هذه الأراضي كانت شاسعة ومتعددة اللغات (كانت تضم دول النمسا والمجر وكرواتيا وسلوفينيا وجنوب بولندا المعاصرة)، وبات تماسكها السياسي الراهن موضع شك. وطمست غزوات نابليون عددًا من الدول الألمانية الأصغر التي وفرت انتهازيتها مرونة معينة لدبلوماسية نظام وستفاليا في القرن التاسع عشر. وكان يتعين إعادة توزيعها على نحو يتماشى مع التوازن الذي أعيد تأسيسه.

واختلفت ممارسة الدبلوماسية في مؤتمر فيينا جوهريًا عن ممارسة الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين. فدبلوماسيو اليوم على اتصال مباشر ولحظي مع عواصمهم. ويتلقون تعليمات تفصيلية دقيقة من خلا نصوص العروض التي يقدمونها؛ وتطلب مشورتهم بشأن الظروف المحلية، وقلما تطلب في الأمور المتعلقة بالاستراتيجية الكبرى. وكان الدبلوماسيون في فيينا تفصل بعينهم وبين عواصمهم سفر يستغرق أسابيع. ووصول رسالة من فيينا إلى برلين كان يستغرق أربعة أيام (وبالتالي كان يتعين الانتظار لثمانية أيام لتلقي رد على أي طلب أو لتلقي توجيه)، وكان وصول رسالة إلى باريس يستغرق ثلاثة أسابيع؛ ووقتًا أطول قليلًا لتصل إلى لندن. وبالتالي كان يتعين صياغة التعليمات بصياغات عامة بما يكفي لتغطي التغييرات في الوضع، ولذا كان يجري توجيه الدبلوماسيين بخصوص التصورات العامة والمصالح طويلة الأجل؛ وكان تترك لهم حرية التصرف إلى حد كبير فيما يتعلق بالتكتيكات اليومية. وكان القيصر ألكسندر الأول يبعد عن عاصمته مسافة سفر يستغرق شهرين، لكنه لم يكن بحاجة إلى تعليمات؛ فرغباته وأهوائه كانت هي مطالب روسيا وشغل مؤتمر فيينا بخياله الخصب. وربما كان وزير خارجية النمسا، الأمير كلمنصو فينزل ميترنيخ رجل الدول الأكثر دهاءً ودراية في فيينا، وقال عن ألكسندر إنه كان أضعف من أن يكون لديه طموح حقيقي وأقوى من الغرور الخالص. وقال عنه نابليون إن لديه قدرات عظيمة، لكن شيئا ما كان مفقودًا دائما في كل ما فعله. ولأن المرء قد لا يعرف أبدًا ما هي القطعة المفقودة في أي حالة محددة، فلم يكن من الممكن التنبؤ بسلوكه بالمرة. وكان تاليران أكثر صراحة وقال إن ألكسندر لم يكن شيئا عدا أنه ابن القيصر بول (المجنون).

ووافق المشاركون الآخرون في مؤتمر فيينا على المبادئ العامة للنظام الدولي وعلى ضرورة إعادة أوروبا إلى شكل ما من التوازن. لكن لم يكن لديهم تصورات متطابقة حول ما يعنيه

هذا من الناحية العملية. مهمتهم كانت تحقيق نوع من المصالحة مع التصالح مع الرؤى التي شملتها خبرات تاريخية مختلفة جوهريًا. فبريطانيا الآمنة من الغزو وراء القنال الإنجليزي والتي لديها مؤسسات داخلية فريدة والمحصنة إلى حد كبير من التطورات في القارة، نظرت إلى النظام على أنه يتصدى لمخاطر الهيمنة على القارة. لكن التهديدات لدول القارة كانت عند مستوى أدنى؛ فأمنها قد يتضرر من تعديلات إقليمية لا تصل إلى حد الهيمنة على القارة. وقبل كل شيء، فإنها وخلافًا لبريطانيا كانت تتأثر بالتغيرات الداخلية في الدول المجاورة. وكان الاتفاق على تحديد الميزان الشامل للقوة سهل نسبيا في مؤتمر فيينا. وكان رئيس الوزراء البريطاني وليام بيت قدم بالفعل أثناء حرب عام 1804 خطة لإصلاح ما اعتبره جوانب ضعف في تسوية وستفاليا. فمعاهدات وستفاليا أبقت أوروبا الوسطى مقسمة كوسيلة لتعزيز النفوذ الفرنسي. واقترح بيت من أجل التصدي للإغراءات إقامة كيانات كبيرة في وسط أوروبا لتقوية المنطقة بدمج بعض من دولها الأصغر. (والتعزيز مصطلح نسبي، لأنه لا يزال يترك 37 دولة في المساحة التي تشغلها ألمانيا الآن.) ومن الواضح أن بروسيا كانت هي المرشحة لاستيعاب هذه الإمارات الملغاة، والتي كانت تفضل أصلًا ضم إمارة سكسونيا المجاورة، لكنها استسلمت لتوسلات النمسا وبريطانيا وقبلت أرض الراين بدلًا من سكسونيا وهذا التوسيع لبروسيا وضع قوة كبيرة على حدود فرنسا، مما ينشئ واقعا جغرافيًا سياسيًا لم يكن موجودًا منذ صلح وستفاليا.

وجرى جمع الإمارات الألمانية المتبقية في كيان أطلق عليه الاتحاد الألماني، الذي كان من شأنه أن يقدم حلًا للمعضلة الدائمة التي تسببها ألمانيا لأوروبا: عندما تكون ألمانيا ضعيفة فإنها تكون مصدر إغراء لتدخلات أجنبية (غالبًا ما تكون فرنسية)؛ وعندما تكون موحدة تصبح قوية بما يكفي لهزيمة جيرانها بمفردها، مما يدفعهم للتوحد ضد الخطر. وكان الاتحاد الألماني منقسمًا إلى الحد الذي يمنعه من الهجوم ومتماسكًا بما يكفي لمقاومة الغزوات الخارجية. ووفر هذا الترتيب عائقا يحول دون غزو أوروبا الوسطى بدون أن يشكل ذلك تهديدًا للقوتين اللتين تحيطان بها، روسيا إلى الشرق وفرنسا إلى الغرب.

ولحماية التسوية الإقليمية الشاملة الجديدة، تشكل الحلف الرباعي الذي ضم بريطانيا وبروسيا والنمسا وروسيا. وكان الحلف بمثابة ضمانة إقليمية، لكن الأطراف الموقعة لم تنظر

إلى أهميته بطريقة واحدة. فقد تباينت إلى حد كبير درجة الإلحاح التي تم إدراك التهديدات من خلالها. فبريطانيا التي وفرت لها سيطرتها البحار الحماية، شعرت بثقة في الإمساك بالالتزامات الواضحة لحالات الطوارئ وفضلت أن تنتظر حتى يتشكل تهديد كبير من أوروبا في حين أن دول القارة كان لديها هامش أضيق للأمان وتقدر أن بقاءها قد يكون مهددًا بتحركات أقل خطورة بشكل كبير عن تلك التحركات التي قد تدفع بريطانيا للانزعاج.

هكذا كان الحال في مواجهة الثورة بشكل خاص - عندما طال التهديد قضية الشرعية. وسعت الدول المحافظة إلى بناء متاريس ضد موجة جديدة من الثورة؛ وسعت إلى أن تتضمن آليات من أجل الحفاظ على النظام الشرعي - الذي كان يعمل بالنسبة لها الحكم الملكي. ووفر الحلف المقدس الذي اقترحه القيصر آلية لحماية الوضع الداخلي القائم في أنحاء أوروبا. ورأى شركاؤه في الحلف المقدس - الذي أعيد تصميمه بدهاء - طريقة لكبح القوة الروسية المفرطة. فجرى تقييد الحق في التدخل لأنه لا يمكن ممارسته إلا بشكل جماعي، كما تشترط البنود اللاحقة؛ وفي هذه الحالة، احتفظت النمسا وبروسيا بحق الاعتراض على خطط القيصر الأكثر طموحًا.

ودعم اتفاقية فيينا ثلاث مستويات من المؤسسات، هي: الحلف الرباعي لهزيمة التحديات الموجهة للنظام القائم على مبأ السلامة الإقليمية للدولة؛ والحلف المقدس للتغلب على التهديدات الموجهة للمؤسسات الداخلية للدولة؛ واتحاد القوى التي اتخذ طابعا مؤسسيًا من خلال المؤتمرات الدبلوماسية الدورية لرؤساء حكومات الأحلاف لتحديد أهدافهم المشتركة أو للتعامل مع الأزمات الناشئة. وكانت هذه الآلية المشتركة بمثابة سابقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتعاملت مؤتمراتها مع سلسلة من الأزمات ومحاولة استخلاص نهج مشترك: الثورة في نابولي في عام 1820 التي أخمدها الحلف المقدس والثورة في إسبانيا 1820 - 1823 التي أخمدتها فرنسا والثورة اليونانية وحرب الاستقلال 1821 - 1832 (التي أيدتها في النهاية بريطانيا وفرنسا وروسيا). ولم يضمن اتحاد القوى إجماعًا في التوقعات، لكن تم في كل حالة وفي كل أزمة كان من المحتمل أن تنفجر دون حرب بين القوى الكبرى.

وقدم رد فعل نظام فيينا على الثورة البلجيكية في عام 1830، التي سعت إلى فصل بلجيكا

المعاصرة عن المملكة المتحدة لهولندا- مثالًا جيدًا على فعالية هذا النظام. فطوال القرن الثامن عشر، عبرت الجيوش أرض بلجيكا التي كانت إمارة هولندية، في سعيها من أجل السيطرة على أوروبا. وبالنسبة لبريطانيا التي كانت استراتيجيتها العالمية تقوم على السيطرة على المحيطات، فإنه من الضروري أن تكون السيطرة على مصب نهر سخيلده الذي نقع نهايته عند ميناء إنتويرب في أيدي دولة صديقة وألا تكون بأي حال في يد دولة أوروبية كبيرة. وفي هذا الصدد وضع مؤتمر لندن للقوى الأوروبية مفهومًا جديدًا، بالاعتراف بالاستقلال البلجيكي مع إعلان الدولة الجديدة كدولة محايدة، وهو مفهوم لم يكن معروفًا من قبل في العلاقات بين القوى الكبرى، إلا كإعلان من جانب واحد للنوايا. ووافقت الدولة الجديدة على عدم الانضمام إلى أحلاف عسكرية أو السماح بتمركز قوات أجنبية على أراضيها. وضمنت القوى الكبرى بدورها هذا الالتزام وأخذت على عاتقها بالتالي الالتزام بمقاومة أي انتهاكات للحياد البلجيكي. واستمر هذا الوضع المضمون دوليًا لما يقرب من قرن؛ وكان السبب الذي دفع بريطانيا للدخول في الحرب العالمية الأولى عندنا شقت القوات الألمانية طريقها إلى فرنسا عبر أراضي بلجيكا.

ويرى كيسنجر أن حيوية النظام الدولي يعبر عنها التوازن الذي يقيمه النظام بين الشرعية والقوة والاهتمام النسبي المعطى لكل منهما. ولم يسع أي من الجانبين إلى تقييد التغيير؛ وإنما سعيا معًا إلى ضمان أنهما يحدثان كموضوع يخضع للتطور وليس كصراع مباشر للإرادات. وإذا ما جرت إدارة التوازن بين القوة والشرعية على نحو ملائم فإن التحركات ستتطلب درجة من التلقائية. وستكون مظاهر القوة رمزية إلى حد كبير؛ لأن تكوين القوات سيكون مفهومًا بشكل عام ولن يشعر أي طرف بالحاجة إلى استدعاء كل الاحتياطي. وعندما يدمر التوازن تختفي القيود ويكون المجال مفتوحًا للمطالبات الأكثر توسعية وللاعبين الأكثر عنادًا؛ وتتبع الفوضى إلى أن يتأسس نسقًا جديدًا لترتيب القوى. وذلك النظام كان الإنجاز البارز لمؤتمر فيينا. ومنع الحلف الرباعي تحدي التوازن الإقليمي وأبقت ذكرى نابليون فرنسا - التي كانت تعاني من الإنهاك الثوري - ساكنة. وفي الوقت نفسه، أدى الموقف الحكيم الذي اتخذته فرنسا تجاه السلام إلى إعادة دمج فرنسا بسرعة في اتحاد القوى الذي تشكل أصلًا لإحباط طموحاتها.

واتبعت النمسا وبروسيا وروسيا التي كان من المفترض أن تكون قوى متصارعة استنادًا إلى مبادئ توازن القوى سياسات مشتركة: وأجلت روسيا والنمسا فعليا صراعهما على تشكيل

الجغرافيا السياسية الذي كان وشيكًا بسبب مخاوفهما المشتركة من حدوث اضطرابات داخلية. ولم يحدث أن جرى تفسير ذلك الميزان على أنه توازن يخضع لتعديلات مشتركة وعلى نحو متزايد كحالة يتم الاستعداد فيها للصراع على التفوق إلا بعد أن تعرض عنصر الشرعية الذي وجد في هذا الترتيب الدولي لهزة بسبب ثورات 1848 التي أحبطت.

ومع بدء انتقال التركيز أكثر فأكثر على عنصر القوة أصبح دور بريطانيا كعامل في التوازن مهما على نحو متزايد. وكانت السمات المميزة لدور بريطانيا كقوة توازن هي حريتها في الحركة وتصميمها المؤكد على التحرك. وعبر اللورد بالمرستون الذي كان وزيرا لخارجية بريطانيا (ثم أصبح رئيسا لوزرائها) عن هذا الموقف بوضوح عندما علم في عام 1841 عن رسالة من القيصر يطلب فيها التزامًا بريطانيًا محددًا بمقاومة حدوث أي هجوم من جانب فرنسا على الحريات في أوروبا. ورد بالمرستون بأن بريطانيا تعتبر أي محاولة من أي دولة أوروبية للاستيلاء أو أن تخصص لنفسها أرض مملوكة لدولة أخرى تهديدا لأن محاولة كهذه تؤدي إلى اختلال في ميزان القوى القائم ولأنها بتغيير القوة النسبية للدول قد تتجه لأن تشكل تهديدًا للقوى الأخرى. ومع هذا، لا يمكن لحكومة بالمرستون أن تدخل في حلف ضد فرنسا لأنه ليس من عادة إنجلترا الدخول في ارتباطات تشير إلى حالات لم تنشأ بالفعل أو أنها لا تشكل احتمالًا وشيكًا. وبعبارة أخرى، لا يمكن لروسيا ولا لفرنسا أن تعولان على أن الدعم البريطاني بشكل مؤكد في مواجهة الدولة الأخرى؛ ولا يمكنهما أيضا تجاهل إمكانية المعارضة البريطانية المسلحة إذا أوصلتا الأمور إلى الحد الذي يهدد التوازن الأوروبي.

قواعد النظام الدولي

بدأ التوازن الدقيق الذي للاتفاقية فيينا تتآكل في منتصف القرن التاسع عشر بتأثير ثلاثة أحداث: صعود القومية وثورات عام 1848 وحرب القرم.

1. القومية:

بدأت القوميات المختلفة التي عاشت معا لقرون تعامل حكامها كأجانب بتأثير من غزوات نابليون. وأصبح الفيلسوف الألماني يوهان جوتفريد هردر رائد هذا الاتجاه وقال إن

كل شعب محدد بلغة ووطن وثقافة شعبية لديه عبقرية أصلية وهو مؤهل بالتالي لأن يحكم نفسه بنفسه. ووصف المؤرخ جاك بارزون الأمر على نحو مختلف:

هناك حقيقة تقوم عليها النظرية: أعادت الجيوش الثورية وجيوش نابليون رسم الخريطة العقلية لأوروبا. فبدلًا من عالم الأسرة الحاكمة والطبقات العليا ذات النزعة العالمية الممتد أفقيًا، يتألف الغرب الآن من وحدات رأسية - من أمم، ليست منفصلة تمامًا، لكنها غير متشابهة.

فالقوميات اللغوية التي كونت الإمبراطوريات التقليدية - خصوصًا الإمبراطورية النمساوية المجرية - عرضة لضغوط داخلية وكذلك لاستياء الدول المجاورة التي تطالب بصلات قومية مع رعاياها داخل الإمبراطورية. وأثر ظهور القومية على العلاقة بين بروسيا والنمسا. فالتنافس بين القوتين الألمانيتين العظيمتين من أجل ولاء 35 دولة أصغر في الاتحاد الألماني في وسط أوروبا كان مقيداً في الأصل بالحاجة إلى الدفاع عن وسط أوروبا. بينما مثلت النمسا التي كان حاكمها هو الإمبراطور الروماني المقدس طيلة خمسة قرون التقاليد، كانت بروسيا تطور سعيها للقمة. وظهرت بروسيا كدولة أوروبية كبيرة نظرًا لقدرة قادتها على العمل في حدود قدرات دولتهم لأكثر من قرن. ووصف أوتو فون بسمارك (الزعيم البروسي الذي وصل بهذه العملية إلى ذروتها) هؤلاء القادة بأنهم سلسلة من الحكام الذين زاوجوا بعناية بين الموارد العسكرية والمالية للدولة وأمسكوا بالاثنين ليطرحونهما بشجاعة في السياسات الأوروبية كلما سنحت فرصة مناسبة.

وعززت تسوية فيينا الهيكل الاجتماعي والسياسي القوي لبروسيا بأن منحتها فرصة جغرافية. وأصبحت بروسيا التي تمتد من فيستولا إلى الراين مستودع آمال الألمان في وحدة بلدهم للمرة الأولى في التاريخ. وبمرور العقود، أصبح خضوع بروسيا النسبي للنمسا أمرًا يثير غضبها وبدأت بروسيا تنتهج مسارًا تصادميًا.

2. الثورات:

كانت ثورات عام 1848 حريقًا أوروبيًا يؤثر في كل مدينة كبرى. وبينما سعت الطبقة الوسطى الصاعدة لإجبار الحكومات الرافضة على قبول الإصلاح الليبرالي، شعر النظام

الأرستقراطي القديم بقوة القومية الآخذة في التسارع. في البداية اجتاحت الانتفاضة كل شيء أمامهم من بولندا شرقا إلى كولومبيا والبرازيل في أقصى الغرب (وهي إمبراطورية حصلت على استقلالها من البرتغال بعد أن كانت مقرًا لحكومة المنفى أثناء حروب نابليون). وفي فرنسا كان التاريخ يعيد نفسه على ما يبدو عندما حصل ابن شقيق نابليون على السلطة تحت مسمى نابليون الثالث في البداية كرئيس لفرنسا في استفتاء شعبي ثم كإمبراطور.

وتشكل التحالف المقدس للتعامل مع انتفاضات مثل هذه. لكن موقف الحكام في برلين وفيينا أصبح أكثر خطورة. وكانت الاضطرابات واسعة للغاية وكانت تداعياتها متباينة إلى حد يمكن معه الدخول في مشاريع مشتركة. وتدخلت روسيا بصفتها الوطنية ضد الثورة في المجر لإنقاذ حاكم النمسا هناك. وبالنسبة لبقية الثورات، ثبت أن النظام القديم قوياُ بما يكفي للتغلب على التحدي الثوري. لكنه لم يستعد الثقة بالذات للمرحلة السابقة.

3. حرب القرم:

وأخيرًا، مزقت حرب القرم (1853 - 1856) وحدة الدول المحافظة - النمسا وبروسيا وروسيا - التي كانت إحدى ركيزتين للنظام الدولي الذي وضع في مؤتمر فيينا. ودافعت هذه التوليفة عن المؤسسات القائمة في مواجهة الثورات؛ فهي عزلت فرنسا التي كانت تقوض السلام. والآن هناك نابليون آخر يستكشف فرص إثبات ذاته في عدة اتجاهات. ورأى نابليون في حرب القرم وسيلة لإنهاء عزلته بالتحالف مع بريطانيا في سعيها التاريخي لمنع روسيا من الوصول إلى القسطنطينية والحصول على منفذ على البحر المتوسط. ومنع هذا الانحياز مع بريطانيا التقدم الروسي بالفعل ولكن على حساب الدبلوماسية التي تزداد هشاشة. لم يبدأ الصراع كصراع على القرم - التي غزتها روسيا في القرن الثامن عشر وانتزعتها من الممتلكات العثمانية - وإنما كصراع على التنافس الروسي الفرنسي على الدفاع عن حقوق الطوائف المسيحية الأولى بالرعاية في القدس ثم الخاضعة للولاية القضائية للعثمانيين. وطالب القيصر نيقولا الأول بالاعتراف بحقه في التصرف كحامي للرعايا الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية وهم جماعة سكانية كبيرة تمتد عبر أراضٍ استراتيجية. والطلب الذي كان بمثابة المطالبة بحق التدخل في شؤون دولة أجنبية غلف بمبادئ أخلاقية عالمية لكنه مس جوهر

السيادة العثمانية. وأدى الرفض العثماني إلى التقدم العسكري الروسي في البلقان وإلى عمليات قتال بحرية في البحر الأسود. وبعد ستة أشهر، دخلت بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا تخشيان انهيار الإمبراطورية العثمانية ومعها التوازن الأوروبي الحرب إلى جانب الدولة العثمانية.

ونتيجة لذلك تمزقت منظومة تحالفات مؤتمر فيينا. وعرفت هذه الحرب باسم حرب القرم لأن القوة الفرنسية البريطانية نزلت إلى شبه جزيرة القرم للسيطرة على مدينة سيفاستوبول من أسطول البحر الأسود الروسي؛ وصمدت القوات الروسية في وجه حصار استمر 11 شهرًا قبل غرق سفنها. ووقف بروسيا على الحياد. واختارت النمسا بحماقة أن تستفيد من عزلة روسيا لتحسين موقفها في البلقان، وقامت بحشد القوات النمساوية هناك. وعلق رئيس وزراء النمسا ووزير خارجيتها الأمير شفارزنبرج عندما طلبت روسيا منه المساعدة قائلا سندهش العالم بمدى نكراننا للجميل. وعوضًا عن مساعدة روسيا دعمت الدبلوماسية النمساوية المجهود الحربي البريطاني والفرنسي دبلوماسيا بإجراءات كانت أقرب إلى الإنذارات. وانتهت محاولة عزل روسيا بعزل النمسا. ففي خلال عامين غزا نابليون ممتلكات النمسا في إيطاليا لدعم الوحدة الإيطالية بينما وقفت روسيا على الحياد. وفي ألمانيا حصلت بروسيا على حرية المناورة. ففي خلال عشر سنوات بدأ بسمارك وضع ألمانيا على طريق الوحدة بحرمان النمسا من دورها التاريخي باعتبارها حاملة راية الدولة الألمانية - مرة أخرى بموافقة روسيا. وعلمت روسيا متأخراً أنه في الشؤون الدولية فإن سمعة الدولة بأنه يمكن الاعتماد عليها أهم من مظاهرات المهارة التكتيكية.

ميترنيخ وبسمارك

ويرى كيسنجر أن وزير خارجية النمسا كليمنصو فون ميترنيخ وبسمارك، رئيس الوزراء الألماني الذي أصبح مستشارا لألمانيا فيما بعد، كانا نقطتي ارتكاز في هذه التحولات الكبيرة التي شهدتها ألمانيا وأوروبا. ويبرز التعارض بين تركة رجلي الدولة الرئيسن في وسط أوروبا للقرن انتقال تركيز النظام الدولي الأوروبي من الشرعية إلى القوة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ونظر إلى الرجلين باعتبارهما نموذج للمحافظة. وللاثنين سجل في استغلال ميزان القوة لكن مفاهيمهما الأساسية للنظام الدولي متعارضة تقريبًا وكانا يستغلان النظام

الدولي لأهداف مختلفة بشدة وتنطوي على تداعيات متعارضة إلى حد كبير بالنسبة للسلام في أوروبا والعالم.

وكانت تعيين ميترنيخ شهادة للطابع العالمي لمجتمع القرن التاسع عشر ولد في قرب الحدود مع فرنسا وتعلم في ستراسبورج ومينز. ولم ير النمسا إلا في سن الثالثة عشر ولم يعش هناك إلا بعد السابعة عشرة. وعين وزيرا للخارجية في عام 1809 ومستشارا في عام 1821 وظل في منصبه حتى عام 1848. ووضعه القدر في أعلى منصب مدني في إمبراطورية قديمة في بداية تراجعها. وأصبحت النمسا التي كانت تعد أقوى دولة في أوروبا والأفضل حكمًا ضعيفة الآن لأن موقعها في وسط أوروبا يعني أن كل هزة تحرك الأرض هناك. وطبيعتها المتعددة اللغات جعلتها عرضة للموجة الناشئة للقومية - وهي قوة لم تكن من الناحية العملية معروفة قبل جيل. وبالنسبة لميترنيخ فإن الثبات والمصداقية باتا المرشد لسياسته:

عندما يهتز كل شيء يكون من الضروري قبل أي شيء آخر أن يكون هناك شيء ما أن يظل ثابتًا، مهما حدث، كي يتسنى لمن ضل الطريق أن يجد صلة وأن يجد الضال ملجأ.

وتشكل ميترنيخ كنتاج للتنوير على أيدي الفلاسفة المؤمنين بقوة العقل بأكثر مما تشكل على أيدي المدافعين عن قوة السلاح. ورأى أن البحث عن الحقيقة هو المهمة الأهم لرجل الدولة وفي رأيه أن الاعتقاد بأن كل ما يمكن تصوره يمكن تحقيقه وهم. فالحقيقة يجب أن تعبر عن واقع أساسي للطبيعة البشرية وبناء المجتمع. وبالنسبة له فإن المصلحة القومية للنمسا هي كناية عن المصلحة العامة لأوروبا - كيف يمكن الحفاظ على وحدة هذا العدد من الأجناس والشعوب واللغات في بنيان يحترم التنوع والإرث المشترك والمعتقدات والتقاليد والسلام في أوروبا.

في المقابل، كان بسمارك سلسل أرستقراطية بروسيا التي كانت أفقر من نظيراتها في غرب ألمانيا وأقل عالمية إلى حد كبير. وبينما سعى ميترنيخ لأن يدافع عن الاستمرار وأن يستعيد فكرة المجتمع الأوروبي العالمية، تحدى بسمارك كل الحكمة السائدة في عصره. وكان من المسلم به إلى أن ظهر على المسرح بأن الوحدة الألمانية ستتحقق - إذا تحققت - بمزيج من القومية والليبرالية. وبدأ بسمارك يظهر أن بالإمكان الفصل بين الاثنين وبأنه ليست هناك حاجة

لمبادئ الحلف المقدس من أجل الحفاظ على النظام. وبأن النظام الجديد يمكن أن يبنى بمناشدة المحافظين للقومية وبأن مفهوم النظام الأوروبي يمكن أن يقوم بشكل كامل على تقييم القوة. وانعكس الالتقاء بين آراء هاتين الشخصيتين الأصيلتين لطبيعة النظام الدولي في تعريفها للمصلحة القومية. بالنسبة لميترنيخ، فإن النظام لم ينشأ إلى حد كبير من السعي وراء المصلحة القومية وإنما من القدرة على ربطها بمصالح دول أخرى. ورفض بسمارك افتراض أن القوة يمكن تقييدها بمبدأ أعلى. ومن ثوابته الشهيرة أن الأمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تقييم صحيح لعناصر القوة.

ويخلص كيسنجر من تحليله للشخصيتين إلى أن النظام الأوروبي الذي اعتبر في القرن الثامن عشر على أنه أجزاء مترابطة بدقة حل محله في القرن التاسع عشر نظام دارويني يقوم على أساس فكرة البقاء للأصلح.

معضلات توازن القوى

وبدأ بسمارك مع تعيينه مستشارًا لبروسيا في عام 1862 في تطبيق مبادئه وفي تغيير النظام الأوروبي. ورأى بسمارك فرصة في أن يصل إلى دولة قومية ألمانية موحدة لأول مرة في التاريخ حيث الملكيات المحافظة في الشرق مقسمة في أعقاب حرب القرم وفرنسا معزولة على القارة بسبب الذكريات التي استحضرها حاكمها والنمسا تتقلب بين دورها الوطني ودورها الأوروبي. واستطاع بقليل من الضربات الجريئة بين عامي 1862 و1870 أن يضع بروسيا على رأس ألمانيا الموحدة وأن بضع ألمانيا الموحدة في قلب نظام جديد. ووصف ديزرائيلي توحيد ألمانيا في عام 1871 بأنه حدث سياسي أعظم من الثورة الفرنسية وخلص إلى أن توازن القوى دمر بشكل كامل. فالنظام الأوروبي الذي قام مع على أساس صلح وستفاليا وذلك الذي قام على أساس مؤتمر فيينا قاما على أساس وسط أوروبا مقسم الضغوط المتصارعة داخله ستوازن بعضها. والذي ظهر بعد الوحدة الألمانية دولة مسيطرة قوية بما يكفي لأن تهزم كل دولة مجاورة منفردة أو ربما كل دول القارة معًا. واختفت رابطة الشرعية كل شيء يتوقف الآن على حسابات القوة.

كذلك، فإن أعظم انتصار حققه بسمارك جعل إعمال نظام مرن لتوازن القوى أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلًا. فالهزيمة المدوية لفرنسا في الحرب الفرنسية الألمانية 1870 - 1871 صاحبها ضم الألزاس واللورين والإعلان الفج عن الإمبراطورية الألمانية في فرساي في عام 1871. وتقلص النظام الأوروبي الجديد إلى خمس قوى بينها قوتان (فرنسا وألمانيا) أصبحتا متباعدتين عن بعضهما على نحو يصعب إصلاحه. وأدرك بسمارك أن وجود قوة من المحتمل أن تكون مسيطرة في وسط أوروبا تواجه خطرًا دائمًا بأن تدفع إلى تحالف كل القوى الأخرى ضدها وأن السلوك الأكثر تقييدا فقط هو الذي يمكن أن يحول دون العداء الجماعي لجيرانه. وكل جهود بسمارك اللاحقة ستكرس لبلورة سلسلة من المناورات التي تحبط كابوس التحالفات هذا كما وصفه. وعبقرية نظام وستفاليا التي تكيف معها مؤتمر فيينا كانت تتمثل في سيولته وبرجماتيته وعالمية حساباته، فكان من الناحية النظرية نظاما قابلا للتوسع في أي منطقة وقادر على أن يشمل أي مجموعة من الدول. لكن النظام فقد مرونته مع ألمانيا الموحدة التي أصبحت فرنسا خصما لها.

لقد تطلب الإبقاء على مجموعة الالتزامات الموازنة للحفاظ على التوازن عبقريا مثل بسمارك الذي استطاع أن يفعل ذلك بفضل إدراكه مسبقًا للصراع العام قبل حدوثه. غير أن الدولة التي اعتمد أمنها على إنتاج عبقريًا في كل جيل كلفت نفسها بمهمة لم يستطع مجتمع الوفاء بها من قبل. وأجبر بسمارك على الرحيل عن منصبه في عام 1890 (بعد صدام مع القيصر الجديد فلهلم الثاني بسبب نطاق سلطته)، ولم يتم الحفاظ على شبكة التحالفات المتداخلة التي أقامها إلا بصعوبة. واشتكى ليو فون كابريفي الذي تولى منصب المستشار بعده من أنه لا يستطيع إبقاء كرتين في الهواء في وقت واحد بينما كان بسمارك قادرا على التحكم في على خمس كرات. فلم يتم تجديد المعاهدة مع روسيا في عام 1891 على أساس أنها لم تكن متكاملة في أحد جوانبها مع الحلف النمساوي - بينما كان هذه الحلف تحديدا في وجهة نظر بسمارك هو المنفعة الوحيدة لهذا الحلف مع روسيا. وكان من الحتمي تقريبًا أن تبدأ فرنسا وروسيا استكشاف إقامة تحالف بينهما.

حدثت عملية إعادة التحالفات هذه عدة مرات من قبل في المشهد الأوروبي. الجديد الآن هو استمرارها المؤسسي. الدبلوماسية فقدت مرونتها؛ أصبحت مسألة حياة أو موت أكثر من

كونها تعديلات تدريجية. ولأن تغيير التحالفات قد يترجم إلى كارثة قومية للطرف الذي يتم التخلي عنه فإن كل طرف كان قادرًا على الحصول على التأييد من شركائه بغض النظر عن قناعته، ومن ثم تصعيد كل أزماته وربطها بعضها بالبعض. وأصبحت الدبلوماسية هي تقوية الروابط الداخلية مما يؤدي إلى إدامة وتعزيز كل المساوئ.

وفقد عنصر المرونة الأخير عندما تخلت بريطانيا عن عزلتها الرائعة ودخلت في الوفاق الودي مع فرنسا وروسيا في عام 1904. ولم تفعل ذلك رسميا وإنما بحكم الأمر الواقع من خلال محادثات على مستوى العاملين، مما أوجد التزاما أخلاقيا بالحرب إلى جانب أطراف الحلف. وتخلت بريطانيا عن سياستها المستقرة بأن تتحرك كعامل لحفظ التوازن جزئيا بسبب الدبلوماسية الألمانية التي سعت إلى فض الحلف الروسي الفرنسي مستغلة سلسلة من الأزمات التي واجهتها فرنسا في المغرب في عامي 1905 و1911 وروسيا في البوسنة في عام 1908. وأخيرا أدخلت البرامج العسكرية الألمانية أساطيل بحرية كبيرة ومتنامية تتحدى سيطرة بريطانيا البحرية.

وأدت التخطيط العسكري إلى تفاقم الجمود. ولم تقع منذ مؤتمر فيينا سوى حرب أوروبية عامة واحدة - هي حرب القرم. (الحرب الفرنسية البروسية كانت حرب بين الطرفين.) وتم خوض هذه الحرب لقضية محددة وخدمت أهدافا محددة. وبالدخول في القرن العشرين، بدأ المخططون العسكريون يتطلعون إلى تحقيق النصر الكامل في حرب شاملة - بالاعتماد على دروس ميكنة الحرب وأساليب التعبئة الجديدة. وسمحت شبكة من السكك الحديدية بنقل القوات العسكرية بسرعة. وبوجود عدد كبير من القوات على جميع الجبهات أصبحت سرعة التعبئة هي الجوهر. واستندت الاستراتيجية الألمانية الشهيرة، التي عرفت باسم خطة شلايفن، إلى التقييم بأنه يتعين على ألمانيا هزيمة أحد جيرانها قبل أن يتمكن من الاتحاد مع الجيران الآخرين لمهاجمتها من الشرق والغرب. ومن ثم أصبحت الضربات الاستباقية جزءًا من تخطيطها العسكري. وفي المقابل كان يتعين على جيران تصعيد التعبئة والعمل المشترك لتقليل تأثير الهجوم الاستباقي الألماني المحتمل. وهيمنت خطط التعبئة على الدبلوماسية.

وفقدت الدبلوماسية التي كانت لا تزال تعمل بأساليب تقليدية - وبتساهل أحيانًا، صلتها مع التكنولوجيا البازغة وبالحرب المترتبة عليها. وجرى تعزيزها في ذلك النهج لأن أيا من

الأزمات الدبلوماسية السابقة لم تصل في القرن الجديد لم تصل بالأمور إلى نقطة فاصلة. ولم يكن لخطط التعبئة في أزمتي المغرب وأزمة البوسنة أي أثر عملي لأن الأحداث لم تتصاعد قط إلى نقطة المواجهة الوشيكة. والمفارقة هي أن النجاح في حل هذه الأزمات أدى إلى شكل قصير النظر من تحمل المخاطرة لم يرتبط بأية مصالح معرضة لتهديد فعلي. وأصبح من الأمور المسلم بها أن أصبحت المناورة لتحقيق انتصارات تكتيكية التي يتم الاحتفاء بها في الصحافة الوطنية جزءًا من الأساليب العادية لإدارة السياسة - ذلك أنه أصبح في مقدور القوى الكبرى أن تتحدى بعضها في نزاعات خارج الموضوع دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهة.

لكن التاريخ يعاقب العبث الاستراتيجي إن عاجلًا أو آجلًا. فالحرب العالمية اندلعت لأن القادة السياسيين فقدوا السيطرة على تكتيكاتهم. فبعد ما يقرب من شهر على اغتيال وريث عرض النمسا في يونيو 1914 على يد قومي صربي، أديرت الدبلوماسية وفقا للنموذج البطيء لكثير من الأزمات الأخرى التي ظهرت في العقود القليلة السابقة على هذه الأزمة. وانقضت أربعة أسابيع بينما كانت النمسا تجهز إنذارًا . وأجريت مشاورات لأن رجال الدولة كانوا يمضون عطلة الصيف. ولكن ما أن قدم الإنذار النمساوي في يوليو 1914، حتى فرضت المهلة التي تضمنها إحساسًا كبيرًا بالإلحاحية وانتقلت أوروبا في أقل من شهرين إلى حرب لم تتعاف منها قط.

كل هذه القرارات اتخذت عندما كانت الخلافات بين القوى الكبرى كانت في تناسب عكسي مع وضعها. وظهر مفهوم جديد للشرعية. لذلك لم تر أي من القوى في مؤسسات القوى الأخرى تهديداً أساسيا لوجودها. فميزان القوى كما وجد كان جامدًا لكنه لم يكن قمعيًا. والعلاقات بين رؤساء الدول كانت ودية، بل كانت اجتماعية وأسرية. وباستثناء التزام فرنسا باسترداد الألزاس واللورين لم تكن لأية دولة كبرى مطالب في أراضي جيرانها. والشرعية والقوة كانت جوهر في حالة توازن أساسي. لكن في البلقان كانت هناك بلدان في مقدمتها الصرب تهدد النمسا بمطالب لم بتقرير المصير الوطني. وإذا أيدت أية دولة كبرى هذه المطالب فإن حربًا عامة ستندلع لأن النمسا كانت مرتبطة بتحالف مع ألمانيا وكانت روسيا متحالفة مع فرنسا. ووجهت هذه الحرب التي لم تكن نتائجها متصورة على الحضارة الغربية ضربة لأوروبا طمست قرنًا من السلام والنظام.

في السنوات الأربعين التي تلت مؤتمر فيينا صقل النظام الأوروبي الصراعات. وفي السنوات الأربعين التي تلت توحيد ألمانيا عمل النظام على تفاقم جميع النزاعات. ولم يتصور أي من القادة حجم الكارثة التي تلوح في الأفق التي كان نظام المواجهة المنتظمة المدعوم الآلات العسكرية الحديثة شبه مؤكدة إن عاجلًا أو آجلًا. وساهموا جميعًا في صنعها، غافلين عن حقيقة أنهم كانوا يعملون على تفكك نظام دولي. فرنسا بالتزامها العنيد باستعادة الألزاس واللورين؛ والنمسا بترددها بين مسؤولياتها الوطنية ومسؤولياتها تجاه وسط أوروبا؛ وألمانيا بمحاولتها التغلب على الخوف من أن تطوق من قبل فرنسا وروسيا إلى جانب بناء قواتها البحرية، متجاهلة على ما يبدو دروس التاريخ بأن بريطانيا ستعارض بالتأكيد أكبر قوة برية في أوروبا إذا تحركت على نحو يستهدف تهديد تفوقها البحري وهددت روسيا بتحركها في كل الاتجاهات النمسا وبقايا الإمبراطورية العثمانية في وقت واحد. وبريطانيا بغموضها الذي يحجب درجة التزامها المتزايد تجاه الحلفاء جعل فرنسا وروسيا متصلبين؛ وأربك موقفها المتحفظ بعض الزعماء الألمان ودفعهم إلى الاعتقاد بأن بريطانيا قد تقف على الحياد في حرب أوروبية.

والقاعدة التي يستكشفها كيسنجر هي أن التفكير فيما قد يحدث في ظل سيناريوهات تاريخية بديلة يكون عادة عديم الفائدة. فالحرب التي قلبت الحضارة الغربية لم تكن لها ضرورة حتمية. إنها نجمت عن سلسلة من الحسابات الخاطئة التي أجراها زعماء جادون لم يدركوا عواقب تخطيطهم والاضطراب العظيم الأخير الذي أوجده هجوم إرهابي يحدث في عام كان يعتقد بشكل عام أنه فترة هادئة. وفي النهاية ذهب التخطيط العسكري مع الدبلوماسية. وهذا درس لا يجب أن تنساه الأجيال القادمة.

الشرعية والقوة بين الحربين العالميتين

ورحبت الجماهير المتحمسة والزعماء الذين تطلعوا إلى حرب قصيرة لتحقيق أهداف محدودة. وفي الحدث قتلت الحرب أكثر من 25 مليونًا ودمرت النظام الدولي السائد. وجرى التخلي عن الحسابات الدقيقة للمصالح المتغيرة لصالح الدبلوماسية القائمة على المواجهة لتحالفين جامدين استهلكتهما فيما بعد حرب خنادق أدت إلى خسائر بشرية لم تكن متصورة

من قبل. وتلاشت في المحنة تمامًا الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والعثمانية. ففي روسيا سيطرت نخبة مسلحة تدعو إلى مذهب ثوري عالمي على انتفاضة شعبية من أجل التحديث والإصلاح الليبرالي. وبعد الانزلاق إلى مجاعة وحرب أهلية، ظهرت روسيا وممتلكاتها في شكل الاتحاد السوفيتي وتحول حلم دستويفكسي إلى كنيسة عالمية على الأرض إلى حركة شيوعية عالمية تديرها موسكو ترفض كل المفاهيم القائمة للنظام. ولم يكن في وسع أي من الزعماء الذين اندفعوا إلى الحرب في أغسطس عام 1914 أن يتصوروا شكل العالم في عام 1918.

وحاول رجال الدولة في أوروبا الذين صدمتهم المذبحة أن يشكلوا مرحلة ما بعد الحرب على نحو يكون مختلفا قدر الإمكان عن الأزمة التي يعتقدون أنها أنتجت ما كان يعرف في ذلك الوقت بالحرب العظمى. ومحوا من عقولهم تقريبًا كل دروس المحاولات السابقة لتشكيل نظام عالمي، خصوصًا مؤتمر فيينا. ولم يكن ذلك قرارًا موفقًا. فمعاهدة فرساي في عام 1919 رفضت الموافقة على إعادة ألمانيا إلى النظام الأوروبي كما فعل مؤتمر فيينا الذي تضمن قبول فرنسا المهزومة. وأعلنت الحكومة الماركسية اللينينية الثورية الجديدة للاتحاد السوفيتي أنها غير ملزمة بالمفاهيم أو بالقيود التي يفرضها نظام دولي تدعو إلى الإطاحة به. ومن بين الدول الخمس التي شكلت ميزان القوى الأوروبي، اختفت الإمبراطورية النمساوية وجرى استبعاد روسيا وألمانيا؛ وكانت بريطانيا بدأت تعود إلى توجهها التاريخي بالتدخل في الشؤون الأوروبية أساسًا لمعارضة أي تهديد فعلي لميزان القوى بدلًا التدخل لإجهاض أي تهديد محتمل.

وحققت الدبلوماسية التقليدية طوال قرن في أوروبا من خلال نظام دولي يحقق التوازن بين عنصري القوة والشرعية بدقة. وفي ربع القرن الأخير منذ ذلك القرن انتقل الميزان للاعتماد على عنصر القوة. وعاد واضعو مسودة اتفاقية فرساي إلى عنصر الشرعية بإقامة نظام دولي لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال الدعوة إلى التمسك بالمبادئ المشتركة لأنه تم تجاهل عناصر القوة أو تركت تعاني من الفوضى. ومن الثابت أن حزام الدول التي ظهرت نتيجة لممارسة مبدأ حق تقرير المصير الواقع بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي إما أنه أضعف من أن يقاوم أو يدعو إلى صدام بينهما. وكانت بريطانيا تنسحب على نحو متزايد. ودخلت الولايات المتحدة في الحرب بشكل حاسم في عام 1917 بالرغم من رفض الرأي العام، لكن أملها خاب في النتائج وانسحبت إلى عزلة نسبية. ومن ثم وقعت مسؤولية تقديم عناصر القوة إلى حد كبير على فرنسا التي

أنهكتها الحرب واستنفدت منها الموارد البشرية والقدرة على التحمل النفسي والتي تزداد إدراكًا لتفاوت القوة بينها وبين ألمانيا الذي يوشك أن يصبح تفاوتًا خلقيًا.

وقلما وجدت وثيقة دبلوماسية لم تصب هدفها مثل معاهدة فرساي. ففرضت عقوبات تحول دون تحقيق مصالحة كما أنها لم تكن صارمة بشكل كاف لمنع ألمانيا من استرداد عافيتها، وانتقدت الديمقراطيات المنهكة بسبب اليقظة المستمرة ضد ألمانيا الانتقامية التي لا يمكن التصالح معها وكذلك ضد الاتحاد السوفيتي. ولم تستفد ألمانيا معنويًا من اتفاقية فرساي ولم تواجه ميزانًا واضحًا للقوة يمنع تحدياتها. ومن ثم لم يفعل نظام فرساي شيئا سوى تشجيع سعي ألمانيا لتعديل وضعها. وكان بالإمكان منع ألمانيا من تأكيد تفوقها الاستراتيجي المحتمل فقط من خلال البنود التمييزية، التي تحدت القناعات الأخلاقية للولايات المتحدة ولبريطانيا على نحو متزايد. وعندما بدأت ألمانيا تتحدى التسوية، كان من الممكن الحفاظ على بنودها فقط باستخدام الأسلحة الفرنسية بشكل قاسي أو بالتدخل الأمريكي الدائم في شؤون القارة الأوروبية. ولم يحدث أي من الأمرين.

وظلت فرنسا على مدى ثلاثة قرون تبقي تسعى لإبقاء وسط أوروبا مجزأ ثم انتقلت لاحتوائه - بنفسها في البداية ثم بالتحالف مع روسيا. لكنها فقدت هذه الميزة بعد معاهدة فرساي. ففرنسا كانت مستنزفة من الحرب إلى الحد الذي يمنعها من أن تلعب دور شرطي أوروبا وسيطرت على وسط وشرق أوروبا تيارات سياسية تتجاوز قدرة فرنسا على توظيفها. وتركت فرنسا وحدها لموازنة ألمانيا الموحدة، وبذلت جهودًا لحماية التسوية بالقوة لكن معنوياتها اتهارت عندما ظهر من جديد كابوسها التاريخي مع صعود هتلر.

ويشير كيسنجر إلى أن القوى الكبرى سعت إلى مأسسة نفورهم من الحرب في شكل جديد من النظام الدولي السلمي. وطرحت صيغة غامضة من نزع السلاح الدولي وجرى تأجيل التنفيذ إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات. ووضعت عصبة الأمم وسلسلة من معاهدات التحكيم لتحل آليات قانونية لحل النزاعات محل التسابق على القوة. ولكن لم تكن هناك دولة مستعدة على ما يبدو لفرض هذه الشروط رغم أن العضوية في هذه الهياكل كانت عالمية تقريبًا وكان أي انتهاك للسلام محظورا بشكل رسمي. وسرعان ما عرفت القوى التي تعاني من مظالم

أو لديها أهداف توسعية - ألمانيا واليابان الإمبراطورية وإيطاليا موسوليني - أنه لا توجد نتائج خطيرة لانتهاكها شروط عضوية عصبة الأمم أو للانسحاب. وكان يتشكل نظامان متداخلان ومتناقضان بعد الحرب: عالم القواعد والقانون الدولي الذي يضم أساسًا الديمقراطيات الغربية في تعاملاتها مع بعضها بعضا؛ ومنطقة لا تخضع للسيطرة حددتها القوى التي انسحبت من هذا النظام القائم على القيود للحصول على قدر أكبر من حرية الحركة. ويلوح الاتحاد السوفيتي بمفهومه الثوري للنظام العالمي وراء النظامين ويناور بينهما ويهدد بأن يغرقهما.

وفي النهاية لم يحقق نظام فرساي الشرعية ولا التوازن. وظهرت هشاشته المرضية في اتفاقية لوركارنو في عام 1925، التي قبلت فيها ألمانيا الحدود الغربية ونزع سلاح منطقة راينلاند الذي وافقت عليها بالفعل في فرساي لكتها رفضت توسيع الضمانة نفسها إلى حدودها مع ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا - لتجعل طموحاتها واستيائها الكامن وراءه واضحة. والمثير أن فرنسا أكملت اتفاقية لوكارنو على الرغم من أنها تركت حلفاء فرنسا في أوروبا الشرقية معرضين للانتقام الألماني اللاحق - في إشارة إلى ما ستفعله بعد عشر سنوات في مواجهة تحدي حقيقي.

في العشرينيات، ناشدت جمهورية فيمار ضمائر الغربيين من خلال مقارنة التناقضات والقسوة في معاهدة فرساي بمبادئ عصبة الأمم الأكثر للنظام الدولي الأكثر مثالية. وتخلي هتلر الذي جاء إلى السلطة في عام 1933 بتصويت شعبي من الألمان الساخطين عن كل القيود. أعاد التسليح في انتهاك لشروط صلح فرساي وأطاح باتفاقية لوكارنو بإعادة تسليح راينلاند. وعندما لم تواجه تحدياته ردًا كبيرًا، بدأ هتلر في تفكيك دول وسط وشرق أوروبا واحدة تلو الأخرى: بدأ بالنمسا ثم تشيكوسلوفاكيا وأخيرًا بولندا. ولم تكن هذه التحديات استثناء في الثلاثينيات. ويلاحظ كيسنجر أنه في كل مرحلة تنتج البشرية أشخاصا شيطانيين وأفكارًا تغري على القمع. ومهمة الحنكة السياسية هي منعهم من الصعود إلى السلطة والحفاظ على نظام دولي قادر على ردعهم إذا وصلوا إلى السلطة. وسمح المزيج السام في فترة ما بين الحربين بين النزعة السلمية السطحية والاختلال الجيوسياسي وتفكك الحلفاء بحرية عمل لهذه القوى.

وأقامت أوروبا نظامًا دوليًا من ثلاثة قرون من الصراع. وتخلت عنه لأن زعماءها لم يدركوا العواقب عندما دخلوا الحرب العالمية الأولى - ورغم أنهم أدركوا عواقب حريق آخر

ارتدوا قبل أن ينظروا في النتائج المترتبة على تحركهم. ويقول كيسنجر إن انهيار النظام الدولي كان بالضرورة قصة التنازل بل الانتحار. فالتخلي عن مبادئ صلح وستفاليا والامتناع عن استخدام القوة اللازمة للدفاع عن بديلها الأخلاقي فإن حرب أخرى استهلكت الآن أوروبا جلبت معها في نهايتها الحاجة إلى إعادة صياغة النظام الأوروبي.

النظام الأوروبي بعد الحرب

نتيجة لحربين عالميتين، تراجع بشدة مفهوم السيادة الذي وضع في صلح وستفاليا ومبادئ توازن القوى في النظام المعاصر للقارة التي أنتجتهما. بقاياهما ستستمر؛ ربما بالتبعية في بعض البلدان التي نقلا إليها في عصر الاكتشاف والتوسع. فبنهاية الحرب العالمية الثانية، تلاشت قدرة أوروبا المادية والنفسية على ترتيب العالم. فكل الدول الأوروبية باستثناء سويسرا والسويد كانت محتلة بقوات أجنبية في وقت أو آخر. وكان اقتصاد كل دولة يعاني من فوضى. وأصبح واضحًا أنه لا توجد أي دولة أوروبية قادرة بمفردها على تشكيل مستقبلها بنفسها.

ويرى كيسنجر أن الفضل في أن أوروبا الغربية استطاعت أن تجد القوة الأخلاقية لأن تضع نفسها على الطريق لمفهوم جديد يعود إلى عمل ثلاثة رجال عظام: كونراد أديناور في ألمانيا ووبرت شومان في فرنسا وألسايد دي جاسبيري في إيطاليا. ولد الرجال الثلاثة قبل الحرب العالمية الأولى واحتفظوا بقدر من اليقين الفلسفي الأوروبي بخصوص شروط تحسين الأوضاع البشرية وزودهم ذلك بالرؤية والجلد للتغلب على أسباب المآسي الأوروبية. وفي لحظة من لحظات الضعف الأعظم احتفظوا ببعض مفاهيم النظام التي تعرفوا عليها في شبابهم. وكانت قناعتهم الأهم هي أنه يتعين عليهم التغلب على انقسامات تاريخية في أوروبا إذا أرادوا أن يمنعوا تكرار حدوث مآسٍ في أوروبا.

كان عليهم أن يتغلبوا أولًا على انقسام آخر في أوروبا. ففي عام 1949، وحد الحلفاء الغربيون المناطق الثلاث التي يحتلونها لإقامة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وحولت روسيا المنطقة التي تحتلها إلى دولة اشتراكية ترتبط مع روسيا في حلف وارسو. وعادت ألمانيا إلى وضعها الذي كان قائمًا قبل ثلاثمائة عام بعد صلح وستفاليا. وأصبح تقسيمها عنصرًا أساسيًا في

الهيكل الدولي الناشئ. وبدأت فرنسا وألمانيا - الدولتان اللتان كان الصراع بينهما في قلب كل حرب أوروبية على مدى ثلاثة قرون - عملية تجاوز للتاريخ الأوروبي بدمج عناصر أساسية مما تبقى من قوتهما الاقتصادية: وشكلًا في عام 1952 جماعة الفحم والصلب كخطوة أولى نحو اتحاد غير مسبوق لشعوب القارة الأوروبية وحجر الزاوية لنظام أوروبي جديد.

وشكلت ألمانيا على مدى عقود التحدي الرئيس للاستقرار الأوروبي. في العقد الأول في مرحلة ما بعد الحرب كان مسار قيادتها القومية ضروريًا. أصبح أديناور مستشارا لجمهورية ألمانيا الاتحادية وهو في عمر 73 عامًا وهو العمر الذي كان عنده مسار بسمارك السياسي يقترب من نهايته. وأنشأ أديناور الأرستقراطي في أسلوبه والمتشكك في الأسلوب الشعبوي، حزبًا سياسيًا هو الاتحاد المسيحي الديمقراطي. الذي حكم لأول مرة في التاريخ البرلماني الألماني كحزب معتدل ومفوض من الأغلبية. والتزم أديناور بهذا التفويض الكبير بإعادة الثقة لأحدث ضحايا لألمانيا . وفي عام 1955، ضم ألمانيا الغربية لحلف شمال الأطلسي. وكان أديناور ملتزمًا بتوحيد أوروبا إلى حد رفضه في الخمسينيات مقترحات سوفيتية تلمح إلى توحيد ألمانيا إذا تخلت ألمانيا الاتحادية عن الحلف الغربي. ومن المؤكد أن هذا القرار عبر عن تقدير حكيم بشأن إمكانية الاعتماد على العروض السوفيتية وإنما أيضًا على شك عميق بخصوص قدرة مجتمعه على تكرار رحلته المنعزلة كدولة وطنية في قلب القارة. ومع هذا، فإن إقامة نظام دولي جديد على يستند إلى تقسيم بلاده يتطلب من أي زعيم قوة أخلاقية هائلة. ولم يكن تقسيم ألمانيا حدثًا جديدًا في التاريخ الأوروبي؛ وكان الأساس لكل من تسوية وستفاليا وتسوية فيينا. الجديد هو أن ألمانيا الناشئة تصور نفسها كمكون غربي في الصراع على طبيعة النظام السياسي الدولي. وهذا كان أكثر أهمية لأن ميزان القوة كان يجري تشكيله إلى حد كبير خارج القارة الأوروبية. وكانت شعوب أوروبا على مدى ألف عام ترى أن من المسلم به العناصر المشكلة لميزان القوة توجد في أوروبا مهما حدث من تقلبات. . لكن عالم الحرب الباردة الناشئة سعى إلى تحقيق التوازن من خلال سلوك وتسليح القوتين الأعظم: الولايات المتحدة عبر الأطلسي والاتحاد السوفيتي على الأطراف الجغرافية للقارة الأوروبية. وساعدت أمريكا على استئناف الاقتصاد الأوروبي من خلال برنامج المساعدة اليونانية - التركية لعام 1947 وخطة مارشال لعام 1948. وفي عام 1949، أقامت الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها حلفًا في وقت السلم من خلال معاهدة حلف شمال الأطلسي.

وتحول التوازن الأوروبي الذي وضعته تاريخيًا دول أوروبا إلى ملمح لاستراتيجية قوى خارج أوروبا. وأنشأ حلف الأطلسي إطارًا للتشاور المنتظم بين الولايات المتحدة وأوروبا وبدرجة من التماسك في إدارة السياسة الخارجية. لكن جوهر ميزان القوة الأوروبي انتقل من كونه ترتيبات أوروبية داخلية إلى ترتيبات لاحتواء الاتحاد السوفيتي عالميًا، أساسًا من خلال القدرة النووية للولايات المتحدة. وواجهت دول أوروبا الغربية، بعد صدمة الحربين المدمرتين تغيرًا في منظور الجغرافيا السياسية تحدى إحساسها بالهوية التاريخية.

وكان النظام الدولي أثناء المرحلة الأولى للحرب الباردة في الواقع نظامًا ثنائي القطبية. حيث كان التحالف الدولي يدار أساسا بواسطة أمريكا باعتبارها الشريك المرشد. وما كانت تعنيه الولايات المتحدة من التحالف أن هناك دولًا كثيرة تعمل بشكل متطابق من أجل الحفاظ على التوازن مثل أمريكا باعتبارها المدير الإداري لمشروع مشترك. وكان ميزان القوى التقليدي الأوروبي يقوم على أساس المساواة بين أعضائه؛ وساهم كل طرف في جانب من جوانب قوته سعيا لتحقيق هدف مشترك ومحدود بشكل أساسي هو التوازن. لكن حلف الأطلسي، بينما وحد القوات العسكرية للدول الأعضاء في هيكل مشترك، إلا أنه كان مدعومًا إلى حد كبير بالقوة العسكرية الأمريكية - وخصوصًا فيما يتعلق بالرادع النووي الأمريكي. ومن ثم، طالما أن الأسلحة النووية الاستراتيجية كانت العامل الرئيس الدفاع الأوروبي كان هدف السياسة الأوروبية هدفًا أيديولوجيا بالأساس: إلزام الولايات المتحدة بأن تتعامل مع أوروبا كامتداد لها في حالة الطوارئ.

وعبر النظام الدولي للحرب الباردة عن مجموعتين من الموازين، اللذين كانا ولأول مرة في التاريخ مستقلين إلى حد كبير عن بعضهما: ميزان القوة النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والميزان الداخلي في إطار حلف الأطلسي الذي كان عمله من وجوه أساسية عملًا نفسيًا. وجرى الاعتراف بالتفوق الأمريكي مقابل منح أوروبا حرية الحصول على الحماية النووية الأمريكية. وبنت الدول الأوروبية قوات عسكرية خاصة بها ليس لتكوين قوة إضافية خاصة بها وإنما ليكون لها رأي في قرارات الحلف - كتذكرة قبول إضافية في المباحثات المتعلقة باستخدام الرادع الأمريكي. وطورت فرنسا وبريطانيا قوات نووية صغيرة لم يكن لها حيثية بالنسبة للميزان الشامل للقوة لكنه أوجد دافعا إضافية للمطالبة بمقعد على طاولة

قرارات القوى الكبرى. ودعمت حقائق العصر النووي والقرب الجغرافي للاتحاد السوفيتي الحلف على مدى جيل. لكن الخلافات القائمة في المنظور كانت في سبيلها لأن تظهر مع سقوط جدار برلين في عام 1989.

ويشير كيسنجر إلى أن رؤية حلف الأطلسي لنهاية الحرب البادرة التي أعلنها مؤسسو الحلف والمتمثلة في سقوط جدار برلين، تحققت بعد أربعة عقود من الحرب الباردة. وأدى سقوط جدار برلين في عام 1989 إلى توحيد ألمانيا بسرعة. وحققت ألمانيا الوحدة كتأكيد للديمقراطية الليبرالية؛ فقد أعادت تأكيد التزامها بالوحدة الأوروبية كمشروع للقيم العامة والتنمية المشتركة. وبدأت دول أوربا الشرقية التي قمعت على مدى 40 عامًا وبعضها لفترة أطول تظهر من جديد كدول مستقلة وتستعيد مسؤولياتها. وغير انهيار الاتحاد السوفيتي اهتمام الدبلوماسية. وتغيرت الطبيعة الجيوسياسية للنظام الأوروبي جذريًا عندما لم يعد هناك خطر عسكري كبير من داخل أوروبا. وفي الأجواء المبتهجة التالية رفضت مشكلات التوازن التقليدية باعتبارها دبلوماسية قديمة يجب استبدالها بنشر المثل المشتركة. ويجب أن يكون حلف الأطلسي أقل انشغالًا بمسألة الأمن وأكثر انشغالاً بتوسعه السياسي. وجرى طرح مسألة توسيع الحلف حتى حدود روسيا وربما ليشملها كاحتمال جدي. ودخول الحلف العسكري إلى أرض كانت تاريخيًا موضع تنازع على بعد عدة مئات الأميال من موسكو لم يطرح أساسًا استنادًا إلى أسس أمنية وإنما كوسيلة معقولة لتأمين المكاسب الديمقراطية. ويرى انه بعد تراجع القوة السوفيتية أصبح العالم متعدد الأقطاب بدرجة ما فيما أوروبا تكافح لتحقيق هوية مستقلة.

مستقبل أوروبا

يا لها من رحلة سارت فيها أوروبا لتصل إلى هذه اللحظة. لقد انطلقت في استكشافات عالمية ونشرت ممارساتها وقيمها في أنحاء العالم وغيرت في كل قرن هيكلها الداخلي وابتكرت طرقًا جديدة للتفكير في طبيعة النظام الدولي. والآن بعد أن وصلت إلى ذروة مرحلة تشعر أوروبا أنها ملزمة بأن تنحي جانبًا الآليات السياسية التي أدارت من خلالها شؤونها على مدى ثلاثة قرون ونصف. وأنشأ الاتحاد الأوروبي الجديد عملة موحدة في عام 2002، وهيكل سياسي رسمي في عام 2004 وأعلن أن أوروبا المتحدة كلها وحرة وتحل خلافاتها بآليات سلمية.

وغيرت الوحدة الألمانية التوازن في أوربا لأنه لا يوجد ترتيب دستوري يستطيع تغيير حقيقة أن ألمانيا وحدها أصبحت مرة أخرى أقوى دولة في أوروبا. ووفرت العملة الموحدة درجة من الوحدة لم تشاهد في أوروبا منذ عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة. هل سيحقق الاتحاد الأوروبي الدور العالمي الذي أعلنه في ميثاقه أم أنه سيثبت أنه غير قادر على البقاء موحدا، كما حدث مع إمبراطورية شارل الخامس؟

وشكل الهيكل الجديد بمعنى ما تنازلًا عن وستفاليا. ولكن يمكن تفسير الاتحاد الأوروبي كذلك كعودة للنظام الدولي الذي أرسي مع صلح وستفاليا الذي أسسته ونشرته في أنحاء العالم ودافعت عنه وأوضحته في معظم العصر الحديث - وهذه المرة كقوة إقليمية لا كقوة قومية كوحدة جديدة في صيغة عالمية معاصرة لنظام وستفاليا. والنظام الذي نتج عن ذلك جمع ملامح من المنهجين الوطني والإقليمي دون الحصول على المنافع الكاملة لأي من النظامين كما حدث من قبل. فالاتحاد الأوروبي يقلص سيادة الدول الأعضاء والوظائف التقليدية للحكومة مثل السيطرة على عملاتها وحدودها. فمن ناحية لا تزال السياسة الأوروبية قومية بالأساس وفي كثير من البلدان أصبحت الاعتراضات على سياسات الاتحاد الأوروبي قضية داخلية رئيسية. والنتيجة هي شيء هجين، شيء بين الدولة والاتحاد يعمل من خلال اجتماعات وزارية وبيروقراطية مشتركة يشبه الإمبراطورية الرومانية المقدسة أكثر مما يشبه أوروبا في القرن التاسع عشر. لكن الاتحاد الأوروبي وخلافاً للإمبراطورية الرومانية المقدسة يسعى لحل خلافاته من خلال المبادئ والأهداف التي ترشده، وعمليًا، فإنه يسعى لتحقيق وحدته النقدية مع تشتت مالي وبيروقراطية على خلاف مع الديمقراطية. ويتبع في السياسة الخارجية المثل العالمية بدون الوسائل لفرضها وهوية عالمية تتصارع مع الولاءات القومية - حيث الوحدة الأوروبية مصحوبة بانقسامات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وبتوجه عالمي ضد الحركات المطالبة بالاستقلال (قطالونيا وبافاريا وإسكتلندا) التي تتحدى الوحدة الإقليمية للدول. والنموذج الاجتماعي الأوروبي معتمد على ديناميكية السوق لكنه لا يتاح معها. والسياسات الأوروبية تكرس الاستيعاب المتسامح وتتعامل مع عدم الاستعداد لتأكيد تميز القيم الغربية حتى لو كانت الدول الأعضاء تمارس سياسات مدفوعة بالخوف من التدفقات غير الأوروبية.

والنتيجة دورة من اختبار الشرعية الشعبية للاتحاد الأوروبي نفسه. فالدول الأوروبية تنازلت عن أجزاء كبيرة مما كانت تعتبره سلطتها السيادية. ونظراً لأن الزعماء الأوروبيين مازالوا ينتخبون من خلال عمليات ديمقراطية وطنية فإنهم يميلون لإتباع سياسات للدفاع عن المصالح القومية وتستمر المنازعات بالتالي بين المناطق المختلفة في أوروبا عادة بسبب القضايا الاقتصادية. وأصبح الهيكل الأوروبي مدفوعًا أكثر نحو فرض إجراءات طوارئ للتدخل من أجل البقاء خصوصًا في ظل الأزمات مثل الأزمة التي بدأت في عام 2009. ولكن عندما يطلب من الجمهور تقديم تضحيات لصالح المشروع الأوروبي فإنه قد لا يوجد فهم واضح لالتزاماتهم. ويواجه الزعماء عندئذ الاختيار بين تجاهل إرادة شعوبهم أو النزول عليها ومعارضة بروكسل.

وعادت أوروبا إلى المسألة التي بدأت منها فيما عدا أنها الآن أصبح لها الآن انتشارا عالمي. فما هو النظام العالمي الذي يمكن استخلاصه من الطموحات المتصارعة والاتجاهات المتعارضة؟ وما هي الدول التي ستكون مكونات في النظام وفي أي حالة سيربطون بين سياساتهم؟ ما هو مقدار الوحدة التي ستحتاجها أوروبا وما هو حجم الاختلاف الذي يمكن أن تتحمله؟ لكن القضية المقابلة قد تكون أكثر جوهرية في المدى البعيد. بالنظر إلى تاريخ ما هم مقدار التنوع والاختلاف الذي ستحتاجه أوروبا لتحقيق وحدة ذات معنى؟

ومثلت أوروبا مفهوما سائدًا للنظام العالمي عن حافظت على النظام العالمي. وضع رجال الدولة الأوروبيون هياكل دولية ووصفوها لبقية العالم. واليوم، فإن طبيعة النظام العالمي الناشئ ذاتها موضع خلاف وستلعب المناطق خارج أوروبا دورًا رئيسيا في تحديد خصائصه. هل يتحرك العالم نحو كتل إقليمية ستلعب الدور الذي لعبته الدول في نظام وستفاليا؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل سينشأ توازن عن ذلك أم أن هذا سيقلل عدد اللاعبين الرئيسين إلى عدد قليل بحيث يصبح الجمود حتميًا وتعود المخاطر التي سادت أوائل القرن العشرين، حيث تبني عدم المرونة تكتلات تسعى لمجابهة بعضها البعض؟ وفي عالم وصلت فيه الهياكل القارية مثل أمريكا أو الصين وربما الهند والبرازيل وصلت بالفعل إلى كتلتها الحرجة كيف ستعالج أوروبا انتقالها لأن تصبح وحدة إقليمية؟ وإلى الآن تدار عملية الاندماج كمشكلة بيروقراطية أساساً تتعلق بقدرة الهياكل الأوروبية المختلفة. وأظهر التاريخ الأوروبي أن الوحدة لم تتحقق قط

من خلال إجراءات إدارية أساسًا. إنها احتاجت إلى قوة توحيد - بروسيا في ألمانيا وبييمونتي في إيطاليا - وبدون قيادتها (واستعدادها لفرض الأمر الواقع) لظلت الوحدة عملية متعثرة. فما هي الدولة أو المؤسسة التي ستلعب هذا الدور؟ أم أنه سيتم تصميم مؤسسة جديدة أو جماعة داخلية للسير في هذا الطريق؟

وإذا حقق الأوروبيون الوحدة فبأي طريق وكيف ستحدد دورها العالمي؟ أمامها ثلاث خيارات: تعزيز الشراكة من خلال حلف الأطلسي؛ أو أن تتبنى موقفًا أكثر حيادًا؛ أو أن تتحرك نحو اتفاق ضمني مع قوة من خارج القارة أو تجمع للقوى خارج القارة. هل يؤدي ذلك إلى تحالفات متغيرة أم أنها ستعتبر نفسها عضوا في تكتل شمال الأطلسي الذي يتبنى بشكل علم مواقف متكاملة؟ وبأي ماض من ماضيها سترتبط أوروبا: إلى ماضيها القريب للتماسك من خلال حلف الأطلسي أم بتاريخها الأطول أمداُ والمناورات لتحقيق أقصى ميزة على أساس المصلحة الوطنية؟ باختصار، هل ستظل هناك جماعة أطلسية وإذا كان الأمر كذلك وهو ما يأمل فيه كيسنجر بقوة، كيف ستعرف أوروبا نفسها؟

وهذا سؤال يتعين على الجانبين على ضفتي الأطلسي أن يجيبا عليه بنفسيهما. ويرى كيسنجر ضرورة لإعطاء الشراكة عبر الأطلسي مفهوما جديدًا أكثر تحديدًا من خلال جيل جديد شكلته مجموعة من التجارب غير التحدي السوفيتي في فترة الحرب الباردة. والتطور السياسي لأوروبا ضروري كي يتخذ الأوروبيون قراراتهم. لكن شركاء أوروبا الأطلسيين لديهم حصة مهمة في ذلك. هل ستصبح أوروبا الناشئة مشاركًا نشطًا في بناء نظام عالمي جديد؟ أم أنها ستستهلك نفسها في قضاياها الداخلية؟ إن الحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية المعاصرة منعت استراتيجية توازن القوى الخالصة التي اتبعتها القوى الأوروبية الكبرى التقليدية. ولكن لم يثبت أن منظمة القواعد والمعايير الوليدة التي وضعتها النخبة الأوروبية وسيلة كافية للاستراتيجية العالمية ما لم تكن مصحوبة بقدر من الحساب للحقائق الجيوسياسية.

الولايات المتحدة لديها مبررات من التاريخ ومن الجغرافيا السياسية التي تدعوها إلى تدعيم الاتحاد الأوروبي ومنعه من الانزلاق إلى فراغ جيوسياسي ؛ وإذا انفصلت الولايات المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، فإنه سيتحول من الناحية الجغرافية السياسية

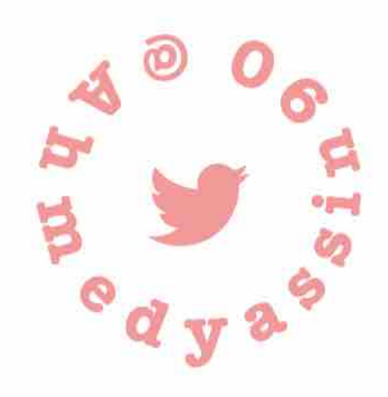
إلى جزيرة قبلة سواحل الكتلة الأوروآسيوية، وأوروبا نفسها قد تصبح ملحقًا للامتدادين الآسيوي والشرق آسيوي.

وأوروبا، التي كانت تحتكر قبل أقل من قرن تصميم النظام العالمي تواجه خطر أن تعزل نفسها عن البحث المعاصر عن النظام العالمي بربط بنائها الداخلي في حدود هدفها الجيوسياسي الأخير. وبالنسبة لكثيرين فإن النتيجة تمثل ذروة أحلام الأجيال - قارة متحدة تعيش في سلام وتنبذ الصراعات على السلطة. ولكن بينما تكون القيم المصاحبة لنهج السلطة الناعمة الذي تتبناه أوروبا ملهمة، إلا أن القليل من المناطق الأخرى أظهرت مثل هذا الإخلاص الشامل بهذا الأسلوب الوحيد للسياسة، مما يثير احتمالات اختلال التوازن. فأوروبا تتوجه إلى الداخل فيما يواجه النظم العالمي الذي قامت بتخطيطه إلى حد كبير نقطة فاصلة مفعمة قد تؤدي نتيجتها انقسام أي منطقة قد تتقاعس عن المساعدة في تشكيلها. ومن ثم فإن أوروبا تجد نفسها معلقة بين ماضٍ تسعى لتجاوزه ومستقبل لم تحدده بعد.

الباب الثاني



الإسلام والنظام العالمي


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

الأيديولوجية الإسلاموية والشرق الأوسط:
عالم في فوضى

الشرق الأوسط كان مهد ثلاثة من الديانات العالمية الكبرى. فمن تضاريسه الصارمة خرج الغزاة والرسل حاملين رايات لها تطلعات عالمية. وعبر آفاقه التي لا تحدها حدود على ما يبدو، تأسست إمبراطوريات وانهارت؛ وحكامه المطلقون أعلنوا أنفسهم كتجسيد لكل السلطات، ليختفوا كما لو كانوا سرابًا. وهنا، وجد كل شكل للنظام الداخلي والدولي ورفض في وقت آخر.

وأصبح العالم معتادًا على دعوات تصدر من الشرق الأوسط تدعو إلى الإطاحة بالنظام الإقليمي والعالمي لصالح رؤية عالمية. وانتشار المطلقات المرتبطة برسالات النبوة أصبح سمة لمنطقة معلقة بين حلم مجدها السابق وعجزها المعاصر عن التوحد حول مبادئ مشتركة للشرعية الداخلية أو الدولية. وتحدي النظام الدولي أكثر تعقيدًا فيما يتعلق بكل من تنظيم النظام الإقليمي وضمان تكامل ذلك النظام مع سلام واستقرار بقية العالم.

وفي عصرنا، محكوم على الشرق الأوسط فيما يبدو أن يواجه كل التجارب التاريخية في وقت واحد - الإمبراطورية والحرب المقدسة والسيطرة الأجنبية وحرب الجميع ضد الجميع الطائفية - قبل أن يصل إلى مفهوم مستقر للنظام الدولي إذا كان سيتوصل إليه أصلًا. وإلى أن تتوصل إلى هذا المفهوم ستظل المنطقة مشدودة بالتناوب نحو توحيد المجتمع الدولي والصراع ضده.

النظام العالمي الإسلامي

تطور التنظيم المبكر للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تعاقب الإمبراطوريات. واعتبرت كل إمبراطورية من هذه الإمبراطوريات نفسها مركز الحياة المتحضرة؛ وصعد كل منها حول ملامح جغرافية محددة ثم توسعت في المناطق غير المدمجة. ففي الألفية الثالثة قبل الميلاد وسعت مصر نفوذها على طول نهر النيل في السودان المعاصر وظهرت إمبراطوريات ما بين النهرين وسومر وبابل وعززت حكمها بين الشعوب على طول نهري دجلة والفرات. وفي القرن السادس قبل الميلاد نشأت الإمبراطورية الفارسية على الهضبة الإيرانية وطورت نظاماً للحكم وصف بأنه أو محاولة مقصودة في التاريخ لتوحيد المجتمعات الأفريقية والآسيوية والأوروبية المتنوعة في مجتمع دولي واحد ومنظم في ظل حاكم يصف نفسه بأنه الشاهنشاه أو ملك الملوك.

وبحلول القرن السادس الميلادي كانت تسيطر على الشرق الأوسط إمبراطوريتان كبيرتان هما الإمبراطورية البيزنطية (أو الرومانية الشرقية) وعاصمتها القسطنطينية وتدافع عن المسيحية (الأرثوذكسية اليونانية) والإمبراطورية الساسانية الفارسية وعاصمتها في قطيسفون قرب بغداد المعاصرة وديانتها الزرادشتية. ونشبت حروب من حين لآخر بين الإمبراطوريتين. وفي عام 602، وبعد وباء اجتاح الإمبراطوريتين معًا، غزت فارس الأراضي البيزنطية مما أدى إلى حرب طويلة استمرت 25 عامًا اختبرت فيه الإمبراطوريتان ما تبقى لديهما من قوة. وبعد انتصار بيزنطة، أدى الإنهاك إلى السلام الذي فشل رجال الدولة في تحقيقه. وفتح الطريق كذلك للانتصار النهائي للإسلام. ففي غرب الجزيرة العربية، في الصحراء المنيعة التي كانت تقع خارج سيطرة الإمبراطوريتين كان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وأتباعه يستجمعون قوتهم المدفوعة برؤية جديدة للنظام العالمي.

ويقول كيسنجر إن أحداثًا قليلة في العالم تشبه الدراما التي صاحبت الانتشار المبكر للإسلام. وبينما أعجزت الإمبراطوريتان البيزنطية والفارسية بعضهما، نظم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وجماعة المؤمنين مجتمعًا سياسيا ووحدوا شبه الجزيرة العربية وشرعوا في أن يحلوا محل الديانات السائدة في المنطقة وهي أساسًا الديانة اليهودية والمسيحية والزرادشتية.

وحولت موجة لم يسبق لها مثيل من التوسع صعود الإسلام إلى أحد أهم الأحداث الفاصلة في التاريخ. ففي القرن اللاحق على وفاة النبي في عام 632، وصلت الجيوش العربية بالدين الجديد إلى ساحل المحيط الأطلسي في أفريقيا ومعظم إسبانيا وحتى وسط فرنسا وشرقًا حتى شمال الهند. ودخلت مناطق واسعة في وسط آسيا وروسيا ومناطق من الصين ومعظم الهند الشرقية الإسلام في القرون اللاحقة، حيث أسس الإسلام، الذي حمله التجار والغزاة بالتناوب، نفسه باعتباره الوجود الديني المسيطر.

ولم يكن من الممكن تصور على ما يبدو قبل عقود قليلة من ذلك الحدث، أن تتمكن مجموعة صغيرة من القبائل العربية أن تلهم حركة تسقط الإمبراطوريتين الكبيرتين اللتين سيطرتا على المنطقة لقرون. كيف تسنى لكل هذا الاندفاع الإمبراطوري وهذه الحماسة الشاملة التي تتحرك في كل الاتجاهات أن تتجمع دون أن يلاحظها أحد؟ فسجلات المجتمعات المجاورة لم تكن تعتبر شبه الجزيرة العربية قوة إمبراطورية. فالعرب عاشوا لقرون كقبائل رعوية شبه بدوية في الصحراء وفي هوامشها الخصبة. ولم يؤسسوا حتى هذه اللحظة دولًا كبيرة ولا إمبراطوريات وإن وجهوا بعض التحديات القليلة التي لم يكن لها أثر دائم لحكم الرومان. وكانت ذاكرتهم التاريخية مختزنة في تراث من الشعر الشفهي الملحمي. وكان يجري تصويرهم في وعي اليونان والرومان والفرس باعتبارهم مغيرون من حين لآخر على طرق التجارة والمراكز السكانية المستقرة. ولم تكن لهم صلة برؤى هذه الثقافات للنظام العالمي إلا من خلال ترتيبات ظرفية لشراء ولاء قبيلة وتكليفها بحماية الأمن على طول حدودها الإمبراطورية.

وفي قرن من المشاركات الملحوظة جرى الانقلاب على هذا العالم. ولم يكن الإسلام المتوسع والذي كان مؤسساً في بعض الجوانب على المساواة بشكل جذري، كأي مجتمع آخر في التاريخ. وجعلت الصلاة التي تؤدى يوميًا الدين طريقة حياة؛ وحول تأكيده على هوية السلطة الدينية والسلطة السياسية توسع الإسلام من مشروع إمبراطوري إلى التزام ديني مقدس. وكان أمام الشعوب التي واجهها المسلمون في تقدم أخد اختيارات ثلاث: اعتناق الإسلام أو دفع الجزية مقابل الحماية أو الغزو. وعززت الفروسية العربية الممزوجة بالعقيدة الدينية والمهارة العسكرية وترفع على البذخ الذي وجدوه الأراضي التي قاموا بغزوها الخطر.

واختارت المجتمعات المهددة بالفناء التي لاحظت الحركية والإنجازات التي حققها المشروع الإسلامي اعتناق الدين الجديد ورؤيته. وقدم التوسع السريع للإسلام في ثلاث قارات الدليل على صدق رسالته السماوية. وكان الإسلام المدفوع باعتقاد بأن انتشاره سيوحد البشرية ويحقق السلام لها، دينًا ودولة عليا متعددة الأعراق ونظامًا عالميًا جديدا.

واعتبرت المناطق التي انتشر فيها الإسلام أو التي سيطر فيها على غير المسلمين من خلال دفع الجزية كوحدة سياسية واحدة أطلق عليها اسم دار الإسلام، يحكمها الخليفة الذي يجسد السلطة السياسية. والأراضي التي كانت تقع خارج سيطرة المسلمين سميت دار الحرب. ورسالة الإسلام هي دمج هذه المناطق في نظامه العالمي ومن ثم يتحقق السلام العالمي:

ودار الإسلام، من الناحية النظرية، في حالة حرب مع دار الحرب، لأن الهدف النهائي للإسلام هو العالم كله. وإذا قلص الإسلام دار الحرب فإن النظام العام للعصر الإسلامي سيسود كل النظم الأخرى والمجتمعات غير المسلمة إما أنه ستكون جزءًا من المجتمع الإسلامي أو أنها ستخضع لسيادته كجماعات دينية يتعامل معها بتسامح أو ككيانات تتمتع بحكم ذاتي يرتبط معها بعلاقات تعاقدية في شكل معاهدات.

ويطلق على الاستراتيجية لتحقيق هذا النظام العالمي اسم الجهاد، الذي يلزم المؤمنين بنشر عقيدتهم من خلال الصراع. ويشمل الجهاد الحرب لكنه لا يقتصر على الاستراتيجية العسكرية؛ فالمؤمن قد يمارس الجهاد بقلبه أو بلسانه أو بيده أو بالسيف.

ويشير كيسنجر إلى أن الظروف تغيرت كثيرًا منذ أن بدأت الدولة الإسلامية الأولى نشر عقيدتها في كل الاتجاهات أو عندما حكمت مجتمعًا كاملا من المؤمنين ككيان سياسي واحد في حالة تحدي كامل لبقية العالم. ومرت العلاقات بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات غير المسلمة بفترات من التعايش المثمر وبفترات من الصراع. وربطت أنماط من التجارة العالم الإسلامي بالعوالم الأخرى غير المسلمة وكثيرًا ما أقيمت تحالفات دبلوماسية بين دول مسلمة ودول غير مسلمة تعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة. ولكن لا يزال المفهوم الثنائي للنظام العالمي هو المذهب الرسمي للدولة في إيران ومجسد في دستورها؛ وصيحة توحيد للأقليات المسلحة في لبنان وسوريا والعراق وليبيا واليمن وأفغانستان وباكستان؛ وأيديولوجية عدد

من الجماعات الإرهابية النشطة في أنحاء العالم، ومن بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[1]

وكان للديانات الأخرى - وخصوصًا المسيحية - مراحلها التي خاضت فيها صراعات لنشر عقيدتها، ومجدت رسالتها العالمية بحماسة مماثلة ولجأت إلى أساليب مماثلة بالغزو وتغيير العقيدة قسرًا. (ألغى الغزاة الأسبان الحضارات القديمة في أمريكا الوسطى والجنوبية في القرن السادس عشر بروح مماثلة للغائية التي تغزو العالم.) لكن الفارق هو أنه جرى إخضاع الروح الصليبية في العالم الغربي أو أنها أخذت شكل المفاهيم العلمانية التي من الثابت أنها أقل ميلًا للنزوع المطلق أو (أقل ثباتًا) من الحتميات الدينية. وبمرور الوقت، أصبحت المسيحية مفهومًا فلسفيًا وتاريخيًا ولم تعد مبدأ عمليا للاستراتيجية أو لنظام دولي. وتلك العملية كانت سهلة لأن العالم المسيحي كان لديه تمييز أصلي بين ما لقيصر وما لله، ليسمح بتطور لاحق نحو سياسات خارجية تعددية وذات أساس علماني في نظام دولي قائم على أساس الدولة. وكان موجهًا أيضًا بالظروف المتغيرة، التي كان من بينها عدم الجاذبية النسبية لبعض المفاهيم النضالية الحديثة التي سعت إلى أن تحل محل الحماسة الدينية - مثل الشيوعية السوفيتية المناضلة التي تدعو إلى الثورة العالمية أو النظم الإمبريالية المستندة إلى العرق.

ويرى كيسنجر أن تطور العالم الإسلامي كان أكثر تعقيدًا. ففي فترات معينة ساد الأمل في التقاء المفاهيم. ومن ناحية أخرى، كان يجري تأكيد الخلافة السياسية باعتبارها استمرارًا مباشرًا لخلافة النبي محمد كواقع سياسي في ممارسة الحكم في الشرق الأوسط حتى العشرينيات من خلال الإمبراطورية العثمانية. ومنذ أن انهارت هذه الإمبراطورية، كانت الاستجابة في بعض البلدان الإسلامية الرئيسة منقسمة بين أولئك الذين سعوا إلى دخول النظام الدولي القائم

(1) يرفض تنظيم «الدولة الإسلامية» رسمياً، ومنذ إعلان إقامة الخلافة الإسلامية ومبايعة زعيمه أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين رفضه اسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» ويصر على أن اسمه الرسمي هو «الدولة الإسلامية» فقط إلا أن الاسم الكامل للتنظيم واختصاره لا يزال مستخدماً على نطاق واسع في التقارير الغربية. يذكر أن التنظيم يرفض أصلا الاختصار المستخدم لاسمه - «داعش» - في وسائل الإعلام العربية وعلى لسان كثير من المعلقين والسياسيين العرب، إلا أن هذا الاسم المختصر لا يزال مستخدماً على نطاق واسع.

على أساس الدولة كأعضاء مهمين - يلتزمون بقوة بالمعتقدات الدينية لكنهم يفصلونها عن مسائل السياسة الخارجية - وأولئك الذين يرون أنفسهم منخرطين في معركة حول الخلافة في سلطة عالمية في إطار التفسير الصارم للمفهوم الإسلامي التقليدي للنظام العالمي.

وطوال التسعين عاماُ الماضية، مثل أنصار الرأيين بعض الشخصيات البارزة في العصر؛ ومن بينهم بعض رجال الدولة الأبعد نظرًا وأنصار الرؤية الدينية المطلقة الأكثر تشددًا. والصراع بينهما لم يحسم؛ وفي بعض حكومات الشرق الأوسط كان هناك تعايش صعب أحيانًا بين من يؤمنون بالنظام العالمي القائم على أساس الدولة وبين من يؤمنون بنظام عالمي قائم على أساس الدين. وبالنسبة لكثير من المؤمنين، خصوصًا في مرحلة البعث الإسلاموي - الأيديولوجية الحديثة التي تسعى لفرض الشريعة كحكم رئيس في الحياة الشخصية والسياسية والدولية - لا يزال العالم الإسلامي في حالة مواجهة لا فكاك منها مع العالم الخارجي.

وفي النظام الإسلامي الأول، كان مسموحًا بتوقيع معاهدات عدم اعتداء مع المجتمعات غير المسلمة. وحسب الفقه التقليدي، فإن هذه المعاهدات كانت ترتيبات عملية لفترة محدودة تسمح للطرف الإسلامي بتأمين نفسه من التهديدات بينما يستجمع قوته وتماسكه. واستناداُ إلى السابقة التي وضعتها الدولة الإسلامية الأولى بالدخول في اتفاقيات هدنة مع أعداء سحقتهم في وقت لاحق، فإن الهدنة كانت محدودة لفترة زمنية محددة تصل إلى عشر سنوات يمكن تجديدها إذا دعت الضرورة: وبهذه الروح، في القرون الأولى للتاريخ الإسلامي تنص القواعد القانون الإسلامية على أن الاتفاقية لا يمكن أن تكون إلى الأبد، لأنه يجب أن تلغي على الفور إذا أصبح المسلمون قادرين على محاربتهم (الأعداء).

ما لم تستهدفه هذه الاتفاقيات نظاماُ دائمًا تتفاعل فيه الدولة الإسلامية على أساس متساوٍ مع دول غير مسلمة ذات سيادة: نظر إلى المجتمعات في دار الحرب على أنها في حالة جاهلية لأنها افتقرت إلى الكفاءة القانونية للدخول في علاقة مع الإسلام على أساس المساواة والمعاملة بالمثل لأنها فشلت في أن تتوافق مع معاييره الأخلاقية والقانونية. لأن المبادئ الداخلية للدولة الإسلامية وفقًا لهذه الرؤية مرتبة إلهيًا، فإن الكيانات السياسية غير المسلمة غير شرعية؛ ولا يمكن للدول المسلمة أن تقبلها باعتبارها دولًا متساوية معها حقًا. إن النظام العالمي السلمي

يعتمد على القدرة على تشكيل كيانًا إسلاميًا موحدًا وليس على التوازن بين مكونات متنافسة. وفي الصيغة المثالية لهذه الرؤية العالمية، فإن انتشار السلام والعدل عملية أحادية ولا يمكن الرجوع عنها. ولا يمكن أبدًا قبول فقدان أرض دخلت في دار الإسلام كأمر دائم، لأن هذا سيؤدي عمليًا إلى رفض تراث العقيدة العالمية. وفي الواقع، فإن التاريخ لا يسجل مشروعًا سياسيًا آخر انتشر بمثل هذه النتائج التي يتعذر تغييرها. وبمرور الوقت، خرج جزء من الأراضي التي نم الوصول إليها في فترات توسع الإسلام من السيطرة السياسية للمسلمين، بما في ذلك إسبانيا والبرتغال وصقلية وجنوب إيطاليا والبلقان (وهي الآن خليط من جيوب للمسلمين والمسيحيين الأرثوذكس أساسًا) واليونان وأرمينيا وجورجيا وإسرائيل[1] والهند وروسيا الجنوبية ومناطق من الصين الغربية. لكن الغالبية العظمى من الأراضي التي جرى ضمها في الموجة الأولى لتوسع الإسلام بقيت إسلامية.

ولم يوجد مجتمع كانت لديه القوة ولا قيادة كان لديها القدرة ولا دين كانت لديه الحركية لفرض نظامه بشكل دائم في أنحاء العالم. فمن الثابت أن العالمية كانت مراوغة لأي قوة غازية، بما في ذلك الإسلام. فمع التوسع الأول للإمبراطورية الإسلامية، فإنها تفتت في وقت لاحق إلى مراكز متعددة للقوة. ونشبت أزمة على الخلافة بعد وفاة النبي بين السنة والشيعية، وهو انقسام محدد في العالم الإسلامي المعاصر. ومسألة الخلافة مشحونة في أي مشروع سياسي جديد؛ والخلاف يصبح خلافًا سياسيا ودينيًا إذا كان المؤسس هو خاتم الرسل. وأدت الصراعات الجيوسياسية إلى تفاقم الخلافات المذهبية. وبمرور الوقت نشأت مجالات منفصلة للعرب والفرس والأتراك والمغول، ويلتزم كل منهم من الناحية النظرية بالنظام العالمي الإسلامي نفسه لكنهم كانوا يتصرفوا على نحو متزايد باعتبارهم ملكيات متنافسة لديها مصالح متمايزة وتفسيرات مختلفة لدينهم. وفي بعض الحالات، بما في ذلك معظم فترة حكم

---

(1) يقحم كيسنجر عن قصد إسرائيل ضمن مجموعة الدول التي كانت تخضع لسيطرة المسلمين رغم أنها تمثل حالة مختلفة بهدف إظهار أن الصراع معها يندرج في إطار الرؤية الإسلامية من فقدان أراضٍ كانت جزءا من دار الإسلام. وفي هذا خلط للأوراق وتجاهل لحقائق تاريخية تتعلق بالهجرات اليهودية المعاصرة من مناطق العالم إلى فلسطين ومأساة الشعب الفلسطيني، ومحاولة لوضع إسرائيل في مصاف الدول التي تقع أطراف العالم الإسلامي وتسكنها تاريخياً شعوب أخرى غير مسلمة.

المغول في الهند، اشتملت هذه التفسيرات على مفهوم مسكوني وتوفيقي يؤكد التسامح مع ديانات أخرى ويفضل السياسة الخارجية العملية على الضرورات الطائفية. وعندما ناشدت القوى السنية الأخرى الهند المغولية بالجهاد ضد إيران الشيعية رفضت، مشيرة إلى الصداقة التقليدية وغياب سبب للحرب.

وتعثرت في وقت لاحق زخم المشروع العالمي للإسلام عندما حدث انقلاب على الموجة الأولى للتوسع في أوروبا. وأنهت معارك في بواتييه وتور في فرنسا في عام 732 سلسلة من التوسعات التي لم تنكسر للقوات المسلمة العربية ومن شمال أفريقيا. واحتفظ البيزنطيون بآسيا الصغرى وشرق أوروبا لأربعة قرون وخلف هذا الخط بدأ الأوروبيون يطورون أفكارهم للنظام العالمي بعد الحقبة الرومانية. وبدأت التصورات الغربية تطرح في المناطق التي يحكمها المسلمون حيث عاد البيزنطيون بشكل مؤقت إلى الشرق الأوسط. وأدت سلسلة من الحملات الصليبية التي قادها عدد من الفرسان المسيحيين في الأرض المقدسة التاريخية إلى السيطرة على القدس في عام 1099 لتقيم مملكة هناك استمرت نحو قرنين. وإعادة الغزو المسيحي لإسبانيا انتهي بسقوط غرناطة، آخر موطئ قدم للمسلمين في شبه جزيرة أيبيريا في عام 1492، مما دفع الحدود الغربية للإسلام إلى شمال أفريقيا.

وعاد حلم النظام العالمي للإسلام للظهور من جديد في القرن الثالث عشر عندما ظهرت إمبراطورية إسلامية جديدة بقيادة الأتراك العثمانيون، ووسع أتباع عثمان الفاتح دولتهم الصغيرة في الأناضول إلى قوة منيعة قادرة على تحدي الإمبراطورية البيزنطية وأن تحل محلها. وبدءوا إقامة خلافة على غرار الخلافة الإسلامية للقرون الخوالي. ونصبوا أنفسهم كزعماء للعالم الإسلامي الموحد وتوسعوا في جميع الاتجاهات بحروب جرى تصويرها على أنها جهاد، بداية في البلقان. وغزوا القسطنطينية (اسطنبول) في عام 1453، عاصمة بيزنطة التي تمتد عبر مضيق البوسفور، ثم تحركوا جنوبيًا في شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين وشمال أفريقيا وغربًا في أوروبا الشرقية وفي القوقاز شرقًا لتصبح القوة المسيطرة على شرق البحر المتوسط. وتصور العثمانيون مثل الإمبراطورية الإسلامية الأمولى أن رسالتهم السياسية عالمية وهي تعزيز النظام في العالم؛ وأعلن السلاطين أنفسهم باعتبارهم ظل الله على الأرض والحاكم العالمي الذي يحمي العالم.

واتصلت الإمبراطورية العثمانية مثل أسلافهم المسلمون الأوائل قبل 500 عام بأوروبا الغربية أثناء توسعهم غربًا. وأضفى التباين بين ما تأسس في وقت لاحق كنظام أوروبي متعدد أقطاب وبين المفهوم العثماني للإمبراطورية العالمية الوحيدة طابعًا معقدًا على التفاعلات بينهما. ورفض العثمانيون قبول الدول الأوروبية كدول شرعية أو متساوية معها. ولم يكن هذا مسألة اعتقاد إسلامي وحسب؛ وإنما عكس كذلك حكماً بشأن واقع علاقات القوة، فالإمبراطورية العثمانية كانت من الناحية الإقليمية أكبر من الدول الأوروبية الغربية مجتمعة وكانت لعقود أقوى عسكريا من أي تحالف متصور بينهم. وفي هذا السياق، منحت الوثائق العثمانية الرسمية الملوك الأوروبيين ترتيبًا أقل من السلطان العثماني فكانوا في منزلة رئيس وزرائه. وفي السياق نفسه، سمح العثمانيون للسفراء الأوروبيون بالإقامة في اسطنبول والتعاقدات التي تفاوض عليها هؤلاء السفراء لم توضع كاتفاقيات ثنائية وإنما كمنح أحادية يمنحها السلطان العظيم ويمكنه سحبها في أي وقت بشكل أحادي وبحرية.

وعندما وصل العثمانيون إلى حدود قدراتهم العسكرية وجد الطرفان نفسيهما منجذبين إلى تحالفات فيما بينهم لمزايا تكتيكية. والتفت المصالح الاستراتيجية والتجارية أحيانًا على العقيدة الدينية. ففي عام 1526، اقترحت فرنسا التي رأت أنها محاصرة بالأسبان جنوبًا وبالإمبراطورية الرومانية المقدسة بقيادة أسرة هابسبورج شرقًا على السلطان العثماني سليمان القانوني. ورد سليمان الذي كان يعتبر سلطة هابسبورج العقبة الرئيسة أمام طموحاته في أوروبا الشرقية مؤيدًا العرض الفرنسي، رغم أنه كان يعامل ملك فرنسا كشريك صغير. لم يوافق على إقامة حلف قد يشير إلى مساواة أخلاقية؛ وإنما قدم دعمه كتحرك أحادي من موقف أعلى. وظهر تعاون عسكري مشترك وناجح بما في ذلك العمليات البحرية العثمانية الفرنسية المشتركة ضد إسبانيا وشبه الجزيرة الإيطالية. وبالمنطق التفت أسرة هابسيورج على العثمانيين لطلب التحالف مع الأسرة الشيعية الصفوية في فارس. فالضرورات الجيوسياسية تغلبت على الأيديولوجية ولو لمرة واحدة على الأقل.

الإمبراطورية العثمانية: رجل أوروبا المريض

استؤنفت الهجمات العثمانية على النظام الأوروبي، ووصل أبرزها إلى فيينا في عام 1683.

ومثل حصار فيينا الذي فكه في ذلك العام جيش أوروبي بقيادة الأمير يوجين من سافوي، ذروة التوسع العثماني. وبدأت الدول الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر وبقوة دفع متزايد في القرن التاسع عشر في الانقلاب على هذه العملية. وأصيبت الإمبراطورية العثمانية بالتصلب تدريجيًا عندما قاومت الأجنحة الدينية التقليدية في القضاء التحديث. وضغطت روسيا على الإمبراطورية من الشمال وتقدمت نحو البحر الأسود وفي القوقاز. وتحركت روسيا والنمسا في البلقان من الشرق والغرب. وتنافست بريطانيا وفرنسا على النفوذ غي مصر - جوهرة تاج الإمبراطورية العثمانية - التي حققت في القرن التاسع عشر درجات مختلفة من الاستقلال الوطني.

وتعاملت القوى الغربية مع الإمبراطورية العثمانية التي هزتها الاضطرابات الداخلية باعتبارها رجل أوروبا المريض. وأصبح يعرف مصير الممتلكات الشاسعة في البلقان وفي الشرق الأوسط التي توجد فيها مجتمعات مسيحية كبيرة ترتبط مع الغرب في علاقات تاريخية المسألة الشرقية، وحاولت القوى الأوروبية الكبرى في معظم القرن التاسع عشر تقسيم الممتلكات العثمانية فيما بينها دون الإخلال بميزان القوى الأوروبي. فيما سلك العثمانيون سلوك الضعيف؛ حاولوا استغلال الخلافات بين القوى المتصارعة لتحقيق أكبر مساحة لحرية الحركة.

وعلى هذا النحو، دخلت الإمبراطورية العثمانية توازن القوى الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر كعضو مؤقت لنظام وستفاليا الدولي، ولكن كقوة تتراجع، لا تسيطر بشكل كامل على مصيرها - وزن يؤخذ في الاعتبار عن تحقيق التوازن الأوروبي ولكن ليس كشريك كامل في تصميمه. بريطانيا استخدمت الإمبراطورية العثمانية لمنع تقدم روسيا نحو المضايق؛ وتحالفت النمسا بالتناوب مع روسيا والعثمانيين في التعامل مع قضايا البلقان. وأنهت الحرب العالمية الأولى المناورات الحربية. ودخل العثمانيون الحرب متحالفين مع ألمانيا بحجج مستمدة من كلا النظامين الدوليين - نظام وستفاليا والنظام الإسلامي. واتهم السلطان العثماني روسيا بانتهاك الحياد المسلح للإمبراطورية بشن هجوم غير مبرر يتعارض مع القانون الدولي، وتعهدت باللجوء إلى السلاح لإنقاذ مصالحنا المشروعة (مبرر قوي للحرب وفق نظام وستفاليا). وفي الوقت نفسه، أعلن شيخ الإسلام، أعلى سلطة دينية رسمية في الدولة العثمانية الجهاد متهما روسيا وفرنسا وبريطانيا بشن هجمات موجهة للخلافة بهدف القضاء على الإسلام وإعلان أنه واجب ديني على أتباع محمد في

كل البلدان (بما في ذلك البلدان الخاضعة للحكم البريطاني أو الفرنسي أو الروسي) أن يسارعوا بأجسادهم وممتلكاتهم إلى الجهاد أو أن ينزل عليهم غضب الله.

ويقول كيسنجر إن الدعوة إلى الجهاد ينقل أحيانًا الأطراف القوية بالفعل إلى بذل جهود أكبر؛ لكنه محكوم عليه بالفشل عندما يستهين بالحقائق الاستراتيجية أو السياسية. وكانت الهوية الوطنية والمصالح الوطنية ولبس الجهاد العالمي هي القوة الدافعة في ذلك العصر. وتجاهل المسلمون في الإمبراطورية البريطانية إعلان الجهاد. وركز الزعماء المسلمون في الهند البريطانية بدلًا من ذلك على أنشطة حركتهم للاستقلال، التي كانت غالبا ذات طابع مسكوني وفي شراكة مع بني وطنهم الهندوس. وفي شبه الجزيرة العربية، استيقظت الطموحات الوطنية المناهضة للعثمانيين بالضرورة. وتبين أن الآمال الألمانية في الحصول على دعم العالم الإسلامي في الحرب كانت وهمًا. وفي أعقاب انتهاء الحرب في عام 1918، جذبت الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية للنظام الدولي الذي أسسته اتفاقيات وستفاليا بمجموعة من الآليات المفروضة.

نظام وستفاليا والعالم الإسلامي

ونظرت معاهدة سبفر التي وقعت في عام 1920 مع ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى إلى الشرق الأوسط باعتباره مجموعة من الدول - وهو مفهوم لم حتى ذلك الوقت من مفردات القاموس السياسي للمنطقة. فبعض الدول مثل مصر وإيران غير العربية كانت لديها خبرات تاريخية سابقة كإمبراطوريات وكيانات ثقافية. والآخرين جرى اختراعها ككيانات خاضعة للانتداب البريطاني أو الفرنسي. واتفاقية سايكس بيكو[1] لعام

(1) تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بين نوفمبر 1915 ومايو 1916 بعد مفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، وكانت على صورة تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك. كانت تفاهماً سرياً بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى. تم الكشف عن الاتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا عام 1917، مما أثار الشعوب التي تمسها الاتفاقية وأحرج فرنسا وبريطانيا وكانت ردة الفعل الشعبية - الرسمية العربية المباشرة قد ظهرت في مراسلات حسين مكماهون.

1916 (التي عرفت باسم المفاوضين البريطاني والفرنسي) التي قسمت الشرق الأوسط بالفعل إلى مناطق نفوذ. وصادقت؛ ووضعت بلاد ما بين النهرين التي أصبحت العراق فيما بعد تحت النفوذ البريطاني؛ وأصبحت فلسطين وإمارة شرق الأردن الانتداب البريطاني على فلسطين، ويمتد من ساحل البحر المتوسط إلى العراق. ويشير كيسنجر إلى أن كل من هذه الكيانات ضمت جماعات طائفية وعرقية متعددة بعضها لديه تاريخ من الصراع فيما بينها. وسمح هذا للدولة صاحبة الانتداب بأن تحكم باستغلال هذه التوترات، لتضع بذلك الأساس للحروب والحروب الأهلية اللاحقة.

ويشير كيسنجر إلى وعد بلفور لعام 1917 الذي قدمته الحكومة البريطانية في صورة خطاب أرسله وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشيلد، والذي أعلنت بموجبه أنه تفضل إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين بينما قدمت تأكيدات بأنه من المفهوم بشكل واضح بأنه لن يتم الإقدام على أي شيء من شأنه الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود. ويقول إن البريطانيين زادوا من غموض هذه الصيغة بأن وعدوا الشريف حسين شريف مكة بالأرض نفسها على ما يبدو.

ويقول كيسنجر إن إعادة الترتيبات الرسمية للسلطة أدت إلى اضطرابات واسعة. ففي عام 1924، أعلن الزعماء الوطنيون العلمانيون للجمهورية التركية التي أعلنت حديثًا إلغاء الخلافة، المؤسسة الرسمية الرئيسة لوحدة المسلمين وأعلنوا دولتهم كدولة علمانية. والعالم الإسلامي منقسم منذ ذلك الحين بين نظام وستفاليا الدولي المنتصر وبين مفهوم دار الإسلام الذي لا يمكن تحقيقه الآن. وشرعت مجتمعات الشرق بخبرات ضئيلة في إعادة تعريف نفسها كدول حديثة داخل حدود لم يكن لديها جذور تاريخية في معظمها.

ولم تكن هناك سابقة في تاريخ العرب لظهور الدولة العربية على النمط الأوروبي. وكانت الاستجابة الأولى للعرب هي تبني مفهومي السيادة والدولة لغاياتهم الخاصة. وبدأت النخب التجارية والسياسية العمل في إطار نظام وستفاليا للنظام وفي إطار اقتصاد عالمي؛ وكل ما طالبت به هو حق شعوبهم في المشاركة كأعضاء متساوين. كان الاستقلال الحقيقي لوحدات سياسية قائمة، حتى بالنسبة لتلك الوحدات التي تشكلت حديثا، هو مطلبهم القوي، ولم تكن

الإطاحة بنظام وستفاليا مطلبهم. وفي السعي لتحقيق هذه الأهداف حصل تيار علماني على قوة الدفع. لكنه لم يصل إلى نظام تعددي كما حدث في أوروبا.

وظهر تياران متعارضان. القومية العربية قبلت منطق النظام القائم على الدولة. لكن الدولة التي سعى إليها كانت دولة عربية متحدة، كيان واحد عرقي ولغوي وثقافي. وفي المقابل، أصر الإسلام السياسي على الاعتماد على الدين المشترك كأفضل حامل للهوية العربية الحديثة. وجاء الإسلاميون - التي تعد جماعة الإخوان المسلمين الآن التعبير الأكثر تجسيدًا لهم - من الأفراد الأكثر تعليمًا في الطبقات الوسطى الجديدة. واعتبر كثير منهم الإسلاموية كوسيلة للالتحاق بمرحلة ما بعد الحرب العالمية دون أن يتخلوا عن قيمهم، أن يكونوا عصريين دون أن يصبحوا غربيين. وكانت القوى الأوروبية، حتى الحرب العالمية الثانية، قوية بما يكفي لأن تحافظ على النظام الإقليمي الذي خططوه للشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى. واختفت بعد ذلك قدرة القوى الأوروبية على السيطرة على سكان يزدادون تمردًا. وظهرت الولايات المتحدة باعتبارها مصدر النفوذ الرئيس الخارجي. وفي الخمسينيات والستينيات، أطاح زعماء عسكريون شرعوا في إقامة حكم علماني بالحكومات الإقطاعية والملكية في مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا.

وشرع الحكام الجدد، الذين جاءوا بشكل عام من قطاعات السكان الذين استبعدت من العملية السياسية حتى ذلك الوقت في توسيع التأييد الشعبي لحكمهم باللجوء إلى القومية. وضربت الثقافات السياسية الشعبوية وغير الديمقراطية بجذورها في المنطقة: وصعد جمال عبد الناصر - زعيم مصر الكاريزمي الشعبوي من عام 1954 حتى عام 1970 - وخليفته أنور السادات من خلفيات ريفية. وفي العراق، طبق صدام حسين الذي جاء أيضًا من أصول اجتماعية متواضعة صيغة أكثر تطرفًا من الحكم العسكري العلماني: وحكم بالترويع ووحشية منذ أوائل السبعينيات (في البداية باعتباره الرجل القوي الفعلي ثم كرئيس اعتبارًا من عام 1979) حتى عام 2003، وحاول السيطرة على المنطقة من خلال الترويع. ورسخ كل من صدام حسين وحليفه الأيديولوجي، الزعيم السوري الداهية والقاسي حافظ الأسد، الأقليات الطائفية التي ينتميان إليها على السكان الذين يشكلون أغلبية أكبر بكثير (حكم السنة الأغلبية الشيعية في العراق بينما حكمت الطائفة العلوية التي تنتمي لطوائف الشيعة الغالبية

السنية في سوريا) بالدعوة إلى القومية العربية. وهي إحساس بالمصير القومي المشترك جرى تطويره كبديل للرؤية الإسلامية.

لكن سرعان ما أكد التراث الإسلامي نفسه. ودافعت الأحزاب الإسلامية التي مزجت النقد لتجاوزات وفشل الحكام العلمانيين بالحجج الدينية عن الحاجة إلى حكم مستلهم من الشريعة عن تشكيل حكم إسلامي تحل محل الدول القائمة. وذموا الغرب والاتحاد السوفيتي معًا؛ ودعم الكثير منهم رؤيتهم بأعمال إرهابية. ورد الحكام العسكريون بقسوة، بقمع الحركات السياسية الإسلامية، واتهموها بتقويض التحديث والوحدة الوطنية. وتعاملت الحكومات العسكرية والملكية والحكومات الاستبدادية الأخرى في الشرق الأوسط مع المعارضة على أنها فتنة وتركت مساحة صغيرة لتطور المجتمع المدني أو الثقافات التعددية - وهي ثغرة سنؤرق المنطقة في القرن الحادي والعشرين. ولكن، لا يزال في سياق الحكم القومي الاستبدادي، يتشكل تكيف مقصود مع النظام الدولي المعاصر. وحاول بعض الحكام الطموحين مثل عبد الناصر وصدام حسين توسيع نطاقهم الإقليمي - إما بالقوة أو بواسطة أو بالدعوات الغوغائية للقومية العربية. وعبرت الوحدة قصيرة العمر بين مصر وسوريا بين عامي 1958 و1961 عن هذه المحاولة. ولكن هذه المحاولات فشلت لأن الدول العربية أصبحت أكثر حرصا من تضيع إرثها بدمجه في مشروع أكبر للاندماج السياسي. ومن ثم أصبح الأساس الأكثر شيوعًا للسياسة بالنسبة للحكّام العسكريين هو الدولة وقومية كانا متزامنين في معظم الوقت مع الحدود القائمة.

وفي هذا السباق، سعى هؤلاء الزعماء لاستغلال الصراع بين قوى الحرب الباردة لتعزيز نفوذهم الوطني. وكان الاتحاد السوفيتي من أواخر الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات وسيلتهم للضغط على الولايات المتحدة. وأصبح المورد الرئيس للسلاح والمدافع دبلوماسيًا عن الدول العربية القومية، التي أيدت بدورها الأهداف الدولية السوفيتية. وتبني الحكام العسكريون المستبدون الاشتراكية العربية وأبدوا إعجابًا بالنموذج الاقتصادي السوفيتي. وكان الدافع الشامل المصلحة الوطنية كما تصورتها النظم وليست الأيديولوجية السياسية أو الدينية.

وسارت العلاقات بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي في فترة الحرب الباردة بشكل عام وفقا للمنهج القائم على توازن القوى الذي وضعت أسسه في اتفاقيات وستفاليا. ودعمت مصر وسوريا والجزائر والعراق السياسات السوفيتية واتبعت النموذج السوفيتي. وكان الأردن والسعودية وإيران والمغرب أصدقاء للولايات المتحدة وكانوا يعتمدون على الدعم الأمريكي في أمنهم. وكل هذه الدول، باستثناء السعودية، كانت تدار كدول علمانية - رغم أن عددًا منها اعتمد على أشمال تقليدية من الحكم الملكي ذي صبغة دينية كمصدر للشرعية السياسة - وكانت تسير بشكل واضح وفق مبادئ الدولة المستندة إلى المصلحة الوطنية. وتبدل هذا التحالف بين عامي 1973 و1974. وانتقل السادات الذي اقتنع بأن الاتحاد السوفيتي يمكنه تقديم السلاح ولكن لبس التقدم الدبلوماسي لاستعادة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي إلى المعسكر الآخر. ومنذ ذلك الحين أصبحت مصر حليفا للولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع؛ وسيعتمد أمنها على الأسلحة الأمريكية بدلاُ من الأسلحة السوفيتية. وتحركت سوريا والجزائر إلى وضع يقف على مسافة متساوية من خصمي الحرب الباردة. وتقلص الدور الإقليمي للاتحاد السوفيتي بشدة.

وكان ظهور إسرائيل كدولة ذات سيادة وتحظى باعتراف دولي كوطن للشعب اليهودي القضية الأيديولوجية التي توحد العرب. وأدت المقاومة العربية لذلك إلى أربعة حروب: في عام 1949 و1956 و1967 و1973. وفي كل هذه الحروب انتصرت الأسلحة الإسرائيلية. وبدأ تحول السادات القائم على المصلحة الوطنية للمعسكر المعادي للسوفيت إلى فترة من الدبلوماسية المكثفة التي أدت إلى اتفاقيتين لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل واتفاقية للسلام مع إسرائيل في عام 1979. وطرد مصر من الجامعة العربية وتعرض السادات للهجوم واغتيل في نهاية المطاف. وفي عام 1974، توصلت سوريا وإسرائيل إلى اتفاقية لفض الاشتباك لتحديد الجبهات العسكرية للبلدين وحمايتها. وجرى الحفاظ على هذا الترتيب لأربعة عقود خلال الحروب والإرهاب بل أثناء فوضى الحرب الأهلية السورية. ويشير كيسنجر إلى أن أزمات الشرق الأوسط بدأت بحلول السبعينيات تبدو أكثر شبهًا بأزمات البلقان في القرن التاسع عشر - محاولة دول ثانوية استغلال صراعات القوى المسيطرة لتحقيق أهدافهم الوطنية.

لكن الارتباط الدبلوماسي مع الولايات المتحدة لم يتمكن في نهاية المطاف من حل الأزمة التي واجهتها النظم الاستبدادية العسكرية الوطنية. ولم يؤد الارتباط مع الاتحاد السوفيتي

إلى دفع الأهداف السياسية؛ ولم يؤد الارتباط مع الولايات المتحدة إلى نزع فتيل التحديات الاجتماعية. استطاعت النظم الاستبدادية أن تحقق الاستقلال عن الحكم الاستعماري ووفرت قدرة على المناورة بين مراكز القوى الكبرى للحرب الباردة. لكن التقدم الاقتصادي كان بطيئا للغاية ولم يكن الحصول على منافعه متساويًا ويستجيب لاحتياجات شعوبهم. وأضعف الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة وضعهم التفاوضي وجعلهم غير ضروريين من الناحية السياسية. ولم يتعلموا كيف يحشدون السكان في عياب العدو الخارجي أو الأزمة السياسية. وينظر السكان إلى الدولة على نحو متزايد إلى الدولة كغاية في حد ذاتها وإنما ككيان عليه التزام بتحسين معيشتهم.

ونتيجة لذلك، وجدت هذه النخب نفسها ملزمة على الصراع مع مد متزايد من الاستياء الداخلي مما يولد تحديات لشرعيتها. ووعدت الجماعات المتشددة بأن تستبدل النظام القائم في الشرق الأوسط بنظام آخر قائم على الدين مما يعكس منهجين عالمين متمايزين للنظام العالمي: صيغة سنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست عام 1928 ولها شبكة إقليمية وحركة حماس وهي حركة إسلامية متشددة سيطرت على قطاع غزة في عام 2007 والقاعدة؛ الصيغة الشيعية من خلال ثورة الخميني وجماعة حزب الله اللبنانية التي تشكل دولة داخل الدولة. ورغم الصراع العنيف بينهما فإنهما متحدان في الالتزام بتفكيك النظام الإقليمي القائم وإعادة بناء نظام يستند إلى الوحي الإلهي.

الإسلاموية: المد الثوري - تفسيران فلسفيان

ذكر كيسنجر تحت عنوان الإسلام بين المد الثورى والتفسيرات الفلسفية نشأة الجماعات الدينية فى العصر الحديث على يد حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان، وذكر أنه في ربيع عام 1947، انتقد البنا المؤسسات المصرية فى رسالة إلى الملك فاروق بعنوان نحو النور، عرض خلالها بديلًا إسلاميًا للدولة القومية العلمانية، وفى لغة مهذبة، عرض البنا مبادئ وتطلعات الجمعية المصرية للإخوان المسلمين التي عُرفت بالعامية باسم جماعة الإخوان التي كان قد أسسها في عام 1928 لمكافحة ما اعتبره الآثار المهينة للنفوذ الأجنبي وأسلوب الحياة العلماني، وتطورت الجماعة منذ أيامها الأولى كتجمع غير رسمي من المسلمين المتدينين لصد الهيمنة

البريطانية، حيث إن القوات الإنجليزية كانت لا تزال في مدن القناة، وبدأ الإخوان في بناء شبكة من النشاط الاجتماعي والسياسي، مع عشرات الآلاف من الأعضاء والخلايا في كل مدينة مصرية، وشبكة للدعاية المؤثرة توزع تعليقات البنا على الأحداث الجارية، وقد فازت الجماعة بالاحترام بعد دعمها للثورة العربية ضد الإنجليز والصهاينة بين عامي 1937 و1939 أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، كما لفتت الجماعة أنظار السلطات المصرية.

وبعد ذلك مُنعت الجماعة من المشاركة المباشرة في الحياة السياسية المصرية، ولكن مع ذلك أصبح البنا من بين الشخصيات السياسية الأكثر نفوذًا في مصر، وسعى للدفاع عن رؤية جماعة الإخوان مع بيان علني موجه إلى ملك مصر، مع التباكي بسبب أن مصر والمنطقة قد سقطا فريسة للهيمنة الأجنبية والانحلال الأخلاقي الداخلي، وأعلن أن الوقت قد حان للتغيير، وأكد البنا أن الغرب الذي كان بارعًا بحكم الكمال العلمي لفترة طويلة قد أصبح مفلسًا تتداعى أركانه مع مؤسساته ومبادئه، وفقدت القوى الغربية السيطرة على النظام العالمي، حيث إن الفشل أصبح مصير المؤتمرات الغربية، وأصبحت المعاهدات والمواثيق لا يلتزم بها، كما أن عصبة الأمم التي أنشئت بهدف الحفاظ على السلام العالمي قد أصبحت شيئًا من الخيال، وكانت حجة البنا أن النظام العالمي قد فقد شرعيته وقوته، وأعلن بكل صراحة أن الفرصة لخلق نظام عالمي جديد يقوم على الإسلام قد حانت، وقد تمت تجربة هذا النظام من قبل وشهد التاريخ بنجاحه عندما كان المجتمع يكرس نفسه بكماله وشموليته للجميع، من خلال استعادة المبادئ الأصلية للإسلام وبناء النظام الاجتماعي الذي يصفه القرآن، حيث تعيش الأمة الإسلامية ككيان واحد، وأن يدعم المسلمون الوحدة العربية التي ستصبح في نهاية المطاف وحدة إسلامية.

وتابع كيسنجر أنه كان يتعين على البنا أن يجيب عن سؤال: كيف يمكن تشكيل نظام عالمي إسلامي عصري؟ حيث جادل بأن المسلم الحقيقي يجب أن يكون متعدد الانتماءات، فعند إقامة نظام إسلامي موحد سيكون العالم كله هو وطنه، فيكون وطنه في بلد معين ثم يمتد إلى كل أقطار العالم الإسلامي، فكل الدول الإسلامية هي وطن ومسكن للمسلم، ثم ينتقل لمرحلة الإمبراطورية الإسلامية على غرار الدولة التي أقامها السلف الصالح، التي سيسأل عنها المسلم أمام الله ماذا فعل كي يعيدها إلى مجدها؟ وتلا ذلك الدائرة العالمية حينما يتسع الوطن ليشمل العالم بأسره، كما قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله،

كما أن المعركة ستكون تدريجية وسلمية ضد غير المسلمين، طالما أنهم لا يعارضون الجماعة، ويمنحونها الاحترام الكافي، ونصح البنا الإخوان المنضمين مؤخرًا بالاعتدال والإنصاف ومعاملة الأجانب بلطف، وتعاطف، ماداموا يتصرفون باستقامة وإخلاص، ولهذا يرى كيسنجر أن احتمال أن تتسبب الجماعات والمؤسسات الدينية في قطيعة بين مصر والدول الغربية، الذي جرى التحذير منه كان ضربًا من الخيال.

ومع هذا يرى كيسنجر أن الاعتدال كان تكتيكًا من البنا في محاولة لإيجاد قبول في عالم لا يزال تهيمن عليه القوى الغربية، ولكن على الجانب الآخر كان هناك خطاب جهادي من أجل كسب التأييد في الأوساط الإسلامية التقليدية، لكن البنا اغتيل في عام 1949، ولم يحصل على وقت كافٍ ليشرح بالتفصيل كيفية التوفيق بين الطموح الثوري ومشروعه العالمي مع مبادئ التسامح والصداقة الحضارية التي تبناها، وبقيت تلك الالتباسات في كلمات البنا، ولكن سجل العديد من المفكرين الإسلاميين والحركات منذ ذلك الحين رفضًا أساسيًا للتعددية والنظام العلماني، وربما كان سيد قطب، مفكر الإخوان، هو نسخة أكثر استفادة وتأثرا بتلك الآراء، فعندما سُجن عام 1964، بتهمة المشاركة في مؤامرة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر، كتب قطب كتاب معالم على الطريق، الذي يعتبر إعلانًا للحرب ضد النظام العالمي القائم. وأصبح هذا الكتاب الدستور الأساسي للجماعات الإسلامية.

ويضيف كيسنجر أنه في رأى قطب فإن الإسلام كان نظامًا عالميًا يقدم النموذج الحقيقي للحرية، حرية من الحياة تحت حكم عقائد من صنع الإنسان، أو جماعات تحكم على أساس العرق، واللون، واللغة، والبلد، والإقليم والمصالح الوطنية، ومهمة الإسلام الحديثة، في رأى قطب، هي استبدال كل ذلك بحكم القرآن، وستُتَوَّج تلك العملية بتحقيق حرية الإنسان على الأرض لكل البشر في أنحاء الأرض، وهذا من شأنه استكمال العملية التي بدأت قبل الموجة الأولى من الفتوحات الإسلامية في القرنين السابع والثامن الميلاديين، ليعم ذلك أنحاء الأرض، ويصل إلى البشرية جمعاء، حيث إن الهدف من هذا الدين هو الوصول لكل البشر، ومجال عمله هو الأرض كلها.

ويتابع كيسنجر قائلا: إن هذه الرؤية تتطلب بالطبع تدابير متطرفة لتنفيذها. وبالتالي

رفض قطب الحكومات والمجتمعات التي وصفها بأنها غير إسلامية وغير شرعية، وطرح زمام المبادرة في تشكيل النظام الجديد في كل المنطقة، كما أن قطب، مع ثقافته الواسعة وأسلوبه العاطفي، قد أعلن الحرب على الدولة بشكلها الحداثي والعلماني، وفى حين أن معظم معاصريه رجعوا عن الأساليب العنيفة، دافع هو عن تلك الأساليب وبدأ البعض يقتنع بأفكاره وبدأت تتشكل أعداد تؤمن بها، ووسط عولمة معاصرة تجاوزت المواجهات الأيديولوجية والتاريخية تبدو آراء قطب وأتباعه متطرفة ولا تستحق الاهتمام الكبير، فالعديد من النخب الغربية تجد المشاعر الثورية لا يمكن تفسيرها وتفترض أن التصريحات المتطرفة يجب أن تكون مجازية أو تطرح كمجرد ورقة مساومة، ولكن بالنسبة لبعض الأصوليين الإسلاميين، فإن هذه الآراء تمثل حقائق تتجاوز أية قواعد ومعايير نظام وستفاليا أو حتى أي نظام دولي آخر، وتحولت تلك الأفكار إلى صرخات هتف بها المتطرفون في الشرق الأوسط وخارجه مثل تنظيم القاعدة، وحركة حماس، وحزب الله، وحركة طالبان، ونظام الملالي في إيران، وحزب التحرير الذي نشط لعشرات السنين في الغرب يدعو لإعادة تأسيس الخلافة، وكذلك تنظيم «بوكو حرام» في نيجيريا والميليشيات السورية المتطرفة مثل «جبهة النصرة»، وتنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام (داعش)، الذي شن هجومًا عسكريًا كبيرًا في منتصف العام الحالي، فضلًا عن الجماعة الإسلامية التي اغتالت السادات في عام 1981، عندما وصفوه بأنه مرتد بسبب توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، واتهموه بأنه أحدث بدعًا مثل اعترافه بالوجود القانوني للدولة اليهودية، ومن ثم فهو، من وجهة نظرهم، قد وافق على التنازل عن الأراضي التاريخية المملوكة للمسلمين إلى غير المسلمين، وفى إطار كهذا لن يكون هناك مكان لاحترام مبدأ عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، لأن المتطرفين يعتبرون الولاء القومي ضلالًا عن الطريق القويم، ولأن الجهاديين يدفعهم حس مهمة تغيير العالم الكافر، وهذا يلخص حال المتطرفين الذين سيستفيدون من الربيع العربي.

وتمثل هذه الأفكار انقلابًا على النظام العالمي لوستفاليا. وفي الصيغة الإسلاموية النقية، فإن الدولة لا يمكن أن تكون نقطة الانطلاق في النظام الدولي لأن الدول علمانية ومن ثم غير شرعية؛ وفي أفضل الأحوال فإنها يمكن أن تحقق نوعًا من الوضع المؤقت على الطريق إلى كيان ديني على النطاق الأوسع. ولا يمكن أن يكون عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

مبدأ حاكمًا لأن الولاء القومي يمثل انحرافًا عن الإيمان الحقيقي ولأنه من واجب الجهاديين أن يضموا دار الكفر إلى عالم المؤمنين. والمبدأ الموجه لهذا النظام العالمي ليس الاستقرار وإنما الخلوص والطهارة.

الربيع العربي والطوفان السوري

يعيد كيسنجر إلى الأذهان في هذا الجزء أن الربيع العربي، الذي انطلق في أواخر عام 2010، أثار للحظة عابرة الآمال في أن القوى الاستبدادية والمتشددة المتصارعة في المنطقة قد تحولت إلى قوى لا أهمية لها، على يد موجة جديدة من الإصلاح. وقد قوبلت موجات هذا الربيع في تونس ومصر بالابتهاج من القادة السياسيين الغربيين ومن الإعلام الغربي، باعتبارها ثورة إقليمية يقودها الشباب. وأيدت الولايات المتحدة رسميًا مطالب المحتجين وأيدتها باعتبارها صرخات لا يمكن إنكارها تطالب بالحرية وبالانتخابات الحرة والنزيهة وبالحكم النيابي وديمقراطية حقيقية لا ينبغي تركها تفشل. لكن الطريق إلى الديمقراطية كان شاقًا و مضنيًا كما تبين في أعقاب انهيار النظام الديمقراطي.

وفسر الكثيرون في الغرب أحداث ميدان التحرير في مصر على أنها إثبات للحجة القائلة إنه كان ينبغي أن يدفع إلى الأمام في وقت سابق بديل للطغيان. غير أن المشكلة الحقيقية، من منظور واشنطن، هي أنها وجدت من الصعب اكتشاف العناصر التي يمكن منها تشكيل المؤسسات التعددية، أي القادة الذين يمكن أن يمضوا قدمًا بهذه المؤسسات. وهذا هو السبب في أن بعض المسؤولين في الولايات المتحدة دعموا تنظيم الإخوان المسلمين، على الرغم من أنهم يعرفون أنه أبعد ما يكون عن الديمقراطية.

ويرى كيسنجر أن تطلعات أمريكا فيما يتعلق بالديمقراطية للمنطقة، أفضت إلى تعبيرات بليغة عن مثالية واشنطن. ولكن مفاهيم الضرورات الأمنية تضاربت غالبًا مع تطوير الديمقراطية. فأولئك الذين التزموا بإضفاء الطابع الديمقراطي وجدوا أن من الصعب اكتشاف القادة الذين يدركون أهمية الديمقراطية باعتبارها شيئًا آخر غير أداة لتحقيق سيطرتهم. وفي الوقت نفسه فإن دعاة الضرورة الاستراتيجية لم يتمكنوا من اكتشاف كيف تتطور

الأنظمة المستقرة بطريقة ديمقراطية، أو حتى إصلاحية. ولم يستطع نهج إضفاء الديمقراطية معالجة الفراغ الذي يبرز في متابعته لأهدافه وتعرض النهج الاستراتيجي للعرقلة بفعل تصلب المؤسسات الموجودة.

لقد بدأ الربيع العربي باعتباره انتفاضة جيل جديد من أجل الديمقراطية الليبرالية، لكن سرعان ما تعرض المشروع لقوى قفزت على أكتافه أو للانقطاع أو السحق، وتحول الابتهاج إلى شلل. وبرهنت القوى السياسية الموجودة، المغروسة في المؤسسات العسكرية والدينية والريف، أنها أقوى وأكثر تنظيمًا من عناصر الطبقة الوسطى التي تظاهرت من أجل المبادئ الديمقراطية في ميدان التحرير. وعلى صعيد الممارسة، فإن الربيع العربي أظهر التناقضات الداخلية للعالم العربي - الإسلامي والسياسات المصممة لحسمها بأكثر مما تغلب عليها.

لقد ترك الشعار المبكر الذي تكرر غالبًا في الربيع العربي «الشعب يريد إسقاط النظام» سؤالًا مفتوحًا حول كيفية تحديد المراد بالشعب وما الذي سيحل محل السلطات التي سيطاح بها. لقد تعرضت النداءات الأصلية للمتظاهرين في احتجاجات الربيع العربي من أجل حياة سياسية واقتصادية مفتوحة للإطاحة من خلال صراع بين الأيديولوجية المتشددة والنزعة التسلطية التي دعمتها المؤسسة العسكرية.

ويشير كيسنجر إلى أن المتظاهرين الأصليين في ميدان التحرير الذين كانوا يدافعون عن القيم العالمية والديمقراطية لم يخرجوا كقوة منتصرة من الثورة. ويقول إن وسائل التواصل الاجتماعي نجحت في تمكين المتظاهرين من إسقاط النظام لكن القدرة على تمكين الناس من التجمع في ميدان تختلف عن بناء مؤسسات جديدة للدولة. ففي أعقاب فراغ السلطة الذي نشأ عن النجاح الأولي للمظاهرات فإن الفصائل السياسية التي كانت قائمة في فترة ما قبل الانتفاضة تكون غالبًا في وضع يسمح لها بتشكيل النتائج. وطغى إغراء الحفاظ على الوحدة بالدمج بين القومية والأصولية على الشعارات الأصلية للانتفاضة.

وانتخب محمد مرسي، القيادي في جماعة الإخوان المسلمين المدعوم بتحالف من الجماعات الأصولية الأكثر تشددًا، للرئاسة في عام 2012 التي تعهد الإخوان المسلمون في الأيام الأولى في مظاهرات التحرير أنهم يسعوا إليها. وبعد الوصول إلى السلطة، اهتمت الحكومة الإسلامية

بإضفاء وضع مؤسسي على سلطتها بالسعي إلى بالنظر إلى الطرف الآخر بينما صعد أنصارها حملة ترويع وتحرش بالمرأة والأقليات والمعارضين. وكان قرار الجيش بالإطاحة بهذه الحكومة وإعلان بداية جديدة للعملية السياسية، في النهاية، موضع ترحيب حتى بين المكون الديمقراطي العلماني الذي جرى تهميشه الآن.

ويرى كيسنجر أن هذه التجربة تطرح قضية السياسة الخارجية الإنسانية. إنها تميز نفسها عن السياسة الخارجية التقليدية بانتقاد مفاهيم المصلحة القومية أو توازن القوى على أساس أنها تفتقر إلى البعد الأخلاقي. إنها تبرر نفسها ليس بالتغلب على التهديد الاستراتيجي وإنما بإلغاء الظروف التي تعتبر انتهاكًا للمبادئ العالمية للعدالة. وتعكس قيم وأهداف هذا النمط للسياسة الخارجية جانبًا حيويًا في التراث الأمريكي. ولكن إذا طبقت هذه الرؤية كمفهوم عملي رئيسي في الاستراتيجية الأمريكية فإنها ستطرح مشاكلها الخاصة: هل ترى أمريكا نفسها ملزمة بتأييد كل انتفاضة شعبية ضد أي حكومة غير ديمقراطية، بما في ذلك تلك الحكومات التي اعتبرت إلى الآن عناصر مهمة في دعم النظام الدولي؟ هل كل مظاهرات ديمقراطية بالتعريف؟ وهل السعودية حليف فقط إلى أن تحدث مظاهرات على أراضيها؟ ومن بين المساهمات الأمريكية الرئيسة في الربيع العربي الانتقاد أو المعارضة أو العمل على الإطاحة بالحكومات التي حكم بأنها استبدادية بما في ذلك حكومة مصر والتي كانت حتى ذلك الحين حليفًا له قيمته. وبالنسبة لبعض الحكومات الصديقة بشكل تقليدي للولايات المتحدة، فإن الرسالة الرئيسة التي وصلت هي خطر التخلي الأمريكي عن الحلفاء وليست في صالح الإصلاح الليبرالي.

ويشير كيسنجر إلى أن التراث الغربي يقضي بدعم المؤسسات الديمقراطية والانتخابات الحرة. ويوضح أنه لا يوجد رئيس أمريكي تجاهل هذا الملمح الرئيس في المشروع الأخلاقي الأمريكي واستطاع أن يعول على الدعم المتواصل للشعب الأمريكي. لكنه يحذر من تطبيق هذا على الأحزاب التي تتعامل مع الديمقراطية كاستفتاء على فرض السيطرة الدينية التي يعتبرونها عندئذ أمرًا لا يمكن التراجع عنه، فإن الدفاع عن الانتخابات قد يؤدي إلى ممارسة ديمقراطية وحيدة فقط لصالح هذه الأحزاب. وبعد أن تأسس نظام عسكري مرة أخرى في القاهرة، فإن يعيد إنتاج مرة أخرى في الولايات المتحدة الجدل الذي لم يحسم بعد بين المصالح الأمنية والحكم الشرعي. والإجابة عن السؤال التالي مسألة وقت على ما يبدو: إلى مدى تجري

المخاطرة بالمسألة الأمنية من أجل نتيجة تتعلق بالتطور النظري؟ ويرى كيسنجر أن كلا العنصرين مهمان. ويشير إلى أن تجاهل المستقبل الديمقراطي - بافتراض أننا نعرف كيف يمكننا تشكيل اتجاهه - يتضمن مخاطر طويلة الأجل. وإهمال الحاضر بتجاهل العنصر الأمني يهدد بحدوث كارثة وشيكة. ويتوقف الخلاف بين التقليديين والنشطاء على ذلك التمييز. ويتعين على رجل الدولة أن يوازن بين ذلك في كل مرة تثار فيه هذه المشكلة. فمن الممكن أن تقع حوادث النتائج المترتبة عليها شنيعة للغاية - مثل الإبادة - لأنها يميل الميزان نحو تدخل يتجاوز الاعتبارات الخاصة بالاستراتيجية. ولكن القاعدة العامة هي أن المسار الأكثر استمرارية سيشمل مزيجًا بين الواقعية والمثالية الذي كثيرا ما يشار إليه في النقاش الأمريكي باعتبارهما متضادان متنافران.

الطوفان السوري

ويطلق كيسنجر على مجمل الأحداث التي شهدتها سوريا في السنوات القليلة الماضية الاصطلاح الدال «الطوفان السوري». ويرى أن الثورة السورية بدأت كتكرار للثورة المصرية في ميدان التحرير، ويشير إلى فارق مهم بينهما، وهو أنه بينما وحدت الثورة المصرية القوى الكامنة، فإنه في سوريا اندلعت التوترات القديمة لتعيد إيقاظ الصراع بين الشيعة والسنة. وفي ضوء عمق الانقسام الديمغرافي في سوريا، فإن الحرب الأهلية، اجتذبت جماعات طائفية أو دينية إضافية، واستنادًا إلى التجربة التاريخية لم يكن أي منها على استعداد لأن يسلم مصيره لقرارات يتخذها الآخرون. ودخلت قوى أجنبية الصراع، وانتشرت الفظائع فيما اعتصم الناجون بجيوب عرقية وطائفية.

من المهم أن نلاحظ أن كيسنجر يشدد على أنه في النقاش الأمريكي العام كان يجري التعامل مع الانتفاضة ضد الرئيس السوري بشار الأسد من خلال المقارنة مع الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك، ووصفت بأنها نضال من أجل الديمقراطية. وكان من المتوقع أن تتوج بالإطاحة بحكومة الأسد وأن يحل محلها ائتلاف حكومي ديمقراطي شامل. وصاغ الرئيس الأميركي باراك أوباما هذه الموقف في أغسطس عام 2001 عندما دعا صراحة بشار الأسد إلى «التنحي»، لكي يتمكن الشعب السوري من الوصول إلى حقوقه الشاملة.

قال أوباما: مستقبل سوريا يجب أن يقرره شعبها، لكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريقهم. ودعواته للحوار والإصلاح فارغة من مضمونها عندما يسجن شعبه ويعذبه ويقتله. قلنا باستمرار إنه يتعين على الرئيس الأسد أن يقود انتقالًا ديمقراطيًا أو أن يفسح الطريق. ولم يقد هذا الانتقال. حان الوقت كي يتنحى من أجل الشعب السوري.

وكان من المتوقع أن يؤدي تصريح أوباما إلى حشد المعارضة الداخلية للأسد. وأن يفضي إلى دعم دولي للإطاحة به. هنا يشير هنري كيسنجر إلى أن هذا هو السبب في أن أمريكا ضغطت من أجل «حل سياسي» من خلال الأمم المتحدة على أساس تنحية الأسد من سدة السلطة، وتشكيل حكومة ائتلافية، ولكن التوتر فرض حضوره عندما بادر أعضاء يتمتعون بحق النقض في مجلس الأمن إلى رفض هذه الخطوة أو أي إجراءات عسكرية في سوريا. وأيضًا عندما برزت المعارضة المسلحة في نهاية المطاف داخل سوريا، وكان من بينها عناصر محدودة يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية، دع جانبًا أن تكون معتدلة.

عند هذا المنعطف كان الصراع في سوريا قد تجاوز كونه قضية الأسد، فبالنسبة للفاعلين الرئيسين في الصراع كانت القضايا مختلفة بشكل جوهري عن بؤرة النقاش الأمريكي، فقد نظر الفاعلون السوريون والإقليميون إلى الحرب على أنها ليست حربًا حول الديمقراطية، وإنما حول السيطرة. وكانوا مهتمين بالديمقراطية فحسب طالما تمضي بجماعتهم إلى سدة السلطة. ولم يؤيد أي منهم نظامًا سياسيًا لا يضمن سيطرة فريقه على النظام السياسي. هكذا بادرت القوى الإقليمية إلى صب الأسلحة والأموال والدعم اللوجستي إلى سوريا لصالح مرشحيها الطائفيين المفضلين.

هنا، على وجه الدقة، يلاحظ كيسنجر أن الصراع في سوريا قد بدأ في إعادة رسم التصور السياسي للبلاد، وربما إعادة رسم التصور السياسي للمنطقة. وفي هذا الإطار، نظرت كل الأطراف المنخرطة في الصراع إلى نفسها على أنها تخوض معركة بقاء.

وبينما دعت الولايات المتحدة إلى احترام التطلعات إلى الديمقراطية وفرض حظر قانوني دولي على الأسلحة الكيماوية عارضت قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين بأن وضعت مبدأ عدم التدخل، وهو أحد مبادئ نظام وستفاليا. ونظروا إلى الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا ومالي والبحرين وسوريا أساسًا من منظور استقرارها الإقليمي والسكان المسلمين المتململين

داخلها. وتدرك أن المقاتلين السنة الأكثر دراية وإخلاصًا هم الجهاديون المرتبطون بتنظيم القاعدة (أو الذين اتبعوا تكتيكات اعتبرتها القاعدة نفسها متطرفة للغاية كما في حالة تنظيم الدولة الإسلامية) فإنهم يشعرون بالقلق مما قد يعنيه الانتصار الحاسم لخصوم الأسد. وأشارت الصين إلى أنها ليست لديها مصلحة واضحة من نتيجة الصراع في سوريا إلا أن يتقرر ذلك من خلال القوى السورية وليس بقوى أجنبية. وروسيا وهي حليف رسمي لسوريا لها مصلحة في استمرار حكم الأسد وبدرجة ما في بقاء سوريا كدولة موحدة. ومع غياب الإجماع على المستوى الدولي فيما يتعلق بسوريا وكيفية حسم الأمور فيها وتشظي المعارضة السورية، فإن الانتفاضة التي بدأت هناك باسم القيم الديمقراطية تردت إلى إحدى أكبر الكوارث الإنسانية في القرن الحادي والعشرين الذي لا يزال في بدايته وتهدد بانفجار النظام الإقليمي.

ويخلص إلى أن نظامًا إقليميًا أو دوليًا عاملًا ربما كان يمكن أن يحول دون الكارثة التي تشهدها سوريا، أو تحتويها. وهو يشير إلى أنه ثبت أن المصالح الوطنية مختلفة بشدة وأن تكاليف تحقيق الاستقرار باهظة. ويرى أن التدخل الخارجي الكبير في مرحلة مبكرة ربما كان من شأنه بحجم القوى المتصارعة، ولكنه كان سيقتضي أمدًا طويلًا وحضورًا عسكريًا كبيرًا، لكي تتم استدامته. ولم يكن هذا مجديا في أعقاب العراق وأفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة وعلى الأقل ليس لها وحدها. وربما كان من شأن إجماع سياسي عراقي أن يوقف الصراع عند الحدود السورية، ولكن النزعات الطائفية لدى حكومة بغداد والقوى الإقليمية التي ترتبط بها حالت دون ذلك. كان من الممكن أيضًا للمجتمع الدولي أن يفرض حظرًا على إرسال الأسلحة إلى سوريا والميليشيات المتشددة، وقد غدا ذلك أمرًا مستحيلًا بفعل الأهداف المتضاربة للأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن. ومع غياب الإجماع على المستوى الدولي فيما يتعلق بسوريا وكيفية حسم الأمور فيها وتشظي المعارضة السورية، فإن الانتفاضة التي بدأت هناك باسم القيم الديمقراطية قد تردت إلى إحدى أكبر الكوارث الإنسانية.

القضية الفلسطينية والنظام العالمي

ويشير كيسنجر إلى أن عملية السلام كانت مستمرة وسط كل هذه الاضطرابات في الشرق الأوسط - أحيانا بشكل متقطع، وأحيانا بشكل مكثف - لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي،

الذي أدى على مدى عقود إلى مواجهات متفجرة. فوقعت أربعة حروب تقليدية والعديد من الاشتباكات العسكرية غير التقليدية؛ وأشارت كل الجماعات الإسلامية والجهادية إلى الصراع كسبب لحمل السلاح. والشعور السائد في العالم العربي هو أن وجود إسرائيل وقوتها العسكرية مهين. وتحول الالتزام الديني بعدم التنازل أبدًا عن الأرض لدى البعض إلى اعتبار التعايش مع إسرائيل من كونه قبول بالواقع إلى خروج من العقيدة. ولا توجد قضايا كثيرة أثارت هذه الشجون أكثر من قبول سعي إسرائيل للأمن والهوية وتطلعات الفلسطينيين نحو الحكم الذاتي وسعي الحكومات العربية المجاورة إلى سياسة تتفق مع تصوراتهم التاريخية والتعاليم الدينية. وسارت الأطراف المعنية في طريق شاقة - من الرفض والحرب إلى تعليق قبول التعايش التي تستند على الأغلب في اتفاقيات هدنة - نحو مستقبل غامض. وقليل من القضايا الدولية التي شغلت مثل هذا الاهتمام الشديد في الولايات المتحدة أو استحوذت على مثل هذا الاهتمام الكبير لرؤساء أمريكا.

ويشير كيسنجر إلى أن سلسلة من القضايا يتضمنها هذا الصراع، طور كل منها أدبياته الموسعة. وبلورتها الأطراف على مدى عقود من المفاوضات المتقطعة. لكنه يتناول في كتابه جانبًا واحدًا فقط من هذه القضايا يتعلق بالمفاهيم المتصارعة لنظام السلام الذي يعبر عنه المفاوضون. ويقول إن جيلين من العرب جرت تنشئتهم على الاقتناع بعدم شرعية دولة إسرائيل كدولة مغتصبة لأراضي المسلمين. واستمر الرفض منذ رفض قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام 1947. وحاول زعماء عظام تجاوز الجانب المفاهيمي للصراع والتفاوض على سلام استناداُ إلى مبادئ نظام وستفاليا - أي مفاوضات بين شعوب منظمة في دول ذات سيادة يحرك كل منهم تقييم واقعي تجريه كل منها للمصالح والقدرات الوطنية ولا تحركها مطلقات أو ضرورات دينية. وجرؤ أنور السادات على تجاوز هذه المواجهة وحقق السلام مع إسرائيل استنادًا إلى المصالح الوطنية المصرية في عام 1979؛ ودفع حياته ثمنا لمؤهلاته كرجل دولة. وواجه اسحق رابين الذي كان أول رئيس وزراء لإسرائيل يوقع اتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، المصير ذاته إذ اغتاله طالب إسرائيل متشدد بعد 14 عاما من اغتيال السادات. ويتحكم إسلاميون متشددون الآن في قدر كبير من السلطة السياسية والعسكرية في لبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية - وخصوصًا في قطاع غزة. ويدعو حزب الله وحماس إلى الجهاد

كفرض ديني لإنهاء ما ينددون به عادة باعتباره احتلالًا صهيونيًا. ويتحدى نظام الملالي في إيران عادة وجود إسرائيل. ودعا الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى «محو إسرائيل من على الخريطة».

ويشير كيسنجر إلى ثلاث وجهات نظر على الأقل يمكن تمييزها في الاتجاهات العربية: هناك مجموعة، مخلصة، لكنها ليست بارزة تقبل تعايشًا حقيقيًا مع إسرائيل ومستعدة لأن تعمل من أجل ذلك؛ ومجموعة أكبر بكثير تسعى للقضاء على إسرائيل من خلال المواجهة الدائمة؛ وأولئك المستعدون للتفاوض مع إسرائيل لكنهم يبررون المفاوضات داخليًا على الأقل، كوسيلة للتغلب على الدولة اليهودية على مراحل.

وتتردد إسرائيل في التخلي عن أراضي خصوصًا المتاخمة لمراكزها السكانية الكبيرة بموجب وثيقة يمكن إلغاؤها. وتميل مواقفها التفاوضية، من ثم، إلى أن تكون ذات طابع قانوني وأن تبلور تعريفات للأمن والضمانات السياسية مع ميل لتعزيز المشاعر التي تستهدف عملية السلام التغلب عليها.

ويشير إلى أن القضية الفلسطينية فقدت قدرًا من طابعها الملح في العالم العربي لكنها لم تفقد أهميتها. وحول المشاركون الرئيسون في عملية السلام قدرًا من طاقاتهم وتفكيرهم للتعامل مع احتمال ظهور إيران كقوة نووية وتوابعها الإقليميين. وأثر ذلك على عملية السلام من ناحيتين: في الدور الدبلوماسي الذي يمكن لدول كبيرة مثل مصر والسعودية أن تلعبه في تشكيل عملية السلام؛ والأهم قدرتهم على التصرف كضامنين للاتفاقية التي ستسفر عنها المفاوضات. ويشير إلى أن الدول العربية الرئيسة إما أنها ممزقة بحروب أهلية أو مشغولة بالصراع السني - الشيعي وبإيران التي تتعاظم قوتها. لكنه يتوقع التصدي للقضية الفلسطينية إن عاجلًا أو آجلًا كعنصر أساسي في النظام الإقليمي ومن في النظام الدولي.

واقترح بعض الزعماء العرب تحقيق سلام بين العرب وإسرائيل يوفق بين مخاوف إسرائيل الأمنية وبين المشاعر العربية بالاعتراف بدولة إسرائيل كواقع دون التسليم رسميًا بوجودها الشرعي في الشرق الأوسط المسلم. والمطلب الإسرائيلي الرئيس هو الحصول على تأكيد ملزم بأن السلام سيتضمن نوعًا من الاعتراف الأخلاقي والقانوني الذي يترجم إلى أفعال ملموسة.

وبالتالي، فإن إسرائيل تتجاوز ممارسات وستفاليا لتطالب بالاعتراف بها دولة يهودية، وهي صفة من الصعب على معظم المسلمين قبولها بشكل رسمي لأنها تعني قبولًا دينيا وإقليميًا بإسرائيل.

وأعلنت معظم الدول العربية استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إذا عادت إلى حدود عام 1967. ولكن السؤال هو ما تعنيه العلاقات الدبلوماسية فيما يتعلق بالتحركات الملموسة. هل سيؤدي الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل إلى إنهاء الحملات الإعلامية والحكومية والتعليمية في الدول العربية التي تصور إسرائيل على أنها دخيل غير شرعي واستعماري توسعي وإجرامي على الأغلب في المنطقة؟ ما الذي ستكون الحكومات العربية، التي هزتها الضغوط التي أشعلها الربيع العربي، مستعدة وقادرة على القبول به علنًا وتضمن سلامًا يقبل وجود إسرائيل بمجموعة محددة بدقة من الالتزامات العملية؟

وتجسد القضية الإسرائيلية - الفلسطينية الصراع بين مفهومين للنظام العالمي. فإسرائيل بحكم التعريف دولة وفق نظام وستفاليا، وهكذا تأسست في عام 1947؛ والولايات المتحدة، حليفتها الرئيسة هي المدافع الرئيس عن النظام الدولي الوستفالي. لكن الدول والفصائل الرئيسة في الشرق الأوسط تنظر إلى النظام الدولي من خلال الوعي الإسلامي بدرجة تزيد أو تقل. وهناك خلافات بين إسرائيل وبين جيرانها العرب لا يمكن الفصل بينها وبين الجغرافيا والتاريخ: الحصول على المياه والموارد وترتيبات محددة للأمن واللاجئين. ويجري بشكل عام حل التحديات الماثلة من خلال الدبلوماسية. وبهذا المعنى فإن القضية تتعلق بإمكانية التعايش بين المفهومين للنظام العالمي من خلال دولتين - إسرائيل وفلسطين - في مساحة ضيقة نسبيًا بين نهر الأردن والبحر المتوسط. ونظرًا لأن كل شبر سيستثمر لدى الجانبين فإن النجاح قد يتطلب اختبار ما إذا كان يمكن اقتراح بعض الترتيبات المؤقتة، تعزز كحد أدنى إمكانية التعايش العملي، يمنح في إطاره جزء من الضفة الغربية صفة السيادة إلى أن يتم التوصل لاتفاق نهائي.

وبينما كانت هذه المفاوضات تجرى أدى التطور السياسي والفلسفي في الشرق الأوسط إلى دراسة في التناقضات في العالم الغربي. فالولايات المتحدة لديها ارتباطات وثيقة مع أطراف من كل الطيف في الشرق الأوسط. ويتطور النظام الإقليمي عندما تتبنى الأطراف الرئيسة أساليب تعامل متطابقة مع القضايا التي تؤثر عليهم. وثبت أنه هذه الدرجة من التماسك

مراوغة في الشرق الأوسط. فالأطراف الرئيسة تختلف بشأن القضايا الثلاث الرئيسة: التطور الداخلي؛ المستقبل السياسي للعرب الفلسطينيين؛ ومستقبل البرنامج النووي الإيراني. وبعض الأطراف التي وافقت بالفعل على الأهداف ليست في وضع يسمح لها بأن تفي بها. فبينما تتبنى السعودية وإسرائيل الهدف العام نفسه فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فإن تصوراتهما عن الشرعية تحول دون إعلان رأي كهذا أو حتى بلورته بدرجة كبيرة من الوضوح. وهذا هو السبب في أن معظم المنطقة لا تزال ممزقة بين الخوف من الجهاد والخوف من معالجة بعض أسبابه. إن النتائج المترتبة على الصراعات الدينية والسياسية التي وصفت في هذا الفصل تطرح نفسها كقضايا متمايزة على ما يبدو. والحقيقة هي أنها تمثل سعيا كامنًا عن تعريف جديد للشرعية السياسية والشرعية الدولية.

السعودية

في هذا السياق يتحدث كيسنجر عن العلاقة بين السعودية والديمقراطيات الغربية. فرغم التناقض في النظم والمفاهيم لعبت السعودية دورًا في كل مغامرة قام بها الغرب في المنطقة، علنًا أو من وراء ستار، منذ الحرب العالمية الثانية عندما تحالفت المملكة مع الغرب. ورغم التعاون بين النظامين الديمقراطي والثيوقراطي السعودي ضمن نظام ويستفاليا، الذي سمح لهذه المجتمعات المتمايزة بأن تتعاون لتحقيق أهداف مشتركة من خلال آليات رسمية، من أجل منفعتهما المتبادلة. ومع هذا، ارتبطت التوترات في العلاقات بينهما ببعض التحديات الرئيسة المرتبطة بالبحث عن النظام العالمي المعاصر. فالمملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية تقليدية: وهي ملكية قبلية ونظام ديني إسلامي. وتحالفت عائلتان بارزتان منذ القرن الثامن عشر ليشكلا جوهر الحكم في المملكة. ويقود التسلسل الهرمي السياسي ملك من آل سعود وهو رئيس شبكة معقدة من العلاقات القبلية القائمة على روابط قديمة من الولاء والالتزام المتبادلين ويتحكم في الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية للمملكة. ويسيطر على التسلسل الهرمي الديني المفتي وهيئة كبار العلماء المسلمين ويأتي أساسًا من عائلة آل الشيخ. ويسعى الملك إلى جسر هذه الفجوة بين فرعي السلطة بأن يضطلع بدور حارس (أو خادم كما يعرف رسميًا) الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.

ويشير كيسنجر إلى أن الحماسة والنقاء في التعبير الديني يتجسدان في التجربة التاريخية للمملكة. وتأسست المملكة أو أعيد توحيد في ثلاث مرات على مدى قرون (في أربعينات القرن الثامن عشر وعشرينات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) على أيدي العائلتين نفسيهما، وفي كل مرة تؤكدان التزامها بحكم مهد الإسلام وموطن المقدسات الإسلامية بالتفسير الأكثر تشددًا لتعاليم الإسلام. وفي كل مرة، انتشرت الجيوش السعودية في المنطقة لتوحيد صحاري وجبال الجزيرة في حملات تشبه الغزوات والجهاد الذي أسس الدولة الإسلامية الأولى على الأرض نفسها. وأنتجت الرؤية الدينية المطلقة والجسارة العسكرية وفن الحكم الحديث القائم على الدهاء المملكة التي تحتل قلب العالم الإسلامي وتحتل موقعا رئيسًا في مصيره.

وظهرت السعودية المعاصرة من الحكم التركي بعد الحرب العالمية الأولى، عندما وحد ابن سعود الإمارات الإقطاعية المتناثرة في أرجاء شبه الجزيرة العربية وجمع بينهم من خلال الولاء الأبوي والالتزام الديني. وواجهت الأسرة الحاكمة منذئذ مهام شاقة. إنها تحكم قبائل تعيش في بداوة تقليدية وموالية بشدة إلى التاج وكذلك مراكز حضرية تقترب من المراكز السكانية الغربية الكبرى أو تفوقها أحيانا. وتوجد طبقة وسطى بازغة في سياق إحساس من الالتزام المتبادل العتيق وشبه إقطاعي. وجمع أمراء الأسرة الحاكمة، وفي حدود الثقافة السياسية شديدة المحافظة، بين المملكة ونظام من التوافق أصبح لأعضاء الأسرة الحاكمة الموسعة بعض المشاركة في بعض القرارات ومنح المواطنون العاديون بشكل تدريجي درجة من المشاركة في الحياة العامة.

ويعيش ملايين العمال الأجانب - الفلسطينيون والسوريون واللبنانيون والمصريون والباكستانيون واليمنيون - في تنع يجمعهم رابطة الإسلام واحترام السلطة التقليدية. ويتردد عليها ملايين المسلمون من جميع أنحاء العالم الإسلامي سنويًا لأداء شعائر ومناسك فريضة الحج مما يعطي للسعودية أهمية دينية مميزة وكذلك تحدي لوجستي سنوي من أي دولة أخرى. كذلك جعل اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط السعودية على قدر من الثراء لا تباريه أي قوة أخرى في المنطقة مما يؤدي إلى تحدي ضمني لأمن دولة شحيحة السكان ولا توجد لديها حدود طبيعية وتعاني أقليتها الشيعية التي تعيش في واحدة من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط من التمييز.

ويرى كيسنجر أن حكَّام السعودية يعيشون في قلق من أن يترجم طمع جيرانها إلى غزو أو في فترة الثورة إلى رعاية التحريض السياسي أو الطائفي. وهم يشعرون بتناقض حتما إزاء التحديث الاقتصادي والاجتماعي - لمعرفتهم بأن غياب الإصلاح قد يعزل سكانها الشبان بينما تؤدي الوتيرة السريعة للإصلاح إلى أن تطور قوة الدفع الخاصة بها وتهديد تماسك الدولة التي لم تعرف سوى الحكم الملكي المحافظ. وحاولت الأسرة السعودية الحاكمة أن تقود عملية للتغير الاجتماعي والاقتصادي - في حدود نمط مجتمعها - وتحديدًا لكي تتحكم في سرعته ومضمونه. وسمح التكتيك لآل سعود بأن ينتجوا ما يكفي من تغيير للحيلولة دون تراكم التوترات الاجتماعية المحتمل أن تكون متفجرة بينما يتجنبون آثار التغيير السريع التي تقوض الاستقرار.

واتسمت السياسة الخارجية السعودية في معظم فترات وجودها بالحذر الذي تطور بشكل غير مباشر إلى شكل خاص من الفن. لأنه إذا اتبعت المملكة سياسة مباشرة فإن ذلك قد يضعها في قلب في بؤرة كل النزاعات أو أن تتعرض لتوسلات وتهديدات وتملق دول أقوى منها بكثير والتي قد يهدد آثرها التراكمي استقلال المملكة أو تماسكها. وبدلا من ذلك حققت السلطات السعودية أمنها ومارست سلطتها من بعد؛ حتى في ظل الأزمات - وأحيانا عندما تجري بعض التغييرات الجريئة على نحو سيكون له مضاعفات في العالم - فإنهم دائما من ينسحبون وينفصلون من المشهد العلني. وحجبت السعودية ضعفها بالغموض وبإخفاء الغموض دوافع القوى الخارجية بالابتعاد. وناورت المملكة كي تنأى بنفسها عن الصدارة في المواجهات حتى عندما تحملت مواردها المواجهة كما حدث في حالة الحظر النفطي في عام 1973، وكذلك الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان في الفترة بين 1979 - 1989. وقامت بتسهيل المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل لكنها تركت المفاوضات الفعلية لدول أخرى.

ويشير كيسنجر إلى أن المملكة تحركت بين أقطاب ثابتة من الصداقة بالنسبة للولايات المتحدة والولاء العربي والتفسير النقي للإسلام والوعي بالمخاطر الداخلية والخارجية. ونحت السعودية جانبًا بعض الغموض لصالح نهج أكثر مباشرة مما يجعل عدائها وخوفها من إيران الشيعية واضحًا في عصر الجهاد والاضطرابات الثورية وانسحاب أمريكي متصور من الإقليم. ولا توجد دولة في الشرق الأوسط كانت أكثر تمزقا بالاضطرابات الإسلامية وصعود إيران الثورية من السعودية، التي كانت منقسمة بين ولاءها الرسمي لمفاهيم وستفاليا التي تشكل

ركيزة لدولتها وأمنها وبين الاعتراف الدولي بها كدولة شرعية تتمتع بسيادة والنقاء الديني الذي يميز تاريخها وجاذبية الأيديولوجية الإسلاموية المتشددة التي تضر بتماسكها الداخلي (والذي هدد بقاء المملكة بالفعل أثناء استيلاء سلفيين متعصبين على الحرم المكي في عام 1979).

وناقش كيسنجر بدايات نشأة بعض الجماعات الإرهابية في أواخر القرن الماضي، موضحًا أنه في عام 1989، عاد أحد الأبناء «المارقين» في المملكة العربية السعودية، هو أسامة بن لادن، من الجهاد ضد السوفيت في أفغانستان، وسار على خطى مفكر تنظيم الإخوان «سيد قطب»، وبدأ صراعًا جديدًا في الشرق الأوسط، حيث أسس وأتباعه، تنظيم القاعدة، الذي تبنى فلسفة الجهاد من وجهة نظر أحادية، وجعل من الحكومة السعودية ومن يتحالف معها وشركائها الإقليميين، أهدافًا له، كما جعل الولايات المتحدة هدفًا بعيد المدى، على اعتبار أنها تدعم الحكومات غير الشرعية، في منطقة الشرق الأوسط، وتُدنس الإسلام من خلال نشر القوات الأمريكية في بعض المدن السعودية، في أثناء حرب الخليج، بين عامي 1990 و1991، ووفقًا لرؤية بن لادن، كان الصراع بين الإيمان الحقيقي، والعالم الكافر، موجود وحاصل بالفعل، كما أن الظلم في العالم بلغ مداه ووصل إلى نقطة أصبحت فيها الوسائل السلمية غير مجدية، ورأى - أى بن لادن - أن الأسلوب الأمثل هو استخدام الاغتيال والإرهاب، لبث الخوف في نفوس أعداء تنظيم القاعدة على حد سواء الأعداء الإقليميين أو غيرهم لاستنزاف إرادتهم على المقاومة.

وتابع أنه منذ ذلك الحين، بدأت حملة تنظيم القاعدة الطموحة، بتدشين الهجمات ضد المنشآت الأمريكية والحليفة في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وتمثلت بداية الهجمات في شن هجوم في نيويورك يوم 26 فبراير عام 1993، باستخدام سيارة مفخخة في جراج سيارات تحت مبنى مركز التجارة العالمي، قُتل فيه ستة، وأصيب أكثر من ألف بجروح، وكان بعض من نفذوا الهجوم قد أودع السجن قبل الحادث بسنوات، الأمر الذب كشف الطموحات العالمية للتنظيم. وفى 11 سبتمبر عام 2001، بلغ الهجوم ذروته، من خلال الهجوم على نيويورك، مركز النظام المالي العالمي، وواشنطن، المركز السياسي للقوة الأمريكية، في أعنف هجوم إرهابي شهده العالم. وخلال الهجوم قُتل نحو 2977، فى دقائق، أغلبهم من المدنيين؛ وجرح آلاف آخرين جراء الهجمات، أو بسبب مضاعفات ناتجة عن الإصابات، وكان بن لادن، سبق الهجوم بإعلان أهداف تنظيم القاعدة، وهى وجوب طرد كل من ينتمي للغرب ونفوذه

من منطقة الشرق الأوسط، والإطاحة بجميع الحكومات التي كانت في شراكة تعاونية مع الولايات المتحدة، وإعلان فقدانها للشرعية السياسية، وحل جميع «الدويلات الورقية» التي شُكلت لخدمة القوى الغربية، وكل ذلك لكي تأخذ خلافة إسلامية جديدة مكانها، لتُعيد مجد الإسلام، ومن هنا أعلن بن لادن الحرب على النظام العالمي.

ويرى كيسنجر أن ميدان ذلك الصراع يمس جوهر السعودية التي أصبحت واحدة ألد خصوم تنظيم القاعدة بعد محاولة فاشلة للتنظيم للإطاحة بالأسرة الحاكمة في عام 2003. ويشير إلى أن محاولة تحقيق الأمن في إطار النظامين الوستفالي والإسلامي نجحت لبعض الوقت. إلا أن كيسنجر يرى أن قادة المملكة ارتكبوا خطأ استراتيجيا فادحا في الفترة من ما بين ستينات القرن الماضي وحتى عام 2003 عندما اعتقدوا أنهم يستطيعون مواصلة دعم الحركات والجماعات الإسلامية المتشددة والحركات الإسلامية في الخارج بدون أن تصل آثارها للداخل. وثبت خطأ هذا عندما بدأ تنظيم القاعدة حملته في داخل السعودية، وظهر بالتالي القصور القاتل لسياسة السعودية. ويشير إلى أن اندلاع حملة تمرد مستمرة للقاعدة في المملكة في عام 2003 كشف عن عيب قاتل في هذه الاستراتيجية عندما تخلت المملكة عن حملة استراتيجية فعالة لمحاربة التطرف يقودها أمير من الجيل الأصغر هو الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية السعودي الحالي ومع هذا تواجه الأسرة السعودية الحاكمة خطر أن يطاح بها مع صعود الحركات الجهادية في سوريا والعراق فقد تم فحص هذه الاستراتيجية مرة ثانية.

ويشير كيسنجر إلى أن السعودية تبنت نهجًا معقدًا مثل التحديات التي تواجهها. فالأسرة الحاكمة السعودية قدرت أن تصون الأمن والمصالحة الوطنية السعودية من خلال علاقاتها البناءة مع الغرب والمشاركة في الاقتصاد العالمي لكن السعودية لا تستطيع كمهد للإسلام وحارسة على المقدسات الإسلامية أن تحيد عن النهج الإسلامي القويم. وحاولت استمالة الإسلاموية العالمية الصاعدة من خلال مزيج متوتر من الدولة الحديثة والعلاقات الدولية التي تلتزم بقواعد وستفاليا المطعمة بالوهابية، ربما الصيغة الأكثر تشددًا للعقيدة، وبدعمها دوليًا والنتيجة كانت في بعض الأحيان متناقضة داخليا على ما يبدو. وعلى المستوى الدبلوماسي، تحالفت السعودية إلى حد كبير مع الولايات المتحدة، بينما روجت روحيًا لصيغة من الإسلام تتعارض مع الحداثة وتنطوي على صدام مع العالم غير الإسلامي. والسعودية بتمويلها معاهد

دينية تنشر المذهب الوهابي المتشدد في أنحاء العالم لم تقم بواجبها الديني وحسب ولكنها قامت أيضا بإجراء دفاعي بتحويل المدافعين عنه إلى رسل في الخارج بدلًا من العمل داخل المملكة. وكانت تغذية الحماسة الجهادية التي ستهدد السعودية وحلفاؤها في وقت لاحق أحد النتائج غير المقصودة لهذا.

ويرى كيسنجر أن استراتيجية الغموض المبدئي التي اتبعتها المملكة عملت لفترة طويلة طالما كانت الدول السنية محكومة بأنظمة عسكرية. لكن مع ظهور القاعدة على المسرح ومع تأسيس إيران التي يحكمها رجال دين قيادتها للمعسكر الثوري في المنطقة وتهديد الإخوان المسلمون بالسيطرة على السلطة في مصر وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط، وجدت السعودية نفسها في مواجهة شكلين للحرب الأهلية في المنطقة، التي ساعدت جهودها التبشيرية (وإن يكن بدون قصد) في إشعالهما: واحدة بين نظم الحكم المسلمة التي كانت أعضاء في النظام الدولي الوستفالي والإسلاميين الذين يعتبرون الدولة والمؤسسات السائدة للنظام الدولي مخالفة للقرآن؛ وحرب أخرى بين الشيعة والسنة وفي أنحاء المنطقة، بينما تتزعم إيران والسعودية المعسكرين المتحاربين.

وتحدث هذان الحربان على خلفية حربين أخريين كان لكل منهما تأثيرها في النظام الإقليمي: التحركات العسكرية الأمريكية للإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية القبيحة في العراق وليبيا المصحوبة بضغوط سياسية أمريكية لتحقيق التحولات في الشرق الأوسط الكبير؛ وعودة الصراع السني - الشيعي للظهور وهو الصراع الأشد تدميرًا في حرب العراق وفي الصراع السوري. وفي كل حالة من هذه الحالات، كان من الصعب استخلاص المصالح المتوازية للسعودية والولايات المتحدة.

ويحذر من أية اضطرابات في السعودية ستترك أثرها البالغ على الاقتصاد العالمي وعلى العالم الإسلامي والسلام العالمي. فكما أظهرت الثورات في العالم العربي فلا يمكن للولايات المتحدة افتراض ان المعارضة الديمقراطية تنتظر لحكم السعودية بناء على مبادئ قريبة من الأنظمة الغربية. المسلحون في العراق وسوريا تدعمهم دول بالشرق الأوسط وتصاعد النزاع يعرِّض المنطقة لـتقسيم جديد على غرار التقسيم الذي أحدثت تفاهمات «سايكس - بيكو» إبان الحرب العالمية الأولى.

وأوضح كيسنجر أن الدول السنية كان يحكمها فى أغلب الأوقات أنظمة عسكرية، لكن عندما ظهر تنظيم القاعدة على الساحة، كان نظام آية الله في إيران يؤسس قيادته للمعسكر الثوري المتشدد في جميع أنحاء المنطقة، كما كان هناك تهديد من أن تستطيع جماعة الإخوان الاستيلاء على السلطة في مصر وأماكن أخرى، ووسط ذلك كانت العمليات العسكرية الأمريكية للإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية في العراق وليبيا تتزامن مع الضغوط السياسية للولايات المتحدة لإحداث تحول «الشرق الأوسط الكبير». لافتًا إلى أنه عند تناول مسائل الريادة الإقليمية، وتوازن القوى، والخلاف العقائدي، تعتبر السعودية نفسها مهددة من قبل إيران الشيعية، فالمملكة ترى تنامي القوى الشيعية في الخليج بقيادة طهران وامتداد النفوذ الإيراني من الحدود الإيرانية الأفغانية عبر العراق وسوريا ولبنان، إلى البحر المتوسط في مواجهة الأنظمة السنية، مثل مصر والسعودية والأردن ودول الخليج، ودول أخرى في الجزيرة العربية، وكل هؤلاء في شراكة حذرة مع تركيا، في حين أن الموقف الأمريكي تجاه إيران والسعودية ليس مجرد حساب لميزان القوى، أو مبنى على أهمية مبادئ قضية الديمقراطية؛ لأن هناك صراعًا دينيًا بالفعل قائمًا منذ ألف عام، بين جناحي الإسلام، السنة والشيعة، فيجب على الولايات المتحدة وحلفائها ضبط سلوكهم بعناية، لأن الإفراط في ممارسة أي ضغوط في المنطقة سوف يؤثر على شبكة حساسة من العلاقات في المنطقة حيث تقوم المملكة بإدارة أقدس الأماكن الإسلامية.

ويحذر كيسنجر من أن أي اضطرابات في السعودية من شأنها أن تسبب تداعيات عميقة على الاقتصاد العالمي، ومستقبل العالم الإسلامي، والسلام العالمي، وفى ضوء تجربة الثورات في أماكن أخرى من العالم العربي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تضمن وجود أي معارضة ديمقراطية سعودية يمكن أن تقيم نظام حكم يرتكز على مبادئ أكثر ملاءمة لحساسيات الغرب، وينبغي على أمريكا أن تتوصل إلى فهم مشترك مع المملكة التي يعتبرها الجهاديون، سواء السنة أو الشيعة، بمثابة الجائزة الكبرى لجميع جهودهم. ويرى أن الصراع بين السعودية وإيران هو صراع وجود، ينطوي عليه بقاء النظام الحاكم، وشرعية الدولة، بل مستقبل الإسلام، ففي حين لا تزال إيران تبرز كقوة مهيمنة محتملة، تسعى السعودية إلى تعزيز الحد الأدنى من مكانتها وقوتها الخاصة للحفاظ على التوازن فى المنطقة، عملًا بمبدأ أن التصريحات والتطمينات الشفهية لا تكفى، كما يرى أنه اعتمادًا على نتائج المفاوضات النووية الإيرانية،

من المرجح أن تسعى السعودية للحصول على قدرات نووية خاصة بها، بشكل ما، سواء من خلال الحصول على رؤوس نووية بمساعدة دولة تمتلك بالفعل قدرات نووية ويفضل أن تكون تلك الدولة إسلامية مثل باكستان، أو ربما من خلال تمويل برنامج نووي في دولة أخرى، ليكون بمثابة صك تأمين، بل وربما تطالب المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة بالانسحاب من المنطقة، ربما في خطوة تمثل إقامة نظام إقليمي يشمل قوة أخرى خارجية، مثل الصين، أو الهند، أو حتى روسيا، لذلك ينبغي فهم أسباب التوتر والاضطراب، والعنف الذي يدمر الشرق الأوسط في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، بالرجوع إلى طبقات من الصراعات الأهلية والدينية، مقابل تحديد ما إذا كانت المنطقة سترتبط بأي مفهوم أكبر يتعلق بالنظام العالمي وكيفية ذلك، لكن الكثير يعتمد على قدرة ومهارة ورغبة الولايات المتحدة في المساعدة للوصول إلى نتيجة تحقق المصالح الأمريكية، ومصالح السعودية وحلفائها، كما تتوافق مع أمن تلك الدول ومبادئها.

تراجع الدولة

يتوقع «كيسنجر» ألا تستطيع كلا من العراق وسوريا - البلدان اللذان كانا قاعدة القومية العربية - إعادة توحيد نفسيهما كما كانا في السابق دولا ذات سيادة. ويرى كيسنجر أن الصراع في كل من سوريا والعراق والمناطق المحيطة بهما أصبح رمزا لظاهرة غير محمودة العواقب. ومن هنا تتفكك الدولة إلى وحدات طائفية وقبلية بعضهما يمتد فوق الحدود الوطنية تعيش حالة من النزاع العنيف فيما بينها وتتلاعب بها قوى وفصائل من الخارج، ولا تحترم قواعد عامة غير استخدام القوة. فبعد الثورة أو تغيير النظام بدون قبول سلطة جديدة كسلطة شرعية من قبل الغالبية الساحقة فإن عددا من الفصائل المتنوعة ستظل تخوض نزاعا مفتوحا مع القوى المنافسة لها، مما يعني تحول أجزاء من البلد إلى مناطق تعيش فيها الفوضى بشكل لن تكون فيه الحكومة المركزية قادرة أو لا تملك الاستعداد لفرض سيطرتها على حدودها الوطنية أو الكيانات غير - الدول مثل حزب الله والقاعدة وطالبان وتنظيم الدولة. وحدث هذا في العراق وليبيا وإلى حد كبير وخطير في باكستان.

ويشير إلى أن سياسات الولايات المتحدة ودعواتها لتشكيل قوىً ديمقراطية عادة ما كانت

تؤدي للفشل كما في حالة شاه إيران أو لا يلقى لها بالا كما في مصر التي أطاح فيها عبد الفتاح السيسي بالحكومة المنتخبة. وعلى ما يبدو لم يستمع لمطالب أمريكا بحثا عن تحالفات جديدة، مبتعدا عن الحلف التقليدي مع واشنطن. وفي حالات كهذه يجب على الولايات المتحدة أن تقرر بناء على ما يمكن تحقيقه ويجمع ما بين الأمن والأخلاق. وفي العراق لم يؤد حل نظام صدام حسين القاسي إلى ديمقراطية بل انتقام، حيث عمل كل فصيل على تعزيز سلطته ضد الفصيل الآخر. وفي ليبيا فقد أدت الإطاحة بنظام معمر القذافي إلى نزع أي مظهر من مظاهر الحكم الوطني. وقامت الجماعات والقبائل بتسليح نفسها من أجل تحقيق الحكم الذاتي أو التسيد عبر الميليشيات المستقلة. وفي الوقت الذي حصلت فيه حكومة مؤقتة في طرابلس على اعتراف دولي إلا أنها لم تكن قادرة على فرض سيادة خارج العاصمة. وانتشرت الجماعات المتطرفة، مما أدى لاندلاع الجهاد في الدول الجارة مستخدمة السلاح الذي نهبته من ترسانة القذافي.

ويقول «كيسنجر»، عندما لا تكون سلطة الدولة مفروضة على كل البلاد يتفكك معها النظام الإقليمي والدولي، وتصبح الخريطة معلمة بمناطق خارجة عن القانون والنظام. ومن هنا فانهيار الدولة قد يؤدي إلى تحويل أراضيها لقاعدة للإرهاب وتهريب السلاح والحقد الطائفي ضد الجيران. محاور القتال ويشير إلى أن المحاور التي أصبحت خارجة عن سيطرة الدولة أو الجماعات الجهادية تمتد على مساحة العالم الإسلامي من ليبيا إلى مصر واليمن وغزة وأفغانستان وسوريا والعراق ونيجيريا ومالي والسودان والصومال. بالإضافة للنزاعات الأخرى التي انتقلت للجوار مثل ما يجري في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وفي ظل هذا الفراغ يقول «كيسنجر» إن الشرق الأوسط يعيش وسط نزاع يشبه ما واجهته أوروبا في القرن السابع عشر من حروب دينية. وفي الدول التي لم تستطع الدولة فيها الحفاظ على سلطتها فإنها تمارسها بدون قيد أو شرط وكوسيلة للبقاء. وفي الدول التي تتفكك فإنها تتحول لساحة منافسة بين القوى المحيطة بها والتي يتم فيها فرض السلطة دون اعتبار لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ومن هنا فالنزاعات التي تتكشف اليوم هي دينية وجيوسياسية. وفيها كتلة سنية مكونة من السعودية ودول الخليج، وإلى حد ما مصر وتركيا في مواجهة مع إيران الشيعية التي تدعم حصة الأسد في سوريا وبغداد وعدد من الجماعات الشيعية وحزب الله في لبنان وحماس في غزة.

وتدعم الكتلة السنية الانتفاضة في سوريا ضد الأسد وفي العراق ضد بغداد. وفيما تقوم إيران الطامحة لتوسيع نفوذها في المنطقة باستخدام كيانات غير دول مرتبطة بإيران وأيديولوجيتها حتى تؤثر في شرعية منافسيها. وفي هذه المعركة يحاول المشاركون في الحرب البحث عن دعم من الخارج مثل روسيا والولايات المتحدة. ويرى أن أهداف روسيا في دعمها للنظام تظل استراتيجية، ففي الحد الأدنى لمنع تحول انتقال الجماعات الجهادية في كل من العراق وسوريا للوصول إلى مناطقها المسلمة، وعلى قاعدة أوسع تطمح روسيا لتعزيز موقعها الدولي فيما يتعلق بالمنافسة مع الولايات المتحدة.

ويشير إلى أن مأزق أمريكا هو أنها تنتقد الأسد على أسس أخلاقية - عن حق - لكن الكتلة الأكبر من معارضيه هي القاعدة والجماعات الأكثر تطرفًا التي يتعين على الولايات المتحدة معارضتها استراتيجيا. ولم تكن روسيا ولا الولايات المتحدة قادرتين على اتخاذ قرار بما إذا كان سيتعاونان أم ستقوم كل منهما بمناورة ضد الدولة الأخرى، رغم أن الأحداث في أوكرانيا قد تحل هذا التناقض في اتجاه توجهات الحرب الباردة. ويدور صراع على العراق بين عدة معسكرات - هذه المرة إيران والغرب والفصائل السنية الساعية للانتقام - كما كان في مرات كثيرة في تاريخه حيث نفذ ذلك السيناريو لكن بلاعبين مختلفين. وبعد تجارب أمريكا المريرة وفي ظل ظروف تعارض التعددية بشدة، أن تترك هذه الاضطرابات تمضي في طريقها وتركز على التعامل مع الدول التي ستنشأ عن تلك العملية، لكن عددًا من الخلفاء المحتملين أعلنوا أن أمريكا والنظام العالمي الوستفالي أعداء رئيسيين.

ويرى كيسنجر أنه في مرحلة الإرهاب الانتحاري وانتشار أسلحة الدمار الشامل فإن الانزلاق نحو مواجهات طائفية إقليمية يجب أن ينظر إليه باعتباره تهديدًا للاستقرار العالمي يتطلب جهودًا تعاونية من قبل كل القوى المسؤولة التي جرى التعبير عنها ببعض التعريف المقبول للنظام الإقليمي على الأقل. ويقول إنه إذا لم يتسن إقامة النظام، فإن مناطق شاسعة مهددة بأن تصبح في فوضى ومفتوحة لأشكال من التطرف الذي سينتقل بشكل عضوي إلى مناطق أخرى. ومن هذا النمط المتعارض ينتظر العالم ترسيخ نظام عالمي آخر من خلال أمريكا والدول الأخرى التي يتيح لها وضعها أن تتبنى رؤية عالمية.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة وإيران: اقترابات منهجية للنظام

يخصص كيسنجر الفصل الرابع من الكتاب، والثاني المخصص للشرق الأوسط للعلاقات الأمريكية الإيرانية، مما يشير إلى أن مسألة التقارب مع إيران من خلال المباحثات النووية تعكس تحولًا عميقًا في التقييم الأمريكي لإيران ودورها المرتقب على المستويين الإقليمي والعالمي. ويبدأ الفصل بالإشارة إلى الكلمة التي ألقاها الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الذي يتمتع بأعلى مكانة في النظام السياسي الإيراني، في ربيع عام 2013 في مؤتمر لرجال الدين المسلمين. التي أشاد فيها بانطلاق ثورة عالمية جديدة. وأعلن أن ما يطلق عليه في أماكن أخرى الربيع العربي هو في الواقع صحوة إسلامية لها نتائج تشمل العالم كله. وقال خامنئي إن الغرب أخطأ في تقييمه في أن حشود المتظاهرين مثلت انتصار الديمقراطية الليبرالية. المتظاهرون سيرفضون التجربة المريرة والمروعة لإتباع الغرب في السياسة والسلوك وأسلوب الحياة.

ما يحدث أمام أعيننا اليوم ولا يمكن لأي فرد مستنير أو عاقل أن ينكره هو أن العالم الإسلامي يخرج الآن من هوامش المعادلات الاجتماعية والسياسية للعالم وأنه وجد مكانًا بارزًا ومميزًا في قلب الأحداث العالمية الحاسمة وإنه يقدم نظرة جديدة للحياة والسياسة والحكم والتنمية الاجتماعية.

ويشير كيسنجر إلى أن تحليل خامنئي لهذه الصحوة الإسلامية للوعي الإسلامي تفتح الباب لثورة دينية عالمية ستقضي في النهاية على النفوذ المفرط للولايات المتحدة وحلفائها وسيضع حدًا لثلاثة قرون من السيطرة الغربية:

الصحوة الإسلامية التي لا يستطيع معسكر الاستكبار والرجعية أن ينطق حتى اسمها حقيقة يمكن رؤية علاماتها في كل جزء من العالم الإسلامي تقريبًا. والعلامة الأوضح عليها هيأن حماسة الرأي العام خصوصًا بين الشباب لإحياء مجد الإسلام وعظمته وفي أن أصبح منتبهًا لطبيعة نظام السيطرة الدولي وإزالة القناع عن الوجه القبيح والقمعي والمتغطرس للحكومات والمراكز التي كانت تضغط على الشرق الإسلامي وغير الإسلامي.

وفي أعقاب فشل الشيوعية والليبرالية مع تصدع قوة الغرب وثقته، تعهد خامنئي بأن تدوي الصحوة الإسلامية في أرجاء العالم وأن توحد الأمة الإسلامية وتعيدها إلى مركز العالم:

والهدف النهائي لا يمكن أن يكون أقل من إقامة الحضارة الإسلامية المشرقة. وستشارك كل مكونات الأمة الإسلامية في شكل أمم وبلدان مختلفة في إنجاز الوضع الحضاري المذكور في القرآن الكريم... من خلال الإيمان الديني والمعرفة والأخلاق والصراع المستمر يمكن أن تمنح الأمة الإسلامية والبشرية بأسرها التفكير المتقدم والقواعد النبيلة للسلوك ويمكن أن يكون نقطة التحرر من الرؤى المادية والقمعية والقواعد الفاسدة للسلوك التي تشكل أسس الحضارة الغربية الراهنة.

وتطرق خامنئي للموضوع من قبل. حين أشار إلى جمهور من القوى البرلمانية المختلفة في عام 2011 إلى أن الاحتجاجات الشعبية في الغرب تعكس التعطش إلى الروحانيات والشرعية التي يمثلها حكم رجال الدين في إيران.

التطورات في الولايات المتحدة وأوروبا تشير إلى تغيير هائل سيشهده العالم في المستقبل... فالشعارات التي رددها المصريون والتونسيون تتردد اليوم في نيويورك وكاليفورنيا... والجمهورية الإسلامية في الوقت الحاضر هي نقطة تجمع حركات صحوة الأمم وهذا الواقع هو ما يزعج الأعداء.

ويشير كيسنجر إلى أن هذه التصريحات كانت ستعامل على أنها تشكل تحديًا ثوريًا كبيرًا في أي منطقة أخرى في العالم: فنحن أمام شخصية ثيوقراطية يشغل منصب الزعيم الأعلى الذي يجمع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية في دولة مهمة ويتبنى علانية مشروعًا لبناء نظام عالمي بديل في تعارض مع النظام الذي يمارسه المجتمع الدولي. فالزعيم الأعلى في إيران المعاصرة

يعلن أن المبادئ الدينية العالمية وليست المصالح الوطنية أو الفكرة الدولية الليبرالية ستسيطر على العالم الجديد الذي يتنبأ به. ولو كانت هذه المشاعر عبر عنها زعيم آسيوي أو أوروبي لكانت ستفسر على أنها تحديًا عالمياً صادمًا. لكنه يرى أن تكرار هذه التصريحات على مدى 35 عامًا، جعلت العالم محصنًا ضد الجانب الجذري لهذه المشاعر والأفعال التي تدعمها. ويشير إلى أن إيران أقرنت تحديها للحداثة بتراث ألفي للحكم القائم على دهاء استثنائي.

تراث فن الحكم الإيراني

ويشير إلى أن التطبيق الأول للمبادئ الإسلامية المتشددة كعقيدة لسلطة الدولة حدث في إيران في عام 1979، في عاصمة لم يكن من المتوقع إلى حد كبير أن تشهد ذلك وفي بلد لديه، خلافًا لمعظم دول الشرق الأوسط، تاريخ قومي طويل متمايز واحترام راسخ منذ عهد بعيد لماضيها قبل الإسلام. ومن ثم فعندما تتحول إيران التي كانت دولة مقبولة في نظام وستفاليا إلى مدافع عن الأيديولوجية الإسلامية المتشددة بعد ثورة آية الله الخميني، فإن الشرق الأوسط لابد وأن ينقلب رأسًا على عقب. فمن بين بلدان الشرق الأوسط قاطبة، ربما كانت إيران الدولة التي لديها الإحساس الأكثر تماسكًا بالدولة والتراث الأكثر تبلورًا لممارسة الحكم استنادًا إلى المصلحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن زعماء إيران وصلوا عادة إلى مناطق أبعد من الحدود المعاصرة لإيران وقلما أتيح لهم الالتزام بمفاهيم نظام وستفاليا للدولة والمساواة في السيادة. فالتراث الإيراني المؤسس كان في الإمبراطورية الفارسية التي أسست عبر سلسلة من التفاعلات بين القرنين السابع قبل الميلاد وحتى القرن السابع المثالي حكماها في أنحاء معظم الشرق الأوسط المعاصر ومناطق من وسط آسيا وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا. ونظرت فارس إلى نفسها باعتبارها أكثر من مجتمع بين العديد ورفع النموذج الفارسي للملكية حاكمها إلى مصاف سماوي مقدس، فهو ملك الملوك الذي ينشر العدل ويأمر بالتسامح في مقابل الخضوع السياسي السلمي.

ويشير إلى أن المشروع الفارسي الإمبراطوري مثل المشروع الصيني مثل شكلًا لترتيب العالم لعبت فيه الإنجازات الثقافية والسياسية والاطمئنان النفسي دورًا كبيرًا مثل الغزوات العسكرية. ووصف المؤرخ اليوناني هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد الإيرانيون بأنهم

شعب واثق بنفسه استوعب أفضل ما في العادات الأجنبية ويعتبر نفسه مركز الإنجاز البشري. واستمر هذا الإحساس بالثقة بالنفس لنحو 25 قرنًا، كما تجلى في الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والأسرة الصفوية في عام 1850، التي حكمت نسخة مقيدة لكنها لا تزال متوسعة من الإمبراطورية الفارسية. واحتفظت فارس رغم كل هذه الاضطرابات بإحساس متميز بهويتها، مثل الصين، رغم توسعها عبر ثقافات ومناطق متباينة وطبقت وطورت إنجازاتها في مفهومها المتميز للنظام. واحتفظت بإحساسها بالتفوق الثقافي رغم تعرضها لموجات من الغزو من جيوش الإسكندر الأكبر والمغول، وظلت تتبنى رؤية عالمية مستقلة. وحولت فارس خبرتها في إدارة كل أنواع الأقاليم والتحديات السياسية إلى قانون متطور ودبلوماسية تعطي أولوية للقدرة على التحمل والتحليل الدقيق للحقائق الجيوسياسية والاستغلال النفسي للعداوات. واستمر هذا الإحساس بالتميز والقدرة البارعة على المناورة في الحقبة الإسلامية، عندما قبلت إيران ديانة الغزاة العرب لكنها وحدها من بين الشعوب التي غزاها العرب التي أصرت على الحفاظ على لغتها وتطعيم النظام الجديد بالتراث الثقافي للإمبراطورية التي أطاح بها الإسلام للتو. وأصبحت فارس لاحقًا المركز الديمجرافي والثقافي للشيعة، بداية كتقليد منشق على الحكم العربي ثم كمذهب للدولة اعتبارًا من القرن السادس عشر (وتبنته كوسيلة لتمييز نفسها وتحدي الإمبراطورية العثمانية التي تتوسع عند حدودها). وحافظت فارس التي أصبح اسمها الرسمي إيران بعد عام 1935 على تميز تراثها والطابع الخاص لدورها الإقليمي.

ثورة الخميني

ويرفض كيسنجر وصف ثورة عام 1979 في إيران بالثورة الإسلامية، قائلا إن ما حدث كان ثورة الخميني، ويشير إلى أن الثورة ضد الشاه رضا بهلوي في القرن العشرين بدأت (أو على الأقل جرى تصويرها في الغرب) باعتبارها حركة ضد الملكية تطالب بالديمقراطية وإعادة توزيع الثروة الاقتصادية. ويقول إن معظم الشكاوى حقيقية وكانت ناجمة عن برامج التحديث التي طبقها الشاه وما ترتب عليها من آثار والأساليب القاسية والمتعسفة التي حاولت السيطرة على المعارضة. ولكن عندما عاد آية الله روح الله الخميني من المنفى في باريس والعراق في عام 1979 ليطالب بأن يكون الزعيم الروحي للثورة لم يفعل ذلك من أجل

البرنامج الاجتماعي أو الحكم الديمقراطي وإنما من أجل الهجوم على النظام الإقليمي كله وضد الترتيبات المؤسسية للحداثة. بينما كان كثير من المشكلات الاقتصادية ناجمًا عن الاضطرابات التي فرضتها برامج التحديث التي تبناها الشاه علاوة على الأساليب الثقيلة الوطأة والتعسفية التي حاولت الحكومة الإيرانية استخدامها للسيطرة على المعارضة.

ولكن عندما عاد آية الله الخميني من منفاه في باريس عام 1979 كي يطالب بأن يكون «المرشد الأعلى» للثورة، لم يكن ذلك من أجل البرنامج الاجتماعي أو تجاوزًا للديمقراطية بقدر ما كان اعتداء على النظام الإقليمي والحداثة بأكمله. ويرى كيسنجر أن المذهب الذي ضرب بجذوره في إيران في عهد الخميني لم يكن له مثيل بأي شيء طبق في الغرب منذ الحروب الدينية التي سبقت مرحلة وستفاليا. ولم ينظر إلى الدولة ككيان شرعي قائم بذاته وإنما كسلاح ملائم في صراع ديني أكبر. وقال الخميني إن خريطة الشرق الأوسط التي وضعت في القرن العشرين خريطة زائفة ووضعتها قوى استعمارية غير إسلامية وحكّام طغاة يبحثون عن مصالحهم الذاتية قسموا الأمة الإسلامية في دول منفصلة أنشئت بشكل مصطنع وعزلوها عن بعضها. ويرى أن جميع المؤسسات السياسية في الشرق الأوسط وخارجه لم تكن شرعية لأنها لم تقم على الشريعة. والعلاقات الدولية المعاصرة المستندة إلى المبادئ الإجرائية التي وضعت في وستفاليا استندت إلى أساس زائف لأن العلاقات بين الدول يجب أن تقوم على أسس روحية وليس على أساس مبادئ المصلحة الوطنية.

ويرى كيسنجر أن آراء الخميني هي نفس آراء المفكر الإخواني سيد قطب، الذي طالب بإقامة نظام عالمي وفق نفس الأسس والشعارات، حيث رأى الاثنان أن ذلك أمر طالب به القرآن الكريم، وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون الإطاحة بجميع الحكومات في العالم الإسلامي والاستعاضة عنها بحكومات لا تؤمن بالسيادة الوطنية التقليدية، لأنه يجب على كل مسلم أن يسهم في إسقاط الطواغيت، وهى طبقًا لتفسيرهما القوى السياسية غير الشرعية التي تحكم العالم الإسلامي كله، ثم يجب تأسيس نظام سياسي إسلامي حقيقي فى إيران يمثل «حكم الله». وأشار إلى أن هذا الكيان الذي أسسه الخميني غير قابل للمقارنة بأى دولة حديثة أخرى. واستشهد بكلمات مهدي بازركان، أول رئيس وزراء إيراني خلال عهد الخميني، الذي صرح بأنه كان مطلوبًا منه تشكيل حكومة تمثل حكمًا مماثلًا لحكم النبي (صلى الله عليه

وسلم)، وحكم الإمام علي، وأوضح كيسنجر أنه عندما تظن الحكومة أنها «حكومة الله» فمن الطبيعي أن تتعامل مع المعارضين السياسيين بمبدأ التكفير، ولهذا قامت الحكومة بتدشين موجة من المحاكمات والإعدامات والقمع المنهجي للأقليات الدينية أكثر بكثير مما حدث في ظل حكم الشاه الذي يوصف بالاستبداد.

ويشير كيسنجر إلى أن تبلور مفارقة في الحالة الإيرانية في صورة تحدي مزدوج للنظام الدولي. فمع الثورة الإسلامية استولت حركة إسلامية مصرة على الإطاحة بنظام وستفاليا على دولة حديثة وأكدت حقوقها وامتيازاتها بموجب نظام وستفاليا - فأخذوا موقع الدولة في الأمم المتحدة وأداروا التجارة وقاموا بتشغيل جهازها الدبلوماسي. ومن ثم وضع النظام الديني الإيراني نفسه في تقاطع نظامين عالميين. وهذه الازدواجية متأصلة في النظام الإيراني. فإيران تصور نفسها كجمهورية إسلامية مما يعني أنها كيان تتجاوز سلطته الحدود الإقليمية وينظر إلى آية الله الذي يرأس هيكل السلطة الإيراني (الخميني ثم خامنئي) ليس كشخصية سياسية إيرانية وإنما كسلطة عالمية - الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية وزعيم الإسلامية والشعوب المضطهدة.

وأعلنت الجمهورية الإسلامية نفسها على المسرح العالمي في انتهاك كبير للمبدأ الأساسي للنظام الدولي الذي وضعت أسسه في وستفاليا وهو مبدأ الحصانة الدبلوماسية باقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز العاملين فيها لمدة 444 يومًا. ويقول كيسنجر إن الرئيس الإيراني الحالي أيد هذا العمل بتعيين مترجم محتجزي الرهائن مندوبًا لإيران في الأمم المتحدة في عام 2014. وتجلى ذلك أيضا في عام 1989 عندما زعم الخميني لنفسه سلطة قضائية عالمية بإصداره فتوى في ذلك العام، يعلن فيها عقوبة الإعدام ضد سلمان رشدي وهو مواطن بريطاني من أصل هندي لنشره رواية «آيات شيطانية» في بريطانيا والولايات المتحدة اعتبرت مسيئة للمسلمين. وأيدت إيران كذلك جماعات مثل حزب الله في لبنان وجيش المهدي في العراق، وهي ميليشيات غير رسمية تتحدى السلطة القائمة وتشن هجمات إرهابية في إطار استراتيجيتها.

وجرى تفسير صيغة طهران للثورة الإسلامية بما يسمح بالتعاون بين السنة والشيعة لتعزيز المصالح الأكبر المناهضة للغرب، بما في ذلك تسليح حركة حماس السنية الجهادية ضد إسرائيل وحركة طالبان الأفغانية حسبما أشارت بعض التقارير؛ وأشار تقرير لجنة التحقيق

في هجمات 11 سبتمبر وتحقيقات في مؤامرة إرهابية في كندا في عام 2013 إلى أن أعضاء القاعدة وجدوا مجالًا للعمل من خلال إيران أيضا.

وهناك اتفاق بين الإسلاميين السنة والشيعة فيما يتعلق بالحاجة إلى الإطاحة بالنظام العالمي القائم. ومع هذا، اندلع انقسام مذهبي حاد بين السنة والشيعة في أنحاء الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين. ويرى الدستور الإيراني أن توحيد المسلمين فريضة دينية. ولن يكون التركيز على الخلاف المذهبي وإنما على الغزو الأيديولوجي. وكما أوضح الخميني فإنه يتعين على الإيرانيين الكفاح من أجل تصدير الثورة في أنحاء العالم ويجب التخلي عن أي فكرة تحول دون ذلك، ليس لأن الإسلام يرفض الإقرار بأي خلافات بين الدول الإسلامية وإنما أيضًا لأنه يدافع عن الشعوب المقهورة. وهذا يتطلب نضالا ملحميا ضد أمريكا سارقة ثروات العالم وضد المجتمعات الشيوعية المادية في روسيا وآسيا وضد الصهيونية وإسرائيل.

والسلام الذي يقترحه هذا التصور شرطه المسبق هو ما كتبه الرئيس الإيراني أحمد نجاد للرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 2006 هو الخضوع الكامل للمذهب الديني الصحيح. وفسرت هذه الرسالة على نطاق واسع في الغرب على أنها دعوة للمفاوضات. ويشير كيسنجر إلى أن عبارة «والسلام على من اتبع الهدى» التي اختتم بها أحمد نجاد خطابه ولم تترجم تشبه الرسائل التي أرسلها النبي لإمبراطور بيزنطة وفارس في القرن السابع.

ودعا كيسنجر الولايات المتحدة لأن تكون على استعداد للتوصل إلى تفاهم سياسي مع إيران، وذكّر أن إيران والولايات المتحدة كانتا حليفتين قبل عهد الخميني على أساس المصلحة الوطنية لكلا الطرفين، وأضاف أن الأمريكيين يرون أن هناك ما يدعو إلى إعادة تأسيس مثل هذه العلاقة، خاصة أن التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وطهران، أدى إلى أن تتبنى الأخيرة المبادئ الجهادية والخطابات الحماسية مع اعتدائها المباشر على المصالح الأمريكية. وتابع كيسنجر أن مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية سيتحدد على المدى القصير طبقًا لحل القضايا الفنية الخاصة بالملف النووي الإيراني وكذلك القضايا ذات الطابع العسكري، موضحًا أن ذلك يتم الآن ما قد يؤدى إلى تحول تاريخي محتمل في التوازن العسكري في المنطقة، وكذلك توازنها النفسي، وتساءل كيسنجر هل يكون المجتمع الدولي قادرًا على فرض مطالبه على إيران.

الانتشار النووي وإيران

أوضح كيسنجر أن القدرات النووية الإيرانية تتقدم باطراد، في حين أن الموقف الغربي قد خفت تدريجيًا، كما تجاهلت إيران قرارات الأمم المتحدة بعدم بناء مزيد من أجهزة الطرد المركزي، ووضعت الغرب أمام سلسلة من المقترحات التي قدمتها، وضرب عدة أمثلة بإصرار المجتمع الدولي عام 2004 على ألا يتم تخصيب اليورانيوم داخل إيران، ثم سماحه بأن تستمر إيران في القيام ببعض التخصيب منخفض المستويات، أقل من 20% عام 2005 ثم الموافقة على اقتراح يقضى بأن تقوم إيران بشحن معظم اليورانيوم منخفض التخصيب إلى خارج البلاد، إلى فرنسا وروسيا لتحويله إلى قضبان وقود نووي عام 2009، وبعدها اقتراح يسمح لإيران بالحفاظ على ما يكفى من اليورانيوم الخاص بها 20% تخصيب لتشغيل مفاعل أبحاث، في حين تتوقف العمليات فى منشأة فوردو ومن أجهزة الطرد المركزي القادرة على تخصيب نسبة أكبر.

وأضاف كيسنجر أن المفاوضات العام الماضي أسفرت عن اتفاق مؤقت، إذ وافقت إيران على تعليق مؤقت لتخصيب اليورانيوم في مقابل رفع بعض العقوبات الدولية التي فرضت عليها لتحديها مطالب مجلس الأمن الدولي، لكن السؤال بالنسبة للغرب، هل هناك حل دبلوماسي للأزمة الناتجة عن تحدى إيران للمجتمع الدولي أو هل التدابير العسكرية ضرورية، كما تساءل كيسنجر هل اكتسبت إيران مهارة استثنائية بعيدًا عن هدفها المعلن بتقويض نظام الدولة في الشرق الأوسط وطرد النفوذ الغربي من المنطقة، وأصبحت قريبة من اختبار سلاح نووي في المدى القريب؟ ويرى أنه حتى لو لم تفعل فسيظل البرنامج النووي الإيراني يمثل تحديًا للعقوبات الدولية التي لم تفرض بتلك الطريقة الشاملة على أى بلد من قبل، وتوقع أن يشعل ذلك منافسة بينها وبين مصر والسعودية وتركيا لتطوير أو شراء برامج نووية خاصة بها، وبخاصة أن مصر والسعودية هما المنافسان الرئيسان لها فى دائرة النفوذ الإقليمي، كما أن طموحات إيران النووية تزيد من خطر وقوع هجوم وقائي إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية بشكل كبير.

ويعبّر كيسنجر عن الإشكالية المركزية التي تتمحور حولها العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، والمفاوضات حول الملف النووي الدائرة بأشكال مختلفة منذ عشرة أعوام.

تقدم هذه الملاحظات مجموعها خلفية سياسية لموقف إدارة أوباما تجاه هذا الموضوع، ويلاحظ أن انتشار السلاح النووي خارج نطاق الدول الكبرى يهدّد النظام الدولي. ومن السبل التي قد يتسبب فيها ذلك أن انتشار هذا السلاح يمكن أن يستخدم كدرع ضد الانتقام من أعمال قتالية لجماعات (ميليشيات) خارجة على الدولة. وبما أن هذه الجماعات خارجة على الدولة، فهي تقع خارج النظام الدولي، وبالتالي تتحرك خارج نطاق قواعد هذا النظام وتقاليده. وعلى رغم أنه لا يعطي اسمًا معينًا لدولة بعينها ولا للجماعات المرتبطة بها والتي يشير إلى أنها خارجة على الدولة، إلا أن من الواضح أن إشارته تتجه إلى إيران وبرنامجها النووي وإلى الجماعات الخارجة على الدولة، التي تتبناها مثل «حزب الله» في لبنان، والميليشيات في العراق، وجماعة الحوثيين في اليمن. بعبارة أخرى، ما يقوله كيسنجر هنا إن أحد أهداف البرنامج النووي الإيراني قد يكون توفير مظلة لحماية هذه الجماعات، وحماية الدور الذي تقوم به في إطار السياسة الإقليمية لإيران في المنطقة.

إشارة كيسنجر إلى العلاقة التكاملية بين البرنامج النووي الإيراني، وتبني إيران ميليشيات أو جماعات عابرة للدول في سياستها الإقليمية لا يتفقان، بل قد يتناقضان مع رؤية إدارة الرئيس باراك أوباما إلى الدور الإيراني، وموقع تلك الجماعات في هذا الدور. ولعل الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مثال جلي على ذلك. يقال إن هذه الحرب جزء من الحرب على الإرهاب. فهي حرب على جماعة أو ميليشيا خارجة على الدولة تهدد بمواقفها وسلوكياتها أمن دول الإقليم، وبالتالي أمن النظام الدولي. من هذه الزاوية هي حرب مشروعة، لكن يكمن الإشكال في ما يبدو أن مصطلح الإرهاب يقتصر، حتى الآن، على التنظيمات السنّية. وهذا واضح في أن واشنطن تحركت عسكريًا، وجيشت تحالفًا إقليميًا ودوليًا لمحاربة داعش بعد استيلائه على الموصل العراقية.

في المقابل، التزمت الصمت بعد سقوط العاصمة اليمنية (صنعاء) وبعدها مدينة الحديدة في يد ميليشيا الحوثيين. ولا تزال تلتزم الصمت إزاء دخول ميليشيات شيعية الحرب في سورية إلى جانب النظام، وإزاء الدور البارز للميليشيات نفسها في العراق. سيقال إن التنظيمات السنّية تستهدف دول المنطقة، ومصالح الدول الغربية، على العكس من التنظيمات الشيعية. ومن حيث أن التنظيمات الأخيرة تتلقى الدعم المالي، والتدريب العسكري، والغطاء السياسي من

إيران، فإنها في هذه الحال تخضع لمرجعية سياسية وأيديولوجية واحدة هي إيران. أما التنظيمات السنّية، على الناحية الأخرى، فتبدو منفلتة ليس لها مجتمعة، ولا لأية واحدة منها مرجعية سياسية واحدة. على العكس، جميعها تقريبًا في حال صدام مع دول المنطقة السنّية ومع إيران والغرب. بل إن هذه التنظيمات في حال خلاف وصدام في ما بينها كما يحصل في سورية وليبيا. هنا تبدو التنظيمات السنّية خارج السياق، فهي ضد النظامين الإقليمي والدولي، وضد مفهوم الدولة الوطنية التي يستند إليها هذان النظامان، وتهدف بدلًا من ذلك إلى العودة إلى الخلافة، أو نظام سياسي إسلامي عفا عليه الزمن. من هذه الزاوية تمثل التنظيمات أو الميليشيات السنّية مصدرًا يهدد بالفوضى الإقليمية، وربما الدولية.

هذا توصيف صحيح ودقيق، لكن ما يستنتج منه مقارنة مع التنظيمات الشيعية يتسم بالاستعجال، ويعبّر عن نظرة سطحية إلى الموضوع. فإيران باعتبارها مرجعية التنظيمات الشيعية هي دولة دينية ترتكز إلى مفهوم ولاية الفقيه. و ولاية الفقيه هذه هي المفهوم الشيعي للخلافة. ومن ثم تهدف الجمهورية الإسلامية من تبني هذا المفهوم (ومسمى الجمهورية هنا ينطوي بالمناسبة على تناقض عميق في داخله) إلى العودة بإيران والمنطقة إلى تطبيق ولاية الفقيه التي لم يتسنّ تطبيقها من قبل كما حصل للخلافة السنّية. بهذا المعنى تكون إيران مناهضة في العمق، وبعنف واضح للنظام الإقليمي، وضمنًا للنظام الدولي. ولاحظ كيسنجر هذا المنحى في السياسة الإيرانية مستندًا في ذلك إلى خطابات المرشد الإيراني علي خامنئي. وكان من الطبيعي في هذا السياق أن تتبنى إيران آلية الميليشيات الشيعية العربية كأداة مركزية في سياستها الإقليمية. لماذا؟ قبل الإجابة لاحظ أن إيران لا تسمح بوجود أي ميليشيا - عربية أو إيرانية - على أراضيها، ولا أي تنظيم عسكري خارج الإطار الرسمي لقواتها المسلحة. في المقابل، تتمسك إيران بمبدأ اقتصار وجود ودور الميليشيات العابرة للدول داخل حدود الدول العربية.

نعود للإجابة عن السؤال. في ظل النظام الإقليمي القائم تفتقد إيران عمقًا استراتيجيا في المنطقة يمكّنها من الاتكاء عليه لتحقيق طموحاتها الإقليمية، وتطلعاتها الأيديولوجية. العمق الوحيد الذي يمكن أن يوفر لها مثل هذا الطموح هو المخزون البشري للأقليات الشيعية في الدول العربية المجاورة لها، أو التي تقع في المجال الحيوي لمصالحها، مثل سورية ولبنان واليمن. وتحقق آلية الميليشيات لإيران هدفين أساسيين يعوضان فقدانها العمق الاستراتيجي، الهدف

الأول أنها توفر لها نفوذًا قويًا داخل الدول التي توجد فيها هذه الأقليات. وهذا واضح الآن في لبنان والعراق، والنظام السياسي السوري بانتمائه العلوي. ثانيًا أن وجود ميليشيات أو أحزاب على أساس شيعي أو أقلوي داخل هذه الدولة العربية أو تلك يبقي على انقسام النظام السياسي، وبالتالي على ضعف هذا النظام، الأمر الذي يحمي قناة النفوذ الإيراني على النظام السياسي. ولعل حال حزب الله في لبنان ونفوذه الكبير هناك، وحال حزب الدعوة في العراق بعد الاحتلال الأميركي، وتحديدًا فرض نوري المالكي كرئيس للحكومة لفترتين متتاليتين، ثم حيدر العبادي من الحزب نفسه، وأخيرًا تعاظم دور جماعة الحوثي في اليمن، كل تلك أمثلة عملية وواضحة على مدى فائدة أو فاعلية هذه القناة بالنسبة الى الدولة الفارسية. وقد ساهمت آلية الميليشيات الشيعية في تقويض الدولة في العراق أولًا، ثم في سورية.

ولعل المفارقة أن النظام السوري الذي كان يومًا مظلة حماية لميليشيا حزب الله في لبنان بات يعتمد على هذه الميليشيا وغيرها للبقاء ومقاومة السقوط. والآن تهدد ميليشيا الحوثيين بسقوط الدولة في اليمن. انطلاقًا من ذلك، فإن القول إن الميليشيات السنية هي المصدر الوحيد الذي يهدد مفهوم الدولة في المنطقة، وبالتالي يهدد النظامين الإقليمي والدولي هو استنتاج مبتسر، إما بتعمد مقصود (من إيران وحلفائها)، أو بتسرع سياسي غير مبرر (من واشنطن وحلفائها). ما تؤكده ظاهرة الميليشيات العابرة للدول، السنّية منها والشيعية، هو أن ما يهدد مفهوم الدولة والنظام الإقليمي هو الطائفية، وليس هذه الميليشيا أو تلك. الميليشيا تعبير عن حال أوسع وأخطر، وليست الحال ذاتها. ولا أظن أن هذا يخفى على أحد. الانشغال بـ داعش، أو ما يبدو أنه كذلك، يعبر من ناحية عن رؤية سياسية آنية وضيقة في حال واشنطن ودول التحالف، ويعزز من ناحية أخرى رؤية طائفية متأصلة في حال إيران وحلفائها. ويكمن الخطر في التناقض العميق لمنطلقات الرؤيتين، وأن التقاءهما في لحظة سياسية حرجة ينبئ إما بأنهما تسيران في خط صدام قادم، أو بأن هناك ميلًا أميركيًا للاعتراف بمجال حيوي لإيران في المنطقة، انطلاقًا من أن الطائفية قدر لهذه المنطقة حتى إشعار آخر.

ويشير كيسنجر إلى أن اتجاهات المفاوضين من الجانبين عبر عن تصورات مختلفة للنظام العالمي. وأوضح المفاوضون الإيرانيون إن شيئا لن يردعهم عن المضي قدما في برنامجهم النووي حتى لو تعرضوا للهجوم. بينما عبر المفاوضون عن اقتناعهم بأن مخاطر حصول إيران على قدرات

نووية تفوق أي نتائج قد تترتب على الهجوم العسكري على إيران. وعزز المفاوضون الغربيون حساباتهم وبالنسبة للغرب هو هل يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي أو أن الإجراءات العسكرية ستكون ضرورية. وفي إيران جرى التعامل مع المسألة النووية باعتبارها جانبا للصراع العام على النظام الإقليمي والتفوق الأيديولوجي، وخاضوا الحرب في مجموعة من الحلبات والمناطق بوسائل تتراوح بين الوسائل الحربية والوسائل السلمية - عمليات عسكرية وشبه عسكرية والدبلوماسية والمفاوضات الرسمية والدعاية والتخريب السياسي - في توليفة سائلة ومعززة. وفي هذا السياق، فإن الاتفاق يجب أن يتعامل مع احتمال أن طهران ستستكشف على الأقل استراتيجية لتخفيف التوترات تكيف لكسر نظام العقوبات بينما تحتفظ ببنية تحتية نووية كبيرة وأقصى حد من حرية التحرك ليتحول برنامجها النووي إلى برنامج للأسلحة في وقت لاحق.

وأدت هذه العملية إلى اتفاق مؤقت في نوفمبر عام 2013. تقوم إيران بموجبه بتعليق بعض أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل رفع بعض العقوبات الدولية التي فرضت عليها لتحديها مطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويشير كيسنجر إلى أن السماح إيران بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم فإن استمرار وفرض قيود أكثر شمولًا دمجت مع مهلة الستة أشهر المحددة للاتفاق المؤقت للتوصل لاتفاق نهائي. ويرى أن النتيجة العملية المترتبة على ذلك هي قبول بحكم الأمر الواقع لبرنامج التخصيب الإيراني دون أن تحل مسألة نطاق هذا التخصيب. ويشير إلى أن المفاوضات لا تزال جارية. لكن من الواضح أنها ستدور مثل العديد من القضايا الأخرى في الشرق الأوسط حول الخطوط الحمراء رغم أن بنودها لم تتضح له عند وضع هذا الكتاب وما إذا كانت قابلة للتحقق. ويطرح كيسنجر في هذا الصدد سلسلة من التساؤلات تشكل توجيهات للمفاوضين الغربيين الذين يعملون من خلال القوى العالمية الست أو ما يعرف بإطار (خمسة زائد واحد) وهي القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا. ويجري تقييما لحدود الممكن وغير الممكن تحقيقه في هذه المفاوضات.

ويشير إلى تصريحات الزعيم الأعلى المتكررة بأن إيران لن تتخلى عن أي من القدرات التي تمتلكها بالفعل لكن يلاحظ تغير في الموقف الإيراني بتحركي الخط الأحمر لمسألة إنتاج رؤوس حربية نووية أو تقييد حجم أجهزة الطرد المركزي لديها إلى مستوى يترك لها هامشًا كبيرًا للبرنامج العسكري النووي. وأضافت إيران مهارة استثنائية واستمرارية لهدفها المعلن

المتعلق بتقويض نظام الدول في الشرق الأوسط ورفض النفوذ الغربي في المنطقة. وسواء أجرت إيران اختبارًا نووياً في المدى القريب أو أبقت على قدرة لعمل ذلك في غضون شهور في أي وقت تختاره، فإن التداعيات على النظامين الأمريكي والعالمي متشابهة. حتى إذا لم تصل إيران إلى حد امتلاك قدرة نووية عسكرية فعلية فإنه سينظر إلى أنها حققت هذا المستوى من تحدي أكبر منظومة للعقوبات الدولية الشاملة تفرض على دولة واحدة. فإنه سيكون من المتعذر مقاومة الإغراءات لأن تطور القوى الاستراتيجية المنافسة لإيران في المنطقة - مثل تركيا ومصر والسعودية - لتطوير أو شراء برامج نووية إيرانية خاصة بها. وبالنسبة لإيران، فإن القدرة على الصمود في وجه العقوبات وتطوير قدرة للأسلحة النووية فإنها ستنال مكانة وقدرات جديدة للترويع وقدرة معززة على التعامل بأسلحة تقليدية وأشكال غير نووية للحرب غير التقليدية.

ويشير كيسنجر إلى الافتراض بأن تقاربًا جديدًا في العلاقات الأمريكية الإيرانية سينتج عن المفاوضات النووية وسيكون تعويضا عن التخلي عن المواقف التاريخية للغرب. وغالبًا ما يشار إلى نموذج العلاقات الأمريكية مع الصين التي انتقلت من العداء إلى القبول بل والتعاون في فترة قصيرة نسبيًا في السبعينيات. وينوه إلى أن إيران قد تكون مستعدة، على نحو ما ذكر أحيانًا، لفرض قيود على الاستخدام الدبلوماسي لبرنامجها المفترض لإنتاج قدرات نووية عسكرية المفترضة مقابل حسن النوايا والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. لكنه يرى أن المقارنة ليست في محلها. فالصين كانت تواجه 42 فرقة عسكرية سوفيتية على حدودها الشمالية مع عقد من تصعيد العداء المتبادل والاضطرابات الصينية الداخلية. وكانت لديها جميع الأسباب لاستكشاف نظام دولي بديل لتثبيت نفسها فيه. ولا يوجد مثل هذا الدافع في العلاقات الإيرانية الغربية. وبالرغم من أن ظهور حركة جهادية سنية على طول الحدود مع إيران كان من الممكن أن يدفع لتغيير تفكيرها. إلا أنه من المحتمل أن تكون طهران وجدت في المشهد الاستراتيجي تحولا في اتجاه يثبت صحة نهجها الثوري. وأن أي اختيار ستتخذه إيران سيكون محكومًا بحساباتها وليس بالتصورات الأمريكية المسبقة.

ويقول كيسنجر إن التاريخ، بالنسبة للأمم، يلعب الدور الذي تلعبه الشخصية بالنسبة للبشر. ويمكن تمييز ثلاثة مناهج مختلفة للنظام الدولي من تاريخ إيران المجيد والثري. هناك سياسة الدولة التي سبقت الخميني: يقظة في حماية حدودها وتحترم سيادة الدول الأخرى

ومستعدة للمشاركة في تحالفات - سعيًا لتحقيق مصلحتها الوطنية وفقًا للنموذج الوستفالي. وهناك أيضا تراث الإمبراطورية الذي نظر إلى إيران باعتبارها مركز العالم المتحضر والذي سعى للقضاء على استقلال البلدان المحيطة إلى الحد الذي استطاعت قوتها أن تصل إليه. وهناك أخيرًا إيران التي تدعم الجهاد على النحو الذي وصف في هذه الصفحات. فمن أي هذه التقاليد يستمد بعض المسؤولين الإيرانيين الكبار سلوكهم المتغير؟ وإذا افترضنا حدوث تغير جوهر فما هو مصدره؟ وهل الصراع نفسي أم استراتيجي؟ وهل سيتم حله بتغيير الاتجاه أم بتعديل السياسة؟ وفي حالة تعديل السياسة فما هو التعديل الذي يجب إجراؤه؟ هل يمكن التوفيق بين رؤية البلدين للنظام العالمي؟ أم أن على العالم أن ينتظر حتى تضعف ضغوط الجهاديين مثلما اختفت في وقت سابق في الإمبراطورية العثمانية نتيجة للتغير في القوى المحركة للسلطة والأولويات الداخلية؟ ويقول كيسنجر إن مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية وربما السلام العالمي سيعتمد على شكل الإجابة عن هذه الأسئلة.

ويرى كيسنجر أنه من حيث المبدأ يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتوصل إلى تفاهم جيوسياسي مع إيران على أساس مبادئ وستفاليا القائمة على عدم التدخل وتطوير مفهوم يتكامل معها للنظام الإقليمي. فحتى ثورة الخميني كانت الولايات المتحدة وإيران حليفتين بحكم الأمر الواقع استنادًا إلى تقييم للمصالح الوطنية لرؤساء الولايات المتحدة من الحزبين. وتعامل الطرفان مع المصلح الوطنية الإيرانية والأمريكية باعتبارها متشابهة. وكل الأسباب تدعو من وجهة النظر الأمريكية إلى إعادة هذه العلاقات. فالتوتر في العلاقات نجم عن تبني طهران للمبادئ الجهادية التي صاحبها اعتداءات مباشرة على المصالح الأمريكية وبسبب الآراء في النظام الدولي.

ويشير كيسنجر إلى أنه قد يكون من الصعب على المراقبين الخارجيين معرفة كيف ستوفق إيران بين تراثها المعقد والذي سيكون محكومًا إلى حد كبير بالقوى الداخلية المحركة في بلد على هذا القدر من التعقيد الثقافي والسياسي ولم تخضع لتأثير مباشر للتهديدات الخارجية أو التملق. ولكن مهما يكن الوجه الذي ستظهره إيران للعالم إلا أن ذلك لن يغير حقيقة أن إيران يجب أن تتخذ قرارها. عليها أن تقرر هل هي دولة أم قضية. ويجب على الولايات المتحدة أن تكون منفتحة للمسار التعاوني وأن تشجعه. ولكن نزاهة وتصميم المفاوضين الغربيين غير

كافية لضمان هذا التحول رغم أنها مكون رئيسي فيه. والاختبار هو ما إذا كانت إيران ستنظر إلى الفوضى على طول حدودها كتهديد أم كفرصة لتحقيق آمالها الألفية.

ويرى كيسنجر الولايات المتحدة في حاجة لأن تطور رؤية استراتيجية للعملية التي تنخرط فيها. وعبر المتحدثون باسم الإدارة الأمريكية عند شرحهم تقليص الدور الأمريكي في الشرق الأوسط عن رؤية للتوازن بين الدول السنية وربما إسرائيل لتحقيق التوازن مع إيران. وحتى تحقيق هذه الرؤية يتطلب سياسة خارجية أمريكية نشطة. ونظرًا لأن توازن القوى ليس ساكنًا أو جامدًا فإن مكوناته في حالة سيولة دائمة. وستكون هناك حاجة للولايات المتحدة كقوة لتحقيق التوازن في المستقبل المنظور. والولايات المتحدة هي أفضل من يؤدي هذا الدور لأن علاقاتها بالقوى المتصارعة أقوى من العلاقات بين هذه القوى. ويمكن للولايات المتحدة بسعيها وراء أهدافها الاستراتيجية أن تكون عاملا حاسمًا - وربما العامل الحاسم - في تحديد ما إذا كانت إيران ستتبع النهج الإسلامي الثوري أم أنها ستدخل في نظام وستفاليا كدولة كبيرة بشكل شرعي ومهم. ولكن لا يمكن لأمريكا أن تضطلع بهذا الدور إلا على أساس المشاركة لا الانسحاب.

الرؤية والواقع

ركزت قضية السلام في الشرق الأوسط، في السنوات القليلة الماضية، بشدة على الجانب الفني المتعلق بالأسلحة النووية في إيران. لم تكن هناك طريق مختصرة للالتفاف على ضرورة منع ظهورها. لكن من المستحسن تذكر الفترات التي كانت فيها أزمات معقدة على ما يبدو في الشرق الأوسط أعطاها الثبات والرؤية بعدًا جديدًا. ففي الفترة بين عامي 1967 و1973، وقعت حربان بين العرب وإسرائيل وكان هناك إنذاران عسكريان أمريكيان، وغزو سوري للأردن ووجسر أمريكي عملاق لنقل إمدادات لمنطقة الحرب، وعدة حوادث لخطف الطائرات وقطع للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة من معظم البلدان العربية. ولكن تبع ذلك عملية للسلام أثمرت ثلاث اتفاقيات مصرية - إسرائيلية (وصلت ذروتها بمعاهدة السلام في عام 1979)؛ واتفاقية لفض الاشتباك مع سوريا في عام 1974 (استمرت أربعة عقود، بالرغم من الحرب الأهلية السورية)؛ ومؤتمر مدريد في عام 1991 الذي استأنف عملية السلام؛ اتفاقية

أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فب عام 1993؛ ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994.

ويرى كيسنجر أن هذه الأهداف تحققت لأنه توافرت ثلاثة شروط: سياسة أمريكية نشطة؛ وإحباط خطط تسعى لإقامة نظام إقليمي بفرض مبادئ عالمية من خلال العنف؛ وظهور زعماء لديهم رؤية للسلام. ويقول إن حادثتين في خبرته المباشرة لهما صلة بتلك الرؤية. الأولى في عام 1981، عندما دعاه الرئيس السادات في آخر زيارة له لواشنطن لزيارة مصر للاحتفال بإعادة سيناء للسيادة المصرية ثم عاد وطلب منه أن يؤجل الزيارة لستة أشهر ويذهبا معًا إلى جبل سانت كاترين حيث كان السادات يخطط لبناء مسجد وكنيسة ومعبد يهودي في إشارة إلى الحاجة إلى السلام.

الحادثة الثانية تتعلق بإسحق رابين الذي كان رئيسًا للوزراء عند توقيع أول اتفاق سياسي بين إسرائيل ومصر في عام 1975، ثم مرة أخرى عندما تفاوض هو وشمعون بيرس الذي كان وزيرًا للدفاع على معاهدة السلام مع الأردن في عام 1994. وتحدث في يوليو عام 1994 بمناسبة توقيع الاتفاقية مع الأردن في جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي مع الملك حسين، عاهل الأردن، وقال رابين:

اليوم نبدأ معركة لا قتلى فيها ولا جرحى ولا دماء ولا أحزان. هذه هي المعركة الوحيدة التي يسعد المرء لأن يخوضها: إنها معركة السلام... في التوراة السلام مذكور بتعبيراته المختلفة 237 مرة. في التوراة التي نستمد منها قيمنا وقوتنا، وفي سفر إرميا نجد عزاء للأم راحيل يقول: امنعي صوتكِ عن البكاء، وعينيكِ عن الدموع، لأنه يوجد جزاء لعملكِ يقول الرب.

إنا لن نمتنع عن بكاء من رحلوا. لكن في هذا اليوم الصيفي في واشنطن، بعيدًا عن الوطن، نشعر أن عملنا سيجازى، كما تنبأ الرسول.

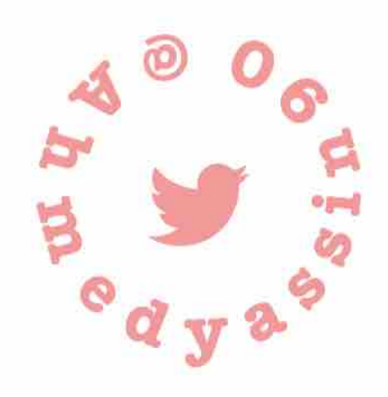
ويقول كيسنجر إن كلا من السادات ورابين اغتيل. لكن منجزاته وإلهامه لن ينطفي. ومرة أخرى، فإن مذاهب العنف والترويع تتحدى الآمال في نظام عالمي. ولكن عندما يجري إحباطها - ولا شيء أقل من هذا - عندها قد تأتي لحظة مماثلة للحظة التي أدت إلى انفراجة حول العالم يتم تذكرها هنا عندما تنتصر الرؤية على الواقع.

الباب الثالث



رؤى وآفاق آسيوية

للنظام العالمي


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

تعددية آسيا

آسيا وأوروبا: مفاهيم مختلفة لتوازن القوى

يشير كيسنجر إلى أن تعبير آسيا يعزو تماسكًا زائفًا لمنطقة متباينة. ولم تكن كلمة آسيا معروفة في أي من اللغات الآسيوية قبل وصول القوى الغربية الحديثة؛ ولم يعتبر أي من شعوب ما يشكل الآن نحو 50 دولة ذات سيادة أنفسهم سكان قارة واحدة أو منطقة تتطلب التضامن مع جميع الشعوب الأخرى. ولم تكن هناك ديانة واحدة فالبوذية والهندوسية والإسلام والمسيحية ازدهرت جميعًا في مناطق مختلفة من آسيا. ولا توجد في الذاكرة إمبراطورية واحدة على غرار الإمبراطورية الرومانية. ففي أنحاء شمال شرق وشرق وجنوب شرق وجنوب ووسط آسيا، وعمقت حروب التاريخ الحديث الاختلافات بين الجماعات العرقية الكبيرة والاختلافات اللغوية والدينية والاجتماعية والثقافية، وغالبًا بمرارة.

ويشير إلى أن الخريطة السياسية والاقتصادية لآسيا تبرز النسيج المعقد للمنطقة. فهي تضم دولًا متقدمة صناعيًا وتكنولوجيًا في اليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة لديها اقتصاديات ومستويات معيشة تعادل مثيلاتها في أوروبا؛ وثلاث دول في حجم القارة في الصين والهند وروسيا وأرخبيلين كبيرين من الجزر في الفلبين وإندونيسيا يتألفان من آلاف الجزر وتتمدد عبر الممرات البحرية الرئيسة؛ وثلاث دول قديمة تماثل فرنسا أو إيطاليا سكانًا في تايلاند وفيتنام وميانمار؛ واستراليا بمساحتها الهائلة والمراعي النيوزيلندية بسكانهما الذين ينحدر معظمهم من أوروبا، وكوريا الشمالية التي تحكمها أسرة ستالينية دكتاتورية والمحرومة من الصناعة والتكنولوجيا باستثناء برنامج للأسلحة النووية. وتسود أغلبية كبيرة من السكان

المسلمين في أنحاء وسط آسيا وأفغانستان وباكستان وبنجلادش وماليزيا وإندونيسيا وأقليات مسلمة كبيرة في الهند والصين وميانمار وتايلاند والفلبين.

وكان النظام العالمي خلال القرن التاسع وأوائل القرن العشرين أوروبيا بالأساس. وشيدت الدول الأوروبية خارج القارة مستعمرات وبررت تصرفاتها بصيغ مختلفة لرسالتها الحضارية المزعومة. ومن منظور القرن الحادي والعشرين الذي تصعد فيه الدول الآسيوية من حيث الثروة والسلطة والثقة قد يكون من غير المحتمل على ما يبدو أن يكون الاستعمار كسب هذه القوة أو أن مؤسساته عوملت كآلية عادية للحياة الدولية. ولا يمكن للعوامل المادية وحدها أن تفسر ذلك؛ ذلك أن إحساسا بالرسالة والزخم النفسي غير الملموس لعبا أيضا دورًا. ويشير كيسنجر إلى أن الغرب توسع بكل سمات الاستعمار - الجشع والتعصب الثقافي والرغبة الشديدة في المجد. لكن صحيح أيضًا أن عناصره الأفضل سعت إلى قيادة عملية تعليمية عالمية بطريقة ثقافية شجعت مذهب الشك ومجموعة من الممارسات السياسية والدبلوماسية التي اشتملت في نهاية المطاف على الديمقراطية. ومن المؤكد أنه بعد فترات طويلة من الخضوع، فإن الشعوب المستعمرة ستطالب في وقت لاحق - وتحصل على - الحق في تقرير المصير. وحتى أثناء النهب الأكثر وحشية طرحت القوة التوسعية، وخصوصًا بريطانيا، رؤية بأنه في لحظة ما فإن الشعوب التي تم غزوها ستبدأ في المشاركة في ثمار نظام عالمي مشترك. وأخيرًا قدم الغرب بعد التخلص من ممارسة العبودية ما لم تقدمه أي حضارة أخرى قائمة على الاستعباد: حركة عالمية لإلغاء العبودية تستند إلى المصير المشترك للبشرية وبالكرامة الملازمة للإنسان. وأخذت بريطانيا زمام القيادة في فرض معيار جديد للكرامة الإنسانية وألغت العبودية في الإمبراطورية واعترضت السفن تجارة العبيد في أعالي البحار. وبات من الثابت أن التوليفة المميزة من السلوك المتعجرف والبراعة التكنولوجية والنزعة الإنسانية المثالية والخميرة الثقافية الثورية أحد العوامل التي تشكل العالم الحديث.

وباستثناء اليابان كانت آسيا ضحية نظام دولي فرض بالاستعمار ولم تكن لاعبًا فيه. وحافظت تايلاند على استقلالها لكنها، خلافًا لليابان كانت أضعف من أن تشارك في توازن للقوى كآلية للنظام الإقليمي. ومساحة الصين حالت دون استعمارها بشكل كامل، لكنها فقدت السيطرة على جوانب رئيسية من شؤونها الداخلية.

ويرى كيسنجر أنه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مارست معظم آسيا سياساتها ككيانات ملحقة على القوى الأوروبية أو للولايات المتحدة كما في حالة الفلبين. ولم تبدأ الشروط المهيأة لممارسة الدبلوماسية الوستفالية في الظهور إلا مع التحرر من الاستعمار الذي أعقب تدمير النظام الأوروبي في الحربين العالميتين. وكانت عملية التحرر من النظام الإقليمي المسيطر كانت عنيفة ودامية: الحرب الأهلية الصينية (1927 - 1949)، الحرب الكورية (1950 - 1953)، مواجهة صينية - سوفيتية (استمرت تقريبًا بين عامي 1955 - 1980)، الحروب الثورية في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، حرب فيتنام (1961 - 1975)، حرب صينية فيتنامية (1979)، وعمليات النهب من الإبادة الجماعية التي ارتكبها الخمير الحمر (1975 - 1979). وتحولت آسيا على نحو مثير بعد عقود من الحروب والاضطرابات الثورية. وانتصرت المبادئ الوستفالية على ما يبدو في آسيا. وجلب صعود النمور الآسيوية الذي كان واضحًا منذ عام 1970 الرخاء وقوة دافعة اقتصادية لهذه الرؤية. وتبنت اليابان مؤسسات ديمقراطية وبنت اقتصاد ينافس إن لم يكن يتفوق على اقتصادا الدول الأوروبية. وغير الصين مسارها في عام 1979، وأعلنت في عهد دينغ شياو بينغ سياسة خارجية غير أيديولوجية وسياسة الإصلاح الاقتصادي، التي استمرت وتسارعت في عهد خلفاؤه، وكان لها تأثير تغييري عميق على الصين والعالم.

ويرى كيسنجر أنه خلافًا للشرق الأوسط، التي تواجه كل دوله تقريبا تهديد تحديات المتشددين لشرعيتها، تعامل الدولة في آسيا كوحدة أساسية للسياسات الدولية والداخلية. وبشكل عام، أكدت كل دولة من الدول التي خرجت من الفترة الاستعمارية سيادة بعضها البعض والتزمت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ وساروا وفق المنظمات الدولية وأقاموا منظمات اقتصادية واجتماعية إقليمية أو بين إقليمية. وفي هذا السياق كتب مسؤول عسكري صيني كبير هو كي جيانجو، نائب رئيس هيئة أركان جيش التحرير الشعبي الصيني في مراجعة كبيرة للسياسة في يناير عام 2013 يقول إن أحد التحديات المعاصرة للحقبة المعاصرة هي الحفاظ على المبدأ الأساسي للعلاقات الدولية الحديثة التي تأسست بقوة في «معاهدة وستفاليا» في عام 1648 وخصوصاً مبدأ السيادة والمساواة.

ويشير كيسنجر إلى أن آسيا ظهرت وسط واحدة من التركات الأكثر أهمية لنظام وستفاليا: الخصومات التاريخية والتي كثيرًا ما تتخذ طابعًا تاريخيًا، وتنظم الشعوب نفسها كدول ذات

سيادة وتنظم الدول نفسها في تجمعات إقليمية. ووجدت أسس نموذج وستفاليا للنظام الدولي تعبيره المعاصر في آسيا بدرجة أكبر من أوروبا - ومن بينها مبادئ كانت موضع شك بالنسبة لكثير من الدول الغربية باعتبارها مفرطة في التركيز على المصلحة الوطنية أو المصلحة الوطنية أو لا تحمي حقوق الإنسان بشكل كافي. وجرى التعامل مع السيادة، التي لم تفرض إلا فترة مؤخرًا من الحكم الاستعماري، على أنها ذات طابع مطلق. وهدف سياسة الدولة ليس تجاوز المصلحة الوطنية - مثلما حدث في التصورات المعاصرة في أوروبا والولايات المتحدة - وإنما إتباعها بقوة واقتناع. وترفض كل حكومة الانتقاد الخارجي للممارسات الداخلية باعتبارها عرضًا للوصاية الاستعمارية التي جرى التغلب عليها للتو. ومن ثم حتى عندما تعتبر الأفعال الداخلية للدول المجاورة تجاوزًات - كما هو الحال في حالة ميانمار، على سبيل المثال - فإنهم يتعاملون معها كمناسبة لممارسة الشفاعة الدبلوماسية الهادئة وليس كمناسبة للضغوط الصريحة، وهي مسألة أقل بكثير من التدخل القسري.

وفي الوقت نفسه، فإن عنصر التهديد الصريح حاضر دائما. فالصين تؤكد بشكل صريح خيار القوة العسكرية لتحقيق المصالح الوطنية الرئيسة وكذلك يفعل اللاعبون الرئيسون الآخرون بشكل ضمني. فالميزانيات العسكرية تتزايد، والصراعات القومية مثل الصراعات في البحر الصيني الجنوبي وفي المياه في شمال شرق آسيا لم يستبعد استخدام القوة وإن يكن استخدامها مقيدًا بمرور الصين. ويشير كيسنجر إلى أن التسلسل الهرمي وليس المساواة في السيادة، كان المبدأ المنظم للنظم الدولية التاريخية في آسيا. وفي النظم الدبلوماسية التاريخية في آسيا، اعتبرت الملكية سواء كانت مؤسسة على النموذج الصيني أو النموذج الهندوسي، اعتبرت تعبيرًا عن المقدس، أو على الأقل، كتعبير عن السلطة الأبوية وساد الاعتقاد بأن التعبيرات الملموسة للجوية التي تستحق على الدول الأدنى للدول الأرقى. ولم يترك هذا من الناحية النظرية مجالًا للغموض في طبيعة علاقات القوة الإقليمية مما يؤدي إلى سلسلة من التحالفات الجامدة. ولكن هذه المبادئ طبقت عمليًا بقدر ملحوظ من الإبداع والسيولة، الذي جسدته استراتيجية نيبال وتايلاند للحفاظ على التوازن مع الأسر الحاكمة في الصين والهند ومع القوى الغربية على مدى قرون.

ويرى كيسنجر إن شبكة الدول ذات السيادة الوستفالية على الخريطة الآسيوية تقدم

صورة مفرطة في التبسيط للحقائق الإقليمية في ضوء التقاليد البارعة والمتنوعة في آسيا. إنها لا تستطيع تصوير تنوع الطموحات التي يضفيها الزعماء على مهامهم أو توليفة من الاهتمام الحريص على الشكليات والاهتمام بالتسلسل الهرمي وقواعد البروتوكول المصحوب بمناورات لبقة التي تميز إلى حد كبير الدبلوماسية الآسيوية. إنها الإطار الجوهري للحياة الدولية في آسيا. لكن الدولة هناك مطعمة كذلك بمجموعة من التركات الثقافية للتنوع والفورية الأكبر ربما من أي منطقة أخرى. ويرى أن تجربتي اثنتين من القوى الكبرى في آسيا هما اليابان والهند تبرزن هذا. ويستعرض كيسنجر بإسهاب تجربة الدولتين.

اليابان

ويشير كيسنجر إلى أن اليابان، من بين جميع الكيانات التاريخية والسياسية والثقافية في آسيا، هي التي كانت الأسرع والأكثر حسما في رد فعلها على الظهور الغربي في أنحاء العالم. وأسست اليابان التي تحتل أرخبيلًا من الجزر يبعد عدة مئات من الأميال من أقرب نقطة من الكتلة الآسيوية، تميزها الثقافي في عزلة منذ فترة طويلة. وتتميز بما يقرب من التجانس العرقي واللغوي وبأيديولوجية رسمية أكدت الأصول المقدسة للشعب الياباني، وحولت اليابان إيمانها بهويتها الفريدة إلى ما يشبه الالتزام الديني. وهذا الإحساس بالتميز أعطاها قدرًا من المرونة في تعديل سياساتها بما يتفق مع تصورها للضرورة الاستراتيجية الوطنية.

ويشير إلى أن اليابان انتقلت في أقل من قرن بعد عام 1868، من العزلة التامة إلى الاستعارة الموسعة من الدول الأكثر حداثة على ما يبدو في الغرب (الجيش من ألمانيا والمؤسسات البرلمانية والبحرية من بريطانيا)؛ من المحاولات الجريئة لبناء إمبراطورية إلى النزعة السلامة ومن ثم ظهور نوع جديد من موقف القوة العظمى؛ ومن الإقطاع إلى تبني أشكال من الاستبداد الغربي ومن ذلك إلى تبني الديمقراطية؛ ومن داخل النظم العالمية وخارجها (في البداية أوروبية ثم آسيوية والآن عالمية). وفي كل هذه المراحل كانت مقتنعة بأنه لا يمكن رسالتها الوطنية بالتكيف مع تكنيكات ومؤسسات المجتمعات الأخرى؛ وسيجري تعزيزها فقط بالتكيف الناجح. ووجدت اليابان لقرون على أطراف العالم الصيني، واستعارت بقوة من الديانة والثقافة الصينيتين. لكن وحلافًا لمعظم المجتمعات في المجال الثقافي الصيني، حولت الأشكال المستعارة

إلى أنماط يابانية ولم تخلطها قط بالتزام تجاه الصين. وكان موقف اليابان المرن مصدر ذعر للبلاط الصيني أحيانًا. وقبلت شعوب آسيوية أخرى تصورات ونظام الجزية الصيني - في خضوع رمزي لإمبراطور الصين. واحترموا (على الأقل في تعاملاتهم مع البلاط الصيني) التصور الكونفوشيوسي للنظام الدولي كنظام أسري متسلسل هرميا تحت الصين فيه موقع الأب.

وكانت اليابان من الناحية الجغرافية قريبة بما يسمح لها بفهم هذه المفردات وقبلت بشكل عام ضمنا بالنظام العالمي الصيني كواقع إقليمي. واتبعت البعثات اليابانية في سعيها للتبادل التجاري والثقافي قواعد قريبة بما يكفي من الأشكال القائمة التي يمكن للمسؤولين الصينيين بتفسيرها على أنها دليل على تطلع اليابان لعضوية نظام التسلسل الهرمي المشترك. وعلى قمة المجتمع الياباني ورؤيته للنظام العالمي يجلس إمبراطور اليابان الذي جرى تصويره مثل إمبراطور الصين، ابن السماء، وسيط بين الإنسان والإله. وكان الإصرار على إظهار هذه اللقب في المراسلات الدبلوماسية اليابانية للبلاط الصيني تحديًا مباشرًا لكونية النظام العالمي الصيني الذي وضع إمبراطور الصين في قمة التسلسل الهرمي البشري. وبالإضافة إلى هذه المكانة التي فاقت ما منح لأي إمبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا) وضعت الفلسفة السياسية اليابانية تميزًا آخر بتصوير الإمبراطور على أنه منحدر إلهة الشمس التي ولدت الإمبراطور الأول ومنحت خلفاءه نورًا أبديًا للحكم. ووفقًا لسجلات القرن الرابع عشر للخلافة الشرعية لأصحاب السيادة المقدسين،

اليابان بلد مقدس. وأسلافها المقدسون هم أول من وضعوا أسسه وتركت إلهة الشمس في ذريتهم لكي يحكموا أبدًا ولا يوجد شيء مماثل في الأراضي الأجنبية ولذلك توصف بأنها بلد مقدس.

ويشير كيسنجر إلى أن وضع اليابان المنعزل أتاح لها حرية واسعة بخصوص ما إذا كانت ستشارك في الشؤون العالمية أصلًا. وظلت لقرون على الحدود الخارجية للشؤون الآسيوية تؤسس لتقاليدها العسكرية من خلال الصراعات الداخلية ولها حرية تصرف في قبول التجارة والثقافة. ومع اقتراب القرن السادس عشر من نهايته حاولت اليابان أن تعيد تصوير دورها بطموح واكتساح مفاجئين رفضه جيرانها في البداية باعتباره غير ممكن. وكانت النتيجة واحدة

من الصراعات العسكرية الكبيرة في آسيا - التي لا تزال تركاتها الإقليمية موضوع لذكريات حية ومنازعات وربما كانت دروسها لو أنها استوعبت كانت ستغير السلوك الأمريكي في الحرب الكورية في القرن العشرين. ففي عام 1590 أعلن المحارب تويوتومي هيده - يوشي رؤيته الأوسع بعد أن هزم منافسيه ووحد اليابان وأنهى صراعًا أهليًا استمر لأكثر من قرن: سيجمع أكبر جيش في العالم ويسيره إلى شبه الجزيرة الكورية ويغزو الصين ويخضع العالم. وبدأ غزوا بجيش قوامه 160 ألف رجل رغم تحذير ملك كوريا من مغبة الإقدام على هذه الخطوة. وتدخلت الصين وأعادت التقدم الياباني من بيونجيانج إلى سول. وبعد خمس سنوات من المفاوضات غير الحاسمة والقتال المدمر، توفي هيده - يوشي وانسحب قوة الغزو والعودة إلى الوضع الذي كان قائمًا. وعلى من يؤمنون بأن التاريخ لا يعيد نفسه أن يتأملوا المقاومة الصينية لمشروع هيده - يوشي بما واجهته أمريكا في الحرب الكورية بعد ما يقرب من أربعمائة عام.

وبعد فشل هذا المشروع، غيرت اليابان المسار، وعادت إلى عزلة تتزايد. وغيبت اليابان نفسها عن المشاركة في أي نظام على عالمي بموجب سياسة إغلاق البلاد التي استمرت لأكثر من قرنين. ولم تكن لديها علاقات دبلوماسية إلا مع كوريا بشروط للمساواة الدبلوماسية الصارمة. وسمح للتجار الصينيين بالعمل في بعض المناطق ولم توجد علاقات رسمية صينية يابانية لأنه لم يوجد بروتوكول يرضي حب الذات لدى الطرفين. وقيدت التجارة الخارجية مع البلدان الأوروبية في بعض المدن الساحلية؛ وبحلول عام 1673، طرد الجميع باستثناء الهولنديين، واقتصر تواجدهم على جزيرة صناعية واحدة قبالة ميناء ناجازاكي. وبحلول عام 1825، تزايد الخوف من القوى البحرية الغربية إلى حد دفع السلطات العسكرية اليابانية إلى إصدار مرسوم يقضي بطرد بجميع الأجانب - وإعلان أن أي سفينة أجنبية ستقترب من الساحل الياباني سيجري إبعادها بالقوة لو لزم الأمر. ومع هذا، مهدت هذه التطورات إلى تحول مثير آخر، ألقت اليابان بموجبه نفسها في النظام العالمي. وجاء الدفاع الحاسم في عام 1853 عندما واجهت اليابان أربع سفن أمريكية أرسلت من نورفولك بولاية فرجينيا في حملة لكسر قرارات العزلة بالدخول إلى خليج طوكيو. وأصر الكومودور ماثيو بيري قائد القوة على تسليم رسالة من الرئيس الأمريكي إلى الإمبراطور لممثل الإمبراطور مباشرة في العاصمة اليابانية. واعتبر متسلمو الرسالة الأمريكية أنها تشكل تحديا للمفهوم الياباني للنظام السياسي

والدولي. لكنهم ردوا بتحفظ مجتمع جرب زوال المساعي البشرية لقرون مع الاحتفاظ بطبيعته الأساسية. وخلص الزعماء اليابانيون بعد استعراض تفوق قوة نيران أسطول بيري أن المقاومة المباشرة للسفن السوداء ستكون عديمة الجدوى. واعتمدوا على تماسك مجتمعهم لاستيعاب الصدمة والحفاظ على الاستقلال بموجب هذا التماسك. وأكد ممثلو اليابان لبيري أنهم مستعدون لتلبية كل المطالب الأمريكية تقريبا، بما في ذلك بناء ميناء جديد قادر على استقبال السفن الأمريكية.

وخلصت اليابان من التحدي الغربي إلى نتيجة مناقضة لتلك التي خلصت إليها من النتيجة التي خلصت إليها الصين بعد ظهور المبعوث البريطاني في عام 1793 (والتي ستتناقض في الفصل التالي). وبينما أكدت الصين من جديد موقفها التقليدي الرافض للدخلاء سعت اليابان بتحليل باهتمام مدروس بالتفاصيل والتحليل البارع للقوى المادية والنفسية إلى الدخول للنظام العالمي على أساس المفاهيم الغربية للسيادة والتجارة الحرة والقانون الدولي والتكنولوجيا والقوة العسكرية - وإن كان بغرض إبعاد السيطرة الغربية. ومع وصول فصيل جديد للسلطة في عام 1868 واعدًا بالانقلاب على الإمبراطور وطرد البرابرة،أعلنوا أنهم سيفعلون ذلك بمفاهيم البرابرة وتقنياتهم وسينضمون إلى النظام العالمي الوستفالي كأعضاء على قدم المساواة. وصاحب تتويج الإمبراطور الجديد من أسرة الميجي بالقسم الذي وقعه النبلاء والذي يعد ببرنامج شامل للإصلاح تضمن بنودًا تدعو إلى تشجيع جميع الطبقات الاجتماعية على المشاركة. وبالتزام بتحقيق تطلعات السكان. واعتمد على التوافق الوطني الذي اعتبر أحد أوجه القوة الرئيسة وربما الملمح الأكثر تميزًا للمجتمع الياباني. وستضع نتيجة هذا التغير المثير اليابان في مصاف القوى العالمية في غضون عقود قليلة. ووصلت اليابان كأول قوة كبرى غير غربية في العصر الحديث، وقبلت كقوة عسكرية واقتصادية ودبلوماسية مساوية للدول التي شكلت النظام الدولي حتى ذلك التاريخ. وكان هناك اختلاف واحد مهم هو أن التحالفات مع البلدان الغربية من جانب اليابان لم يكن قائمًا على أهداف استراتيجية وإنما لإبعاد حلفائها الأوروبيين عن آسيا.

وبعد إنهاك أوروبا في الحرب العالمية الأولى خلص زعماء اليابان إلى أن العالم يعاني من الصراع والأزمة المالية والعزلة الأمريكية وفضلت التوسع الإمبراطوري الذي يستهدف الهيمنة على آسيا. وفصلت منشوريا عن الصين في عام 1931 وأسستها كدولة تابعة لليابان بقيادة

الإمبراطور الصيني المبعد. وأعلنت في عام 1937 الحرب على الصين لإخضاع المزيد من الأراضي الصينية. وناضلت اليابان باسم النظام الجديد في آسيا ثم باسم مجال الرخاء المشترك لشرق آسيا لترتيب مجال النفوذ الخاص بها وهو كتلة من الدول الآسيوية بقيادة يابانية ومتحررة من القوى الغربية مرتبة في تسلسل هرمي لتمكن جميع الدول بالتالي من إيجاد مكانها في العالم. وفي هذا النظام الجديد وستدرج سيادة الدول الآسيوية الأخرى تحت صيغة من الوصاية اليابانية. كذلك، أنهكت الحرب العالمية الأولى أعضاء النظام الدولي القائم الذين كانوا مشغولين عن مقاومة التوسع الياباني بالأزمة الأوروبية المتزايدة. وظلت دولة غربية واحدة تعترض طريق هذه الخطة: هي الولايات المتحدة، الدولة التي أجبرت اليابان على الانفتاح على العالم قبل أقل من قرن. وانتهت الحرب بين البلدين التي بدأت في عام 1941 بهجوم ياباني مفاجئ على ميناء بيرل هاربور وبلغت ذروتها بضرب اليابان بقنبلتين نوويتين (الاستخدام العسكري الوحيد لهذه الأسلحة إلى الآن) مما أدى إلى استسلام ياباني غير مشروط.

وتعاملت اليابان مع النكبة بأساليب مماثلة لردها على الكومودور بيري: مرونة مدعومة بروح وطنية منيعة تستند إلى ثقافة وطنية منفصلة. وصور زعماء اليابان بعد الحرب (وكلهم تقريبًا يشغلون مناصب عامة منذ الثلاثينيات والأربعينات) الاستسلام على أنه تكيف للأولويات الأمريكية ؛ وفي الواقع، استغلت اليابان نظام الاحتلال الأمريكي لتحديث أكبر وللتعافي بشكل أسرع مما تستطيع بجهودها الوطنية فقط. واعتبرت الحرب وسيلة للسياسة الوطنية وأكدت مبادئ الديمقراطية الدستورية ودخلت من جديد إلى النظام الدولي كحليفة للولايات المتحدة - رغم أنها حليف غير رئيسي منشغل بالإنعاش الاقتصادي بدرجة أكبر من المشاركة في الاستراتيجية الكبرى. ويقول كيسنجر إن هذا التوجه الجديد لليابان أثبت لما يقرب من سبعة عقود أنه ركيزة مهم للاستقرار في آسيا والسلام والرخاء العالميين.

ويشير كيسنجر إلى أن السمة التي ميزت السياسة الخارجية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت النزعة السلمية التي عززها نزع تسلح اليابان. لكن من شأن حدوث تغييرات مثيرة في توازن القوى أن تترجمه المؤسسة اليابانية حتمًا إلى تعديل جديد للسياسة الخارجية اليابانية. والعودة إلى القيادة الوطنية الجديدة مع رئيس الوزراء شينزو آبي تعطي طوكيو حرية جديدة للحركة استنادًا إلى تقييماتها. وخلصت ورقة سياسات أصدرتها الحكومة اليابانية في ديسمبر

عام 2013 إلى أن البيئة الأمنية أصبحت أكثر خطورة... وأصبح من اللازم أن تجري اليابان جهودًا أكثر إيجابية بما يتفق مع مبادئ التعاون الدولي، بما في ذلك تعزيز قدرة اليابان على ردع التهديدات وهزيمتها إذا تطلب الأمر. وتعبر اليابان على نحو متزايد عن رغبة في أن تصبح دولة عادية لديها جيش ليس ممنوعًا بموجب الدستور من الحرب وسياسة نشطة للتحالف. ومسألة النظام الإقليمي الآسيوي ستكون المحدد للعودة إلى الوضع الطبيعي. وفي لحظات محورية أخرى في التاريخ، تتحرك اليابان لإعادة تعريف دورها الأكبر في النظام الدولي، الأمر الذي من المؤكد أنه ستكون له نتائج بعيدة المدى في منطقتها وما وراءها. ويشير إلى أن اليابان في بحثها عن دور جديد، ستجري مرة أخرى تقييمًا بحذر وبشكل غير عاطفي وخفي لميزان القوى المادي والنفسي في ضوء صعود الصين والتطورات في شبه الجزيرة الكورية وتأثيرها على أمن اليابان. ستفحص سجل التحالف الأمريكي وفائدته ونجاحه الكبير في خدمة نطاقًا كبيرًا من المصالح المتبادلة؛ وستفكر كذلك في انسحاب أمريكا من ثلاثة حروب.

ويقول كيسنجر إن اليابان ستجري التحليل فيما يتعلق بثلاثة خيارات كبيرة: التأكيد المستمر على التحالف الأمريكي؛ التكيف مع صعود الصين؛ والاعتماد على سياسة خارجية وطنية تتوسع. وأي من هذه الخيارات سيكون هو الخيار المسيطر أو ما إذا كان الاختيار هو مزيج بينها سيتوقف على حسابات اليابان لميزان القوى العالمي - ولن يعتمد على الضمانات الأمريكية الرسمية - وكيف تتصور التيارات الكامنة. وإذا كانت اليابان تدرك أن توزيعًا جديدًا للقوى يتطور أمامها قي منطقتها أو في العالم، فإنها ستقيم أمنها على تقييمها للواقع وليس على التحالفات التقليدية. والنتيجة ستعتمد بالتالي على تقييم المؤسسة اليابانية لمدى مصداقية السياسة الأمريكية في آسيا وكيف ستقيم الميزان العام للقوى. والاتجاه طويل المدى للسياسة الخارجية الأمريكية سيكون على المحك كذلك مثل التحليل الياباني.

الهند

يقول كيسنجر إن دافع المؤسسات الغربية في اليابان غير مسار أمة تاريخية؛ لكنه في الهند أعاد تشكيل حضارة عظيمة في شكل دولة حديثة. فالهند طورت منذ فترة طويلة خصائصها عند تقاطع النظم العالمية، فهي تشكل إيقاعاتها وإيقاعاتها تشكلها. ولم تعرف بحدودها

السياسية بقدر ما عرفت بمجال مشترك من التقاليد الثقافية. ولا يوجد مؤسس أسطوري ينسب إليه نشر التراث الهندوسي، عقيدة الأغلبية في الهند وينبوع عدة ديانات أخرى. ويتتبع التاريخ تطورها، بشكل خافت وغير كامل، من خلال توليفة من التراتيل والأساطير والطقوس والثقافات على طول نهري السند والجانج والهضاب والمرتفعات في الشمال والغرب. ومع هذا، فإن هذه الأشكال المحددة في التراث الهندي كانت التعبيرات المتنوعة للمبادئ الكامنة التي سبقت أي نص مكتوب. وقيل إن الهندوسية بتنوعها واستعصائها على التحديد - التي تضم آلهة متمايزة وتقاليد فلسفية التي يشبهها في أوروبا الديانات المحددة والمنفصلة - تقارب وتثبت الوحدانية النهاية للخلق المتعدد الجوانب، وتعبر عن التاريخ الطويل والمتنوع لبحث الإنسان عن الحقيقة... الشاملة والنهائية.

وأنتجت الهند عندما توحدت - كما حدث بين القرنين الرابع والثاني قبل الميلاد وبين القرن الرابع والسابع بعد الميلاد - تيارات لها نفوذ سياسي كبير: فالبوذية انتشرت من الهند إلى بورما وسيلان والصين وإندونيسيا وأثر الفن الهندوسي وفن الحكم على تايلاند والهند الصينية وما وراءها. وكانت الهند عندما انقسمت بين ممالك متصارعة مصدر جذب للغزاة والتجار والباحثين عن الروحانيات (وبعضهم قام بعدة أدوار في وقت واحد كما فعل البرتغاليون الذين وصلوا إلى الهندي غي عام 1498 بحثًا عن المسيحيين والتوابل) التي عانت الهند من نهبهم واستوعبت ثقافاتهم فيما بعد ومزجتها مع ثقافتها.

وفرضت الصين حتى العصر الحديث، منظومتها من العادات والثقافة على الغزاة إلى حد أنه أصبح من الصعب تمييزهم عن الشعب الصيني. وتغلبت الهند على الأجانب ليس باعتناقهم للديانة الهندية أو الثقافة الهندية، وإنما بالتعامل مع طموحاتهم برباطة جأش فائقة؛ إنها دمجت إنجازاتهم ومذاهبهم المتنوعة في نسيج الحياة الهندية دون أن تعترف مدينة يشكل خاص لأي منهم. وتمتعت الشعوب الهندية بثقافة سياسية منيعة على التأثير الأجنبي. ولم تكن الديانات الهندية التأسيسية نتاج لرؤى نبوية للحصول على الخلاص؛ وإنما تقف شاهدة على ضعف الوجود الإنساني، فهي لم تقدم للإنسان خلاصًا فرديا وإنما العزاء لقدر لا فرار منه.

والنظام العالمي في الرؤية الكونية الهندوسية محكوم بدورات ثابتة في نطاق زمني كبير

على نحو لا يمكن تصوره - لملايين السنين. الممالك قد تسقط والكون قد يدمر لكن سيعاد تشكيله وستنشأ الممالك من جديد. وعندما وصلت كل موجة من الغزاة تم تثبيتهم في هذه المصفوفة الخالدة. وعلى ضوء هذه الحقائق الخالدة للدين تبشر بزيف أي مسعى دنيوي فردي فالحاكم الزمني يمنح مساحة واسعة لضرورات عملية. والنموذج الرائد لهذه المدرسة كان الوزير كوتيليا في القرن الرابع قبل الميلاد الذي ينسب إليه أنه كان مهندس صعود أسرة مورايا التي طردت خلفاء الإسكندر الأكبر من شمال الهند ووحدت شبه القارة لأول مرة تحت حكم واحد. وكتب كوتيليا عن هند تشبه من الناحية البنائية أوروبا قبل صلح وستفاليا. وصف مجموعة من الدول قد تكون في حالة حرب دائمة فيما بينها. وهو مثل مكيافيللي يحلل الواقع كما وجده؛ وهو لم يقدم دليلًا معياريًا وإنما قدم دليلًا عمليا للحركة. ويتطابق الأساس الأخلاقي للدليل الذي قدمه مع ريشيليو الذي عاش بعد نحو ألفي عام: الدولة منظمة هشة ورجل الدولة لا يملك الحق الأخلاقي في أن يهدد بقائها بالتقييد الأخلاقي.

وسجل كوتيليا الممارسات الاستراتيجية. ويتضمن الكتاب عالم من فن الحكم العملي وهو ليس مناظرة فلسفية. وبالنسبة لكوتيليا فإن القوة هي الحقيقة المسيطرة. وهي متعددة الأبعاد وعواملها تعتمد على بعضها. وكل العناصر في موقف محدد لها صلة ويمكن حسابها وتعديلها وتوظيفها نحو الأهداف الاستراتيجية للزعيم. وكان توليفة بين مكيافيللي وكلاوزفترز. ووضع كتاب آرثاكاسترا ما يشبه نظرية توازن القوى قبل ألف عام من قيام المفكرين الأوروبيين بترجمة حقائق توازن القوى على الأرض. وبالنسبة لتحليل كوتيليا فإن الكيانات السياسية المتجاورة في حالة عداء كامن. ومهما يكن الود الذي يبديه أي حاكم فإنه عندما تتزايد قوته إلى حد كبير فإنه سيجد أن من مصلحته في وقت لاحق أن يدمر سلطة جاره. وهذه قوة محركة ملازمة للبقاء لا شأن للأخلاق بها. واستراتيجية الدولة هي الغزو. وفي رأيه فإنه على الدولة التزام بأن تسعى وراء مصلحتها الذاتية أكثر من سعيها وراء المجد. ويرى أن الحاكم العقل يسعى للبحث عن حلفاء بين جيران جيرانه. والهدف هو شبكة للتحالفات يكون الغازي في مركزها: وعلى الغازي أن يفكر في دائرة الدول كعجلة هو محورها وحلفاؤه مشددون إليه بمكابح عبر أراضي منفصلة لكنها متداخلة كإطار للعجلة. والعدو مهما تكن قوته يصبح ضعيفا عندما يكون محشورا بين الغازي وحلفائه. ولا ينظر إلى أي تحالف باعتباره دائما. ويجب على الملك أن يضطلع بهذا الأعمال

لزيادة سلطته ومناورته لتعزيز موقف الدولة لمنع الدول المجاورة من التحالف ضده. ووصف كتاب آرثاكاسترا ما يعادل في عصرنا عمليات المخابرات السرية كأداة مهمة. بالاعتماد على عملاء يعملون في الدول الأخرى لنشر الشائعات وإثارة الشقاق داخل الدولة أو بين الدول وتخريب جيوش الأعداء وتدمير خصوم الملك في اللحظات المناسبة.

وبالتأكيد، أصر كوتيليا على أن الهدف من القسوة هو بناء إمبراطورية عالمية متجانسة وتعزيز الدارما[1] - النظام الأخلاقي الخالد الأبدي - الذي أنزل الآلهة مبادئها. وينصح كتاب آرثاكاسترا بأن ضبط النفس والسلوك الإنساني مفيد من الناحية الاستراتيجية: فالملك الذي يستغل رعاياه يضحي بتأييدهم وسيكون معرضا للتمرد أو الغزو؛ والغازي الذي ينتهك دونما ضرورة عادات أو الحساسيات الأخلاقية لشعب أخضعه يخاطر بتحفيزهم على المقاومة. وعلق عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في القرن العشرين على البيان الشامل والواقعي لفن الحكم الذي قدمه كتاب آرثاكاسترا بأنه مثل عن حق نسخة راديكالية من المكيافيللية وإن كتاب الأمير لمكيافيللي مقارنة بأرثاكاسترا يعد كتابًا بريئًا. وخلافًا لمكيافيللي لا يبدي كوتيليا أي حنين لأي مناقب لعصر أفضل. المعيار الوحيد للفضيلة الذي يقبله هو ما إذا كان تحليله للطريق إلى النصر دقيقًا. هل وصف كوتيليا الطريقة الذي تدار بها السياسة في الواقع؟ في رأي كوتيليا فإن التوازن، إذا تحقق، فهو النتيجة المؤقتة للتفاعل بين الدوافع التي تخدم المصلحة الذاتية؛ فهو ليس الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية كما تراه المفاهيم الأوروبية بعد وستفاليا. فأرثاكاسترا دليل للغزو وليس لبناء نظام دولي. ويشير كيسنجر إلى أن الهند بلغت أوج توسعها في القرن الثالث قبل الميلاد عندما حكم الإمبراطور أشوكا إقليمًا يضم الهند

(1) دارما (القانون الطبيعي) مصطلح يشير إلى الترتيب الخفي أو ما يدعى «رتا» في الطبيعة والحياة الإنسانية وسلوك المخلوقات والحياة التي تسير وفقا لهذا النظام والترتيب. المصطلح هو أساسا ما يدعى بالديانات الدارمية، أخلاقيا تعني الدارما الطريقة الصحيحة في العيش أو التواصل الصحيح خصوصا ضمن مفهوم ديني وروحاني. بالنسبة للروحانية والمدارس الصوفية فإن الدارما يمكن اعتبارها طريق الحقيقة العليا. وتشكل الدارما المصطلح الأساسي ضمن الديانات الدارمية الناشئة في شبه الجزيرة الهندية بما فيها الهندوسية (سانتانا دارما) والبوذية (بوذادارما) والجاينية (جاينا دارما) والسيخية، جميع هذه الأديان تؤكد على الدارما (الفهم الصحيح للطبيعة) في تعاليمها. في هذه التعاليم تبدأ الحياة بالتوافق مع الدارما وتتطور بسرعة إلى دارما يوكام وموكشا أو نيرفانا (التحرر الشخصي).

المعاصرة وبنجلادش وباكستان وجزءًا من أفغانستان وجزءًا من إيران. ثم انقسمت الهند إلى ممالك متصارعة عندما كان يجري توحيد الصين بأيدي الإمبراطور المؤسس قين شي هوانغ في عام 221 قبل الميلاد. وأعيد توحيدها بعد عدة قرون، بينما كان الإسلام يزيد من تحديه للإمبراطوريات في أوروبا وآسيا.

وأصبحت الهند لما يقرب من ألف عام - بأرضها الخصبة ومدنها الثرية وإنجازاتها الفكرية والثقافية والتكنولوجية الهائلة - هدفًا للغزو والهداية. ونزلت موجات من الغزاة والمغامرين - الأتراك والأفغان والبارثيين والمغول - هبطوا كل قرن من وسط وجنوب غرب آسيا إلى السهول الهندية وأقاموا مجموعة من الإمارات الأصغر. وأصبحت شبه القارة مزرعة الشرق الأوسط الكبير، بعلاقات من الدين والعرق والحساسيات الاستراتيجية قائمة إلى هذا اليوم. وفي معظم هذه الفترة لم يسمح العداء بين الغزاة لأي منهم بالسيطرة على المنطقة بالكامل أو بالقضاء على سلطة الأسر الهندوسية الحاكمة في الجنوب. ولكن في القرن السادس عشر، نجح المغول القادمون من شمال غرب آسيا والأكثر مهارة بين هؤلاء الغزاة في توحيد معظم شبه القارة الهندية تحت حكم واحد. وجسدت إمبراطورية المغول التأثيرات المتنوعة للهند: مسلمة الديانة وتركية ومغولية من حيث العرق وفارسية النخبة والثقافة وحكم المغول أغلبية هندوسية مقسمة بالهويات الإقليمية.

ويشير كيسنجر إلى أن الوجود الأوروبي الذي بدأ في الظهور في الهند في القرن السادس عشر لم يكن يبدو أنه سيكون حدثًا ملحميًا في ظل هذا المزيج من اللغات والثقافات والعقائد، حيث ظهر كموجة أخرى من المغامرين الأجانب. وبدأت الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية الخاصة بالاستفادة من التجارة الموسعة مع إمبراطورية المغول الثرية، ثم تنافست مع بعضها البعض كي تجد لنفسها موطئ قدم على الأرض في الدول التي يحكمها أمراء أصدقاء. وكان النطاق البريطاني في الهند الأسرع نموًا ولم تكن لديها في البداية خطة محددة. وما أن تشكلت قاعدة للسلطة والتجارة في منطقة البنغال الشرقية، حتى وجدت نفسها محاطة بمنافسين أوروبيين وآسيويين. ومع كل حرب في أوروبا والأمريكتين، اشتبك البريطانيون في الهند مع مستعمرات المنافسين والحلفاء؛ وحصلوا على أصول الخصوم في الهند مع كل انتصار. ومع توسع ممتلكات بريطانيا - وهي من الناحية الفنية ممتلكات شركة

الهند الشرقية وليست ممتلكات الدولة البريطانية نفسها، اعتبرت نفسها مهددة من روسيا التي تلوح في الشمال وبورما ومن الحكام المغول الطموحين والذين يزدادون استقلالية، مما يبرر من وجهة النظر البريطانية المزيد من ضم الأراضي. وفي النهاية، وجدت بريطانيا نفسها تحصل على هوية هندية التي قامت وحدتها على أمن مساحة من أراضي القارة تضم دول باكستان والهند وبنجلادش وميانمار المعاصرة. وجرى تحديد شيء قريب الشبه من المصلحة الوطنية الهندية ينسب إلى وحدة جغرافية كانت تدار، في الواقع، كدولة حتى في غياب أمة هندية.

أقامت تلك السياسة أمن الهند على التفوق البحري البريطاني في المحيط الهندي؛ وعلى أنظمة صديقة أو على الأقل لا تشكل تهديدًا، وعلى نظام غير معادي عند ممر خيبر والهمالايا. وفي الشمال صد البريطانيون تقدم روسيا القيصرية من خلال شبكة من غزوات الجواسيس والمستكشفين ودول تابعة وحدات صغيرة من الفرق البريطانية فيما بات يعرف باسم اللعبة الكبيرة للجغرافيا الاستراتيجية للهمالايا. ووسعت أيضًا حدود الهند مع الصين شمالًا نجو التبت - وهي مشكلة ثارت مرة أخرى مع حرب الصين مع الهند في عام 1962. وتم التعامل مع الحالات المعاصرة المشابهة على أنها عناصر أساسية في السياسة الخارجية للهند بعد الاستقلال. وهي بمثابة نظام إقليمي في جنوب آسيا، ستكون الهند ركيزته ومعارضة محاولات أية دولة لتحقيق تركيز للسلطة يعدده في الأراضي المجاورة، بغض النظر عن البناء الداخلي لهذه الدولة.

ويشير كيسنجر إلى أن لندن لم تتصور عندما ردت على تمرد الجنود المسلمين والهندوس في جيش شركة الهند الشرقية في عام 1857 بإعلان الحكم البريطاني المباشر للهند أنها بهذا التصرف تؤسس للحكم البريطاني لدولة أجنبية. وإنما اعتبرت نفسها مشرف محايد وقوة رفع حضاري لشعوب ودول مختلفة. وبقرارها أن تحكم الهند بعد التمرد كوحدة إمبراطورية، فعلت بريطانيا الكثير لتحويل الهند إلى هذه الوحدة. وجرى ربط المناطق المختلفة بخطوط للسكك الحديدية وبلغة واحدة هي الإنجليزية. وجرى البحث عن أمجاد الحضارة الهندية القديمة وتصنيفها وتدريب النخبة الهندية على التفكير والمؤسسات البريطانية. وأيقظت بريطانيا بهذه العملية في الهند الوعي بأنها تشكل كيانًا موحدًا يخضع لحكم أجنبي وألهمت إحساسًا بأنه يجب عليها أن تشكل نفسها كأمة لهزيمة النفوذ الأجنبي. وتأثير بريطانيا على الهند مماثل لتأثير نابليون على ألمانيا التي جرى التعامل مع ولاياتها في السابق ككيان جغرافي

وليس ككيان وطني. والطريقة التي حققت من خلالها الهند استقلالها وبدأت دورها العالمي عكست هذا التراث المتنوع. ونجت الهند عبر العصور من خلال المزج بين منعتها الثقافية والمهارة النفسية غير العادية في التعامل مع المحتلين. وأصبحت مقاومة المهندس غاندي السلبية للحكم البريطاني ممكنة في المقام الأول من خلال قدرة الرفع الروحية لدى المهاتما، ولكن تبين أيضًا أنها الوسيلة الأكثر تأثيرًا بسبب استدعائها قيم الحرية الجوهرية لدى المجتمع البريطاني. وحصل الهنود على استقلالهم مثلما حصل عليه الأمريكيون قبل قرنين بأن وضعوا أمام الحكام الاستعماريين مفاهيم الحرية التي درسوها في المدارس البريطانية (بما في ذلك كلية لندن للاقتصاد حيث استوعب زعماء الهند في المستقبل الكثير من الأفكار شبه الاشتراكية).

وحصلت الهند المعاصرة على استقلالها ليس كانتصار لدولة وحسب وإنما كانتصار للمبادئ الأخلاقية العالمية. ومثل الآباء المؤسسين لأمريكا جعل الزعماء الهنود الأوائل المصلحة الوطنية مساوية للاستقامة الأخلاقية. لكن زعماء الهند تعاملوا بموجب مبادئ وستفاليا فيما يتعلق بنشر مؤسساتهم الداخلية بقليل من الاهتمام لنشر الديمقراطية وممارسات حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وقال جواهر لال نهرو كأول رئيس لوزراء الهند بعد الاستقلال إن مصالح الهند الوطنية هي أساس سياسة الهند الخارجية، وليست الصداقة الدولية بحد ذاتها أو تثبيت الأنظمة الداخلية المتكاملة. وقال في كلمة في عام 1947 بمناسبة استقلال الهند:

مهما تكن السياسة التي تضعها، فإن فن ممارسة الشؤون الخارجية يكمن في اكتشاف ما هو الأكثر فائدة للبلد. قد نتحدث عن حسن النوايا الدولي ونعني ما تقول. ولكن في التحليل الأخير، فإن الحكومة تعمل لصالح البلد الذي تحكمه ولا تجرؤ أي حكومة أن تفعل أي شيء سيتبين في المدى القريب أو البعيد أنه ليس في صالح تلك الدولة.

ويعلق كيسنجر قائلًا إن كوتيليا ومكيافيللي لا يمكن أن يعبرا عما قاله نهرو بشكل أفضل. ويشير إلى أن نهرو ورؤساء وزراء الهند اللاحقين ومن بينهم ابنته العظيمة أنديرا غاندي، شرعوا في تعزيز وضع الهند كطرف في التوازن العالمي برفع مستوى سياستهم الخارجية لتعبر عن التفوق الأخلاقي للهند. وقدمت الهند تبرير مصلحتها الوطنية كمشروع مستنير على نحو فريد مثلما فعلت أمريكا قبل قرنين. ويشير إلى أن ذلك تجسد في الرؤية الهندية لسياسة الحياد

الإيجابي وعدم الانحياز وسياستها المترفعة على القوة، في جانب منها كأمر في صالح السلام العالمي، لكن أيضا على أسس المصلحة الوطنية الهندية. ويشير إلى أن الأساس النهائي لرفض الهند ما اعتبرته سياسات القوة للحرب الباردة هو أنها لم تر مصلحة وطنية في المنازعات المثارة. ومع هذا، وجدت الهند نفسها متورطة في حرب مع الصين في عام 1962، وأربعة حروب مع باكستان (إحداها كانت في عام 1971 وأديرت في ظل حماية معاهدة الدفاع مع الاتحاد السوفيتي التي وقعتها حديثًا. وانتهت الحرب بتقسيم عدو الهند الرئيس إلى دولتين باكستان وبنجلادش - مما حسن الموقف لاستراتيجي العام للهند بدرجة كبيرة.)

ويرى كيسنجر أن دور الهند في النظام العالمي معقد بسبب عوامل بنائية مرتبطة بتأسيسها. ومن بين هذه العوامل الأكثر تعقيدًا علاقاتها مع أقرب جيرانها، باكستان وبنجلادش وأفغانستان والصين. ويشير إلى أن علاقات الهند مع العالم الإسلامي الأوسع الذي تشكل جزءا منه من العوامل الأخرى التي تضفي تعقيدا على دور الهند. وكثيرا ما تصنف الهند كدولة من دول شرق آسيا أو من جنوب آسيا. لكن لديها صلات تاريخية مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع أعمق من صلات باكستان، وفي الواقع أعمق من أي بلد إسلامي آخر باستثناء إندونيسيا. واستطاعت الهند أن تحصن نفسها من التيارات الأشد للاضطراب السياسي والصراعات الطائفية جزئيا من خلال التعامل المستنير مع الأقليات لديها وتدعيم المبادئ الهندية الداخلية المشتركة - بما في ذلك الديمقراطية والقومية - وتجاوز الخلافات الطائفية. لكن هذه النتيجة ليست قدرًا محتومًا والحفاظ عليها سيحتاج إلى جهود منسقة. فمن شأن تزايد التشدد في العالم الغربي أو تصعيد الحرب الأهلية في باكستان أن يعرض الهند لضغوط داخلية كبيرة.

ويمكن توقع أن تسعى الهند وراء أهداف سياستها الخارجية التقليدية بنشاط أكبر بعد انتخاب حكومة يقودها حزب هندوسي قومي بعد أن فاز في انتخابات مايو 2014 بهامش كبير على أساس برنامج يركز على الإصلاح والنمو الاقتصادي. وقد تعتبر حكومة ناريندرا مودي في وضع يسمح لها بالبدء في فتح اتجاهات جديدة في القضايا التاريخية مثل الصراع مع باكستان أو العلاقة مع الصين. ويرى كيسنجر أنه مع وجود حكومات قوية ولها توجه استراتيجي في الهند واليابان والصين فإن المجال لاحتدام الصراعات أو لقرارات جسورة محتملة سيتزايد. وفي أي من هذين التطورين ستكون الهند نقطة ارتكاز في النظام العالمي في القرن الحادي

والعشرين: فهي عنصر لا غنى عنه في التطور الاستراتيجي والأيديولوجي وفي مفاهيم النظام نظرًا لموقعها الجغرافي ومواردها وتراثها للقيادة

ما هو النظام الإقليمي الآسيوي؟

يقارن كيسنجر هنا بين النظامين الأوروبي والآسيوي، ويرى أن النظام التاريخي الأوروبي كان قائمًا بذاته. فإنجلترا كانت قادرة حتى أوائل القرن العشرين أن تحافظ على التوازن من خلال وضعها المنعزل عن القارة وتفوقها البحري. ولجأت الدول الأوروبية، من حين لآخر، إلى بلدان خارجية لتعزيز مواقفها وبشكل مؤقت - فعلى سبيل المثال، تقربت فرنسا من الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر أو تحالف بريطانيا في أوائل القرن العشرين مع اليابان - ولكن لم يكن لدى القوى غير الغربية، باستثناء بعض العواصف التي تهب من حين لآخر من الشرق الأوسط أو من شمال أفريقيا، سوى قليل من الاهتمام بأوروبا ولم تدع للتدخل في الصراعات الأوروبية. لكن على النقيض من ذلك، يشتمل النظام الآسيوي على قوى خارجية كملمح أساسي: الولايات المتحدة التي تأكد بشكل واضح دورها كقوة في منطقة آسيا والمحيط الهادي في بيانات مشتركة للرئيس باراك أوباما والرئيس الصيني هو جين تاو في يناير عام 2011، ومع والرئيس الصيني شي جين بنج في عام 2013؛ وتشارك روسيا، وهي قوة آسيوية من الناحية الجغرافية، في عدد من عدد من التجمعات الآسيوية مثل مجموعة شنغهاي للتعاون، بالرغم من أن ثلاثة أ رباع سكانها يعيشون في الجزء الأوروبي من الأرض الروسية.

ويشير إلى أن الولايات المتحدة دعيت في العصر الحديث، من حين لآخر، إلى التصرف كقوة للحفاظ على توازن القوة. وقامت بوساطة في الحرب بين روسيا واليابان تجلى في اتفاقية بورتسماوث في عام 1905؛ وهزمت في الحرب العالمية الثانية سعي اليابان للهيمنة على آسيا. ولعبت الولايات المتحدة دورًا مماثلًا لدورها الآسيوي أثناء الحرب الباردة عندما سعت إلى تحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي من خلال شبكة من التحالفات تمتد من باكستان إلى الفلبين.

ويرى كيسنجر أنه سيتعين على الهيكل الآسيوي الآخذ في التطور في الاعتبار مجموعة كبيرة من الدول التي لم يتناولها في هذا الفصل. فإندونيسيا التي تشكل ركيزة في جنوب شرق

آسيا، بينما تؤكد توجهها الإسلامي، تلعب دورًا مؤثرًا بشكل متزايد واستطاعت بالتالي إلى الآن أن تقوم بدور في الحفاظ على التوازن الحياة بين الصين والولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وحققت جمهورية كوريا الجنوبية، كدولة مجاورة لليابان وروسيا والصين، نظاما ديمقراطيًا قويًا عززه اقتصاد قادر على المنافسة عالميًا، بما في ذلك في صناعات استراتيجية مثل الاتصالات وبناء السفن. وينظر كثير من الدول الآسيوية - بما في ذلك الصين - إلى سياسات كوريا الشمالية باعتبارها سياسات تقوض الاستقرار لكنها ترى في انهيار كوريا الشمالية خطر أكبر. وسيتعين على كوريا الجنوبية أن تتعامل مع ضغوطًا داخلية متزايدة من أجل توحيد الكوريتين.

ويشير كيسنجر إلى أنه في مواجهة مساحة آسيا الشاسعة والنطاق الكبير لتنوعها، أقامت دولها مجموعة مبهرة من التجمعات الإقليمية والآليات الثنائية. وتتعامل هذه المؤسسات الآسيوية، خلافًا للاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع المشكلات الأمنية والاقتصادية على أساس معالجة كل حالة على حدة، ولكن ليس كتعبير عن القواعد الرسمية للنظام الإقليمي. وتضم بعض التجمعات الآسيوية الولايات المتحدة، وبعضها، لاسيما التجمعات الاقتصادية، تقتصر على آسيا فقط، ومن أبرز هذه التجمعات وأهمها رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). والمبدأ الأساسي هو قبول تلك الدول المنخرطة بشكل أكثر مباشرة في القضايا التي يجري التعامل معها.

لكنه يتساءل عما إذا كانت هذه التجمعات ترقى إلى أن تكون نظاماً آسيويًا؟ ويشير إلى أنه في التوازن الأوروبي، فإن مصالح الأطراف الرئيسة متشابهة إن لم تكن منسجمة. ويمكن تطوير توازن القوة ليس فقط من خلال الممارسة - وهو أمر حتمي في غياب الهيمنة - وإنما كنظام للشرعية يسهل القرارات وينظم السياسات. هذا الانسجام غير قائم في آسيا، كما يتبين من الأولويات التي حددتها القوى الكبرى لنفسها. وبينما تنشغل الهند على ما يبدو بالصين كمنافس ند، وهو أمر يرتبط إلى حد كبير بتراث الحرب الحدودية لعام 1962، ترى الصين أن اليابان والولايات المتحدة منافسين ندين. وتخصص الهند موارد عسكرية للصين أقل مما تخصصه لباكستان التي تشكل شاغلًا استراتيجيا لنيودلهي رغم أنها ليست منافسًا ندًا.

ويلاحظ كيسنجر أن الطبيعة غير المنتظمة للتجمعات الآسيوية يرجع في جانب منه إلى أن الجغرافيا فرضت انقسامًا حادًا بين شرق آسيا وجنوب آسيا على مر التاريخ. وتجاوزت التأثيرات الثقافية والفلسفية والدينية الخطوط الجغرافية الفاصلة التي تقسم آسيا، وتعايشت المفاهيم الهندوسية والكونفوشيوسية للحكم في جنوب شرق آسيا. لكن الحدود الطبيعية المتمثلة في الجبال والغابات التي كان من الصعب اختراقها لم تسمح بالتفاعل العسكري بين الإمبراطوريات الكبيرة في شرق آسيا وجنوب آسيا حتى القرن العشرين. فالمغول وخلفاؤهم دخلوا شبه القارة الهندية عن طريق وسط آسيا وليس من خلال الممرات المرتفعة بين جبال الهمالايا وفشلوا في الوصول إلى المناطق الجنوبية للهند. وسارت المناطق المختلفة في آسيا في مسارات متمايزة جغرافياُ وتاريخيًا.

ولم تشتمل النظم الإقليمية التي تشكلت في هذه الفترات على أي تصورات مستمدة من نظام وستفاليا. وبينما قبل النظام الأوروبي توازنًا بين دول ذات سيادة لها حدود معروفة ويعترف كل منها بالمساواة القانونية للدول الأخرى، عملت القوى التقليدية في آسيا من خلال معايير أكثر غموضًا. وحتى فترة موغلة في العصر الحديث، تعايشت في عالم آسيا الداخلية إمبراطورية المغول وروسيا والإسلام مع نظام الجزية للإمبراطورية الصينية؛ ووصل هذه الأخير مباشرة إلى ممالك جنوب شرق آسيا التي استقبلت بترحيب المزاعم العالمية للصين بينما مارست أشكالًا من الحكم تأثرت بالمبادئ الهندوسية بشدة التي استقبلتها من الهند والتي وفرت شكلًا من القدسية للملوك.

ويشير كيسنجر إلى أن كل هذا التراث المتنوع يلتقي الآن وهناك مسافة بعيدة عن التوصل إلى توافق بين الدول المختلفة على معنى الرحلة التي قطعوها ودروسها بالنسبة للنظام العالمي للقرن الحادي والعشرين. ويشير إلى أن ميزانين للقوة يبزغان في ظل الظروف الراهنة: ميزان في جنوب آسيا والآخر في شرق آسيا. ولا يتضمن أي منهما السمة الأساسية لميزان القوة الأوروبي: القوة القادرة على حفظ التوازن بأن تلقي بثقلها وراء الطرف الأضعف. ورفضت الولايات المتحدة (بعد الانسحاب من أفغانستان) التعامل مع الميزان الداخلي المعاصر في جنوب آسيا باعتباره مشكلة عسكرية أساسًا. لكن سيتعين عليها أن تكون نشطة في الدبلوماسية بخصوص إعادة تأسيس نظام إقليمي كي لا ينشأ فراغًا سيجذب حتمًا جميع الدول المحيطة في مواجهة إقليمية.

الفصل السادس

نحو نظام آسيوي: صدام أم شراكة؟

يطرح كيسنجر في هذا الفصل الذي خصص معظمه للحالة الصينية السؤال عما إذا كان النظام الآسيوي نحو الصدام أم أنه يفتح المجال لشراكة. ويرى أن الملمح الأبرز للدول الآسيوية هو إحساسها بأنها تمثل بلدانًا بازغة أو دولًا بعد استعمارية. وسعت جميعها إلى التغلب على الحكم الاستعماري بتأكيد هوية وطنية قوية. ويتشاركون في اقتناع بأن النظام العالمي يستعيد الآن توازنه بعد اقتحام غربي غير طبيعي في عدة قرون سابقة. لكنهم استخلصوا دروسًا مختلفة من مسيراتهم التاريخية. وعندما يحاول كبار المسؤولين استدعاء المصالح الرئيسة، فإن كثير منهم يتطلعون إلى تقاليد ثقافية مختلفة ويتعاملون مع عصر ذهبي مختلف باعتباره وضع مثالي. ويشير إلى أنه في نظامي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، نظر إلى الحفاظ على التوازن باعتباره فضيلة إيجابية. لكن في آسيا، كانت كل دولة تقريبا مدفوعة بالقوة المحركة الخاصة بها. وهي مقتنعة بأنها تصعد وتعمل وفق اقتناع بأن العالم لم يمنحها بعد الدور الكامل الذي تستحقه. ويشير إلى أنه بينما لا تشكك أي دولة في سيادة وكرامة الدول الأخرى والتزامها جميعًا بدبلوماسية غير صفرية - تتيح فرصة للكسب للجميع - إلا أن مباشرتها المتزامنة لعدد كبير من برامج بناء المكانة الوطنية يؤدي إلى درجة من عدم استقرار النظام الإقليمي. ويشير إلى أنه مع تطور التكنولوجيا الحديثة، سلحت القوى الآسيوية الكبرى نفسها بترسانات عسكرية أكثر تدميرا أكبر مما كان لدى أقوى دولة في أوروبا في القرن التاسع عشر مما يزيد من المخاطر المترتبة على إساءة الحساب.

ويرى كيسنجر أنه بناء على ذلك فإن تنظيم آسيا يعد تحديًا ملازمًا للنظام العالمي. ويشير إلى أن تصور الدول الكبرى وسعيها لتحقيق مصالحها الوطنية بدلًا من تحقيق توازن القوى

كنظام، شكلت آليات لنظام تطور. والاختبار الذي سيواجهه النظام هو ما إذا كان من الممكن أن توفر الشراكة عبر المحيط الهادي إطارًا سلميًا للتفاعل فيما بين المصالح العديدة القائمة. ويركز كيسنجر في هذا الفصل على علاقة الصين بكل من النظامين الآسيوي والعالمي في إطار سعيه للكشف عن منظور أبعد لتطور النظام العالمي.

النظام الدولي الآسيوي والصين

يقول كيسنجر إن من بين جميع المفاهيم المتعلقة بالنظام العالمي في آسيا، طبقت الصين المفهوم الأطول زمنا والأكثر تحديدًا وهو المفهوم الأبعد عن الأفكار التي وضعت في نظام وستفاليا. وقطعت الصين كذلك الرحلة الأكثر تعقيدًا، من الحضارات القديمة إلى وضع القوة العظمى الحديثة مرورًا بالإمبراطورية الكلاسيكية والثورة الشيوعية. ويقول إنه «مسار سيكون له تأثير عميق على البشرية». ويقول إنه منذ توحيد الصين ككيان سياسي في عام 221 قبل الميلاد وحتى أوائل القرن العشرين، فإن وضع الصين في مركز النظام العالمي كان متأصلًا في تفكير نخبتها إلى حد أنه لا توجد في اللغة الصينية كلمة واحدة تشير إلى النظام العالمي. وعرف الباحثون فقط وبأثر رجعي نظام الجزية المتمركز حول الصين. وفي هذا التصور التقليدي، اعتبرت الصين نفسها، بمعنى ما، الحكومة الوحيدة ذات السيادة في العالم. وجرى التعامل مع إمبراطور الصين باعتباره شخصية ذات أبعاد كونية والركيزة الأساسية بين البشر والسماء. ولم يكن اختصاصه دولة الصين ذات السيادة - تلك هي الأراضي التي تخضع لحكمه مباشرة - وإنما كل ما هو تحت السماء، الذي تشكل الصين مركزه المتحضر: المملكة الوسطى التي تلهم البشرية وترتقي بها.

وفي ظل هذه الرؤية، فإن النظام العالمي عبر عن تسلسل هرمي عالمي ولم يعبر عن توازن لدول ذات سيادة. وارتبط كل مجتمع معروف بنوع ما من علاقة الجزية مع الصين، استنادًا إلى قربه من الثقافة الصينية؛ لكن لم يستطع أي من هذه المجتمعات أن يصل إلى وضع المساواة معها. ولم يكن الملوك الآخرون ملوك زملاء لإمبراطور الصين وإنما تلاميذ مخلصون في فن الحكم، يسعون نحو الحضارة. ولم تكن الدبلوماسية عملية مساومة بين عدة مصالح سيادية وإنما سلسلة من المراسم المتفق عليها بعناية منحت فيها المجتمعات الأجنبية الفرصة

لتأكيد مكانها المحدد في التسلسل الهرمي العالمي. وتماشيًا مع هذا المنظور، فإن ما يسمى الآن سياسة خارجية كان في الصين القديمة مجال لوزارة المراسم، التي حددت مستويات علاقة الجزية ومكتب شؤون الحدود المكلف بإدارة العلاقات مع القبائل البدوية. ولم تنشأ وزارة الخارجية الصينية إلا في منتصف القرن التاسع عشر، واضطرت للتعامل مع المتسللين الوافدين من العالم الغربي. وحتى عندئذ اعتبر المسؤولون أن مهمتهم هي إدارة العلاقات مع البرابرة، ولم يوحد أي ملمح من ملامح دبلوماسية وستفاليا. وحملت الوزارة الجديدة اسم مكتب إدارة شؤون جميع الأمم، مما يشير إلى أن الصين لم تكن مرتبطة بأي علاقات دبلوماسية بين الدول على الإطلاق. وكان الهدف من نظام الجزية هو تعزيز الفوارق وليس الحصول على منفعة اقتصادية أو السيطرة على المجتمعات الأجنبية عسكريًا.

ومن المؤكد أن السمة المميزة للطقوس الدبلوماسية الصينية، وهي السجود أمام الإمبراطور للاعتراف بسلطته العليا، كانت إذلالًا وثبت أنها عقبة أمام العلاقات مع الدول الغربية الحديثة. لكن السجود كان طوعًا وبشكل رمزي. وسعت الصين تقليديًا للسيطرة النفسية بإنجازاتها وسلوكها - الذي تخلله حملات عسكرية ضد البرابرة المتمردين لتلقينهم درسًا وحملهم على الاحترام. وتجلى هذان الهدفان الاستراتيجيان وهذا المفهوم للصراع المسلح النفسي أساسًا في حروب الصين التي نشبت حديثًا مع الهند في عام 1962 ومع فيتنام في عام 1979، وكذلك في الكيفية التي تؤكد بها مصالحها الأساسية في مواجهة الجيران الآخرين. غير أن الصين ليست مجتمعًا تبشيريًا بالمفهوم الغربي للمصطلح. إنها سعت لحمل الآخرين على احترامها ولم تسع لتغيير معتقداتهم؛ ولم يحدث قط أن تجاوزت هذا الخط الدقيق. رسالتها هي أداؤها الذي يتوقع من المجتمعات الأخرى إدراكه والاعتراف به. من الممكن أن يصبح بلد آخر صديقًا وصديقًا حميما لكن لا يمكن أبدًا أن يعامل كند للصين. والمفارقة، أن الأجانب الوحيدين الذين حققوا شيئًا قريبا من هذه المكانة هم الغزاة. وفي واحدة من انتصارات الإمبريالية الثقافية الأكثر إثارة للدهشة في التاريخ أن الشعبين اللذين قاما بغزو الصين، وهما المغول في القرن الثالث عشر وشعب المانشو في القرن السابع عشر، اضطروا إلى تبني العناصر الأساسية للثقافة الصينية ليتيسر لهم إدارة شعب بهذا الحجم والعنيد بشدة في افتراض تفوقه الثقافي. واستوعب المجتمع الصيني المهزوم الغزاة بقوة إلى حد أنه جرى التعامل مع مناطق

كبيرة في بلدانهم الأصلية على أنها أراضي صينية. ولم تكن الصين في حاجة إلى تصدير؛ وإنما وجدت أن الآخرين يأتون إليها. وبذلك المعنى فإنها لم تتوسع بالغزو وإنما بالتناضح.

وفي المرحلة الحديثة، سعى الممثلون الغربيون بإحساسهم بالتفوق الثقافي إلى دمج الصين في النظام الأوروبي العالمي الذي أصبح الهيكل الأساسي للنظام الدولي. وضغطوا على الصين كي تقيم علاقات مع بقية العالم من خلال تبادل السفراء والتجارة الحرة والارتقاء بشعبها من خلال تحديث الاقتصاد وفتح المجتمع للتبشير المسيحي. وتعاملت الصين مع ما تصور الغرب أنه تنوير وتواصل باعتباره عدوانًا. وحاولت الصين في البداية تفاديه ثم قاومته صراحة. عندما وصل جورج ماكارتني، أول سفير بريطاني في أواخر القرن الثامن عشر، حاملًا معه بعض المنتجات الأولى للثورة الصناعية ورسالة من الملك جورج الثالث تقترح على الصين التجارة الحرة وإقامة سفارتين دائمتين في بكين ولندن، زينت السفينة التي حملته من جوانجشو إلى بكين بلافتة عرفته بأنه السفير الإنجليزي حاملًا الجزية لإمبراطور الصين. ورفض برسالة إلى ملك بريطانيا تشرح أنه لا يمكن السماح لأي سفير بالإقامة في بكين لأن أوروبا تتألف من العديد من الدول الأخرى إذا طلبت كل منها بأن يكون لها تمثيل فكيف يمكن للصين أن توافق؟ هذا الأمر غير قابل للتنفيذ بشدة. ولا يرى الإمبراطور لتجارة أوسع من التجارة القائمة بالفعل التي تحدث بشكل محدود وبكميات محددة بصرامة، لأنه ليس لدى بريطانيا بضائع تحتاجها الصين.

وأقدمت بريطانيا على محاولة أخرى بعد هزيمة نابليون ومع توسعها التجاري، فأرسلت مبعوثًا آخر باقتراح مماثل. ولم يغير استعراض القوة البحرية البريطانية أثناء حروب نابليون كثيرًا تقدير الصين للرغبة في العلاقات الدبلوماسية. وعندما رفض السفير ويليام أمهرست حضور مراسم السجود مبررًا ذلك بتأخر زيه الرسمي، ورفضت بعثته وأحبطت أي محاولة أخرى لإقامة علاقات دبلوماسية. وأرسل رسالة إلى الأمير ريجينت أمير إنجلترا يشرح فيها أنه كسيد لكل ما هو تحت السماء، فإن الصين لا يمكن أن تواجه مشكلة في حمل كل مبعوث للبرابرة على إتباع قواعد البروتوكول الصحيحة. ويلاحظ كيسنجر أنه في حين السجلات الإمبراطورية تقر في حينه بأنه لا حاجة لإرسال مبعوثين عبر هذا الطريق الطويل لإظهار الولاء والتطلع إلى الحضارة فإن نشرة تبشيرية غربية في القرن التاسع عشر ترجمت المرسوم على النحو التالي:

لا حاجة من الآن فصاعدا لإرسال مبعوثين عبر هذا الطريق البعيد، لأن النتيجة سوى تبديد طاقة في السفر دون جدوى... وأن الطريق الصحيح للتحول في اتجاه الحضارة هو طاعتنا الآن في هذا الأمر الرسمي الذي نصدره.

ويعلق كيسنجر على هذه الرسالة قائلًا: «بالرغم من أن هذه التحذيرات تبدو وقحة بمعايير اليوم - وإنها مسيئة بشدة للدولة التي حافظت للتو على التوازن الأوروبي والتي تعتبر نفسها القوة البحرية والاقتصادية والصناعية الأكثر تقدمًا - فإن الإمبراطور كان يعبر عن نفسه على نحو يتسق مع الأفكار حول مكانته في العالم التي سادت لألف عام وإن الشعوب المجاورة قبلتها على الأقل كتملق.

ويشير إلى أن القوى الغربية صعدت الأمر نتيجة لذلك إلى ما هو أبعد من مسألة التجارة الحرة ببيع المنتج والذي من الواضح أنها مضرة وبالإصرار على الحق في الاستيراد غير المحدود من كل ثمار التقدم الغربي - الأفيون. وأهملت الصين في آخر عهد مملكة تشينغٍ التكنولوجيا العسكرية ويرجع جانبًا من أسباب ذلك أنه لم يتم تحديها لفترة طويلة ولكن السبب الأكبر يعود إلى المكانة المتدنية للجيش في التسلسل الهرمي الاجتماعي في الصين. وحتى في ظل هجوم اقوى الغربية حولت مملكة تشينغ الأموال المخصصة للجيش في عام 1893 لتجديد سفينة من الرخام في القصر الإمبراطوري الصيفي. ووقعت الصين التي أرهقت بشكل مؤقت بالضغط العسكري في عام 1842 معاهدات أذعنت فيها للمطالب الغربية. لكنها لم تتخل عن إحساسها بالتفرد وخاضت حربا مضادة.

وأصرت بريطانيا بعد أن حققت انتصارات حاسمة في حرب 1856 - 1858 على حقها الذي طالبت به منذ فترة طويلة بأن يكون لها سفير مقيم في بكين. وأرسلت بريطانيا قوة عسكرية بقيادة اللورد إلجين في العام التالي وهاجمت بكين وأحرقت القصير الصيفي بعد معركة بين القوات الصينية وفرقة كانت ترافق السفير البريطاني وهو في طريقه إلى بكين أسفرت عن مقتل 519 جنديًا بريطانيا وإصابة 456 جنديا آخرين. وأجبر هذا التدخل الوحشي الأسرة الحاكمة على قبول تخصيص حي لإقامة الممثلين الدبلوماسيين. وأذعن الصين لمبدأ التبادل الدبلوماسي لنظام وستفاليا الذي كانت ترفضه وتمقته. وفي قلب هذه النزاعات يكمن سؤال

أكبر عما إذا كانت الصين تشكل بذاتها نظامًا عالميًا أم أنها كدولة جزء من نظام دولي أكبر؟ وتمسكت الصين بالتصور التقليدي. فحتى عام 1863 بعد هزيمتين عسكريتين أمام القوى البربرية وبعد انتفاضة داخلية ضخمة لم تتمكن من القضاء عليها إلا بعد استدعاء القوات الأجنبية أرسل الإمبراطور خطابًا للرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن يؤكد فيها قبول الصين تفويض السماء لحكم الكون فإنها ترى أن كلا من الإمبراطورية الوسطى (الصين) والبلدان الخارجية يشكلون أسرة واحدة دون تمييز. وفي عام 1872، صاغ الباحث الاسكتلندي جيمس ليجي المتخصص البارز في الشؤون الصينية القضية بوضوح وبالثقة التي كانت سمة مميزة لعصره بتفوق التصور الغربي للنظام العالمي:

خلال الأربعين عامًا الماضية، تغير موقفها (الصين) بشكل كامل من الأمم الأكثر تقدمًا. دخلت في معاهدات معهم بشروط متساوية؛ لكنني لا اعتقد أن وزراءها وشعبها أدركوا بعد هذه الحقيقة بشكل واضح وأدركوا حقيقة أن الصين مجرد دولة من بين الدول المستقلة العديدة في العالم وبأن ما يقع تحت السماء ويخضع لحكم إمبراطورهم ليس كل ما يقع تحت السماء وإنما جزء محدد منه على سطح الأرض ويمكن تحديده على الخريطة.

ويتساءل كيسنجر: أي معايير للنظام العالمي ستنتصر بينما التكنولوجيا والتجارة تدفعان النظم المتعارضة للتقارب؟ ويشير إلى أنه بينما تطور نظام وستفاليا في أوروبا من عدد كبير من الدول المستقلة بحكم الأمر الواقع بعد حرب الثلاثين عامًا. دخلت آسيا العالم الحديث دون أن يكون لديها هذا الجهاز المميز للتنظيم الوطني والدولي. وامتلكت العديد من المراكز الحضارية المحاطة بممالك أصغر مع مجموعة من الآليات الدقيقة والآليات المتغيرة للتفاعل فيما بينهم. ويشير إلى أن الخصوبة الثرية للسهول الصينية وثقافتها القائمة على الصمود غير العادي والفطنة السياسية مكنتها من البقاء دولة موحدة لفترة تزيد على ألفي عام وعلى أن تمارس قدرًا كبيرًا من النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي - حتى عندما تكون ضعيفة عسكريًا بالمعايير التقليدية. وتكمن ميزتها النسبية في ثروتها الاقتصادية التي أنتجت بضائع تحتاجها كل الشعوب المجاورة. وتشكلت بهذه العناصر الفكرة الصينية عن النظام العالمي المختلفة بشكل ملحوظ عن النظام الأوروبي القائم على تعددية من الدول المتساوية. ودراما اللقاء بين الصين والغرب المتطور واليابان كانت بتأثير القوى الكبرى المنظمة كدول متوسعة في حضارة

رأت في مظاهر الدولة الحديثة إذلالًا. وصعود الصين إلى القمة في القرن الحادي والعشرين ليس أمرًا جديداً لكنها تعيد تأسيس أنماطا تاريخية. والأمر المثير أن الصين عادت كحضارة داخلية وقديمة وكذلك كقوة عظمى معاصرة وفقًا للنموذج الوستفالي. إنها تجمع بين تراث كل ما هو تحت السماء والتحديث التكنوقراطي والسعي القومي للمزج بين الاثنين خلال القرن العشرين الذي كان قرنًا مضطربًا على نحو غير عادي.

الصين والنظام العالمي

ترك انهيار الأسرة الإمبراطورية في عام 1911 وتأسيس جمهورية صينية تحت قيادة صن يات سين في عام 1912، الصين بدون حكومة مركزية قوية وبدأ عقد سيطر خلاله أمراء الحرب. وظهرت حكومة مركزية أقوى في عهد شيانج كاي شيك في عام 1928، وسعى إلى تمكين الصين من أن تتقلد مكانًا وفقًا للتصور الوستفالي للنظام العالمي وفي النظام الاقتصادي العالمي. وحاولت أن تنتسب إلى نظام دولي كان هو نفسه يعاني من اضطراب. ولكن في هذه اللحظة بدأت اليابان التي كانت قد بدأت في مشروعها التحديثي قبل 50 عامًا، سعيها للهيمنة على آسيا. وبعد احتلال منشوريا في عام 1931، قامت اليابان باحتلال مساحات أكبر في وسط وشرق الصين في عام 1937. ومنعت الحكومة الوطنية من تعزيز وضعها وحصل التمرد الشيوعي المسلح على مساحة للتنفس. ورغم أن الصين كانت واحدة من الحلفاء الذين خرجوا منتصرين بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945، إلا أن الحرب الأهلية مزقتها.

وفي أول أكتوبر عام 1949، أعلن زعيم الحزب الشيوعي المنتصر ماو تسي تونغ من بكين تأسيس جمهورية الصين الشعبية بكل ما تعنيه العبارة. فالشعب الصيني نهض. وأوضح ما هذا الشعار بعد أن طهرت الصين نفسها وعززت قوتها من خلال عقيدة الثورة المستمرة وشرعت في تفكيك كل المفاهيم القائمة للنظامين الداخلي والدولي. وتعرض الطيف المؤسسي كله للهجوم: الديمقراطية الغربية والقيادة السوفيتية للعالم الشيوعي وتركة الماضي الصيني. وبشر كيسنجر إلى أن هذه الثورة كانت موجهة لكي تنتج في النهاية نوعًا من الحصيلة الصينية التقليدية: نوعًا من الشيوعية الأصيلة بالنسبة للصين، لتعزل نفسها من خلال شكل متميز للسلوك الموجه بالإنجازات مصحوبًا بسلطة أخلاقية صينية فريدة وأصبحت ثورية الآن موجهة مرة أخرى

بفكرة كل ما هو تحت السماء. وأدار ماو الشؤون الدولية بالاعتماد على الطابع الفريد للصين. ونظرًا لأن الصين ضعيفة موضوعيًا وفقًا للطريقة التي يقيس بها بقية العالم القوة، أصر ماو دورها المركزي من خلال التفوق النفسي والأيديولوجي، الذي يتضح من خلال تحدي العالم الذي يركز على القوة المادية بدلًا من التصالح معه. وفي كلمة له أمام لزعماء الحزب الشيوعي في موسكو في عام 1957 فاجأ ماو الحاضرين عندما قال إن الصين بتعدادها وثقافتها الأكثر صلابة ستخرج منتصرة من أي حرب نووية. لقد أراد إقناع العالم بأنه يفكر في الحرب النووية برباطة جأش.

وهنا يكشف كيسنجر عن جانب من اتصالاته السرية مع الصين، ويقول إن تشو إن لاى لخص له أثناء زيارته السرية الأولى لبكين في يوليو تموز عام 1971 تصور ماو للنظام العالمي بأن أشار إلى عبارة ماو الشهيرة: كلما كان العالم في فوضى فنحن في وضع ممتاز، فالجمهورية الشعبية التي قويت بسنوات من الصراع ستخرج في النهاية منتصرة ليس في الصين فقط وإنما في كل مكان تحت السماء. واندمج النظام العالمي الشيوعي مع الرؤية التقليدية للبلاط الإمبراطوري. ومثل الإمبراطور تشين شي هوانج، مؤسس أول مملكة قوية في الصين (221 - 207 قبل الميلاد)، سعى ماو إلى توحيد الصين بينما كان يقاتل أيضًا من أجل تدمير الثقافة القديمة التي حملها مسؤولية ضعف الصين وإذلالها. وحكم بأسلوب مشابه إلى حد كبير لأسلوب أي إمبراطور (رغم أن الأباطرة لم ينظموا مؤتمرات حاشدة) ومزجه بممارسات لينين وستالين. وجسد ما كذلك المعضلة التي يواجهها الثوري. فكلما كانت التغييرات التي يسعى الثوري إلى إحداثها شاملة كلما كانت المقاومة التي يواجهها أكبر، ليس بالضرورة من قبل الخصوم الأيديولوجيين والسياسيين وإنما بسبب القصور الذاتي للمألوف. والثوري معرض دائمًا للوقوع تحت إغراء تحدي تسريع برنامجه الزمني ومضاعفة وسائل فرض رؤيته. وبدأ ماو برنامج القفزة العظيمة للأمام المدمر في عام 1958 لفرض التصنيع الفائق والثورة الثقافية في عام 1966 لتطهير الجماعة الحاكمة ومنه مأسستها في حملة أيديولوجية استمرت عشر سنوات وأبعدت جيلًا من الشباب المتعلم إلى الريف. ولاقى عشرات الملايين حتفهم لتحقيق أهداف ماو - جرت تعبئتهم لاختصار ما كان يعتبر عملية تاريخية حتى ذلك الوقت في حياة جيل واحد.

وينتصر الثوار عندما يتم التعامل مع إنجازاتهم كمسلمات وينظر إلى الثمن الذي دفع فيها على أنه ضرورة حتمية. وعاني بعض الزعماء المعاصرون أثناء الثورة الثقافية لكنهم يقولون الآن إن هذه المعاناة منحتهم القوة وأعدوا أنفسهم للمهام الشاقة لقيادة مرحلة أخرى من التحول العظيم. ويقبل الجمهور الصيني على ما يبدو، خصوصًا الجيل الصغير الذي لم يكن معاصرًا لهذه المحنة بشكل مباشر، تصوير ماو باعتباره موحدًا للصين من أجل كرامة الصينيين. ويتساءل كيسنجر عن أي جانب من تجربة ماو سيكون له دور كبير في تحديد علقة الصين بالنظام العالمي للقرن الحادي والعشرين - التحدي الماوي المستهزئ بالعالم أم التصميم القوي الذي تم اكتسابه من خلال المعاناة من ثورات ماو؟

ويشير كيسنجر إلى أن الصين في المراحل الأولى لم يكن لديها سوى أربع سفراء في أنحاء العالم بمحض اختيارها وكانت في مواجهة مع القوتين النوويتين الأعظم - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبنهاية الستينيات، أدرك ماو أن الثورة الثقافية أنهكت رغم قدرة الصينيين على التحمل المجربة لمئات القرون وأن عزلة الصين قد تغري بالتدخلات الخارجية التي سعى للتغلب عليها من خلال الصرامة الأيديولوجية والتحدي. وفي عام 1989، كان الاتحاد السوفيتي على وشك مهاجمة الصين على ما يبدو إلى الحد الذي دفع ماو على نشر الوزارات في الأقاليم ولم يتبق في بكين سوى رئيس الوزراء تشو إن لاي. ورد ما على هذه الأزمة على نحو غير متوقع. وأنهى واحدا من أكثر الجوانب فوضوية للثورة الثقافية بالاعتماد على القوات المسلحة وإنهاء الحرس الأحمر بإرسالهم إلى الريف لينضموا إلى الضحايا السابقين في العمل في السخرة. وسعى لتوجيه ضربة حاسمة للاتحاد السوفيتي بالتحرك في اتجاه الولايات المتحدة التي كانت حتى ذلك الوقت عدوًا لدودًا. وقدر أن الانفتاح على الولايات المتحدة سينهي عزلة الصين ويقدم للدول الأخرى التي كانت ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية مبررًا لأن تعترف بها.

ويشير كيسنجر إلى تحليل مثير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أعد قبل زيارته الأولى للصين أشار إلى أن التوترات الصينية السوفيتية كانت قوية إلى حد جعل التقارب الأمريكي الصيني ممكنًا لكن الحماسة الأيديولوجية لماو ستمنع حدوث ذلك في حياته. ويلاحظ أن الثورات مهما تكون شاملة في حاجة إلى أن تستقر في النهاية وذلك كان الدور التاريخي الذي لعبه دينج شياو بينج. ورغم أن كان ضحية لحملات التطهير لماو إلا أنه أصبح

الحاكم الفعلي للصين بعد عامين من وفاة ما في عام 1976. وشرع بسرعة في إصلاح الاقتصاد وفي انفتاح البلاد. واتبع ما اسماه اشتراكية بخصائص صينية وحرر القدرات الكامنة لدى الشعب الصيني. وأصبحت الصين بعد أقل من جيل ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ودخلت الصين المؤسسات الدولية وقبلت القواعد القائمة للنظام العالمي، ليس عن اقتناع وإنما لتسريع هذا التحول المثير.

ويلاحظ كيسنجر أن مشاركة الصينية بعض جوانب هياكل وستفاليا حمل معه تناقضًا ولد في من التاريخ الذي دفعها للدخول في النظام الدولي للدول. لم تنس الصين أنها أجبرت أصلًا على الدخول في النظام على نحو يتعارض بشدة مع صورتها التاريخية لذاتها ولمبادئ نظام وستفاليا المعترف بها. وعندما طلب منها الالتزام بقواعد النظام الدولي ومسؤولياته فإن رد فعل كثير من الصينيين بما في ذلك كبار الزعماء متأثرًا بشدة بإدراك أنها لم تشارك في وضع هذه القواعد. ولكنهم يتوقعون - وسيتحركون إن عاجلًا أو آجلًا لتحقيق هذا التوقع - أن يتطور النظام الدولي على نحو يمكن الصين من منخرطة بشكل رئيسي في صنع المزيد من القواعد الدولية حتى إلى حد تعديل بعض القواعد السائدة. وأصبحت بكين أكثر نشاطًا على المستوى الدولي وهي تنتظر حدوث ذلك. واستعادت الصين من خلال المشاركة كل المنتديات الدولية مع ظهورها كأكبر قوة اقتصادية في العالم الوضع الذي عرفت به على مدى قرون والذي يتميز بنفوذها الواسع. والسؤال الآن، كيف سيرتبط ذلك بالبحث المعاصر عن النظام العالمي، خصوصًا بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة.

ويختتم كيسنجر هذا الجزء بتأكيد أن الولايات المتحدة والصين ركيزتان للنظام العالمي لا يمكن الاستغناء عنهما. ويلاحظ أن كلًا منهما كشف على نحو لافت للنظر عن موقف متناقض تجاه النظام الدولي الذي يعملان الآن على تثبيته، بتأكيد التزامهما تجاهه حتى لو كان لديهما تقييم متحفظ لجوانب من تخطيطه. لم يكن لدى الصين سابقة للدور الذي تسعى للعبه في ترتيبات القرن الحادي والعشرين كدولة عظمى بين دول أخرى. ولا الولايات المتحدة لديها خبرة للتعامل على أساس متواصل مع بهذا الحجم والانتشار والأداء الاقتصادي يتبنى نموذجًا مختلفا على نحو متميز للنظام الداخلي. ويشير إلى أن الخلفيات الثقافية والسياسية للدولتين تختلفان في جوانب مهمة. وبينما النهج السياسي الأمريكي للنظام العالمي عملي فإن النهج الصيني

قائم على تصورات. وبينما لم يكن لأمريكا قط جار قوي يهددها؛ لم تعدم الصين قط عدوًا قويًا على حدودها. وترى أمريكا أن هناك حلًا لكل مشكلة، بينما يرى الصينيون أن كل حل تذكرة مرور لمجموعة جديدة من المشاكل. وبينما تسعى أمريكا إلى نتائج تستجيب للظروف المباشرة؛ يركز الصينيون على التغير التطوري. وفيما يضع الأمريكيون برنامجًا للعناصر التي يمكن تحقيقها عمليًا يضع الصينيون مبادئ عامة ويجرون تحليلًا للوجهة التي ستؤدي إليها. ويتشكل التفكير الصيني في جانب منه بالشيوعية لكنه يضم الطريقة الصينية التقليدية في التفكير بدرجة تتزايد، وهما أمران غير مؤلفين بشكل بديهي للأمريكيين.

ويشير إلى أن الصين والولايات المتحدة لم يشاركا في تاريخيهما بشكل كامل في نظام دولي للدول ذات السيادة إلا مؤخرًا. وترى الصين أنها فريدة مكتفية بذاتها بينما ترى أمريكا نفسها فريدة واستثنائية لكن لديها التزام أخلاقي بدعم القيم في أنحاء العالم لأسباب تتجاوز منطق الدولة. مجتمعان عظيمان بثقافتين مختلفتين وافتراضات أساسية مختلفة يمران بتعديلات داخلية جوهرية؛ وسواء ترجم هذا إلى صراع أم إلى شكل جديد للشراكة فإنه سيلعب دورًا مهمًا في تشكيل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويحكم الصين الآن الجيل الخامس منذ الثورة. ولخص كل زعيم من الزعماء السابقين رؤية جيله الخاصة لاحتياجات الصين. فماو كان مصممًا على اجتثاث المؤسسات القائمة، بما في ذلك تلك المؤسسات التي بناها في المرحلة الأصلية لانتصاره، خشية أن تصاب بالركود نتيجة للنزعات البيروقراطية للصين. وأدرك دينج شياو بينج أن الصين لا يمكن أن تحافظ على دورها التاريخي بدون إلا إذا أصبحت منخرطة في النظام الدولي، وركز على توسيع نفوذ الصين بتحديث المجتمع والاقتصاد. وعلى ذلك الأساس، تغلب جيانج زيمين، بدءًا من عام 1989، والذي عين أثناء أزمة ساحة تيان آن مين (السلام السماوي)، على نتائجها بفضل دبلوماسيته الشخصية على المستوى الدولي وبتوسيع قاعدة الحزب الشيوعي داخليًا. وقاد جمهورية الصين الشعبية لتصبح عضوا كاملًا في النظام الدولي والنظام التجاري. وهو جين تاو الذي اختاره دينج، هدأ ببراعة المخاوف من قوة الصين المتنامية ووضع الأساس لتصور لنوع جديد من العلاقة التي أعلنها دينج.

ويرى كيسنجر أن قيادة تشي جين بينغ سعت إلى بناء هذه الموروثات بالشروع في برنامج إصلاح كبير على غرار ما فعله دينج. وتصور نظامًا سيصبح أكثر شفافية، رغم أنه

يتحاشى الديمقراطية، وستتحدد فيه النتائج بالإجراءات القانونية بأكثر مما تتحدد بالنمط القائم للعلاقات الشخصية والعائلية. وأعلن تحديه لكثير من المؤسسات والممارسات القائمة - المشروعات التي تديرها الدولة ومناطق نفوذ المسؤولين الإقليميين والفساد المستشري - على نحو يجمع بين الرؤية والشجاعة ولكن من المؤكد أنه سيجلب فترة من السيولة والغموض. ويعبر تكوين الحكومة الصينية عن تطور الصين نحو المشاركة في الشؤون العالمية، بل وتشكيلها. في عام 1982، لم يكن أي من أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي حاصل على تعليم جامعي. والآن فإن جميعهم تقريبا لديهم تعليم جامعي وبينهم عدد كبير حاصل على درجة متقدمة. والتعليم الجامعي في الصين قائم على المناهج الغربية وهذا يمثل قطيعة حادة مع الماضي الصيني.

منظور أبعد مدى

ويشير كيسنجر إلى أن التوترات بين قوة راسخة وأخرى صاعدة ليست مسألة جديدة. وحتمًا، فإن القوة الصاعدة تعامل تصطدم في بعض المجالات التي تعامل حتى الآن كمناطق خاصة للقوى الراسخة. وعلى المنوال نفسه، فإن القوى الصاعدة يساورها الشك في أن منافسيها قد يسعون إلى سحق نموها قبل فوات الأوان. وأظهرت دراسة لجامعة هارفارد أنه قي 15 حالة تاريخية كانت فيها قوة صاعدة وأخرى قائمة فإن عشر حالات منها انتهت إلى الحرب. ومن ثم، لم يكن مفاجئًا أن مفكرين استراتيجيين مهمين من الجانبين يستحضرون أنماطًا من السلوك والتجربة التاريخية للتنبؤ بحتمية الصراع بين المجتمعين. فعلى الجانب الصيني، يجري تفسير الكثير من التحركات الأمريكية باعتبارها تخطيط لإحباط صعود الصين، وينظر إلى الترويج الأمريكي لحقوق الإنسان مشروعًا لتقويض الهيكل السياسي الداخلي للصين. ووصفت بعض الشخصيات الكبيرة ما يعرف بسياسة المحاور الأمريكية كنذير لمواجهة حاسمة تستهدف إبقاء الصين بشكل دائم في وضع ثانوي. وعلى الجانب الأمريكي، فإن التخوف هو أن الصين التي تنمو ستقوض بشكل منتظم التفوق الأمريكي وبالتالي الأمن الأمريكي. وترى جماعات كبيرة أن الصين تشبه الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، مصممة على تحقيق سيطرة عسكرية واقتصادية على كل المناطق المحيطة بها والهيمنة في نهاية المطاف. وتعزز المناورات

العسكرية والبرامج العسكرية لكل طرف الشكوك لدى الطرف الآخر. وحتى عندما تكون هذه الإجراءات عادية فإنه يجري تفسيرها بعبارات السيناريو الأسوأ. وعلى كل طرف مسؤولية الانتباه خشية أن يؤدي القيام بنشر قوات من جانب واحد والسلوك الأحادي إلى سباق على السلاح.

ويقترح كيسنجر على الجانبين فهم تاريخ العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، عندما تصاعد الظهور التدريجي لأجواء من الشك والمواجهة الكامنة إلى كارثة. فزعماء أوروبا أوقعوا أنفسهم في مأزق بسبب تخطيطهم العسكري وعدم قدرتهم على الفصل بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي.

وهناك قضيتان أخريان تسهمان في توتر العلاقات الصينية الأمريكية. فالصين ترفض افتراض أن النظام الدولي يقوى بانتشار الليبرالية الديمقراطية وأن المجتمع عليه التزام بتحقيق هذا، وأن يحقق بشكل خاص تصوره لحقوق الإنسان من خلال العمل الدولي. وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تعدل تطبيق آرائها حول حقوق الإنسان بالنسبة لأولويات استراتيجية، لكن لا يمكن لأمريكا أن تتخلى أبدًا عن هذه المبادئ تمامًا. وعلى الجانب الصيني عبر دينج شياو بينج عن رؤية النخبة الصينية في هذا الموضوع:

في الواقع، فإن السيادة الوطنية أهم إلى حد بعيد من حقوق الإنسان، لكن مجموعة السبع (أو الثماني) كثيرًا ما ينتهكون سيادة بلدان العالم الثالث الفقيرة والضعيفة. فحديثهم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يستهدف سوى ضمان مصالح البلدان القوية والغنية، التي تستفيد من قوتها لابتزاز البلدان الضعيفة وتسعى وراء الهيمنة وتمارس سياسات القوة.

ويشير كيسنجر إلى أنه لا يوجد حل وسط رسمي ممكن بين الرأيين؛ ويرى أن منع الخلاف من التطور إلى صراع أحد الالتزامات الرئيسة لزعماء الدولتين. ويرى أن القضية الأكثر إلحاحية تتعلق بكوريا الشمالية، التي ينطبق عليها قول بسمارك المأثور في القرن التاسع عشر: نحن نعيش في زمن عجيب، القوي فيه ضعيف بسبب أخلاقه والضعيف يصبح قويًا بسبب وقاحته. فكوريا الشمالية لا تحكم بأي مبدأ مقبول للشرعية، ولا حتى بمبدئها الشيوعي المزعوم. وإنتاجها الرئيس هو تصنيع عدد قليل من الأسلحة النووية ولا تملك أي

قدرة عسكرية للدخول في حرب. لكن وجود هذه الأسلحة له تأثير سياسي يفوق كثيرًا الفائدة العسكرية. وهي توفر حافزا لليابان وكوريا الجنوبية لإنشاء قدرة نووية عسكرية. وتشجع بيونجيانج على الإقدام على مخاطر لا تتناسب مع قدراتها العسكرية، مما يثير خطر نشوب حرب أخرى في شبه الجزيرة الكورية. وتجسد كوريا الشمالية بالنسبة للصين موروثات معقدة. ففي أعين كثير من الصينيين، تمثل الحرب الكورية رمزًا لتصميم الصين على إنهاء قرن من الإذلال وأن تنهض على المسرح العالمي، ولكن أيضا تحذير من التورط في حروب لا تسيطر الصين على مصادرها وقد تكون تداعياتها نتائج خطيرة طويلة الأجل وغير مقصودة وهذا هو السبب في أن الصين والولايات المتحدة مواقف متشابهة في مجلس الدولي التابع للأمم المتحدة بمطالبة كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي وليس فقط تقييده.

والتخلي عن الأسلحة النووية قد يؤدي إلى التفكك السياسي لنظام بيونجيانج. لكن التخلي عنها هو تحديدًا ما طالبت به الولايات المتحدة والصين علانية في قرارات الأمم المتحدة التي يعززانها. والدولتان في حاجة إلى تنسيق سياساتهما لتحقيق أهدافهما المعلنة. فهل سيكون من الممكن جمع مخاوف وأهداف الجانبين بشأن كوريا؟ وهل ستتمكن الولايات المتحدة والصين من وضع استراتيجية تعاونية من أجل كوريا غير نووية وموحدة تكون معها جميع الأطراف أكثر أمنًا وأكثر حرية؟ ويرى كيسنجر أن ذلك سيكون خطوة كبيرة نحو نوع جديد من العلاقات بين القوى الكبرى كثيرًا ما يكون في حاجة لأن يوضع موضع التطبيق وكثيرًا ما يكون ظهوره بطيئًا.

ويشير كيسنجر إلى أن زعماء الصين الجدد سيدركون أن رد فعل الشعب الصيني على برنامجهم الكبير لا يمكن أن يكون معروفًا؛ فهم يبحرون في مياه لم يبحروا فيها من قبل. ولا يمكن أن يكونوا راغبين في مغامرات خارجية، لكنهم سيقاومون التدخل فيما يعتبرونه مصالحهم الجوهرية وربما بإصرار أكبر مم إصرار من سبقوهم لأنهم يشعرون بأنهم ملزمون بتفسير التعديلات التي لا يمكن فصلها عن الإصلاح بتعزيز تأكيدهم للمصلحة الوطنية. وأي نظام دولي يضم كلًا من الولايات المتحدة والصين يجب أن يشتمل على توازن للقوة، لكن الإدارة التقليدية للتوازن يجب أن تكون مخففة بالاتفاق على المعايير ومدعومة بعناصر التعاون. ويدرك زعماء الصين والولايات المتحدة علانية المصلحة المشتركة للبلدين في الوصول

إلى نتيجة بناءة. واتفق رئيسان أمريكيان (باراك أوباما وجورج بوش) مع نظيريهما الصينيين (تشي جين بينغ وهو جين تاو) على إقامة شراكة استراتيجية في منطقة المحيط الهادي، والتي هي طريقة للحفاظ على ميزان القوة مع العمل على تقليص المخاطر العسكرية المصاحبة لذلك. وإلى الآن لم يصاحب الإعلانات عن النوايا خطوات محددة في الاتجاه المتفق عليه. ويشير إلى أن الشراكة لا يمكن أن تتحقق بالإعلانات. ولا يمكن لأي اتفاق أن يضمن مكانة دولية محددة للولايات المتحدة. وإذا أدركت الولايات المتحدة أنها قوة تتراجع - كمسألة تتعلق بالاختيار ولا تتعلق بالقدر - فإن الصين والبلدان الأخرى ستخلفها في كثير من القيادة العالمية التي مارستها الولايات المتحدة في معظم الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، بعد فترة فاصلة من الاضطرابات والقلاقل.

قد يري كثير من الصينيين أن وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى قد تجاوز ذروته. لكن لدى القيادة الصينية أيضًا إدراك بأن الولايات المتحدة ستحتفظ بقدرة كبيرة للقيادة في المستقبل المنظور. ويشير كيسنجر إلى أن جوهر تشييد نظام عالمي بناء هو ألا تكون هناك دولة منفردة سواء الولايات المتحدة أو الصين في وضع يسمح لها بأن تشغل بنفسها بدور القيادة العالمية على النحو الذي شغلته الولايات المتحدة في الفترة اللاحقة مباشرة للحرب العالمية الثانية عندما كانت قوة فائقة من الناحيتين المادية والنفسية. فإن الولايات المتحدة، في شرق آسيا، ليست هي قوة حفظ التوازن باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الميزان. وينوه كيسنجر إلى النتيجة التي أوضحتها الفصول السابقة من الكتاب والتي تشير إلى مدى خطورة الميزان عندما يكون عدد اللاعبين صغيرًا وكيف يمكن أن يكون تغيير الولاء حاسمًا. ويشير إلى أن من المرجح أي يؤدي أي نهج عسكري بحت في ميزان شرق آسيا تحالفات أكثر جمودًا من تلك التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

ويرى كيسنجر أن شيئًا قريبا من توازن القوى قائم في شرق آسيا بين الصين وكوريا واليابان والولايات المتحدة فيما تعد روسيا وفيتنام مشاركين من خارج المنطقة. لكنه يختلف عن موازن القوى التاريخية من حيث أن أحد المشاركين الرئيسين، الولايات المتحدة، يقع مركز ثقله بعيدًا عن المركز الجغرافي لشرق آسيا - وقبل أي شيء لأن زعماء البلدين اللذين تنظر قواتهما المسلحة إلى نفسيهما كعدوين كما يتبين من النشرات العسكرية لكل منهما وتعلن

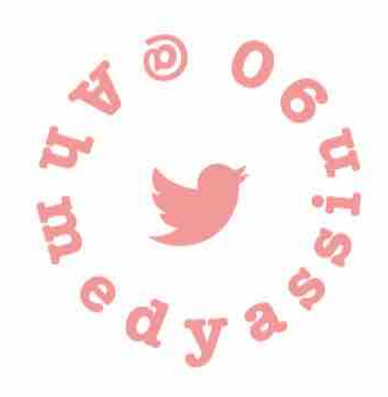
البيانات كذلك أن الشراكة هدف في القضايا السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة حليفة لليابان وشريكة معلنة للصين - وهو وضع مماثل لوضع بسمارك عندما أقام تحالفًا مع النمسا وأبرم اتفاقية مع روسيا لتحقيق التوازن. ويرى كيسنجر أن المفارقة هي أن هذا الغموض تحديدًا هو الذي أبقى على مرونة التوازن الأوروبي. وأن التخلي عنها من أجل الشفافية هو الذي أدى إلى سلسلة من المواجهات المتزايدة التي بلغت ذروتها بالحرب العالمية الأولى. ويرى أنه بعد مرور أكثر من قرن على سياسة الباب المفتوح ووساطة الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في الحرب الروسية اليابانية، بات منع هيمنة أي قوة على آسيا سياسة أمريكية ثابتة. ويشير إلى أنه في ظل الظروف المعاصرة، يبكون من الحتمي أن تحافظ الصين على قوات من المحتمل أن تكون عدائية في أبعد مكان ممكن عن حدودها. ويبحر البلدان في تلك المساحة. والحفاظ على السلام يعتمد على ضبط النفس الذي تلتزم به القوتان في السعي لتحقيق أهدافهما وفي قدرتهما على اقتصار التنافس على المجالين السياسي والدبلوماسي.

ويشير كيسنجر إلى أن القوات العسكرية هي التي حددت الخطوط الفاصلة في الحرب الباردة. وفي الفترة الراهنة لا يجب أن تكون الخطوط الفاصلة محددة أساسًا بالانتشار العسكري، ولا يجب أن ينظر إلى المكون العسكري باعتباره المحدد الوحيد، أو حتى المحدد الرئيس، للتوازن. والمفارقة هي أن مفاهيم الشراكة يجب أن تصبح هي عناصر ميزان القوة الحديثة، خصوصًا في آسيا، وهو مفهوم، إذا ما طبق باعتباره مبدأ شاملًا، سيكون مفهوما لم يسبق له مثيل من حيث أهميته. ولن يستطيع الجمع بين استراتيجية توازن القوى ودبلوماسية الشراكة إزالة جميع الجوانب العدائية، وإنما يمكنه التخفيف من آثارها. وقبل أي شيء، يمكن لهذه التوليفة أن تعطي الزعماء الصينيين والأمريكيين خبرات في التعاون البناء، وأن تنقل لمجتمعيهما طريقة للبناء نحو مستقبل أكثر سلامًا. ويشير إلى أن النظام يحتاج دائمًا إلى توازن دقيق بين ضبط النفس والقوة الشرعية. وفي آسيا يجب الجمع بين توازن القوى والشراكة. ومن شأن الاقتصار على التعريف العسكري للميزان أن يؤدي إلى المواجهة. ومن شأن التركيز على مفهوم نفسي بحت أن يثير مخاوف من الهيمنة. ويجب على ممارسة حكيمة لفن الحكم أن تتوصل إلى ذلك التوازن، فبدونه الكارثة تلوح.

الباب الرابع



التصور الأمريكي للنظام العالمي


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

العمل من أجل البشرية:
الولايات المتحدة وتصورها للنظام

يستهل كيسنجر تناوله للتصور الأمريكي للنظام العالمي باستعراض لطبيعة الشخصية الأمريكية والعناصر المكونة لها قبل أن يرصد دخول الولايات المتحدة ويتابع تحولات الرؤية الأمريكية للنظام العالمي ودورها فيه مع ثلاثة رؤساء أمريكيين هم تيودور روزفلت وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت. ويقول كيسنجر إنه لم توجد دولة في العالم لعبت دورًا في تشكيل النظام العالمي المعاصر مثل الولايات المتحدة، ولا توجد دولة مثلها شهدت مثل هذا التناقض بشأن مشاركتها فيه. ولعبت أمريكا المشبعة باقتناع بأن مسارها سيشكل مصير البشرية دورًا متناقضًا، عبر تاريخها، في النظام العالمي: فهي توسعت في القارة باسم المصير الواضح بينما تنبذ أي مخططات إمبريالية، ومارست نفوذًا في أحداث خطيرة بينما تنفي أي دافع من المصلحة الوطنية؛ وأصبحت قوة عظمى بينما تتنصل من أي ممارسة لسياسة القوة . ويشير إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية عبرت عن اقتناع بأن مبادئها الداخلية عالمية بالبديهة وأن تطبيقها في كل الأوقات مفيد؛ وعليه فإن التحدي الحقيقي في التعامل الأمريكي في الخارج ليست السياسة الخارجية بالمعني التقليدية وإنما مشروع لنشر القيم التي تعتقد أن كل الشعوب الأخرى تتطلع لتكرارها.

ويصاحب هذا المبدأ رؤية لأصالة وجاذبية غير عادية. وبينما اعتبر العالم القديم العالم الجديد ساحة للغزو من أجل الثروة الهائلة والسلطة، نشأت في أمريكا أمة جديدة تؤكد حرية الاعتقاد وحرية العمل باعتبارهما جوهر تجربتها وشخصيتها الوطنية. ففي أوروبا، تأسس النظام على أساس فصل المطلقات الأخلاقية بحذر عن المساعي السياسية - لأن محاولات

فرض إيمان طرف أو نسقه الأخلاقي على الشعوب المتنوعة للقارة انتهت على نحو مدمر. وفي أمريكا كانت الروح التبشيرية مغروسة مع انعدام ثقة متأصل في المؤسسات القائمة وفي التسلسل الهرمي. ففي الشخصية الأمريكية هذه، فإن حب الحرية هو الملمح المسيطر الذي يسم الجميع ويميزهم. وألكسيس دو توكفيل الأرستقراطي الفرنسي الذي جاء إلى الولايات المتحدة في عام 1831 وكتب الكتاب الأكثر فهمًا لروح شعبها وتوجهاتهم، وتتبع الشخصية الأمريكية على نحو مماثل لما قال إنه نقطة انطلاقها التي تمثلت في الجمع بين روح الدين وروح الحرية. ويرى كيسنجر أن انفتاح الثقافة الأمريكية ومبادئها الديمقراطية جعل الولايات المتحدة نموذجًا وملاذًا للملايين. وفي الوقت نفسه، أنتج الاقتناع بأن المبادئ الأمريكية عالمية عنصرًا يتحدى النظام الدولي لأنه يشير إلى أن الحكومات التي لا تمارس هذه المبادئ ليست حكومات كاملة الشرعية. وهذه العقيدة - المتأصلة بشدة في التفكير الأمريكي التي لم ألا من حين لآخر كسياسة رسمية - تفترض أن قسمًا كبيرًا من العالم يعيش في ظل نوع من الترتيب غير المرضي والذي يخضع للاختبار وإنه سيستبدل في يوم ما؛ وفي الوقت نفسه، فإن علاقاتهم مع أقوى دولة في العالم يجب أن تنطوي على عنصر ما معارض لهم. وهذه التوترات كانت متأصلة منذ بداية التجربة الأمريكية. ولم تكن أمريكا بالنسبة لتوماس جفرسون قوة كبيرة تتشكل وحسب وإنما إمبراطورية للحرية - قوة دائمة التوسع تعمل من أجل البشرية لتثبيت مبادئ الحكم الصالح.

وهكذا، فإن توسع الولايات المتحدة ونجاح مساعيها كان متوافقًا مع مصالح البشرية. وطرح جفرسون وزملاؤه ضم جميع أراضي أمريكا الشمالية وحتى كوبا إلى الولايات المتحدة لبناء إمبراطورية للحرية. وهذه الإمبراطورية تختلف عن الإمبراطوريات الأوروبية التي اعتبروها إمبراطوريات قامت على إخضاع الشعوب الأجنبية وقهرها. وبالرغم من هذه الطموحات، فإن جغرافية أمريكا المواتية ومواردها الهائلة ساعدت على ظهور تصور يرى أن السياسة الخارجية نشاط اختياري. فالولايات المتحدة آمنة وراء محيطين كبيرين وكانت في وضع سمح لها بأن تتعامل مع السياسة الخارجية كسلسلة من التحديات العرضية وليست كمشروع دائم. واعتبرت الدبلوماسية والقوة، في هذا التصور، مرحلتين متمايزتين للنشاط، يسير كل منهما وفقًا لقواعده المستقلة. وجرى الجمع بين مبدأ الاجتياح العالمي وبين توجه

متعارض نحو البلدان - الأقل حظًا بالضرورة من الولايات المتحدة - التي شعرت باضطرار لأن يكون لديها سياسة خارجية كممارسة دائمة تستند على بلورة للمصلحة الوطنية وتوازن القوى. واستمرت هذه العادات حتى بعد أن وصلت الولايات المتحدة إلى مرتبة القوة الكبرى خلال القرن التاسع عشر. واتخذت الولايات المتحدة في ثلاث مرات - في حربين عالميتين والحرب الباردة - قرارًا حاسمًا بدعم نظام دولي في مواجهة حربين عالميتين والحرب الباردة ضد تهديدات معادية وتهديدات أخرى تنطوي على إمكانية لتدمير العالم. وفي كل الحالات دعمت الولايات المتحدة نظام وستفاليا الدولي وتوازن القوى في حين أنها ألقت بالمسؤولية على مؤسسات ذلك النظام في اندلاع العمليات الحربية وأعلنت الرغبة في بناء نظام عالمي جديد تمامًا. وفي معظم هذه الفترة كان الهدف الضمني للاستراتيجية الأمريكية خارج نصف الكرة الغربي هو نقل العالم إلى حالة تجعل الدور الاستراتيجي الأمريكي غير ضروري.

ومنذ البداية، أدى دخول أمريكا في الوعي الأوروبي إلى إعادة فحص الحكمة التي حصلت عليها؛ وهو أن الاستيطان سيفتح آفاقًا جديدة للأفراد الذين يعدون بإعادة اختراع رئيسية للنظام العالمي. وكان الأمريكيون كمستوطنين أوائل في العالم الجديد حدًا للحضارة الغربية التي كانت وحدتها تتكسر، ومسرحًا جديدًا تعرض من خلاله إمكانية بناء نظام أخلاقي. هؤلاء المستوطنون تركوا أوروبا ليس لأنهم كفوا عن الاعتقاد بمركزيتها وإنما لأنهم يعتقدون أنها لم تستطع تحقيق ما كانت تصبو إليه وهو قارة موحدة لها حكومة مقدسة. ووفرت أمريكا مجالا لتحقيق هذا على الشواطئ البعيدة. وبينما قبلت أوروبا تحقيق الأمن من خلال التوازن جرب الأمريكيون أحلام الوحدة والحكم.

أمريكا على المسرح العالمي

وعرفت أمريكا نفسها بأنها قوة جديدة عندما بدأت تأكيد استقلالها. وعرض ميثاق استقلالها مبادئها وافترض أن الجمهور الذي يخاطبه هو آراء البشرية. وفي مقال افتتاحي للأوراق الفيدرالية المنشورة في عام 1787، وصف ألكسندر هاميلتون الجمهورية الجديدة بأنها إمبراطورية من عدة وجوه والأهم في العالم الذي سيثبت نجاحها أو فشلها قابلية بقاء الحكم الذاتي في أي مكان. وتعامل مع هذا الافتراض كمعرفة عامة. لكن الآباء المؤسسين

كانوا متطورين أدركوا توازن القوى الأوروبي ووظفوه لصالح البلد الجديد. وأقاموا تحالفًا مع فرنسا ووظفوه في الحرب من أجل الاستقلال عن بريطانيا. وفككوا الخلف مع فرنسا فيما بعد عندما انهمكت الأخيرة في حروبها الثورية في أوروبا والتي لم يكن لأمريكا مصلحة فيها. واستمرت هذه الاستراتيجية لمدة قرن في أعقاب حرب قصيرة مع بريطانيا في عام 1812 مما سمح للولايات المتحدة بأن تحقق ما لم تستطع قوة أحرى في العالم تحقيقه؛ أصبحت قوة كبرى في مساحة قارة من خلال تراكم القوة الداخلية مع سياسة خارجية ركزت بشكل كامل تقريبًا على الهدف السلبي بإبقاء التطورات الخارجية لأبعد ما يمكن.

وشرعت الولايات المتحدة على الفور في نشر هذه الحكمة في الأمريكتين. وسمحت تسوية ضمنية مع بريطانيا، القوة البحرية الرئيسة، للولايات المتحدة بأن تعلن في مبدأ مونرو في عام 1823 أن نصف الكرة الغربي كله خارج نطاق الاستعمار الأجنبي قبل عقود من امتلاكها لشيء قريب من القوة لتنفيذ هذا الإعلان الشامل. وجرى تفسير مبدأ مونرو في الولايات المتحدة على أنه توسيع لحرب الاستقلال وحماية نصف الكرة الغربية من تطبيق ميزان القوة الأوروبي. ويشير كينسجر إلى أنه لم تتم استشارة أي دولة من دول أمريكا اللاتينية. ونظر إلى توسع أمريكا باعتباره تطبيق لقانون الطبيعة. وأعطى الأمريكيون اسما آخر لعملية توسعهم التي عرفت في أماكن أخرى باعتبارها إمبريالية: تحقيق قدرنا في القارة التي اختصتها العناية الإلهية للتطور الحر للملايين التي تتضاعف سنويًا وجرى التعامل مع الاستيلاء على مساحات كبيرة من الآرض باعتباره صفقة تجارية بشراء أراضي لويزيانا من فرنسا والتطور الحتمي لهذا المصير في حالة المكسيك. ولم تكن الولايات المتحدة تورطت في عمليات حربية كاملة في الخارج مع قوة عظمى أخرى، إلا مع الحرب الأمريكية الأسبانية في عام 1898.

وكان لدى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ثروة جيدة تمكنها من التعامل مع التحديات التي تواجهها بالتتابع وأحيانًا إلى حد فرض حلول حاسمة. و بعد فترة من النشاط شهدت التقدم نحو المحيط الهادي؛ وإقامة حدود مواتية في الشمال والجنوب؛ وتثبيت الوحدة بعد الحرب الأهلية واستخدام القوة ضد الإمبراطورية الأسبانية ووراثة الكثير من ممتلكاتها، عادت أمريكا إلى مهمة بناء الرخاء وتحسين الديمقراطية. وعززت التجربة الأمريكية افتراض أن السلام هو الحالة الطبيعية التي لا يمنعها سوى عدم معقولية البلدان الأخرى أو نواياها

الشريرة. واعتبرت الأسلوب الأوروبي للحكم بتحالفاته المتغيرة ومناوراته المرنة بين الحرب والسلام انحرافًا عن الحس السليم. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن كل نسق السياسة الخارجية والنظام الدولي للنظام القديم ليس سوى نزوة استبدادية وولع بالمراسم الأرستقراطية والمناورات السرية. وستتخلى أوروبا عن تلك الممارسات وتتنكر للمصالح الاستعمارية وتبقى على مسافة حذرة من النظام الدولي الذي ابتكرته أوروبا وترتبط بالبلدان الأخرى على قاعدة من المصالح المتبادلة والتعاملات النزيهة.

ويرى كيسنجر أن تجربة الحرب الشاملة التي خاضتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية - والتي لم تشهد أوروبا مثيلًا لها على مدى نصف قرن - سمحت للولايات المتحدة ببناء أكبر وأقوى جيش في العالم واستخدمته في شن حرب شاملة، ثم استخدمته بعد عام ونصف لإنهاء الحرب لكي تقوم بتفكيكه بعد ذلك وتقلل قواته من أكثر من مليون فرد إلى نحو 65 ألفًا. وفي عام 1890، جاء الجيش الأمريكي في الترتيب الرابع عشر في العالم بعد بلغاريا، وكانت البحرية الأمريكية أصغر من البحرية الإيطالية، وهي دولة تعادل القوة الصناعية الأمريكية 13 مثلًا لقوتها الصناعية. ووصف الرئيس جروفر كليفلاند في خطاب تنصيبه في عام 1885 السياسة الخارجية الأمريكية بعبارات الحياد المستقل وبأنها مختلفة تمامًا عن السياسات الأنانية التي تتبعها الدول الأقدم والأقل استنارة. وتوسع الدور الأمريكي بعد عشر سنوات وأصبحت اللهجة أكثر إصرارًا وبدت اعتبارات القوة أكبر. ووجه وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أولني إنذارًا لبريطانيا، التي كانت تعتبر آنذاك القوة العالمية الأولى، بخصوص عدم التساوي في القوى العسكرية في نصف الكرة الغربي بمناسبة نزاع حدودي في عام 1895 بين فنزويلا وغينيا البريطانية. وأصبحت الولايات المتحدة القوة صاحبة السيادة في هذه القارة وأصبحت أوامرها هي القانون. ومنحت الموارد غير المحدودة التي تتمتع بها أمريكا وموقعها المعزول سيطرة على الوضع وحصنها عمليًا ضد أي قوة أو قوى أخرى. وأصبحت أمريكا الآن قوة عظمى ولم تعد جمهورية ناشئة على الهامش في الشؤون الدولية. ولم تعد أمريكا تقيد نفسها بالحياد وتشعر بأنها ملزمة بترجمة أهميتها الأخلاقية المعلنة منذ فترة طويلة إلى دور جيوستراتيجي أكبر. وعندما ثار رعايا إسبانيا الاستعمارية في كوبا رفضت أمريكا أن ترى تمردا مناهضا للإمبريالية يسحق على أعتابها وترى أن الوقت

حان كي تظهر قدرتها وإرادتها للتحرك كقوة عظمى في وقت كانت تقيم فيه أهمية الدولة الأوروبية بحجم إمبراطورياتها في الخارج.

ومثلت الحرب الأمريكية الأسبانية دخول أمريكا إلى سياسات القوى العظمى وإلى الصراع التي كانت تترفع عليه لزمن طويل. وكان الوجود الأمريكي عابرًا للقارات في حجمه يمتد من الكاريبي إلى المياه البحرية في جنوب شرق آسيا. وستكون الولايات المتحدة مساحتها وموقعها ومواردها من بين اللاعبين العالميين الأكثر تأثيرًا. ويجري الآن فحص مواقفها واختبارها ومعارضتها أحيانًا من جانب القوى الأكثر تقليدية التي تتصارع بالفعل على الأراضي والممرات البحرية التي تبرز فيها المصالح الأمريكية في الوقت الحالي.

تيودور روزفلت: أمريكا قوة عالمية

ويشير كيسنجر إلى أن أول رئيس تعامل بشكل منهجي مع تداعيات الدور العالمي للولايات المتحدة كان تيودور روزفلت الذي تولى الرئاسة في عام 1901 خلفًا للرئيس ويليام مكينلي الذي اغتيل،[1] بعد صعود سياسي سريع وملحوظ أوصله إلى منصب نائب الرئيس. ويشير إلى أن روزفلت رأى أن الولايات المتحدة من المحتمل أن تكون أعظم قوة - والمؤهلة بموجب ميراثها السياسي والجغرافي والثقافي لأن تلعب دورًا عالميًا أساسيًا. وتبنى مفهومًا للسياسة الخارجية لم تشهد أمريكا مثيلا له من قبل، يستند إلى حد كبير على الاعتبارات الجيوسياسية. ووفقا له، فإن أمريكا ستلعب مع التقدم في القرن العشرين الدور الذي لعبته بريطانيا في أوروبا في القرن التاسع عشر: الحفاظ على السلام بضمان التوازن وبتحويل الميزان ضد أي قوة من الممكن أن تصبح منطقة استراتيجية. وقال في خطاب تنصيبه في عام 1905:

نحن كشعب... حصلنا على الكثير ويتوقع منا الكثير. علينا واجبات تجاه الآخرين وتجاه أنفسنا؛ أصبحنا أمة عظمى، مدفوعة من واقع عظمتها إلى علاقات مع الأمم الأخرى وعلى أن نتصرف كشعب عليه هذه المسؤوليات.

(1) ويليام مكينلي (29 يناير 1843 - 14 سبتمبر 1901)، هو الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة حكم من 4 مارس 1897 حتى وفاته يوم 14 سبتمبر 1901 متأثراً بجراحه بعد تعرضه لعملية اغتيال في 6 سبتمبر. وكان تيودور روزفلت نائباً له وأكمل فترة ولاية مكنيلي، وتولى الرئاسة في الفترة من 1901 وحتى 1909.

وتعلم روزفلت في مرحلة من حياته في أوروبا وهو على معرفة بتاريخ القارة وهو على علاقة ودية مع نخبة العالم القديم وضليع في مبادئ الاستراتيجية التقليدية، بما في ذلك توازن القوة. ويتشارك مع مواطنيه في تقييمهم للطبيعة الخاصة لأمريكا. لكنه مقتنع بأن الولايات المتحدة ستحتاج لكي تحقق أهدافها ستحتاج إلى الدخول إلى عالم تشارك فيه القوة في التحكم في سير الأحداث ولا يعتمد على المبادئ فقط. ويرى روزفلت أن النظام الدولي في حالة سيولة دائمة. ويرى أن الطموح والمصلحة الذاتية والحرب جزء من الحالة البشرية الطبيعية وأن ذلك يتطلب تدخلًا أمريكيًا هادفًا في الشؤون الدولية. ويرى أن المجتمع الدولي مثل مستوطنة على الحدود بدون قوة شرطة فعالة. وحتما أنه لم يكن راضيا عن كثير من المعتقدات الدينية التي سيطرت على التفكير الأمريكي في السياسة الخارجية، ويعتقد أن المجتمعات الليبرالية تميل للتقليل من شأن عناصر العداء والقتال في الشؤون الدولية، لكنه يؤمن بمفهوم تشارلز داروين الذي يرى أن البقاء للأصلح.

ويرى روزفلت أنه إذا تنصلت أمريكا لمصالحها الاستراتيجية فإن هذا سيعني فقط أن القوى الأكثر عدوانية ستسيطر على العالم وستقوض في وقت لاحق أسس الرخاء الأمريكي. ومن ثم فإن أمريكا تحتاج إلى قوة بحرية كبيرة قادرة على مواجهة أي دولة أخرى وأن تظهر استعدادًا لاستخدامها. ويرى أن السياسة الخارجية هي فن تطويع السياسة الأمريكية لميزان القوة العالمية بتكتم وحزم مع العمل على دفع الأحداث في اتجاه المصلحة الوطنية. وستصبح أمريكا الحارس الحاسم للميزان العسكري من خلال الميزان العالمي وللسلام الدولي من خلال حماية نصف الكرة الغربي من القوى الخارجية والتدخل لحفظ التوازن في كل منطقة استراتيجية أخرى.

ويرى كيسنجر أن هذه رؤية طموحة بشكل مذهل بالنسبة لبلد كان يرى حتى ذلك الوقت أن عزلته هي سمته الحاسمة والذي يرى أن قوته البحرية هي بالأساس أداة للدفاع عن السواحل. لكنه يرى أن روزفلت نجح على الأقل بشكل مؤقت في إعادة تعريف الدور الدولي لأمريكا. وفيما يتعلق بالأمريكتين تجاوز مبدأ مونرو القائم على الذي يعارض التدخل الخارجي ولم يكتف بالتعهد بأن تتصدى الولايات المتحدة للمخططات الاستعمارية في نصف الكرة الغربي وهدد شخصيا بالحرب لردع زحف ألماني وشيك على فنزويلا ولكن أيضا قام

بخطوات تستبق هذه القوى. وعزز شق قناة بنما الجديدة تصوره الطموح إذا مكنت هذه القناة الولايات المتحدة من نقل أسطولها بين المحيطين الأطلسي والهادي دون أن تضطر إلى الالتفاف حول الطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية. وبدأ المشروع في عام 1904 بتمويل وخبرة هندسية أمريكية على أرض تم الاستيلاء عليها من كولومبيا من خلال تمرد محلي دعمته الولايات المتحدة وسيطرت عليها من خلال تأجير أمريكي طويل الأجل. وافتتحت القناة رسميا في عام 1914. وكان الأمن في نصف الكرة الغربي محور الدور الأمريكي العالمي.

وأظهر روزفلت خلال الحرب الروسية اليابانية في عامي 1904 - 1905 كيف سيطبق مفهومه الدبلوماسي على ميزان القوة الآسيوي وعلى الميزان العالمي إذا اقتضى الأمر. وفي المحيط الأطلسي، كانت مخاوف روزفلت منصبة أساسًا على قوة ألمانيا وطموحاتها المتزايدة، خصوصًا برنامجها الطموح لبناء أسطول كبير. ودعا روزفلت في بداية الحرب العالمية الأولى بعد تقاعده الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها العسكري ودخول الحرب إلى جانب دول الوفاق الثلاثي - بريطانيا وفرنسا وروسيا - حتى لا يمتد التهديد الألماني إلى نصف الكرة الغربي. ويعتقد روزفلت أن النظام العالمي سيتقرر من خلال الطموحات المتصارعة للقوى الكبرى. ويرى أن النجاح الجيوسياسي للدول الليبرالية في السعي وراء مصالحها والحفاظ على مصداقيتها في مواجهة هذه التهديدات سيكون في صالح القيم الإنسانية. وتبنى روزفلت بشكل عام رؤية متشككة في الإدعاءات المجردة عن حسن النوايا الدولية وقال إنه لا فائدة من أن تقدم أمريكا بيانات إذا لم تكن في وضع يسمح لها بفرضها في مواجهة معارضة مصممة.

ويشير كيسنجر إلى أنه مع رحيل روزفلت عادت السياسة الخارجية الأمريكية إلى رؤية المدينة المشعة على تل. والمفارقة أن أمريكا اضطلعت بالدور الرائد الذي تصوره روزفلت لها وفي حياته. لكنها فعلت ذلك على أساس من المبادئ التي سخر منها روزفلت وعلى يد رئيس كان يزدريه.

وودرو ويلسون: أمريكا ضمير العالم

يشير كيسنجر إلى أن وودرو ويلسون الذي فاز في انتخابات عام 1912 بنسبة 42 بالمائة من أصوات الناخبين بعد عامين من انتقاله من المجال الأكاديمي إلى ميدان السياسة القومية

حول الرؤية التي أكدتها أمريكا لنفسها إلى نوع من البرنامج العملي الذي يطبق على العالم بأسره. ويشير إلى أنه عندما دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى الحرب التي دمرت النظام الدولي الأوروبي، فإنها لم تفعل ذلك استنادًا إلى رؤية روزفلت الجيوسياسية وإنما تحت لافتة عالمية الأخلاق التي لم ترها أوروبا منذ عصر الحروب الدينية قبل ثلاثة قرون. وأعلن ويلسون المشبع بإحساس أمريكا التاريخي برسالتها الأخلاقية أن أمريكا لم تتدخل من أجل إعادة ميزان القوة الأوروبي وإنما لكي تجعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية. وقبل زعماء أوروبا هذا المفهوم رغم أنه يتعارض مع تراثهم كثمن لدخول أمريكا الحرب.

ومثل كثير من الزعماء الأمريكيين الذين سبقوه، أكد ويلسون أن التدبير الإلهي جعل أمريكا دولة من نوع مختلف من الدول. لكن ويلسون أضاف إلى هذه الرؤية تأكيده بأن من الممكن تحقيق نظام دولي استنادا إليها خلال جيل واحد أو حتى خلال فترة ولاية واحدة للإدارة الأمريكية. وعندما أدى ويلسون اليمين، تعهد بأن تظل أمريكا محايدة في الشؤون الدولية، وعرض خدماتها كوسيط ليست له مصلحة وروج لنظام للوساطة الدولية لإحباط الحرب. وبدأ ويلسون دبلوماسية جديدة عندما تولى الرئاسة وكلف وزير خارجيته بالتفاوض على سلسلة من اتفاقيات التحكيم الدولي، الذي نجح في التوصل إلى نحو 30 اتفاقية في عامي 1913 و1914. وبشكل عام، اشترطت هذه الاتفاقيات على إحالة كل نزاع يتعذر حله إلى لجنة للتحقيق ليست لها مصلحة وألا يكون هناك لجوء للقوة إلا بعد أن توصية للأطراف. ويشير كيسنجر إلى أنه لا يوجد سجل يفيد بأن أي من هذه الاتفاقيات طبق على قضية ملموسة. وكانت أوروبا ومعظم العالم في حالة حرب بحلول يوليو عام 1914.

وبحلول عام 1917، أصر ويلسون على أن أهداف أمريكا ليست بدافع من مصلحة ذاتية وإنما بدافع من القيم العالمية. وكان الافتراض الأساسي لاستراتيجية ويلسون الكبرى هو أن الشعوب العالم حول العالم بالقيم ذاتها التي تحفز أمريكا. ويرى ويلسون أن نشر الديمقراطية يمكن أن يكون نتيجة تلقائية لممارسة حق تقرير المصير. وبينما كانت الحروب تنتهي منذ مؤتمر فيينا باتفاقية على استعادة ميزان القوة من خلال تعديلات إقليمية، دعا تصور ويلسون للنظام العالمي عوضًا عن ذلك إلى حق تقرير المصير لكل أمة في أن يكون لها دولة. ويرى أن كل الشعوب يمكن أن تعبر عن إرادتها الكامنة للتناغم الدولي من

حكمها لذاتها. ويرى أنه لم يكون لدى الدول دافع للعدوان إذا حققت استقلالها ووحدتها الوطنية.

ويشير كيسنجر إلى أن أدلة شحيحة تؤيد تصور ويلسون بأن الرأي العام كان أكثر تفهمًا لمصلحة البشرية من رجال الدولة التقليديين الذين انتقدهم ويلسون. فالدول الأوروبية التي دخلت الحرب في عام 1914 كانت لديها مؤسسات تمثيلية لديها درجات متباينة من التأثير. ويرى أن ضبط النفس ينسب بدرجة أكبر إلى الأرستقراطيين الذين تفاوضوا في مؤتمر فيينا، على الأقل لأن لديهم قيمًا وخبرات مشتركة. ويرى أن مفهوم تجاوز الحرب بأن يكون لكل أمة دولة والذي قد يكون محل إعجاب كمبدأ عام واجه صعوبات مماثلة غي التطبيق. فإعادة رسم خريطة أوروبا وفقًا للمبدأ الجديد المستند إلى حق تقرير المصير استنادًا إلى رؤية ويلسون عزز الفرص الجيوسياسية الألمانية. وكان يجب تعزيز تنفيذ رؤية ويلسون بإنشاء مؤسسة دولية جديدة وبممارسات تسمح بالخل السلمي للمنازعات. وحلت عصبة الأمم محل ميزان القوة السابق، والتي استبدلت مفهوم ميزان القوة بمفهوم مجتمع القوى وحل مفهوم السلام المشترك المنظم محل مفهوم الصراعات المنظمة. وكان مفهومًا أنه بعد الحرب التي كانت نتيجة للمواجهة بين نظامي التحالف الجامدين فإن رجال الدولة قد يسعون لبديل أفضل لكن مجتمع القوى الذي كان ويلسون يتحدث عنه استبدل الجمود بعدم القابلية للتنبؤ.

ويشير كيسنجر إلى أن الذي كان يعنيه ويلسون بمجتمع القوى والذي كان مفهوما جديدًا أصبح فيما بعد يعرف بمبدأ الأمن الجماعي. ويرى أن عصبة الأمم وخلافا للسياسة الدولية التقليدية، كانت مؤسسة على معارضة العدوان العسكري في حد ذاته مهما يكن مصدره أو هدفه أو مبرره المعلن. لم يكن يستهدف قضية معينة وإنما انتهاك المعايير. ونظرًا لأن تعريف المعايير ثبت أنه يخضع لتفسيرات متباينة، فإن تطبيق الأمن الجماعي، لم يكن من الممكن التنبؤ بهذا المعنى. وجميع الدول في عصبة الأمم ستلزم نفسها بالتطبيق المحايد بمجموعة مشتركة من قواعد السلوك النزيه. ويرى كيسنجر أن التمييز الذي أجراه ويلسون بين الأحلاف والأمن الجماعي - العنصر الرئيس في نظام عصبة الأمم - كان محور المعضلات التي تبعته بعدئذ. فالحلف ينشأ كترتيب بخصوص وقائع محددة أو توقعات محددة. إنه ينشئ التزامًا رسميًا بالتحرك على نحو محدد وبطريقة محددة في حالات طوارئ محددة. إنه يوجد التزامًا

استراتيجيا قابل للتحقق على نحو متفق عليه. إنه ينشأ عن وعي بالمصالح المشتركة، وكلما كانت هذه المصالح متشابهة كلما كان التحالف أكثر تماسكًا. وفي المقابل، فإن الأمن الجماعي مفهوم قانوني لا يواجه حالة طوارئ بعينها. ولا يحدد أي التزامات خاصة باستثناء التحرك المشترك عندما تنتهك قواعد النظام الدولي السلمي. ومن الناحية العملية يجب التفاوض على الإجراء في كل حالة على حدة.

ويرى كيسنجر أن الأحلاف تنشأ من وعي بمصلحة محددة مشتركة جرى تحديدها سلفًا. أما الأمن الجماعي فإنه يعلن معارضته لأي سلوك عدواني في أي مكان يقع في حدود إشراف الدول المشاركة. لكن الخبرة التاريخية كذبت فكرة أنه في مثل هذه الحالات فإن الدول ستحدد ما يشكل انتهاكًا للسلام بطريقة واحدة وستتحرك ضدها بشكل مشترك. ومنذ عهد ويلسون إلى الوقت الحالي، سواء في عصبة الأمم، أو في الأمم المتحدة التي حلت محلها، فإن التحركات العسكرية التي يمكن أن تصنف كأمن جماعي كانت الحرب الكورية وحرب العراق الأولى؛ وحدث هذا لأن الولايات المتحدة هددت أوضحت في الحالتين بأنها ستتحرك بشكل أحادي إذا تطلب الأمر (وفي الواقع، فإنها بدأت في الحالتين بنشر القوات قبل صدور قرار رسمي من الأمم المتحدة). وصادقت الأمم المتحدة على القرار الأمريكي بدلًا من أن تكون ملهمة له. والالتزام بدعم الولايات المتحدة كان بدرجة أكبر، وسيلة للحصول على تأثير على التحركات الأمريكية - التي بدأت بالفعل - أكثر من كونها تعبيرًا عن توافق أخلاقي.

ويشير كيسنجر إلى أنه بينما كان انهيار نظام توازن القوة باندلاع الحرب العالمية كان لأن الأحلاف التي أفرزها لم تكن مرنة وطبقت بطريقة عشوائية على قضايا هامشية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم جميع الصراعات، فإن نظام الأمن الجماعي أظهر العكس، والفشل عندما ووجه بالخطوات الأولى نحو الحرب العالمية الثانية. فكانت عصبة الأمم عاجزة في مواجهة تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا والهجوم لإيطالي على الحبشة وانسحاب ألمانيا من معاهدة لوكارنو والغزو الياباني للصين. وكان تعريفها للعدوان غامضًا، وكان الإحجام عن القيام بتحرك جماعي عميقًا، وثبت أنه لا يعمل حتى في مواجهة التهديدات الصارخة للسلام. وكشف الأمن الجماعي مرارًا أنه غير قادر على العمل في الحالات التي تشكل أعظم تهديد للسلام والأمن الدولي. (على سبيل المثال، لم يجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أثناء حرب الشرق الأوسط في عام

1973 نتيجة لتواطؤ الأعضاء الخمسة الدائمين إلى أن تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين واشنطن وموسكو.)

ومع هذا، شكلت تركة ويلسون التفكير الأمريكي المتمثلة في خلط الزعماء الأمريكيين بين الأمن الجماعي وبين الأحلاف. وأصر المتحدث باسم الإدارة الأمريكية في شرحه لمنظومة حلف الأطلسي للكونجرس الذي كان يشعر بالقلق على أن الحلف هو التطبيق البحت لمبدأ الأمن الجماعي. والنتيجة التي خلص إليها هو أن الحلف لم يكن موجهًا ضد أحد ولا يسعى إلى إحداث أي تغيير على ميزان القوة وإنما يسعى إلى تعزيز «ميزان المبادئ». ويشير إلى أن الاختبار الذي واجهته مبادئ ويلسون لم يكن يتعلق قط بما إذا كان العالم نجح في ضمان السلام من خلال قواعد تفصيلية كافية ذات قاعدة عريضة كافية من الموقعين وإنما السؤال الجوهري: ماذا نفعل إذا انتهكت هذه القواعد، أو إذا جرى توظيفها لغايات تتعارض مع روحها. ويشير إلى أن الدبلوماسية القديمة كانت ستلجأ إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدول المتصارعة وبين مشاعر القوميات المتخاصمة على نحو يحقق التوازن بين القوى المتنافسة. فبهذه الروح أعيدت فرنسا إلى النظام الأوروبي بعد هزيمة نابليون بدعوته للمشاركة في مؤتمر فيينا. وبالنسبة للدبلوماسية الجديدة التي وعدت بإعادة تنظيم الشؤون الدولية استنادًا إلى المبادئ الأخلاقية وليس إلى المبادئ الاستراتيجية لم يكن من المتصور وجود مثل هذه الحسابات. ويرى كيسنجر أن هذه الدبلوماسية وضعت رجال الدولة في عام 1919 في وضع صعب.

وفي السنوات التي تلت رئاسة ويلسون، لم يعز فشله، بشكل عام، إلى أوجه القصور في تصوره للعلاقات الدولية، وإنما إلى ظروف طارئة - الانعزالية التي تبناها الكونجرس (والذي لم يسع ويلسون إلى معالجة مخاوفه أو تهدئتها) - أو الجلطة التي أصابته وهو يتحدث أثناء جولة لتأييد عصبة الأمم. ويجب القول هنا بأن فشل رؤية ويلسون كان بسبب عدم وجود التزام أمريكي كافٍ برؤيته. وحاول الرؤساء الذين خلفوا ويلسون تنفيذ برنامجه من خلال وسائل أخرى معاصرة لكنها حافظت على رؤيته. وقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون في العشرينيات والثلاثينيات التزامًا بدبلوماسية فض الاشتباك والتسوية السلمية. وحاولت الولايات المتحدة في عامي 1921 و1922 أن تحبط سباقا للتسلح بأن عرضت إلغاء 30 سفينة للبحرية من أجل التشجيع على خفض الأساطيل الأمريكية والبريطانية والفرنسية والإيطالية.

ويشير كيسنجر إلى أن مسيرة ويلسون العملية تصلح كمادة لمسرحيات شكسبير بأكثر مما تصلح لكتب السياسة الخارجية التعليمية، ويرى أنه لمس وترًا في الروح الأمريكية، ذلك لأنه يحتل باستمرار مكانًا بين أعظم الرؤساء الأمريكيين في استطلاعات الرأي المعاصرة رغم أنه أبعد ما يكون عن الشخصيات البارعة من الناحية الجيوسياسية أو التي تتمتع بمهارات في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. ومن المؤشرات على الانتصار الفكري لويلسون أن الرئيس ريتشارد نيكسون الذي جسد معظم مفاهيم تيودور روزفلت، اعتبر نفسه من أتباع مدرسة ويلسون وعلق له صورة في غرفة اجتماعات الإدارة. وعظمة ويلسون النهائية يجب أن تقاس بالخصوصية الأمريكية التي تقف وراء رؤية صاحبت أوجه القصور هذه. ونال الاحترام كنبي رأت أمريكا أنها تتطلع لرؤيته. وعندما تواجه أمريكا أزمة أو حربًا - في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أو في الاضطرابات في العالم الإسلامي - فإنها تعود بطريقة أو أخرى لرؤية وودرو ويلسون لنظام عالمي يحقق السلام من خلال الديمقراطية والدبلوماسية العلنية وغرس القواعد والمعايير المشتركة.

ويرى كيسنجر أن عبقرية رؤية ويلسون كانت في قدرتها على شحذ المثالية الأمريكية لخدمة التزامات السياسة الخارجية وحقوق الإنسان وحل المشكلات بطريقة تعاونية. وبصبغ القوة الأمريكية بالأمل في عالم أفضل وأكثر سلامًا. وكانت تلك الرؤية مسؤولة إلى حد كبير عن انتشار الحكم القائم على المشاركة في أنحاء العالم في القرن المنصرم والاقتناع المتزايد والتفاؤل الذي جلبته أمريكا إلى العالم بمشاركتها في الشؤون الدولية. لكنه يرى أن مأساة رؤية ويلسون أنها أورثت العالم مبدأ في السياسة الخارجية متحرر من التاريخ أو الجغرافية السياسية.

فرانكلين روزفلت والنظام العالمي الجديد

ويشير كيسنجر إلى أن مبادئ ويلسون كانت من الانتشار والارتباط القوي بتصور أمريكا لنفسها والعالم أن قضية النظام العالمي أثيرت مرة أخرى بعد عقدين وأن الفشل في فترة ما بين الحربين لم يمنع عودته المظفرة. وفي ظل حرب عالمية أخرى عادت أمريكا مرة أخرى إلى بناء نظام عالمي جديد يقوم بشكل أساسي على مبادئ ويلسون. فعندما التقى فرانكلين

ديلانو روزفلت (وهو ابن عم لتيودور روزفلت والرئيس الأمريكي الوحيد إلى الآن الذي أتم ثلاث فترات رئاسية وانتخب لولاية رابعة لكنه توفي في العام الأول[1]) مع رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل لأول مرة كزعيمين في نيوفوندلند على متن السفينة الحربية برينس أوف ويلز في أغسطس عام 1941، عبرا عما وصفاه بأنه رؤيتهما المشتركة لميثاق الأطلسي الذي يقوم على ثمانية مبادئ - كان ويلسون قد أقرها جميعًا، بينما لم يكن أي رئيس وزراء بريطاني سابق يشعر بالارتياح لها. واشتملت هذه المبادئ على حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي يرغبون في أن يعيشوا في ظله؛ وإنهاء احتلال الأراضي ضد إرادة الشعوب المقهورة؛ والتحرر من الخوف والحاجة؛ وبرنامج لنزع التسلح الدولي؛ يسبق التخلي اللاحق عن استخدام القوة وإقامة نظام دائم للأمن العام. ولم يبادر تشرشل إلى طرح أي من هذه النقاط - وخصوصا النقطة المتعلقة بتصفية الاستعمار، وما كان له أن يقبلها لو لم يقتنع بأنها أساسية لكسب شراكة أمريكية كانت أفضل أمل، وربما الأمل الوحيد، كي تتجنب بريطانيا الهزيمة.

ويشير إلى أن روزفلت ربما تجاوز ويلسون في ترجمة أفكاره بخصوص أساس السلام الدولي. فويلسون، الذي جاء من الحقل الأكاديمي، اعتمد بشكل أساسي على المبادئ الفلسفية في بناء نظام دولي. أما روزفلت الذي جاء أساسا من دوامات السياسة الأمريكية المناورة فأعطى أولوية كبيرة للاعتماد على إدارة الأشخاص. ومن ثم عبر عن اقتناعه بأن النظام الدولي الجديد سيبنى على أساس من الثقة الشخصية. وعاد إلى هذه النقطة في خطاب تنصيبه في فترة ولايته الرابعة في عام 1945. وطبق روزفلت هذه الآراء عندما تعمل مع الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين أثناء الحرب. ويشر إلى أن روزفلت قبل عرضا سوفيتيا أثناء أول لقاء مع ستالين في طهران في عام 1943، باستضافته في السفارة السوفيتية المحصنة والقريبة من انعقاد

(1) فرانكلين ديلانو روزفلت (30 يناير 1882 - 12 أبريل 1945)، كان الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة، وكان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي. شغل فرانكلين روزفلت منصب حاكم ولاية نيويورك ما بين أول يناير عام 1929 إلى 31 ديسمبر عام 1932. تولى روزفلت منصب رئيس الولايات المتحدة من تاريخ 4 مارس 1933 إلى 12 أبريل 1945 وذلك لأنه أعيد انتخابه أربع مرات متتالية، لكنه توفي في العام الأول من ولايته الرابعة.

المؤتمر لحمايته من مؤامرة نازية لاغتياله اكتشفتها المخابرات السوفيتية، ورفض الإقامة في السفارة البريطانية القريبة كي لا يولد انطباعا لدى ستالين بأن هناك تنسيق أنجلو سكسوني ضده، بل سعى لأن يعطيه انطباعًا أثناء الاجتماعات بعدم ارتباطه بتشرشل.

كان التحدي المباشر الذي يواجهه روزفلت هو تحديد مفهوم السلام. وما هي المبادئ التي ستوجه العلاقات بين القوى العالمية؟ وما هي المساهمة المطلوبة من الولايات المتحدة في التخطيط للنظام الدولي وتأمينه؟ هل يجب تحقيق مصالحة مع الولايات المتحدة أم مواجهته؟ وأي شكل من العالم سينشأ إذا طبقت هذه المبادئ بنجاح؟ وهل سيكون السلام وثيقة أم عملية؟ ويشير كيسنجر إلى أن التحدي الجيوسياسي في عام 1945، كان معقدًا كأي تحدي واجهه أي زعيم أمريكي آخر. ويشير إلى أن الاتحاد السوفيتي شكل عقبتين لبناء النظام الدولي بعد الحرب، رغم أن الحرب دمرته. فبالإضافة إلى حجمه، أطاحت غزواته بميزان القوة في أوروبا. وشكلت حماسته الأيديولوجية تحديًا لأي هيكل مؤسسي غربي، برفضه جميع المؤسسات باعتبارها أشكالًا للاستغلال غير المشروع، فالشيوعية كانت تدعو إلى ثورة عالمية الإطاحة بالطبقات الحاكمة وإعادة السلطة إلى من وصفهم كارل ماركس بعمال العالم.

وواجه العالم مع انتصار روسيا في الحرب تحديًا روسيا مماثلًا للتحدي الذي فرضته روسيا بعد حروب نابليون: كيف سيتعامل هذا العملاق الجريح مع الفراغ الذي بات مفتوحًا أمامه في نهاية الحرب؟ وكانت إستراتيجية ستالين العالمية معقدة. كان مقتنعًا بأن النظام الرأسمالي ينتج الحروب حتمًا؛ ومن ثم،؟ فإن نهاية الحرب العالمية الثانية ستكون هدنة في أفضل الأحوال. واعتبر هتلر تمثيلًا فريدًا للنظام الرأسمالي وليس انحرافًا عنه. وظلت الدول الرأسمالية أعداء بعد هزيمة هتلر، بغض النظر عما يقوله زعماؤها أو يفكرون فيه. ووفقًا لرؤية ستالين العالمية، فإن القرارات لا تفرضها العلاقات الشخصية وإنما تفرضها عوامل موضوعية. وعليه، فإن النوايا الحسنة لفترة الحرب، كانت ذاتية وستطغى عليها الظروف الجديدة للنصر. وهدف الاستراتيجية السوفيتية هو تحقيق أقصى درجة من الأمن للمواجهة القادمة. وهذا يعني توسيع حدود الأمن لروسيا إلى أوسع حد ممكن وإضعاف الدول التي تقع وراء هذه الحدود من خلال الأحزاب الشيوعية والعمليات السرية.

وبينما كانت الحرب دائرة، رفض الزعماء الغربيون الاعتراف بتقييمات من هذا النوع: تشرشل بسبب حاجته لتوحيد خطاه مع أمريكا، وروزفلت لأنه كان يدافع عن خطة أساسية لتحقيق سلام عادل ودائم، الذي كان في الواقع تراجعًا عن النظام الدولي لأوروبا - لم يكن يتطلع إلى ميزان للقوة ولا العودة للإمبراطوريات. ودعا برنامجه العام إلى قواعد للحل السلمي للمنازعات وجهود موازية للقوى الكبرى، أو مع عرف بالشرطيين الأربعة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين. وكان من المتوقع أن تتصدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لكبح أي انتهاكات للسلام. وعارض تشارلز بوهلن، الذي كان موظفًا صغيرًا في الخدمة الخارجية عمل كمترجم لغة روسية لروزفلت رأي الرئيس الأمريكي في أن الطرف الآخر «فتى طيب» سيرد بطريقة مناسبة وبأدب إذا عومل بشكل جيد. وترى وجهة نظر أخرى أن روزفلت لم ينخدع بزعيم مراوغ مثل ستالين. وغالبًا ما يجسد القادة العظام جوانب غموض عظيمة. وقد يكون الرد على تهمة السذاجة التي وجهها لروزفلت منتقدوه، أن روزفلت، مثل شعبه، كان مترددا إزاء النظام الدولي من ناحيتين: كان يتطلع إلى سلام يستند إلى الشرعية، والذي يعني الثقة بين الأفراد واحترام القانون الدولي والأهداف الإنسانية وحسن النوايا. لكنه عاد على الأرجح إلى الجانب الميكافيللي الذي وضعه في القيادة وجعله شخصية مسيطرة في فترته في مواجهة النهج السوفيتي المستند على القوة بإصرار. ولم يتسن معرفة شكل التوازن الذي كان سيقيمه بسبب وفاته في الشهر الرابع من بداية ولايته الرابعة، قبل اكتمال خطته للتعامل مع الاتحاد السوفيتي. وقفز هاري ترومان الذي استبعده روزفلت من أي قرار للاضطلاع بهذا الدور.

الفصل الثامن

الولايات المتحدة: قوة عظمى ملتبسة

يشير كيسنجر إلى جميع رؤساء الولايات المتحدة الاثنا عشر بعد الحرب العالمية الثانية أكدوا بحماس شديد دور أمريكا الاستثنائي في العالم. وتعامل كل منهم، كأمر بديهي، مع فكرة أن الولايات المتحدة شرعت في البحث عن حل الصراعات والمساواة بين جميع الدول، التي سيكون المؤشر النهائي للنجاح فيها السلام العالمي والوئام العالمي. ويشير كيسنجر إلى أن جميع الرؤساء أعلنوا قابلية المبادئ الأمريكية لأن تطبق على العالم كله، ويشير إلى أن الرئيس جون ف. كنيدي كان التعبير الأوضح لهذا الرأي. ودعا البلاد في خطاب تنصيبه في 20 يناير 1961 أن تدفع أي ثمن وتتحمل أي أعباء وتواجه أي صعاب وتؤيد أي صديق وتعارض أي عدو كي تضمن بقاء الحرية ونجاحها. ولم يميز بين التهديدات ولم يضع أولويات للتواصل الأمريكي. ورفض تحديدًا الحسابات المتغيرة لتوازن القوى التقليدي، والذي دعا إليه هو مسعى جديد - ليس ميزان القوى وإنما عالم جديد للقانون. سيكون حلفًا كبيرًا وعالميًا ضد الأعداء المشتركين للبشرية. وأكد ليندون جونسون الذي كان يتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد شهر من اغتيال الرئيس كنيدي الالتزام العالمي غير المشروط ذاته.

ويرى كيسنجر أن هذا الإحساس بالمسؤولية عن النظام العالمي وضرورة القوة الأمريكية عززه ذلك التوافق الذي شكل العالمية الأخلاقية للزعماء بخصوص التزام الشعب الأمريكي بالحرية والديمقراطية الذي قاد إلى إنجازات فائقة في فترة الحرب الباردة وما بعدها. فأمريكا ساعدت في بناء أوروبا التي دمرتها الحرب وأنشأت حلف الأطلسي وأقامت شبكة من الشراكات الأمنية والاقتصادية. وأنهت عزلة الصين واتبعت سياسة للتعاون معها. وصممت نظاماً عالميا قائم على التجارة الحرة كان محركًا للإنتاجية والرخاء وكانت في الطليعة في معظم

الثورات التكنولوجية للعصر. ودعمت الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة في كل من الدول الصديقة والعدو؛ ولعبت دورًا قياديًا في بلورة المبادئ الإنسانية الجديدة. وبذلت دماء الأمريكيين في خمسة حروب منذ عام 1945، في أركان بعيدة في العالم من أجلها. ولم يكن لدى أي بلد آخر المثالية والموارد لكي يتعامل مع مثل هذه المجموعة من التحديات وأن ينجح في الكثير منها. وكانت المثالية الأمريكية والاستثناء الأمريكي هما القوة الدافعة وراء بناء نظام عالمي جديد.

وكان هناك تطابق غير عادي، استمر لعقود قليلة، بين المعتقدات التقليدية لأمريكا وتجربتها التاريخية وبين العالم الذي وجدت نفسها فيه. وبنهاية الحرب، كانت الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة التي خرجا دون أن يلحق بها ضرر كبير. وكانت تنتج نحو 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وكانت قادرة بالتالي أن تعرف القيادة بأنها بالضرورة التقدم العملي وفقًا للخطوط التي صاغتها التجربة الداخلية لأمريكا؛ وأحلاف الأمن الجماعي وفق المفاهيم التي صاغها ويلسون؛ والحكم باعتباره برامج للإنعاش الاقتصادي والإصلاح الديمقراطي. وبدأ دخول أمريكا في الحرب الباردة كدفاع عن البلدان التي تشارك أمريكا في رؤيتها للنظام العالمي. وجرى تصوير العدو، الاتحاد السوفيتي، كانحراف عن المجتمع الدولي الذي سيعود إليه لاحقًا. وبدأت أمريكا، في رحلتها نحو تلك الرؤية، تواجه رؤى تاريخية أخرى للنظام العالمي. وظهرت على المسرح العالمي دول جديدة لها تواريخ وثقافات مختلفة مع انتهاء الاستعمار. وأصبحت طبيعة الشيوعية أكثر تعقيدًا وأصبح تأثيرها أكثر غموضًا. ووجهت الحكومات والعقائد المسلحة التي ترفض المفاهيم الأمريكية للنظام الداخلي والدولي تحديات قوية. وأصبحت حدود القدرات الأمريكية واضحة على الرغم من كبرها. ويتساءل كيسنجر هل السياسة الخارجية الأمريكية قصة لها بداية ونهاية من الممكن أن تكون فيها انتصارات حاسمة؟ أم أنها عملية لإدارة تحديات متكررة أبدًا وتهدئتها؟ هل توجد وجهة للسياسة الخارجية أم أنها عملية لإنجاز لم يتحقق قط؟

ويقول كيسنجر إن أمريكا، بالإجابة على هذه الأسئلة، تضع نفسها في قلب مناقشات مضنية وعلى الطريق لانقسامات داخلية حول طبيعة دورها العالمي. وكانت على الطريق المضاد لمثاليتها التاريخية. وبتصوير مسألة الدور العالمي لأمريكا كاختبار للكمال الأخلاقي،

فإنها انتقدت نفسها - وأحيانًا بعمق شديد - لتقصيرها. وخاضت أمريكا خمسة حروب منذ الحرب العالمية الثانية، سعيًا وراء رؤيتها للنظام العالمي، لصالح أهداف توسعية حظيت في البداية بتأييد شعبي شبه شامل، تحول فيما بعد إلى شقاق وطني، كاد أن يصل إلى حد العنف. وفي ثلاثة من هذه الحروب، تحول توافق المؤسسة فجأة إلى تبني برنامج للانسحاب الأحادي الفعلي غير المشروط. وانسحبت الولايات المتحدة من حروب في منتصف الطريق ثلاث مرات في جيلين، من فيتنام نتيجة لقرارات من الكونجرس، ومن العراق وأفغانستان كاختيار للرئيس. وكان الانتصار في الحرب الباردة مصحوبًا بتناقض خلقي. وكانت أمريكا تبحث عن القيمة الأخلاقية لجهودها إلى درجة يصعب معها العثور على أوجه شبه تاريخية. ولم يتحقق أي من الهدفين الأمريكيين. وسيعزو المنتقدون هذه الانتكاسات إلى أوجه القصور الأخلاقية والثقافية لزعماء أمريكا. وسيخلص المؤرخون على الأرجح إلى أنها ناجمة عن عدم القدرة على حل تناقض يعاني منه المجتمع الأمريكي بأسره بشأن القوة والدبلوماسية والواقعية والمثالية.

بداية الحرب الباردة

ويستعرض كيسنجر بداية الحرب الباردة ويشير إلى أنه لا يوجد شيء في مسيرة هاري ترومان كان يشير إلى أنه سيصبح رئيسًا للولايات المتحدة غير أنه أشرف على إقامة بنيان للنظام العالمي استمر طوال الحرب الباردة. ولكن هذا الأمريكي العادي بشكل جوهري سيصبح واحدًا من الرؤساء الأمريكيين البارزين. ولم يواجه أي رئيس مهمة أكثر صعوبة من تلك المهمة. انتهت الحرب دون أي محاولة من القوى لإعادة تحديد النظام الدولي كما حدث في صلح وستفاليا في عام 1648 أو في مؤتمر فيينا في عام 1815. ومن ثم، كانت مهمة ترومان الأولى هي تحقيق رؤية روزفلت في إنشاء منظمة دولية يمكن تصورها بشكل واقعي تسمى الأمم المتحدة. ودمج الميثاق الذي وقع في سان فرانسيسكو في عام 1945 شكلين لصنع القرار الدولي تمثلًا في الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير إلى أن الأمم المتحدة تستطيع أن تحقق هدفها المحدد فقط إذا كان لدى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الآمن تصورًا مشتركًا للنظام الدولي. لكن الحلفاء الغربيين والاتحاد السوفيتي وجدوا أنفسهم يسيرون في طريق مسدود على نحو متزايد. وأصر الاتحاد السوفيتي على تشكيل هيكل دولي واجتماعي وسياسي جديد

لأوروبا الشرقية يستند إلى المبدأ الذي وضعه ستالين في عام 1945؛ من يحتل إقليم يفرض عليه أيضًا نظامه الاجتماعي. وحدثت أول مواجهة عسكرية مباشرة بين حلفاء زمن الحرب في برلين عاصمة الدولة التي كانت العدو في عام 1948.

استراتيجيات لنظام الحرب الباردة

يشير كيسنجر إلى أن الخطة الاستراتيجية الأمريكية الأكثر شمولًا في مرحلة الحرب الباردة وضعها جورج كينان الذي كان موظفًا في مغمورا في الخارجية آنذاك، وعمل رئيسًا للقسم السياسي في السفارة الأمريكية في موسكو. ولم يحدث قط أن صاغ موظف في السلك الدبلوماسي النقاش حول دور أمريكا العالمي على هذا النحو. وبينما كانت واشنطن لا تزال تعتقد في حسن نوايا ستالين، تنبأ كينان بمواجهة وشيكة. وأكد في رسالة خطاب شخصي لزميل في عام 1945، أن على الولايات المتحدة أن تواجه حقيقة أن الحليف السوفيتي سينقلب إلى خصم عند نهاية الحرب. واقترح كينان ردًا استراتيجيا واضحًا يضع في أيدينا جميع الأوراق مرة واحدة، وخلص كينان إلى أن موسكو ستسيطر على أوروبا الشرقية ومن ثم على الولايات المتحدة أن تعزز مجالًا للنفوذ في أوروبا الغربية تحت الحماية الأمريكية - وأن يمر الخط الفاصل يمر عبر ألمانيا - وتزويد مجالها بقوة كافية ومتماسكة للحفاظ على الميزان السياسي. وهذا الاستنتاج الذي وضعه كينان لاقى رفضا من زميله بوهلن انطلاقًا من مبادئ ويلسون إذ رأى أنه لا يمكن لدولة ديمقراطية أن تطبق سياسات خارجية من هذا القبيل. فواشنطن قد تقبل ميزان القوة كحقيقة ولا يمكن أن تقرها كسياسة.

وفي فبراير عام 1946، تلقت السفارة الأمريكية في موسكو استفسارًا من واشنطن عما إذا كان خطاب ستالين بداية تغير في الالتزام السوفيتي بنظام دولي متناغم. وكان كينان في ذلك الوقت نائب رئيس البعثة وحصل على فرصة يحلم بها كثير من موظفي السلك الدبلوماسي بأن يقدموا آراءهم مباشرة إلى أعلى المستويات السياسية دون الحصول على موافقة السفارة. ورد كينان في برقية من خمسة أجزاء في 19 صفحة. وجوهر البرقية الطويلة يرى أنه لا بد من إعادة فهم كل النقاش الأمريكي بخصوص النوايا السوفيتية. وبعد عام أصبح كينان رئيس التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية عبر عن رأيه في مقال منشور في مجلة فورن

أفيرز وقعه باسم مستعار، إكس. ولم يجد تيودور روزفلت صعوبة في قبول هذا التحليل. لكن كينان دخل إلى أرض ويلسون، عندما وضع فكرته عن كيفية مواجهة هذا الصراع. وافترض أن المبادئ الديمقراطية هي التي ستنتصر وأن الشرعية ستجب القوة. وهذا الاعتقاد هو الذي سار عليه دين اتشيسون وزير الخارجية الذي مثل نموذجًا لكثير من ممن خلفوه، ومن بينهم كيسنجر نفسه حسبما يعترف. وسار أنشيسون وجون فوستر دالاس على توصية كينان بتوسيع مجال النفوذ الأمريكي من أوروبا إلى جنوب شرق آسيا (1954) إلى الشرق الأوسط (1955)، حيث أصبحت سياسة الاحتواء تعادل بناء أحلاف عسكرية حول أطراف الاتحاد السوفيتي. ونظر الوزيران إلى القوة والدبلوماسية كمراحل متعاقبة. في هذا السياق، تقلدت الولايات المتحدة قيادة المجهود العالمي لاحتواء التوسع السوفيتي - ولكن كمسعى أخلاقي أساسًا وليس كمسعى جيوسياسي. وفي هذا المسعى طرحت السياسات الأمريكية كمحاولة لطرف ليست لديه مصلحة لتعزيز المصالح العامة للبشرية.

الحرب الكورية

ويرى كيسنجر أن الحرب الكورية لم تحسم. لكن النقاشات التي أثارتها حجبت القضايا الأخرى التي مزقت الدولة بعد عشر سنوات. وعندما حررت قوات الحلفاء شبه الجزيرة الكورية، التي كانت مستعمرة يابانية، في عام 1945، احتلت القوات السوفيتية النصف الشمالي بينما احتلت القوات الأمريكية نصفها الجنوبي. وأنشأ كل منهما شكلًا للحكم مماثلًا لحكومته قبل انسحابهما في عامي 1948 و1949 على الترتيب. وفي يونيو عام 1950، قام جيش كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية. واعتبرت إدارة ترومان هذه الهجوم حالة كلاسيكية سوفيتي - صيني على غرار العدوان الألماني والياباني السابق على الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من تقليص حجم القوات المسلحة الأمريكية الكبير في السنوات السابقة على الحرب، اتخذ ترومان القرار الشجاع بالمقاومة، بالاعتماد أساسًا على القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان.

وأظهرت الدراسات المعاصرة أن دافع الجانب الشيوعي كان معقدًا. وعندما طلب كيم إل سونغ زعيم كوريا الشمالية موافقة ستالين على الغزو في أبريل عام 1950، فإن الطاغية السوفيتي شجعه. ويشير إلى أن ستالين سعى من وراء هذا الغزو إلى شغل الصين بأزمة على

حدودها وصرف انتباه الأمريكيين عن أوروبا وامتصاص قدر من الموارد الأمريكية في هذا المجهود. وإذا نجح توحيد كوريا فإن ذلك سيعطي الاتحاد السوفيتي وضعا مسيطرا ويوفر نوعا من التوازن المضاد للصين في آسيا. وسار ما على خطى ستالين للأسباب العكسية تماما. ويشير إلى أن الاعتبارات الاستراتيجية المعقدة للعالم الشيوعي لم يكن لها ما يقابلها لدى الجانب الأمريكي. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة كانت تحارب من أجل مبدأ هزيمة العدوان، ومن أجل وسيلة لتطبيقه من خلال الأمم المتحدة. وتمكنت أمريكا من الحصول على موافقة الأمم المتحدة لأن السفير السوفيتي تغيب عن جلسة التصويت الحاسمة في مجلس الأمن. ويشير إلى أنه لم يكن واضحًا ما المقصود بعبارة هزيمة العدوان. هل تعني النصر الكامل؟ وإذا لم يكن النصر كاملًا، فماذا كانت تعني؟ وباختصار، كيف كان من المفترض أن تنتهي الحرب؟

وثار جدل عام بين القائد الميداني الجنرال دوجلاس ماكارثر وإدارة ترومان مدعومة بهيئة الأركان المشتركة. ودفع ماكارثر بالحجة التقليدية التي شكلت الأساس لكل تورط عسكري أمريكي سابق: الغرض من الحرب هو تحقيق الانتصار بأي وسيلة مطلوبة، بما في ذلك الهجمات الجوية على الصين نفسها؛ والجمود انتكاسة استراتيجية؛ ولا بد من هزيمة العدوان الشيوعي حيثما وقع، في آسيا؛ ولا بد من استخدام القدرة العسكرية الأمريكية إلى الحد اللازم وعدم توفيرها لحالات طوارئ مفترضة في مناطق جغرافية بعيدة، في إشارة إلى أوروبا الغربية. وردت إدارة ترومان بطريقتين: وفي إظهار للسيطرة المدنية على الجيش الأمريكي، أعفى الرئيس ترومان ماكارثر من قيادة الجيش في 11 أبريل 1951ن لإدلائه بتصريحات تتعارض مع سياسة الإدارة. وفي الأساس، أكد ترومان مفهوم الاحتواء: التهديد الرئيس هو الاتحاد السوفيتي وهدفه الاستراتيجي هو السيطرة على أوروبا. ومن ثم، فإن القتال في كوريا من أجل حسم عسكري وتوسيع الحرب إلى الصين حرب خاطئة في المكان الخطأ وفي التوقيت الخطأ وضد العدو الخطأ، على حد قول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال عمر برادلي، وهو قائد مقاتل في الحرب ضد ألمانيا.

وبعد أشهر استقرت الجبهة حول خط عرض 38 في يونيو عام 1951، حيث بدأت الحرب. وعند هذا الحد عرض الصينيون المفاوضات وقبل الأمريكيون العرض.وتم التوصل إلى تسوية بعد عامين، استمرت 60 عامًا ببعض التوتر وفترات انقطاع قصيرة. وفي المفاوضات، وقع صدام

بين منهجين مختلفين للاستراتيجية. عبرت إدارة ترومان عن الرؤية الأمريكية للعلاقة بين القوة والشرعية. وبالنسبة لها، فإن الحرب والسلام مرحلتان متمايزتان في السياسة؛ فعندما بدأت المفاوضات توقف استخدام القوة وتولت الدبلوماسية. وكانت وجهة النظر الصينية على النقيض تمامًا. فالحرب والسلام وجهان لعملة واحدة. والمفاوضات امتداد لميدان المعركة. ووفقًا للمفكر الصيني الاستراتيجي القديم صن تسو في كتابه فن الحرب، فإن الصراع الأساسي صراع نفسي - للتأثير على حسابات الخصم والتقليل من ثقته في النجاح. وتقليل التصعيد ضد الخصم علامة ضعف سيجري استغلالها لتحقيق ميزة عسكرية. واستغل الجانب الشيوعي الجمود لتعزيز الاستياء لدى الجمهور الأمريكي من عدم حسم الحرب. وفي الواقع، تكبدت أمريكا أثناء المفاوضات خسائر بشرية أكبر من التي تكبدتها في مرحلة الهجوم. وفي النهاية، حقق كل جانب أهدافه. والنتيجة كانت التعادل. لكنها كشفت عن ضعف كامن في قدرة أمريكا على ربط الاستراتيجية بالدبلوماسية، وفي الدفاع عن هدفها الرئيس. وكان الخاسر الأكبر من هذه الحرب هو الاتحاد السوفيتي، فخسر ثقة حلفائه وزرعت بذور الشقاق السوفيتي الصيني في الحرب الكورية لأن الصينيين أصروا على الحصول على ثمن لمساعداتهم ورفضوا تقديم دعم قتالي. وأدت الحرب كذلك إلى إعادة تسلح أمريكا الكبير والسريع. عانى كل طرف من انتكاسة. الصين خسرت فرصة لإعادة التوحيد مع تايوان حسبما يرى مؤرخون صينيون، وفقدت أمريكا الإيمان بأنها إرادة لا تقهر وقدرا من إحساسها بالاتجاه. وتعلم الثوار الآخرون في آسيا درس جر الأمريكيين إلى حرب غير حاسمة قد تتجاوز استعداد الأمريكيين لتأييدها. وتركت أمريكا تعاني من فجوة في تفكيرها بشأن الاستراتيجية والنظام الدولي ستؤرقها في غابات فيتنام.

فيتنام وانهيار التوافق الوطني

وبالرغم من مصاعب الحرب الكورية، أدى مزيج من مبادئ ويلسون واستراتيجية روزفلت قوة دفع استثنائية في أول عقد ونصف في عمر الحرب الباردة. لكن تصادف بدء انهيار التوافق الوطني مع اغتيال الرئيس كنيدي. وأثارت حرب فيتنام كل المعضلات التي واجهتها السياسة الأمريكية. ففي عام 1951، أرسل ترومان مستشارين مدنيين إلى فيتنام الجنوب لمقاومة

حرب عصابات؛ وفي عام 1954؛ أضاف أيزنهاور مستشارين عسكريين؛ وفي عام 1962، وافق كنيدي على إرسال قوات قتالية كقوات مساعدة؛ ونشر جونسون قوات استطلاعية في عام 1965 زادت فيما بعد إلى أكثر من نصف مليون. وأدى انهيار الآمال الكبيرة إلى تدمير الثقة بالذات التي بدونها تتعثر الإدارات. وبنهاية إدارة جونسون في عام 1969، تخلى عدد من مهندسي الحرب الرئيسين عن مواقعهم وطالبوا بنهاية للعمليات العسكرية وانسحاب أمريكي. ولم تتبلور هذه الموضوعات إلا بعد أن استقرت رؤية الإدارة على برنامج لإنهاء العمليات العسكرية من خلال انسحاب أمريكي من جانب واحد مقابل عودة الأسرى.

وكان الرئيس ريتشارد نيكسون الذي خلف جونسون ملتزما منذ البداية بإنهاء الحرب في فيتنام. لكنه كان يرى أن من مسؤوليته أن يفعل ذلك الالتزامات العالمية لأمريكا بدعم النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. وسحب نيكسون القوات بمعدل 150 ألف جندي سنويًا وأنهي المشاركة في القتال البري في عام 1971. ويشير كيسنجر الذي مستشارًا للأمن القومي في إدارة نيكسون أنه أيد الخطط العسكرية للرئيس وأيد المرونة الدبلوماسية في التعامل مع الأزمة. ويشير إلى أنه بينما بالغت إدارة جونسون في تقدير القوة العسكرية الأمريكية . بالغت إدارة نيكسون في نطاق المفاوضات. ويشير إلى أن أمريكا خسرت الحرب وتواصل فكرها بخصوص مفهوم النظام العالمي.

ريتشارد نيكسون والنظام الدولي

يشير كيسنجر إلى أن نيكسون ورث في عام 1969، مهمة إعادة تماسك الجسد السياسي الأمريكي وإعادة تماسك السياسة الخارجية الأمريكية بعد مذبحة الستينيات التي شهدت اغتيالات واضطرابات مدنية وحروب غير حاسمة. وكان نيكسون مستعدًا بشكل جيد واستثنائي لمهمة إعادة تحديد جوهر السياسة الخارجية الأمريكية. ويرى أنه لم يوجد رئيس منذ تيودور روزفلت تعامل مع قضية النظام الدولي كمفهوم عالمي شامل سوى نيكسون. وأظهر مهارة غير عادية في الجانب الجيوسياسي لبناء نظام عالمي. وربط بصبر بين المكونات المختلفة للاستراتيجية وأظهر شجاعة خارقة في الصمود في وجه الأزمات ومثابرة كبيرة في السعي وراء أهداف بعيدة المدى في السياسية الخارجية. واستطاع في الفترة بين عامي 1972

و1973 إنهاء حرب فيتنام والانفتاح على الصين وتحويل مصر من حليف للسوفيت إلى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة واتفاقيتي لفض الاشتباك في الشرق الأوسط - بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا. وبدء المؤتمر الأمني لأوروبا الذي أضعفت نتيجته بعيدة المدى سيطرة الاتحاد السوفيتي على أوربا الشرقية.

ولكن عند لحظة قد يترجم عندها الإنجاز التكتيكي إلى مفهوم دائم للنظام العالمي يربط بين الرؤية المتفائلة وتوازن عملي تحدث المأساة. فضيحة ووترجيت التي استغلها منتقدو نيكسون القدامى بلا رحمة وأصابت السلطة التنفيذية بالشلل. وفي فترة عادية، كان سيجري توحيد رؤية نيكسون في استراتيجية أمريكية جديدة طويلة الأجل. وكان لدى نيكسون بصيصًا من الأرض الموعودة، حيث يتوحد الأمل مع الواقع - نهاية الحرب الباردة، وإعادة تعريف حلف الأطلسي، وخطوة كبيرة نحو السلام في الشرق الأوسط، وبداية إعادة دمج روسيا في النظام الدولي - لكن لم يتسع الوقت أمامه لتوحيد رؤيته الجيوسياسية. وأكما آخرون الرحلة.

بداية النهضة

ويقول كيسنجر إنه بعد معاناة الستينيات وانهيار رئاسة، فإن أمريكا بحاجة إلى إعادة تماسكها قبل أي شيء آخر. وكان من حسن الحظ أن الرجل الذي أتم هذه المهمة هو جيرالد فورد. ودفع به إلى المنصب الذي لم يسع إليه. ولم يتورط فورد قط في تقلبات السياسة الرئاسية. ولهذا السبب كان متحررًا من الانشغال بجماعات التركيز والعلاقات العامة واستطاع أن يمارس في الرئاسة قيم النوايا الحسنة والإيمان ببلاده. وخدمته الطويلة في مجلس النواب حيث ترأس اللجنة الفرعية للدفاع والمخابرات أعطته نظرة عامة لتحديات السياسة الخارجية. وكانت مهمة فورد التاريخية هي التغلب على انقسامات أمريكا. وفي سياسته الخارجية، ناضل من أجل الربط بين المبدأ والقوة ونجح إلى حد كبير. . وشهدت إدارته استكمال اتفاقية فض الاشتباك الأولى بين إسرائيل ومصر، التي كانت بنودها سياسية. ومثلت اتفاقية فض الاشتباك الثاني في سيناء تحو مصر الذي لا تراجع عنه نحو اتفاقية السلام. وبدأ فورد دبلوماسية نشطة لتحقيق حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا - وكان أول رئيس أمريكي بفعل ذلك صراحة. وأشرف على استكمال مؤتمر الأمني الأوروبي.

وجاء جيمي كارتر للرئاسة عندما بدأ تأثير الهزيمة الأمريكية في الهند الصينية إلى تحديات لم يكن من الممكن تصورها بينما كانت أمريكا لا تزال واقعة تحت تأثير فكرة أنها إرادة لا تقهر. وسيطرت مجموعة من رجال الدين على إيران التي كانت حتى ذلك الحين ركيزة للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، ليعلنوا حربا سياسية وأيديولوجية ضد الولايات المتحدة وقلبوا الميزان في الشرق الأوسط. وكمثال رمزي على ذلك جرى احتجاز البعثة الدبلوماسية الأمريكية. ووجد الاتحاد السوفيتي أنه في وضع يسمح له بغزو أفغانستان. ووسط كل هذا الاضطراب. نال كارتر الفضل في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط بين مصر وإسرائيل.

رونالد ريجان ونهاية الحرب الباردة

ويشير كيسنجر إلى أنه قلما انتخبت أمريكا رئيسا يناسب زمنه مثل الرئيس رونالد ريجان. وكان ريجان قبل عشر سنوات يبدو كما لو كان متشددًا أكثر من كونه واقعيًا؛ وبعد عشر سنوات كانت آراؤه ذات بعد واحد على ما يبدو. لكنه واجه الاتحاد السوفيتي الذي كان اقتصاده يعاني من الركود وقيادته المتقدمة في العمر تتلاشى واحدا بعد الآخر بالمعنى الحرفي وكان مدعوما برأي عام أمريكي يسعى للتخلص من فترة سادتها خيبة الأمل. ولم تكن أمريكا مدينة متلألئة على تل مجازا بالنسبة لريجان إنها موجودة لديه بالفعل أنه أراد أن يمنحها الوجود. وخطبه أحيانًا مثل خطابه في مارس عام 1983 الذي وصف فيه الاتحاد السوفيتي بإمبراطورية الشر كان من الممكن ترجمته إلى فرصة دبلوماسية بين الشرق والغرب. وكان يخفي شخصية معقدة وراء قشرة من السذاجة.

وسعى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف إلى مواجهة رؤية ريجان بتصور لإصلاح روسيا. وما كان لالتزام ريجان المثالي بالديمقراطية أن يحدث وحده التغير الذي حدث في الاتحاد السوفيتي؛ لكن السياسة الدفاعية والاقتصادية القوية والتحليل الثاقب لأوجه الضعف السوفيتية وتحالف موات على غير العادة للظروف الخارجية لعب جميعها دور في نجاح سياساته. ولكن ما كان يمكن لانتهاء التحدي الروسي أن يحدث وسط كل هذا التأكيد العالمي بانتصار الديمقراطية إلا من خلال مثالية ريجان. وقبل أن يتسنى بناء نظام دولي جديد كان من الضروري التعامل مع أنقاض الحرب الباردة وتركت هذه المهمة للرئيس جورج بوش الأب.

حربا أفغانستان والعراق

يتطرق كيسنجر بعد النقاش المضني للدروس المستفادة من حرب فيتنام، لتناول المعضلات الكبيرة التي لخصت نفسها بعد ثلاثة عقود من حرب فيتنام لحربي أفغانستان والعراق. ويرى أنه كان لكلا الحربين أصولهما في انهيار النظام الدولي. وبالنسبة لأمريكا فإنها أنهت الحربين بالانسحاب من جانب واحد.

أفغانستان

ويشير في بداية مناقشته لحرب أفغانستان بالفتوة التي أصدرها تنظيم القاعدة في عام 1998 والتي تدعو إلى قتل اليهود والأمريكيين في كل مكان من أفغانستان التي وفرت سلطات طالبان الحاكمة ملاذاً لهم فيها ورفضت إبعاد قادتها أو تسليمهم. وكان الرد الأمريكي على الهجوم على أراضيها في عام 2001 حتميًا وفي أرجاء العالم. وثار تحدٍ جديد على الفور وهو كيف تقيم نظامًا دوليًا عندما يكون العدو تنظيمات لا تدافع عن أرض محددة وترفض المبادئ المستقرة للشرعية. ويشير إلى أن الحرب الأفغانية بدأت بإجماع وطني وتوافق دولي. وكان التصور الرئيس للمسعى الأمريكي ومسعى الحلفاء هو إعادة بناء أفغانستان من خلال حكومة أفغانية ديمقراطية وتعددية وشفافة يسود حكمها كل أنحاء البلاد وجيش أفغاني وطني قادر على تحمل مسؤولية الأمن على أساس قومي. وجرى تخيل هذه الجهود التي تنم عن مثالية شديدة كي تكون مماثلة لدستور ديمقراطي لألمانيا واليابان بعد الحرب. ولم توجد في أفغانستان أو في أي منطقة منها سابقة لمثل هذا السعي المستند إلى قاعدة واسعة. ومن ثم لم يختلف ما وجدته القوات الأمريكية وقوات حلف الأطلسي في أوائل القرن الحادي والعشرين كثيرًا عن المسرح الذي واجهه تشرشل الصغير في أفغانستان في عام 1897.

وفي هذا السياق، كانت الأهداف المعلنة للتحالف الدولي وللولايات المتحدة الخاصة بحكومة أفغانية مركزية شفافة وديمقراطية تعمل في بيئة بمثابة إعادة اختراع جذري للتاريخ الأفغاني. وكان من الناحية الفعلية تغليب عشيرة - هي قبيلة البشتون التي ينتمي إليها الرئيس حامد كرزاي - على العشائر الأخرى. واعتمدت الجهود المطلوبة لفرض هذه المؤسسات،

حتمًا، على الصلاحيات وتغيير مشهد التحالفات القبلية على نحو يصعب على أي قوة خارجية فهمه أو التحكم فيه. وجمعت انتخابات الرئاسة الأمريكية التعقيد مع التناقض. فالرئيس الجديد باراك أوباما خاض حملته الانتخابية على اقتراحه بأن يعيد إلى الحرب الضرورية في أفغانستان القوات التي سحبها للحرب في العراق التي يعتزم إنهاؤها. لكن عندما أصبح في السلطة ركز على الأولويات الداخلية لزمن السلم. وكانت النتيجة هي عودة ظهور التضارب الذي ميز الحملات العسكرية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لذلك نتائج سيئة على أفغانستان وعلى الاحتمالات الإقليمية بعد انسحاب القوات الأمريكية في ظل حكومة أفغانية من المرجح أن تقتصر سلطتها على كابول ومحيطها، بينما تترك بقية أقاليم البلاد. ومن المرجح أن يسود اتحاد من الأقاليم الإقطاعية شبه المستقلة والقائمة على أساس عرقي. وأن يتأثر إلى حد كبير بقوى أجنبية متحاربة. وسيعود التحدي إلى حيث بدأت - توافق أفغانستان المستقلة مع نظام سياسي إقليمي.

ويجب أن يكون لجيران أفغانستان مصلحة وطنية مماثلة للولايات المتحدة - بل أكبر إلى حد كبير على المدى البعيد - في تحديد نتيجة متماسكة ولا تعتمد على وجود نظام إسلامي متشدد في أفغانستان. وسيعاني جيران أفغانستان جميعهم - باكستان وروسيا والصين - من اضطرابات داخل حدودهم إذا عادت أفغانستان إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل الحرب، كقاعدة منظمات جهادية لا تشكل دولًا أو كدولة مكرسة للسياسات الجهادية أكثر من الولايات المتحدة (وربما إيران التي ستسعى لاستغلال الوضع المضطرب خارج حدودها باستغلال الفصائل المتصارعة مثلما تفعل في سوريا ولبنان والعراق). ويقول كيسنجر إن المفارقة النهائية هي أن أفغانستان التي مزقتها الحرب حالة لاختبار ما إذا كان من الممكن استخلاص نظام إقليمي من المصالح الأمنية المختلفة والمنظورات التاريخية. ويشير إلى أنه في ظل غياب برنامج دولي متماسك فيما يتعلق بالأمن في أفغانستان فإن كل جار رئيسي سيدعم فصائل متحاربة في على طول الخطوط العرقية والطائفية في الدولة الوليدة. وستكون النتيجة المحتملة تقسيم بحكم الأمر الواقع لأفغانستان بين القوى الإقليمية. و لتجنب الفراغ، يرى كيسنجر أن مجهودا دبلوماسيا كبيرًا لا بد وأن يبذل لتحديد نظام إقليمي للتعامل مع عودة ظهور محتملة لأفغانستان كمركز جهادي. ويقترح صيغة الحياد البلجيكي التي ضمنتها القوى الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر

والتي استمرت لما يقرب من مائة عام. ويتساءل عما إذا كان هذا الحل مع إعادة تعريف الحدود الملائمة ممكنا؟ ويرى أنه بدون مفهوم كهذا أو مفهوم آخر مماثل فمن المرجح أن تعيد أفغانستان العالم إلى حربها الدائمة.

العراق

يشير كيسنجر إلى أنه في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن استراتيجية عالمية لمحاربة التطرف الجهادي ولتعزيز النظام الدولي القائم بتطعيمه بالتزام تجاه التحول الديمقراطي. ويشير إلى أن استراتيجية الأمن القومي التي وضعها البيت الأبيض ألأمريكي في عام 2002، أشارت إلى أن الصراعات الكبيرة في القرن العشرين أظهرت أنه لا يوجد سوى نموذج واحد مستدام: الحرية والديمقراطية والمشروع الحر. وأكدت استراتيجية الأمن القومي ذلك العام أن اللحظة الراهنة شهدت صدمة العالم بعمل إرهابي وحشي لا مثيل له من قبل والقوى الكبرى في جانب واحد - توحدها مخاطر العنف الإرهابي المشتركة والفوضى. وأن تشجيع المؤسسات الحرة والعلاقات التعاونية بين القوى الكبرى قدم أفضل فرصة منذ ظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في ظل السلام بدلًا من الاستعداد للحرب. وكان محور ما يسمى برنامج الحرية تحويل العراق من كونه أحد الدول الأشد قمعًا في الشرق الأوسط إلى نظام ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية، سيكون ملهمًا بالتالي لتحول ديمقراطي إقليمي: الديمقراطية العراقية ستنجح - ذلك النجاح سينتشر بقوة من دمشق إلى طهران - معلنًا أن الحرية يمكن أن تكون المستقبل لكل الدول.

ويشير كيسنجر إلى أن برنامج الحرية هذا لم يكن، كما زعم في وقت لاحق، ابتكار متعسف لرئيس واحد وحاشيته. فتصوره الأساسي كان بلورة للقيم الأمريكية الجوهرية. فوثيقة الأمن القومي لعام 2002 - التي كانت أول وثيقة تعلن هذه القيم كسياسة - كانت تكرارًا للمقولات التي قدمتها الوثيقة رقم 68 في عام 1950، التي حددت مهمة أمريكا في الحرب الباردة، مع فارق واحد حاسم. فوثيقة عام 1950 حددت القيم الأمريكية في الدفاع عن العالم الحر. ووثيقة عام 2002 دعت إلى إنهاء الطغيان في كل مكان لصالح قيم الحرية العالمية. ويرى أن النقطة المميزة - والأمريكية تقليديًا - بشأن المجهود العسكري الأمريكي في العراق

كان القرار الذي صور هذا المجهود، في الواقع، كإجراء لتنفيذ القانون كأحد ملامح مشروع لنشر الحرية والديمقراطية. وردت أمريكا على العالمية الإسلاموية المتشددة بتأكيد عالمية قيمها ومفهوم النظام العالمي.

وبدأ التصور الرئيس بدعم عام كبير، يتوسع بشكل خاص للإطاحة بصدام حسين. في عام 1998، وافق الكونجرس الأمريكي على قانون حرية العراق بتأييد كاسح من الحزبين (360 صوتًا مقابل 38 صوتًا في مجلس النواب وبالإجماع في مجلس الشيوخ)، معلنًا أن ذلك أن دعم جهود الإطاحة بالنظام الذي يقوده صدام حسين من السلطة في العراق وتشجيع ظهور حكومة ديمقراطية تحل محل ذلك النظام يجب أن يكون سياسة الولايات المتحدة . وعبر الرئيس بيل كلينتون عند توقيعه المشروع القانون ليصبح قانونًا في 31 أكتوبر، وهو ذات اليوم الذي أقر في مجلس الشيوخ هم توافق الحزبين الجمهوري والديمقراطي قائلا:

الولايات المتحدة تريد عودة العراق للانضمام إلى أسرة الدول كعضو محب للحرية وملتزم بالقانون. هذا في صالحنا وفي صالح حلفائنا في المنطقة... الولايات المتحدة تقدم الدعم لجماعات المعارضة من جميع قطاعات المجتمع العراقي الأمر الذي قد يؤدي إلى حكومة تحظى بدعم شعبي.

ويرى كيسنجر أن تصريح كلينتون كان يعني أن الولايات المتحدة ستفرز برنامجًا سريًا للإطاحة بالطاغية العراقي. وبعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق، حدد بوش تداعيات أوسع في كلمة في نوفمبر عام 2003 بمناسبة ذكرى مرور 20 عاما على إنشاء الوقفية الأمريكية للديمقراطية. وندد بوش بالسياسات الأمريكية السابقة في المنطقة التي سعت من أجل الاستقرار على حساب الحرية:

على مدى ستين عامًا كانت والدول الغربية تلتمس العذر وتكيف نفسها مع غياب الحرية في الشرق الأوسط لكن ذلك لم يحقق لنا الأمن - لأنه على المدى البعيد، فإن الاستقرار لا يمكن أن يكون على حساب الحرية.

ويرى كيسنجر أن المناهج السياسية التقليدية، واجهت في ظل الظروف المتغيرة للقرن الحادي والعشرين مخاطر غير مقبولة. وكانت الإدارة تنتقل من سياسة الحفاظ على الاستقرار

لدفع استراتيجية الحرية في الشرق الأوسط. وأظهرت التجربة الأمريكية في أوروبا وآسيا أن تعزيز الحرية يؤدي إلى السلام. وأوضح كيسنجر أنه أيد قرار تغيير النظام في العراق. ولكن كانت لديه شكوك عبَّر عنها للرأي العام وفي منتديات حكومية بشأن توسيع تلك المهمة لتشمل مهمة بناء الدولة وإعطائها مثل هذا النطاق العالمي. وأكد احترامه ومحبته الشخصية للرئيس جورج دبليو. بوش الذي قاد أمريكا بشجاعة وكرامة واقتناع في وقت متقلب. وكانت أهدافه وتفانيه تكريمًا لبلده عندما ثبت في بعض الحالات أنه لا يمكن تحقيقها خلال الدورة السياسية الأمريكية. فذلك رمز على التزامه لبرنامج الحرية الذي يمارسه في حياته بعد الرئاسة وجعله القضية الرئيسة في مكتبته الرئاسية في دالاس.

ويقول كيسنجر إنه كشخص أمضى طفولته كأحد أفراد أقلية مضطهدة في نظام شمولي ثم كمهاجر إلى الولايات المتحدة خبر الجوانب التحررية في القيم الأمريكية. ونشرها من خلال النموذج والمساعدات المدنية كما تجلى في مشروع مارشال. لكنه أشار إلى أن تحقيق المثل الأمريكية من خلال العسكري في جزء من العالم لا توجد لها جذور تاريخية فيه وتوقع حدوث تغييرات في فترة محدودة من الزمن من الناحية السياسية ثبت أمر أن الجمهور الأمريكي لن يؤيده وأن المجتمع العراقي لم يستوعبه، نظرًا للانقسامات العرقية في العراق والصراع الألفي بين السنة والشيعة. وأشار كذلك إلى المعارضة الشديدة للأنظمة المجاورة.

ويشير إلى أن العراق يتحول إلى ميدان معركة رئيسي في صراع طائفي إقليمي يتطور وأن القضية تتجاوز المناقشات السياسية حول السوابق. فترسيخ كيان جهادي في قلب العالم العربي مسلح بكمية كبيرة من الأسلحة التي سيطر عليها وقوة قتال عابرة للقوميات منخرطة في حرب دينية مع جماعات شيعية عراقية وإيرانية متشددة يتطلب ردًا دوليًا منسقًا وإلا فإنه سيتحول إلى ورم سرطاني. وستكون هناك حاجة لمجهود استراتيجي متواصل من قبل أمريكا والأعضاء الخمس الآخرين في مجلس الأمن وربما من الخصوم الإقليميين للتطرف الجهادي.

الهدف والممكن

يختتم كيسنجر هذا الفصل بالإشارة إلى أن طبيعة النظام الدولي كانت مطروحة عندما ظهر الاتحاد السوفيتي كتحدي لنظام وستفاليا القائم على أساس الدول ذات السيادة. ويقول

يمكن للمرء أن يجادل بعد عقود كنوع من الإدراك المتأخر، عما إذا كان التوازن الذي سعت إليه أمريكا كان الأمثل. لكن من الصعب أن ننكر أن الولايات المتحدة، في عالم أسلحة الدمار الشامل والاضطراب السياسي والاجتماعي، حافظت على السلام وساعدت أوروبا على استعادة حيويتها وقدمت مساعدات اقتصادية ضرورية للدول الناشئة. لكن أمريكا وجدت في إدارتها للحروب الساخنة أن من الصعب الربط بين الهدف وبين الإمكانية. فالولايات المتحدة لم تحقق أهدافها التي حددتها سلفًا قبل أن تدخل الحرب ودون أن تحدث انقسامات داخلية كبيرة إلا في حرب واحدة فقط من الحروب الخمسة النى خاضتها بعد الحرب العالمية الثانية (كوريا وفيتنام وحرب الخليج الأولى وحرب العراق وحرب أفغانستان) هي حرب الخليج الأولى في عهد الرئيس جورج بوش الأب. وبينما كانت نتيجة الحروب الأخرى - التي تراوحت بين الجمود والانسحاب الأحادي - محددة سلفًا تستحق أن تكون موضوعًا لنقاش آخر. ويكفي في حدود النقاش الحالي أن نذكر أنه بالنسبة لدولة كان عليها أن تلعب دورًا لا غنى عنه في البحث عن نظام عالمي أن تبدأ تلك المهمة بالتصالح مع ذلك الدور وبالتصالح مع ذاتها.

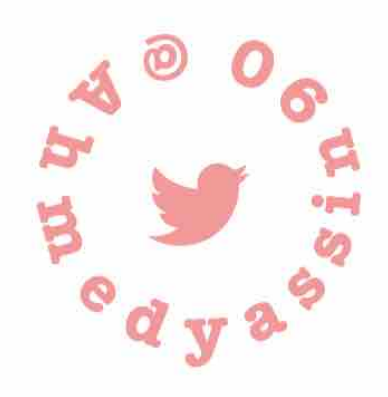
وقلما يكون جوهر الأحداث التاريخية واضحاَ بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فيها. فقد ينظر إلى حرب العراق كحدث محفز في تحول أكبر في المنطقة - طبيعته الجوهرية غير معروفة وفي انتظار النتيجة طويلة الأجل للربيع العربي والتحدي النووي الإيراني والتحدي الجيوسياسي، وهجوم الجماعات الجهادية على العراق وسوريا. ومن المؤكد تقريبًا أن مجيء السياسة الانتخابية للعراق في عام 2004، أثار مطالب للمؤسسات الديمقراطية في أماكن أخرى في المنطقة؛ والذي لم يتضح بعد هو ما إذا كانت هذه أن تتحد مع روح التسامح والحلول السلمية للصراعات. وبينما كانت أمريكا تفحص دروس حروب القرن الحادي والعشرين، فمن المهم أن نتذكر أنه لم تكن هناك قوة عظمى أخرى دفعت بجهودها الاستراتيجية بمثل هذا العمق الذي شعر بالتطلعات من أجل خير البشرية. وهناك سمة خاصة لدولة تعلن أن أهداف الحرب لا تقتصر فقط على معاقبة أعدائها، وإنما تشمل أيضا تحسين حياة شعوبهم - وأنها لا تسعى للنصر من أجل السيطرة وإنما من أجل التشارك في ثمار الحرية. ولن تكون أمريكا صادقة مع نفسها إذا تخلت عن هذه المثالية الأساسية. وإنها لن تبعث الطمأنينة لدى أصدقائها (أو تنتصر على أعدائها) بأن تنحي جانبًا هذا الملمح الرئيس لتجربتها الوطنية. لكن

هذه الجوانب الطموحة للسياسة، لكي تكون فعالة، يجب أن تكون مصحوبة بتحليل غير عاطفي للعوامل الكامنة، بما في ذلك التصور الثقافي والجيوسياسي للمناطق الأخرى وتكريس الأعداء الذي يعارضون المصالح والقيم الأمريكية ودهاءهم. ويجب الجمع بين الطموحات الأخلاقية لأمريكا ونهج يأخذ في اعتباره العنصر الاستراتيجي في السياسة فيما يتعلق بما يمكن للشعب الأمريكي أن يدعمه ويعززه خلال عدة دورات سياسة.

وعبر وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز عن هذا التناقض الأمريكي بحكمة:

الأمريكيون شعب أخلاقي، يريدون أن تعبر سياساتهم الخارجية عن القيم التي يؤمنون بها كدولة. لكن الأمريكيين، لكونهم شعب عملي، يريدون أيضًا أن تكون سياستهم الخارجية مؤثرة.

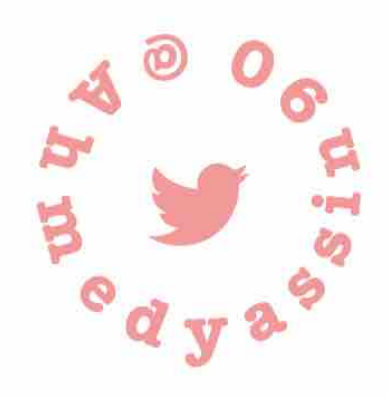
وكثيرا ما يوصف النقاش الداخلي الأمريكي على أنه تنافس بين المثالية والواقعية. وقد يتبين - لأمريكا وبقية العالم - أنه إذا لم تتمكن أمريكا من التحرك في كلا النموذجين، فإنها لن تكون قادرة على تحقيق أي منهما.


@Ahmedyassin90

الباب الخامس



الثورة التكنولوجية والنظام العالمي


@Ahmedyassin90

الفصل التاسع

التكنولوجيا والتوازن والضمير الإنساني

الفصل الأخير من الكتاب خصصه كيسنجر إلى بحث تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على النظام العالمي، واختار له عنوان لا يخلو من دلالة يربط بين التكنولوجيا والضمير الإنساني والتوازن. واستعرض في هذا الفصل تأثير القوة النووية وانتشارها على النظام العالمي ويوضح كيف أثرت ثورة الاتصالات والمعلومات على النظام العالمي وعلى السياسة الخارجية للدول لكنه لا يقلل، مع ذلك، من أهمية العامل البشري.

ويبدأ بالإشارة إلى أن لكل عصر «فكرته المهيمنة». ويشير إلى أن الفكرة المهيمنة (LEITMOTIF)، هي مجموعة المعتقدات التي تفسر الكون، التي تلهم الأفراد أو توجههم بتفسير من مجموعة الأحداث التي تؤثر عليهم. ففي العصر الوسيط، كان الدين هو الفكرة المهيمنة؛ وفي عصر التنوير كان العقل؛ وكانت القومية الممزوجة برؤية للتاريخ هي الفكرة المهيمنة والقوة المحركة في القرنين التاسع عشر والعشرين. والعلم والتكنولوجيا هما المفهومان الحاكمان لعصرنا. وحققا تقدما لرفاهية الإنسان لا مثيل له من قبل. لكنهما أنتجا أيضًا أسلحة قادرة على تدمير البشرية. فالتكنولوجيا أوجدت وسائل للتواصل تسمح بالاتصال المباشر واللحظي بين الأفراد والمؤسسات في كل ركن من أركان الكرة الأرضية وسمحت أيضا بتخزين واستخراج كميات هائلة من المعلومات بضغطة زر. لكنه يتساءل عن الغايات التي تنبئنا بها هذه التكنولوجيا؟ وماذا يحدث للنظام الدولي إذا أصبحت التكنولوجيا جزءًا من الحياة اليومية إلى هذا الحد الذي يحدد الكون الذي تعمل فيه باعتباره الشيء ذي الصلة؟ وهل قدرة التدمير لتكنولوجيا الأسلحة الجديدة كبيرة إلى الحد الذي قد يوحد البشرية من أجل القضاء على ويلات الحرب؟ أم أن امتلاك هذه الأسلحة سيشكل نذيرًا دائمًا؟ وهل تلغي

سرعة ونطاق الاتصالات الحواجز بين الأفراد والمجتمعات وتوفر شفافية بهذا القدر الذي ظل المجتمع البشري يحلم بتحققها؟ أم أن العكس هو الذي سيحدث: وهو أن تندفع البشرية، وسط أسلحة الدمار الشامل والشفافية الشبكية وغياب الخصوصية، في عالم بلا حدود أو نظام، تترنح وسط الأزمات دون أن تفهمها؟

ويقرر أنه لا يوجد مجال للكفاءة في ظل هذه الأشكال الأكثر تقدما للتكنولوجيا؛ وأن ما يشغله هو تداعياتها.

النظام العالمي في العصر النووي

ويشير إلى أن الوحدات السياسية منذ التاريخ المدون - سواء وصفت أم لم توصف كدول - كانت تلجأ إلى الحرب كملاذ أخير. لكن التكنولوجيا جعلت الحرب ممكنة وقيدت نطاقها. وحتى الدول الأقوى والأفضل تسليحًا لا تستطيع استخدام القوة إلا لمسافات محدودة وبقدر معين وضد أهداف كثيرة. فالزعماء الطموحون مقيدون بالاتفاقيات والحالة الراهنة لتكنولوجيا الاتصالات. فالسرعة التي تتطور من خلالها مسارات التحرك الجذرية أعاقتها. والتعليمات الدبلوماسية ملزمة بأن تأخذ في حسبانها الحالات الطارئة التي قد تحدث في الوقت الذي قد يأتي خلاله الرد على رسالة. وفرض هذا الوضع توقفا للتفكير والاعتراف بوجود فارق بين ما يستطيع الزعماء السيطرة عليه وما لا يستطيعون. وسواء طبق ميزان القوة بين الدول كمبدأ رسمي أو طبق ببساطة دون بلورة نظرية، فإن توازنًا من نوع ما هو مكون رئيسي للنظام الدولي - سواء كان في الأطراف كما كان الحال مع الإمبراطوريتين الرومانية والصينية، أو كمبدأ عملي رئيسي كما في أوروبا.

وتسارع معدل التغيير مع الثورة الصناعية، وأصبحت القوة التي استخدمتها الجيوش الحديثة أصبحت أكثر تدميرًا. وعندما كانت الفجوة التكنولوجية كبيرة، فإن التكنولوجيا حتى لو كانت بدائية - بالمعايير الحالية - قد يكون لها تأثير يصل إلى حد الإبادة. وكان للتكنولوجيا الأوروبية والأمراض الأوروبية دورًا كبيرًا في القضاء على حضارات قائمة في الأمريكتين. ووصل ظهور الأسلحة النووية بهذه العملية إلى ذروتها. فأثناء الحرب العالمية

الثانية، عمل علماء من القوى الكبرى على السيطرة على الذرة والقدرة على إطلاق طاقتها. وانتصر المسعى الأمريكي المعروف باسم مشروع مانهاتن بالاعتماد على عقول من الولايات المتحدة وبريطانيا والأوربيين في الشتات. وبعد أول اختبار ذري ناجح في يوليو عام 1945 في صحراء نيومكسيكو، فإن الانتصار الذي حققه جي. روبرت اوبنهايمر، أستاذ الفيزياء النظرية الذي رأس المشروع السري لتطوير الأسلحة، أصابه بالهلع. وتذكر آية من الكتاب الهندي المقدس، بهاجافاد جيتا: الآن أصبحت أنا الموت مدمر العوالم.[1]

ويشير كيسنجر إلى أن الحروب، في الفترات الأسبق، كانت تقوم على حسابات ضمنية: أن تفوق المنافع التي يجلبها الانتصار على تكلفته وأن الطرف الأضعف يخوض الحرب لزيادة هذه التكلفة على الطرف الأقوى. وتشكلت الأحلاف لتعزيز القوة وكي لا يترك مجال للشك حول تحالف القوى، ولتحديد سبب الحرب (وهو إلى الآن القضاء على الشك بخصوص أن النوايا النهائية ممكنة في مجتمع الدول ذات السيادة). واعتبر غرم الصراع العسكري أقل من غرم الهزيمة. وفي المقابل، فإن العصر النووي استند إلى سلاح سيفرض استخدامه تكاليف تفوق أي منفعة متصورة. وفرض العصر النووي معضلة تتمثل في كيفية إخضاع قدرة التدمير للأسلحة الحديثة لشكل ما من العلاقة الأخلاقية أو السياسية مع الأهداف المنشود تحقيقها. ففرص أي

(1) تُعد «البهاجافاد جيتا» الكتاب الهندي المقدس في الديانة الهندوسية، وهي الحوار الذي جرى بين السيد أو الرب المبارك كريشنا وأرجونا عند بداية المعركة وهو عبارة عن 700 بيت أو آية تقع في ثمانية عشر فصلاً، يعرف باسم البهاجافاد جيتا ويعود تاريخها إلى قرابة الألف الثالث قبل الميلاد. وكلمة بهاجافاد تعني الله أو الرب أو الإلهي، وترمز إلى السيد كريشنا، وكلمة جيتا تعني المغنّاة أو القصيدة أو الأنشودة. معلم البهاجافاد جيتا هو الرب كريشنا الذي يقدسه الهندوس بوصفه مظهراً من مظاهر الله أو براهما، الخالق الأعظم مانح الحياة وينسبون إليه الشمس التي تجري بسببها الحياة. وهو أحد ثُلاثي الآلهة العِظام وهم فيشنو وشيفا. وتسمى أيضاً الأوبانيشاد وهي الجزء الأخير في مجموعة من الكتابات الهندوسية التي تُسمى الفيدات «جمع فيدا». والبهاجافاد جيتا هي من أشهر الإضافات إلى المهابهاراتا الموجودة في الكتاب السادس، وهي الآن أكثر النصوص الهندوسية المقدسة شهرة وتشكل جوهر الديانة الهندوسية الحديثة. ومن الأبيات التي جاءت في البهاجافاد جيتا البيت الذي جاء في الفصل الحادي عشر برقم 32 ويقول «أنا الزمان الكلّي القوة الذي يدمر كل شيء، لقد أتيت إلى هنا كي أقتل هؤلاء الرجال. حتى ولو لم تحارب أنت، إن جميع هؤلاء المحاربون المجابهون لك سيموتون.» لمزيد من التفاصيل عن هذا الكتاب أنظر: http://ar.wikipedia.org/wiki البهاغافاد_غيتا

شكل للنظام الدولي - في الواقع من أجل بقاء البشرية - يحتاج الآن بشكل عاجل التخفيف من الصراع بين القوى الكبرى، إن لم يكن إلغائها. وجرى تعريف التوازن الاستراتيجي بأنه توازن لن يستخدم فيه أي من الطرفين أسلحة الدمار الشامل لأن الخصم قادر دائمًا على إنزال مستوى لا يمكن قبوله من الدمار ردًا على ذلك.

ويشير إلى فشل كل المحاولات النظرية في الخمسينيات والستينيات التي سعت لاستكشاف إمكانية تقييد قصر استخدام الأسلحة النووية على ميدان المعركة أو على أهداف عسكرية. فمهما تكن القيود المتخيلة فإنه ما أن يتم تجاوز العتبة للحرب النووية فإن التكنولوجيا الحديثة تتغلب على أي حدود يمكن الالتزام بها وتمكن الخصم دائما من التصعيد. وفي النهاية، اتفق الاستراتيجيون من الطرفين، على نحو ضمني على الأقل، على مفهوم التدمير المتبادل المؤكد كآلية للسلام النووي. وتستند على تصور أن كلا الطرفين يمتلك ترسانة نووية قادرة على الصمود أمام هجوم أولي، وكان الهدف هو موازنة التهديدات بدرجة مرعبة تكفي لإقناع الطرفين بعدم استخدامها فعليًا. وبنهاية الستينيات، أصبح المبدأ الاستراتيجي السائد لدى القوتين العظميين يعتمد على القدرة على إحداث من الضرر للخصم المفترض لا يمكن قبوله. وتطرح هذا النوعية الخيالية المسكونة في هذه الحسابات للردع التي اعتمدت على معادلات منطقية لسيناريوهات تفترض مستو من الخسائر يفوق الخسائر التي عانى منها العالم في أربع سنوات من الحروب العالمية وتحدث في ظرف أيام أو ساعات. ونظرًا لأنه لم تكن هناك خبرة سابقة مع الأسلحة التي تدعم هذه التهديدات، فإن الردع يعتمد إلى حد كبير على القدرة على التأثير نفسيًا على الخصم. وعندما تحدث ما في الخمسينيات عن استعداد الصين لأن تضحي بمئات الملايين في حرب نووية، جرى التعامل مع هذا في الغرب على نطاق واسع في الغرب كعرض لاختلال عاطفي أو أيديولوجي. لكنه كان، في الواقع، نتيجة لتحليل رصين للخبرة الإنسانية على الأرجح، فالدولة في حاجة لأن تظهر استعدادًا للتضحية يفوق تصور البشر. وعلى كل حال، تجاهلت الصدمة في العواصم الغربية وعواصم حلف وارسو أن مفاهيم القوتين العظميين للردع استندت إلى مخاطر مروعة. فمبدأ التدمير المتبادل المؤكد، وإن جرى التعبير عنه بشكل أكثر لباقة، اعتمد على افتراض أن الزعماء كانوا يعملون من أجل السلام وهم يعرضون سكانهم المدنيين لخطر الإبادة.

ويشير كيسنجر إلى الجهود الكثيرة التي بذلت لتفادي معضلة امتلاك ترسانة هائلة لا يمكن استخدامها وأن استخدامها لا يمكن أن يشكل حتى تهديدًا معقولًا. ووضعت سيناريوهات معقدة للحرب. لكن لم يصل أي منها على حد علمه إلى حد الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في أزمة محددة بين القوتين العظميين. وباستثناء أزمة الصواريخ الكوبية لعام 1962، عندما سمح لفرقة سوفيتية مقاتلة في البداية باستخدام الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها، لم يقترب أي من الطرفين إلى حد استخدامها ضد بعضهما أو في حروب ضد دول ثالثة غير نووية. وعلى هذا النحو، فقدت الأسلحة الأكثر رعبًا، والتي تستحوذ على نصيب كبير من الميزانية العسكرية للقوتين العظميين، صلتها بالأزمات الفعلية التي يواجهها الزعماء. وأصبح الانتحار المتبادل آلية النظام الدولي. وعندما تحدت واشنطن وموسكو بعضهما، أثناء الحرب الباردة، فإن ذلك كان من خلال حروب بالوكالة. وفي أوج فترة الحرب الباردة، فإن الأسلحة التقليدية هي التي كانت لها أهمية محورية. وكانت الصراعات العسكرية في ذلك الوقت تدور في المحيط النائي - في إنتشون ودلتا نهر الميكونج ولواندا والعراق وأفغانستان. وكان معيار النجاح هو الكفاءة في دعم الحلفاء المحليين في العالم النامي. وباختصار، لم تكن الترسانات النووية للقوى العظمى غير قابلة للقياس بالأهداف السياسية، مما أوجد وهم القدرة الكلية الذي كذبه التطور الفعلي للأحداث. وفي هذا السياق، بدأ الرئيس ريتشارد نيكسون في عام 1969، محادثات رسمية مع السوفيت، حول تقييد الأسلحة الاستراتيجية. وأثمرت هذه المحادثات اتفاقية في عام 1972 لوضع سقف لتراكم القدرات الهجومية، وفرضت قيودًا على مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وتراجع ريجان في قمة ريكيافيك، في عام 1986، عن مفهوم التدمير المؤكد المتبادل. واقترح إلغاء جميع الأسلحة الهجومية لدى الجانبين وإلغاء معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مما يسمح بالتالي بالأنظمة الدفاعية. لكن جورباتشوف، الذي اعتقد خطأ أن برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي بينما الاتحاد السوفيتي لا يستطيع ـن يجاريه لافتقاره إلى قاعدة تكنولوجيا اقتصادية مماثلة، أصر على الإبقاء على اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وتوقف السوفيت فعليًا عن السباق في الأسلحة الاستراتيجية بعد ثلاثة أعوام، لينهي الحرب الباردة. وجرى بعدئذ خفض عدد الرؤوس الحربية النووية الهجومية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ثم في عهد الرئيس باراك أوباما.

ويشير كيسنجر إلى أن التوازن النووي أدى إلى تأثير متناقض في النظام الدولي. ذلك أن ميزان القوة التاريخي سهل الهيمنة الغربية في العالم الاستعماري آنذاك؛ بينما كان للنظام النووي تأثير عكسي. فالفارق بين التفوق العسكري للقوى المتقدمة على البلدان النامية، كان أكبر بما لا يقاس من أية فترة سابقة في التاريخ. ولكن نظرًا لأنه جرى توجيه قدرًا كبيرًا من مجهودهم العسكري إلى الأسلحة النووية، التي أسقط من الاعتبار ضمنًا استخدامها في أي شيء عدا الأزمة الأسوأ، استطاعت القوى الإقليمية أن تعدل الميزان العسكري الشامل بالاعتماد على استراتيجية موجهة لإطالة أمد أي حرب إلى ما وراء قدرة الجمهور في الدولة المتقدمة على تحمله - على نحو ما واجهته فرنسا في الجزائر وفيتنام؛ والولايات المتحدة في كوريا وفيتنام والعراق وأفغانستان؛ والاتحاد السوفيتي في أفغانستان. (وكل هذه الصراعات، باستثناء كوريا، انتهت في الواقع، بانسحاب القوة الأقوى من الناحية الرسمية بعد صراع ممتد مع قوات تقليدية.) وعملت الحرب غير المتكافئة من خلال فجوات المذاهب التقليدية للعمليات الخطية ضد أرض العدو. وقد تركز قوات حرب العصابات التي لا تدافع عن أرض على تكبيد العدو خسائر وعلى تآكل الإرادة السياسية للجمهور في مواصلة الصراع وبهذا المعني، يتحول التفوق التكنولوجي إلى عجز جيوسياسي.

تحدي الانتشار النووي

وبانتهاء الحرب الباردة، اختفى إلى حد كبير خطر نشوب حرب نووية بين القوى العظمى النووية القائمة. لكن انتشار التكنولوجيا، خصوصًا تكنولوجيا إنتاج الطاقة النووية السلمية، زادت إلى حد كبير من إمكانية الحصول على فدرة نووية عسكرية. وزادت خطوط التقسيم الأيديولوجية التي تتزايد عمقا واستمرار صراعات إقليمية بدون حل من حوافز امتلاك أسلحة نووية، بما في ذلك من قبل دول مارقة أو فاعلين من غير الدول. وحسابات عدم الأمن المتبادل الذي أوجد ضبطا للنفس إبان الحرب الباردة لا ينطبق على كل حالة مماثلة بالدرجة نفسها - إذا طبقت - على الوافدين الجدد إلى المجال النووي وبدرجة أقل على اللاعبين غير الدول. وأصبح انتشار الأسلحة النووية مشكلة استراتيجية شاملة للنظام الدولي المعاصر. واستجابة لهذه المخاطر تفاوضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا على معاهدة

منع الانتشار النووي وفتحتها للتوقيع في عام 1968. واستهدفت الاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (ووقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا الاتفاقية في عام 1968 ووقعتها فرنسا والصين ي عام 1992). وبلغ عدد الموقعين على هذه الاتفاقية 189 دولة. وتتيح للدول غير النووية الحصول على مساعدة من الدول النووية في مجال الاستخدامات السلمية لطاقة النووية بشرط أن تقبل الشروط لضمان أن برامجها النووية تظل في حدود المساعي غير العسكرية.

ويشير كيسنجر إلى أن نظام منع الانتشار العالمي واجه صعوبات في أن يجسد نفسه ليصبح قاعدة دولية حقًا. وهاجمه البعض باعتباره شكلًا للتمييز العنصري النووي وتعاملت معه دول كثيرة باعتباره تثبيتا لوضع الدول الغنية، فالقيود التي فرضتها معاهدة منع الانتشار النووي عملت غالبًا كمجموعة من التطلعات وإنه يجب تملق الدول لتنفيذها بدلًا من أن تكون التزاما قانونيا ملزما. وبات من الثابت أن من الصعب اكتشاف التقدم غير المشروع نحو الأسلحة النووية ومقاومته، لأن خطواته الأولى متطابقة مع تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحديدًا التي تسمح بها معاهدة منع الانتشار النووي. فالمعاهدة حظرت على الموقعين لكنها لم تمنع موقعين مثل ليبيا وسوريا والعراق وإيران من مباشرة البرامج النووية السرية في انتهاك لإجراءات السلامة التي تفرضها المعاهدة أو بالانسحاب من المعاهدة مثلما فعلت كوريا الشمالية في عام 2003 لتجري تفجيرات نووية وتعمل على نشر التكنولوجيا النووي دون رقابة دولية.

ولا توجد آلية دولية محددة لفرض المعاهدة إذا انتهكت الدولة بنود المعاهدة أو تنكرت لها أو ترددت في الامتثال لها أو رفضت ببساطة الاعتراف بشرعية عدم الانتشار النووي كمبدأ دولي. ولم يتخذ إلى الآن سوى عمل وقائي قامت به الولايات المتحدة ضد العراق - كدافع للحرب ضد صدام حسين ومن قبل إسرائيل ضد العراق وضد سوريا وما فكر فيه الاتحاد السوفيتي في الستينيات لكنه امتنع عن تنفيذ. ولم يسجل نظام منع الانتشار سوى حالات قليلة من النجاح الكبير في تفكيك برامج نووية من خلال التفاوض. فقد تخلت جنوب أفريقيا والبرازيل والأرجنتين وعددًا من الجمهوريات السوفيتية السابقة على التخلي عن برامجها النووية التي أثمر بعضها أو حققت تقدما فنيًا كبيرًا. وفي الوقت، حصل الاتحاد السوفيتي/روسيا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية على السلاح

النووي منذ انتهاء الاحتكار الأمريكي في عام 1949 بينما باتت إيران على عتبة أن تصبح قوة نووية. وبالإضافة إلى ذلك عملت باكستان وكوريا الشمالية على نشر معرفتهما النووية على نطاق واسع.

واختلف تأثير الانتشار النووي على التوازن النووي اعتمادًا على مدى استعداد الدولة النووية الجديدة على استخدام أسلحتها النووية. فبريطانيا وفرنسا أضافا للترسانة النووية لحلف الأطلسي بشكل محدود. ونظر إلى القدرات النووية البريطانية والفرنسية كملاذ أخير وصمام آمان إذا تخلت عنهما الولايات المتحدة وإذا هددت قوة كبرى التصورات البريطانية والفرنسية لمصلحتهما الوطنية الأساسية أو كوسيلة لأن تنأى الدولتان بنفسيهما عن حرب نووية بين قوتين عظميين. وكل هذه الافتراضات حالات طارئة بعيدة. والقدرات النووية الهندية والباكستانية تستهدفان بعضهما البعض أساسًا، مما يؤثر على التوازن الاستراتيجي من ناحيتين. إن مخاطر التصعيد قل تقلص احتمال اللجوء إلى حرب تقليدية شاملة في شبه القارة الهندية. ولكن نظرًا لأن منظومات الأسلحة ضعيفة للغاية ويصعب من الناحية الفنية حمايتها ضد هجوم قصير المدى فإن إغراء القيام بتحرك وقائي يكون متأصلًا في التكنولوجيا، خصوصًا في الحالات التي تكون فيها المشاعر متأججة. وباختصار، فإن الانتشار يؤدي إلى المعضلة النووية الكلاسيكية: حتى لو كانت الأسلحة النووية تقلل احتمال اللجوء إلى الحرب إلا أنها ستزيد الحرب ضراوة بشكل هائل إذا اندلعت.

ويرى كيسنجر أن من المرجح أن تقترب العلاقة النووية بين الهند والصين من وضع الردع الذي قام بين خصمي الحرب الباردة، أي أنهما سيتجهان نحو الحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية. في حين أن الوضع النووي لباكستان يعتمد على القضايا الإقليمية والعالمية الأوسع. فهي متاخمة للشرق الأوسط وفيها تواجد كبير للإسلاميين، وألمحت من حين لآخر إلى دور الحامي النووي أو صانع الأسلحة النووية. وسيؤدي تأثير انتشار الأسلحة النووية إلى تفاقم كل هذه المشكلات كما أشير في الفصل الرابع من الكتاب.

ويرى أن انتشار الأسلحة النووي سيؤثر كذلك، بمرور الوقت، على التوازن النووي العام بين القوتين النوويتين العظميين. وزعماء القوى النووية القائمة ملزمون بالاستعداد

للحالة الطارئة الأسوأ. وهذه قد تشتمل على احتمال وجود تهديدات نووية لا توجهها فقط القوة العظمى الأخرى وإنما أيضًا من البلدات التي تسعى للحصول على أسلحة نووية. وستعبر الترسانات النووية لديها عن الرأي القائل بأنها تحتاج، إلى ردع الخصم الرئيس المحتمل، إلى قوة احتياطية للتعامل مع الجانب المتعلق بالانتشار في بقية العالم. وإذا أجرت كل قوة نووية عظمى الحسابات على هذا النحو، فإن الانتشار سيعني زيادة في هذه القوات الاحتياطية، مما يضغط على القيود الحالية أو يتجاوزها. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التداخل بين الموازين النووية سيصبح أكثر تعقيدًا مع تزايد الانتشار. كذلك، سيحل محل نظام الحرب الباردة المستقر نسبيًا، نظام دولي ستطرح فيه قوة تمتلك أسلحة نووية صورة المستعد لاتخاذ قرارات مروعة الأمر الذي قد يوفر لها ميزة على منافسيها. كذلك سيكون حتى لدى الدول التي تملك قدرات نووية حافز لأن تكون تحت مظلة دعم ضمني أو علني لقوة عظمى لتوفر لنفسها صمام آمان ضد القوى النووية العظمى (ومن أمثلة ذلك إسرائيل والقوى النووية الأوروبية واليابان التي لديها قدرات تجعلها على عتبة أن تصبح قوة نووية ودول أخرى في الشرق الأوسط تعمل على امتلاك أسلحة نووية أو تقترب من التحرك لامتلاك أسلحة نووية). ومن ثم، فمن الواضح أن يؤدي انتشار الأسلحة النووية إلى شبكة من التحالفات مماثلة في جمودها للتحالفات التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، ولكنها تتفوق عليها في امتدادها العالمي وقوة التدمير.

ويشير كيسنجر إلى أن اختلالًا خطيرًا بشكل خاص في التوازن قد ينشأ إذا اقتربت دولة امتلكت الأسلحة النووية إلى من امتلاك قدرة عسكرية هجومية للقوتين النوويتين الأعظم (وهو ممكن تحقيقه بالنسبة لكل من الصين والهند). ويشير إلى أنه في عالم قائم على تعدد القوى النووية فإن الميزان النووي الأولي قد يميل عندئذ للابتعاد عن الاستقرار الاستراتيجي؛ وكلما كان مستوى القوات الهجومية المتفق عليه بين روسيا والولايات المتحدة أقل كلما أصبح ذلك التعدد صحيحًا.

ويرى كيسنجر أن المزيد من انتشار الأسلحة النووية يضاعف من احتمالات المواجهات النووية؛ ويؤثر بالتالي على الميزان بين القوتين النوويتين العظميين. ومع استمرار انتشار السعي لتطوير أسلحة نووية في إيران واستمرار تطويرها في كوريا الشمالية - في تحدٍ لجميع المفاوضات الجارية - فإن الحافز لأن تحذو دول أخرى حذوها سيصبح ساحقًا.

وتحتاج الولايات المتحدة لأن تراجع بشكل مستمر للتكنولوجيا النووية لديها لمواجهة هذه التوجهات، حتى وهي تتفاوض على تقييد استخدامها.

ويرد كيسنجر على الحجة القائلة بأن الأسلحة النووية جعلت العالم أقل ميلًا للحرب في ضوء عدم اندلاع حرب كبيرة على مدى الخمسين عامًا السابقة مشيراً إلى أن تراجع عدد الحروب صاحبه زيادة هائلة في أعمال العنف التي ترتكبها جماعات غير الدول أو التي ترتكبها الدول تحت مسميات أخرى غير الحرب. وفتح مزيج بين الخطر الفائق والتشدد الأيديولوجي الباب أمام احتمالات الحروب غير المتكافئة وتحديات الجماعات من غير الدول التي تقوض ضبط النفس طويل الأجل. ويشير إلى أن التحدي الأكثر أهمية أمام القوى النووية القائمة هو أن تحدد رد فعلها على استخدام القوى النووية للأسلحة النووية فعليًا ضد بعضها البعض. ويطرح في هذا الصدد مجموعة من الأسئلة: أولًا، ما الذي يجب عمله إلى جانب الاتفاقيات الحالية لمنع استخدام الأسلحة النووية؟ وما هي الخطوات العاجلة التي يجب اتخاذها لوقف مثل هذه الحرب إذا استخدمت الأسلحة النووية؟ كيف يمكن التعامل مع الضرر الإنساني والاجتماعي؟ ما الذي يمكن عمله لمنع التصعيد الانتقامي بينما تستمر في تدعيم صحة الردع وفرض النتائج المماثلة إذا فشل الردع؟ ولا يجب أن تحجب مسيرة التقدم التكنولوجي الرهبة من القدرات التي اخترعتها البشرية والهشاشة النسبية للموازين التي تقيد استخدامها. ولا ينبغي السماح الأسلحة النووية بأن تتحول إلى أسلحة تقليدية. وسيتطلب النظام الدولي في هذه المرحلة تفاهمًا بين البلدان النووية الرئيسة القائمة للإصرار على عدم الانتشار أو أن النظام سيواجه مخاطر نشوب حرب نووية.

تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والنظام العالمي

يشير كيسنجر إلى أن التغير التكنولوجي كشف، في معظم فترات التاريخ، على مدى عقود وقرون عن التقدم التدريجي الذي أدى إلى تحسين التكنولوجيات القائمة والجمع بينها. كذلك، جرى وضع الابتكارات الجذرية في العقائد التكتيكية والاستراتيجية السابقة، حتى الأسلحة النووية بالرغم من حجم التدمير كانت في بعض الجوانب امتدادًا للخبرة السابقة. ويشير إلى أن الجديد في الحقبة الراهنة هو سرعة التغيير المرتبطة بقوة الكمبيوتر وتوسع تكنولوجيا

المعلومات في كل مجال. ويشير إلى أن ثورة الكمبيوتر هي أو من سمح لهذا العدد الكبير من الأفراد والعمليات في وسيلة التواصل ذاتها وفي ترجمة وتتبع تحركاتهم بلغة تكنولوجية واحدة. ويشير إلى أن كلمة الفضاء الإلكتروني - وهي كلمة لم تصغ إلا في الثمانينات، كمفهوم افتراضي أساسي - استنسخت الفضاء المادي وتبدأ في الاندماج معه على الأقل في المراكز الحضرية. والاتصالات عبر الفضاء الإلكتروني أو بين عقده التي تتكاثر بمعدل أسي، تكاد أن تكون فورية. والمهام التي كانت قبل جيل يدوية وتعتمد على الأوراق تنجز الآن من خلال الكمبيوتر ويصبح النشاط الإنساني على نحو متزايد معتمدًا على البيانات وجزء من نسق واحد يمكن عده وتحليله. وليس هذا وحسب، فعدد الأجهزة المرتبطة بالإنترنت الآن يبلغ نحو عشرة مليارات ومن المقدر أن يرتفع إلى 50 مليارًا بحلول عام 2020. ويلوح في الأفق ربط كل شيء من خلال الإنترنت. ويتوقع المبتكرون أن يتم ربط كل شيء بالإنترنت وتتم برمجته للاتصال مع خادم مركزي أو مع أجهزة أخرى مرتبطة بالشبكة.

ويشير كيسنجر إلى أن آثار ثورة المعلومات تمتد إلى كل مستوى من مستويات التنظيم البشري. فالأفراد المزودون بهواتف ذكية (والذين يقدر عددهم الآن بنحو مليار) يملكون معلومات وقدرات تحليلية تفوق كثيرًا ما كان لدى أجهزة المخابرات قبل جيل. والشركات التي تقوم بجمع البيانات التي يتبادلها هؤلاء الأفراد وبرصدها تملك مساحات من النفوذ والإطلاع تفوق ما لدى الكثير من الدول المعاصرة أو أكبر حتى من القوى التقليدية. واندفعت الحكومات التي تخشى من التخلي عن هذا المجال الجديد للمنافسين إلى مجال الفضاء الإلكتروني مع قليل من القواعد الإرشادية أو القيود. وكما هو الحال مع أي ابتكار تكنولوجي، فإن الإغراء سيكون لرؤية هذا المجال الجديد كميدان للتفوق الاستراتيجي. وحدثت هذه التغييرات بسرعة كبيرة وتفوق معظم المحاولات التي يبذلها أولئك الذين لا يمتلكون خبرة تكنولوجية لفهم النتائج الأوسع المترتبة عليها. وتجر البشرية إلى مناطق لم يتم تفسيرها إلى الآن، وفي الواقع غير متصورة. ونتيجة لذلك، فإن استخدام الكثير من التكنولوجيات والتقنيات الأكثر ثورية محدود مقيد في الوقت الحالي بقدرة التكنولوجيات الأكثر تقدمًا وبنطاقها.

ولم تكن أي حكومة، حتى الحكومات الأكثر شمولية، قادرة على التحكم في التدفق أو في مقاومة الدفع بمزيد من عملياتها إلى المجال الإلكتروني. ومعظم الدول الديمقراطية لديها

غريزة متأصلة بأن أي محاولة لتقييد آثار ثورة المعلومات ستكون مستحيلة وربما أيضًا غير أخلاقية. وكل البلدان التي لا تتبنى نظمًا ديمقراطية ليبرالية نحت جانبًا المحاولات لمنع هذه التغييرات وانتقلت بدلًا من ذلك إلى التحكم فيها. فكل دولة أو شركة أو شخص منخرطون الآن في الثورة التكنولوجية إما كأشخاص أو كموضوعات.

وبالنسبة لتأثير هذه الثورة على فرص النظام الدولي، يشير كيسنجر إلى أن العالم المعاصر يرث تركة من الأسلحة النووية القادرة على تدمير العالم المتحضر. ولكن إلى جانب التداعيات الكارثية المرتبطة بها لا يزال من الممكن تحليل أهميتها واستخدامها فيما يتعلق بدورات الحرب والسلام التي يمكن الفصل بينها. وتكنولوجيا الانترنت الجديدة تفتح آفاقا جديدة تمامًا. ويتحدى الفضاء الإلكتروني الخبرة التاريخية كلها. وهو لا يشكل خطرًا بحد ذاته وإنما التهديد يعتمد على كيفية استخدامه. والتهديدات الناجمة عن الفضاء الإلكتروني غير محددة وقد يكون من الصعب تحديد أسبابها. فشمول الاتصالات عبر الشبكات في القطاعات الاجتماعية والمالية والصناعية والعسكرية له جوانب كثيرة مفيدة؛ وأحدث كذلك ثورة في جوانب الضعف. فهو يفوق معظم القواعد والإجراءات المنظمة (ويفوق في الحقيقة إلمام فهم المراقبين للجوانب الفنية)، وأوجدت في بعض الجوانب حالة الطبيعة التي تنبأ بها الفلاسفة، والتي وفر الهروب منها القوة الدافعة لإنشاء نظام سياسي، حسبما يرى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز.

ويشير كيسنجر إلى أنه كان لا يزال من الممكن تقدير قدرات الدول من خلال مجموع القوة البشرية والمعدات والجغرافية والاقتصاد والأخلاق قبل عصر الفضاء الإلكتروني. وكان هناك تمييز واضح بين فترات السلام وفترات الحرب. فالعمليات الحربية سببتها حوادث محددة وتم حوضها باستراتيجيات صيغت لأجلها بعض العقائد التي يمكن فهمها. ولعبت أجهزة المخابرات دورًا أساسي في تقييم الخصوم وأحيانًا في تعطيل قدراتهم؛ وكانت أنشطتها محددة بمعايير عامة غير واضحة للسلوك، وعلى الأقل، بخبرات مشتركة تطورت على مدى عقود.وتفوقت تكنولوجيا الإنترنت على الاستراتيجية أو العقيدة العسكرية - على الأقل في الوقت الحالي.وفي العصر الجديد، ثمة قدرات لا يوجد بشأنها بعد تفسير عام - أو حتى فهم عام. ولا يوجد سوى القليل من القيود، إن وجدت، على أولئك الذين يمتلكون تلك القدرات في تحديدها إما بشكل صريح أو ضمني. وعندما يكون هناك أفراد لديهم انتماء غامض قادرين على القيام

بأعمال متزايدة الطموح والقدرة عل الاقتحام فإن تعريف الدولة يصبح غامضًا. ويزيد من التعقيد حقيقة أن شن هجمات قي مجال الفضاء الإلكتروني أسهل من الدفاع ضدها، ومن المحتمل أن تشجع على تحيز للجانب الهجومي على حساب الدفاع عند بناء القدرات الجديدة.

ويزيد من الخطر قدرة المشتبه في ارتكابهم هذه الأعمال على الإنكار وعدم وجود اتفاقيات دولية تنظمها وحتى لو تم التوصل إلى هذه الاتفاقيات فلا يوجد نظام لفرضها. ويمكن لفرد منعزل لديه قدرة على الوصول إلى المجال الإلكتروني أن يعطل أو حتى يدمر البنية التحتية الحاسمة من موقع يكاد يكون غير معروف. ويمكن تخريب شبكات الكهرباء وتعطيل محطات الكهرباء من خلال أعمال ترتكب من خارج إقليم الدولة. وبالفعل أثبتت عصابة سرية من المتسللين قدرة على اختراق شبكات حكومية ونشر معلومات سرية على نطاق يكفي للإضرار بالسلوك الدبلوماسي. وفيروس «ستاكنت»، مثال على الهجوم الإلكتروني الذي تدعمه الدولة، الذي نجح في تعطيل وتأخير جهود نووية إيرانية إلى حد مماثل لآثار توجيه ضربة عسكرية محدودة وفقًا لبعض الروايات. والهجوم الذي شنته روسيا على استونيا في عام 2007 أصاب قطاع الاتصالات هناك بالشلل لأيام. ويشير إلى أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية حتى لو كانت تعمل لصالح الدول المتقدمة. والطريق إلى التوصل إلى نظام عالمي قد يكون طويلًا وغامضًا، ولكن لا يمكن تحقيق تقدم ذي معنى إذا ظلت عناصر شاملة للحياة الدولية بعيدة عن الحوار الجاد. ومن غير المحتمل إلى حد كبير أن تتوصل جميع الأطراف، خصوصا تلك تشكلت في ظل تقاليد ثقافية مختلفة، إلى الاستنتاجات نفسها بخصوص طبيعة الاستخدامات والاستخدامات المسموح بها لقدراتها الجديدة على التدخل بطريقة مستقلة. وبعض المحاولات لرسم تصور مشترك لوضعنا الجديد ضرورية. وفي غيابها ستستمر الأطراف في العمل من خلال مؤسسات منفصلة مما يعظم من احتمالات النتائج الفوضوية. وبالنسبة للأعمال التي ترتكب في الواقع الافتراضي، فإن العالم المرتبط من خلال شبكة قادر على توليد ضغوط لاتخاذ إجراءات مضادة في العالم المادي، خصوصًا عندما يكونوا قادرين على إحداث ضرر ذي طبيعة مرتبطة بهجوم مسلح سابق. ومن المرجح أن تنشأ أزمة ولو بشكل غير مقصود في ظل عدم تبلور القيود والاتفاق على القواعد المتبادلة لضبط النفس؛ وقد يتعرض مفهوم النظام الدولي لضغوط متزايدة.

وفي مجالات القدرات الاستراتيجية الأخرى، أدركت بعض الحكومات الطبيعة الفاشلة للسلوك الوطني غير المقيد. وكلما كان المتبع أكثر استمرارًا حتى بين الخصوم المحتملين، مزيج من الردع والقيود المتبادلة المصحوبة بإجراءات لمنع نشوب أزمة تنشأ عن سوء التفسير وسوء التواصل. وأصبح الفضاء الإلكتروني مكونا لا غنى عنه من الناحية الاستراتيجية. ولا يمكن تصور نظامًا دوليًا عندما تظل المنطقة يعتمد عليها بقاء الدول وتقدمها دون أي معايير دولية للسلوك وتترك لقرارات أحادية.

ويظهر تاريخ الحرب أن كل قدرة تكنولوجية على الهجوم تعادلها وتقابلها في وقت لاحق إجراءات دفاعية حتى لو لم تكن كل الدول قادرة بشكل متساوٍ على تحمل تكلفتها. فهل يعني ذلك أنه يتعين على الدول الأقل تقدمًا من الناحية الاستراتيجية أن تستظل في حماية المجتمعات المتقدمة؟ وهل ستكون النتيجة مجموعة كبيرة من موازين القوى المتوترة؟ ولا يمكن تطبيق الردع الذي اتخذ في حالة الأسلحة النووية شكل تحقيق التوازن بين القوى المدمرة لأن الخطر الأكبر لهجوم يشن بدون تحذير قد لا يكشف عن نفسه إلا بعد وقوع التهديد بالفعل. ولا يمكن بناء الردع في مجال الفضاء الإلكتروني على أساس الرد المتماثل أو المتكافئ في حالة الهجوم بالأسلحة النووية لان طبيعة الرد وتأثيره يختلفان من دولة لأخرى.

ويشير كيسنجر إلى أن تنظيم البيئة العالمية للفضاء الخارجي ستكون ضروريًا. قد لا يتماشى مع التكنولوجيا نفسها لكن عملية تحديده ستفيد توعية الزعماء بالمخاطر والعواقب. حتى لو كان للاتفاقيات وزن ضئيل في حالة حدوث مواجهة، فإنها قد تحول على الأقل دون الانزلاق إلى صراع لا يمكن التراجع عنه ناجم عن سوء الفهم. ومعضلة هذه التقنيات أنه من المستحيل وضع قواعد للسلوك ما لم يكن هناك فهم مشترك على الأقل لبعض القدرات الرئيسة الموجودة. ولكن هذه هي تحديدًا القدرات التي سيرفض اللاعبون الكبار كشفها. وفي هذه الحالة، فإن عدم التماثل ونوعًا من الفوضى العالمية الفطرية تتكور في بنية العلاقات بين القوى الإلكترونية سواء على مستوى الدبلوماسية أو في الاستراتيجية. وهذا التأكيد على الكثير من الصراعات الاستراتيجية ينتقل من المجال المادي إلى المجال الافتراضي، من خلال جمع ومعالجة البيانات واختراق الشبكات والتلاعب بالجانب النفسي. وفي ظل غياب تبلور لبعض قواعد السلوك الدولي، فإن أزمة ستنشأ من القوى الحركية الداخلية للنظام.

العامل البشري

ويشير كيسنجر إلى أن الفلاسفة السياسيين يناقشون، منذ بداية العصر الحديث في القرن السادس عشر، العلاقة بين الإنسان ككائن وبين الظروف المحيطة التي يجد نفسه فيها. ورسم توماس هوبز وجون لوك وجن حاك روسو صورة بيولوجية - نفسية للوعي الإنساني واشتقوا مواقفهم السياسية من هذا المنطلق. وهكذا فعل الآباء الأمريكيون المؤسسون، وتحديدًا ماديسون في الورقة الاتحادية العاشرة.وتتبعوا تطور المجتمع من خلال عوامل زرعت في طبيعة الإنسان: فملكة العقل القوية والمعرضة للخطأ لدى كل فرد وحب الذات الملازم له، ومن خلال التفاعل الذي ستنشأ منه الآراء المختلفة؛ وتنوع القدرات البشرية الذي ستنشأ منه على الفور درجات وأنواع مختلفة من الملكية وسينشأ معها تقسيم المجتمع إلى مصالح وأطراف مختلفة. ورغم أن هؤلاء الفلاسفة مختلفون في تحليلهم للعوامل المختلفة وفي النتائج التي يخلصون إليها، إلا أنهم جميعًا صاغوا مفاهيمهم فيما يتعلق بالبشرية التي كانت طبيعتها المتأصلة وخبرتها بالواقع سرمدية ولا تتغير.

ويشير كيسنجر إلى أن الوعي البشري في العالم المعاصر يتشكل من خلال مرشح لم يكن لم مثيل من قبل: فالتلفزيون وأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية تشكل ثلاثية تقدم تفاعلًا شبه مستمر مع الشاشة هلال اليوم. فالتفاعلات الإنسانية في العالم المادي تدفع الآن إلى وعلى نحو لا يلين إلى التفاعل في العالم الافتراضي للأجهزة المرتبطة من خلال الشبكة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن البالغين الأمريكيين يقضون نحو نصف الساعات التي كان يخصصونها للمشي أملم الشاشة وإلى عدد الساعات يتزايد.

ما هو تأثير هذه الثورات الثقافية على الدول؟ يجيب كيسنجر بأن صانع السياسية يتولى عددًا من المهام كثير منها يشكله تاريخ مجتمعه وثقافته. عليه أن يجري أولًا وقبل أي شي آخر تحليلًا للموقع الذي يجد مجتمعه نفسه فيه. وهنا يلتقي الماضي مع المستقبل؛ ومن ثم لا يمكن إجراء مثل هذا التقييم بدون إدراك لهذين العنصرين: محاولة فهم إلى أين سيأخذه هذا المسار هو ومجتمعه. يجب أن يقاوم إغراء الربط بين صنع السياسة وإسقاط ما هو مألوف على المستقبل، فعل هذا الطريق يكمن الركود والتراجع. وتقضي الحكمة على نحو متزايد

بضرورة اختيار مسار مختلف في زمن التكنولوجيا والاضطراب السياسي. والمسار الجديد يقدم بحكم التعريف من حيث أنه يقود المجتمع من الوضع الذي هو فيه إلى مكان لم يكن فيه من قبل، مزايا ومساوئ سيجري تحقيق توازن دقيق بينها بشكل دائم على ما يبدو. والقيام برحلة على طريق لم يتم السير فيه من قبل عريكة وشجاعة: العريكة لأن الاختيار ليس واضحًا؛ والشجاعة لأن الطريق سيكون موحشًا في البداية. ويجب على رجل الدولة أن يلهم شعبه على المثابرة. وامتلك رجال دولة عظام (ونستن تشرشل وتيودور وفرانكلين روزفلت وشارل ديجول وأديناور) هذه المتطلبات للرؤية والتصميم؛ وسيكون من الصعب تكرارهم في المجتمع الحالي.

ويشير إلى أن جميع المنتجات العظيمة التي لا غنى عنها التي جلبها الإنترنت إلى عصرنا فإنها تركز على ما هو فعلي بشكل أكبر مما ممكن وعلى الواقعي بشكل أكبر من المتصور وعلى القيم التي تتشكل بالتوافق بشكل من القيم التي تأتي عن طريق التأمل. ومعرفة التاريخ والجغرافيا ليست ضرورية لأولئك الذين يستطيعون الحصول على بيانات بضغطة زر. وعقلية السير وحيدًا على مسار سياسي قد لا تكون بديهية بالنسبة لأولئك الذين للحصول على تأييد مئات وأحيانًا آلاف الأصدقاء على صفحات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك.

ويشير كيسنجر إلى أن النظام العالمي، في عصر الإنترنت، الذي جرت معادلته دائمًا بفرضية أنه كان لدى الناس القدرة على أن تعرف المعلومات العالمية وتبادلها بحرية، وسترسخ السعي الإنساني الطبيعي نحو الحرية جذوره وسيسير التاريخ بشكل تلقائي، كما كان. لكن الفلاسفة والشعراء ميزوا منذ فترة طويلة بين ثلاث مكونات لاختصاص العقل: المعلومات والمعرفة والحكمة. ويركز الانترنت على مجال المعلومات التي جعل انتشارها ينمو بمعدل أسي. ويمكن لمحركات البحث أن تعالج أسئلة معقدة على نحو متزايد بسرعة متزايدة. لكنه يرى أن تخمة المعلومات قد تعوق على نحو يتعارض مع مسألة المعرفة ويدفع الحكمة إلى مكان أبعد مما كانت فيه من قبل.

ويرى كيسنجر أنه قلما تكون الوقائع مفسرة لذاتها؛ فأهميتها وتحليلها وتفسيرها تعتمد - في مجال الأمن السياسة الخارجية على الأقل - على السياق والصلة بالموضوع. ولكي تكون

المعلومات مفيدة حقًا في العلاقات بين الدول - وفي الكثير من المجالات الأخرى - فإنه لا بد من وضعها في سياق أوسع للتاريخ والخبرة لكي تظهر كمعرفة حقيقية. ويكون المجتمع محظوظًا إذا استطاع زعماؤه أن يرتقوا أحيانًا إلى مستوى الحكمة. والحصول على المعرفة من الكتب توفر عن الحصول عليها من الإنترنت. وقراءتها يستهلك الوقت نسبيًا؛ ولتسهيل الأمر، فإن الأسلوب مهم. والتعلم من الكتب يعطي أولوية للتفكير القائم على المفاهيم - أي القدرة على إدراك البيانات والحوادث وأنماط التقدير في المستقبل التي يمكن مقارنتها. والأسلوب يجعل القارئ في علاقة مع المؤلف أو مع الموضوع من خلال الجمع بين المضمون والجماليات.

والمحادثات الشخصية تعد عادة من الطرق الأخرى لاكتساب المعرفة. ووفر النقاش وتبادل الأفكار لآلاف السنين بعدًا عاطفيًا ونفسيًا بالإضافة المحتوى الفعلي للمعلومات التي يجري تداولها. إنها تقدم أصولًا غير ملموسة للإقناع والشخصية. والآن تؤدي ثقافة النصوص إلى إحجام غريب عن التواصل في تفاعل مباشر، خصوصًا على المستوى الثنائي. وحل الكمبيوتر، إلى حد كبير، مشكلة الحصول على المعلومات وتخزينها واسترجاعها. ويمكن تخزين البيانات بطريقة غير محدودة فعليًا وعلى نحو يمكن التعامل معه. ويتيح الكمبيوتر نطاقاُ من المعلومات كان يتعذر الحصول عليه في عصر الكتب. ويقدم الكمبيوتر أدوات لم يكن من الممكن تصورها حتى قبل عشر سنوات عند التعامل مع قرار واحد منفصل عن سياقه. لكنه يقلص أيضاُ المنظور الذي ينظر من خلاله إلى الأشياء. ونظرًا للسهولة الشديدة في الحصول على المعلومات والتواصل الآني، فهناك نقصان لأهمية المعلومات أو في تحديد ما هو مهم. وقد تتطلب هذه الفعالية من صناع السياسة الانتظار إلى أن تثور المشكلة بدلًا من استباقها والنظر إلى لحظات القرار كسلسلة من الحوادث المعزولة بدلًا من أن تكون جزءًا من استمرارية تاريخية. وعندما يحدث هذا، فإن توظيف المعلومات يحل محل التفكير باعتباره الأداة الأساسية للسياسة. وعلى النحو نفسه يميل الإنترنت إلى تقليص الذاكرة. فالناس تنسى الأشياء التي يرون أنع متاحة من مصدر خارجي ويتذكرون الأشياء التي يعتقدون أنها غير متاحة. ويقلل الإنترنت، من خلال نقل أشياء كثيرة إلى مجال المتاح، الحافز لتذكرها. وزادت تكنولوجيا الاتصالات من قدرة الفرد على السعي الداخلي بزيادة اعتماده على التكنولوجيا كمسهل للتفكير ووسيط له. وتوافر المعلومات بهذه السهولة تشجع ذهنية الباحث لدى

الفرد لكنها قد تقلل عقلية الزعيم. وقد يغير التحول في الوعي الإنساني طبيعة الأفراد وطبيعة تفاعلاتهم وتبدأ بالتالي في تغيير الوضع الإنساني ذاته. ويتساءل كيسنجر هل ينظر الناس في عصر الطباعة إلى العالم بالطريقة نفسها التي نظر من خلالها أسلافهم في العصور الوسطى إلى العالم؟ وهل تغير الإدراك البصر للعالم في عصر الكمبيوتر؟

ويرى أن لهذا السبب تعامل التاريخ والنفسية الغربيان مع الحقيقة كشيء مستقل عن الشخصية وسابق على خبرة المراقب. لكن عصرنا على وشك أن يرى تصورًا متغيرًا للطبيعة والحقيقة. فكل موقع إلكتروني تقريبًا لديه خاصية تستند إلى رموز تتبع الإنترنت مصممة لتحديد خلفية المستخدم وما يفضله. وتتماشى هذه الاتجاهات الدقيقة مع توجه أكبر لإدارة الفهم التقليدي للاختيار البشري. وقد لا يحصل شخصان يلتمسان إجابة من خلال محرك للبحث على الإنترنت الإجابة ذاته على سؤال واحد. ويتحول مفهوم الحقيقة إلى مفهوم نسبي وفردي وبفقد طابعه الشامل. وتقدم المعلومات كما لو كانت مجانية. وفي الحقيقة، فإن من يحصل على المعلومات مقابلها بتقديم بيانات ليستغلها أشخاص غير معروفين له وعلى نحو يساعد أكثر على تشكيل المعلومات التي تقدم له.

ورغم أن فائدة هذا النهج في مجال الاستهلاك فإنه قد يثبت أن لها تأثيرًا تحويليًا على صنع السياسة. ودائمًا ما تكون الاختيارات الصعبة لصنع السياسة مغلقة. ففي عالم شبكات التواصل الاجتماعي هل يجد الفرد مجالًا لتطوير الجرأة لاتخاذ قرارات التي لا يمكن أن تستند بالضرورة على توافق؟ ويشير كيسنجر إلى أن السعي وراء الشفافية والاتصال في كل جوانب الوجود يدمر الخصوصية ويعوق تطور الشخصيات التي لديها القوة على اتخاذ قرارات منفردة.ويشير إلى أن الانتخابات الأمريكية - وخصوصًا انتخابات الرئاسة - تقدم جانبًا آخر لهذا التطور. وتشير تقارير إلى أن حملات الانتخابات الرئاسية في عام 2012 كان لديها ملفات لعشرات ملايين الناخبين المستقلين المحتملين وقد توفر البيانات المستمدة من هذه الملفات التي جمعت من البحث في مواقع عامة، لمحة عن كل شخص من المحتمل أن تكون أكثر دقة عما يكون الفرد المستهدف قـادرًا على استخراجها من ذاكرته. وسمحت هذه للحملات بأن تختار التكنولوجيا التي تناسبهم. والحملات الرئاسية على وشك أن تتحول إلى منافسات إعلامية بين الشركات التي تتحكم في الإنترنت وسيتحول المرشحون إلى متحدثين للجهود التسويقية التي

تتم مباشرتها بطرق كانت تعد حتى جيل سبق مادة لروايات الخيال العلمي. وقد يصبح الدور الرئيس للمرشحين هو جمع الأموال وليس بلورة القضايا.

ويتساءل كيسنجر: هل جهود تسويق المرشحين للرئاسة مصممة لنقل آراء المرشح أم أن الآراء التي يعبر عنها المرشح تعكس مجهودا بحثيًا لكم كبير من البيانات عن التفضيلات والتحيزات المحتملة؟

هل يمكن للديمقراطية أن تتجنب التطور لأن تصبح غوغائية تستند إلى الاستمالة العاطفية للجماهير بدلًا من أن تكون العملية التي تستند إلى العقل التي تصورها الآباء المؤسسون؟

وإذا أصبحت الفجوة بين الصفات المطلوبة للانتخابات وتلك الصفات الضرورية لممارسة المنصب كبيرة، فإن الإدراك المفاهيمي والإحساس بالتاريخ الذي يجب أن يكون جزءًا من السياسة الخارجية قد يضيع - أم أن رعاية هذه الصفات قد تستغرق معظم فترة الولاية الأولى للرئيس مما يعوق قيام الولايات المتحدة بدور قيادي.

السياسة الخارجية في العصر الرقمي

رأي المراقبون الذين يفكرون بعمق أن التحولات التي تساهم في العولمة التي بدأت مع صعود الإنترنت وتكنولوجيا الكمبيوتر المتقدمة هي بداية عصر جديد من التمكين الشعبي والتقدم نحو السلام. ويشيدون بقدرة التكنولوجيات الجديدة على تمكين الأفراد وتعزيز الشفافية - سواء بنشر الانتهاكات التي ترتكبها السلطات أو نتيجة لتآكل الحواجز الثقافية التي تحول دون التفاهم. ويشير المتفائلون بقدر من التبرير إلى القوى الجديدة المذهلة للاتصالات التي تم اكتسابها من خلال الشبكات العالمية اللحظية. ويؤكدون قدرة شبكات الكمبيوتر والأجهزة الذكية على توفير كفاءات جديدة اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتطلعوا إلى حل مشكلات تقنية كان يتعذر حلها من قبل بشحذ القدرات العقلية للجموع المرتبطة بالشبكة.

ويفترض خط واحد في التفكير أنه إذا طبقت مبادئ مماثلة لمبادئ الاتصالات الشبكية، بطريقة صحيحة، في مجال الشؤون الدولية فإنها قد تساعد على مشكلات عمرها أجيال للصراعات العنيفة. وتفترض هذه النظرية أن الصراعات العرقية والطائفية قد تكتم في عصر

الإنترنت، لأن الذين يعملون على إدامة الأساطير بشأن الدين أو الثقافة أو العرق أو أي شيء آخر ستناضل من أجل إبقاء هذه الروايات واقفة على قدميها وسط بحر من المستمعين الجدد المطلعين. وجهة النظر هذه، فإن الأجهزة الرقمية المرتبطة بشبكات ستصبح محركًا إيجابيا للتاريخ وستحد شبكات التواصل الجديدة من الانتهاكات وتحد من التناقضات الاجتماعية والسياسية وستساعد من الآن فصاعدًا على ربط المناطق المفككة في نظام عالمي أكثر انسجامًا.

ويرى كيسنجر أن التفاؤل في هذا المنظور يكرر أفضل الجوانب في نبوءة وودرو ويلسون عن عالم توحده الديمقراطية والدبلوماسية العلنية والقواعد المشتركة. وتطرح أيضاُ بعضًا من الأسئلة ذاتها التي طرحت في الرؤية الأصلية لويلسون عن التمييز بين العملي والمأمول. ويشير إلى الحروب وقعت داخل المجتمعات وفيما بينها منذ فجر الحضارة. ولم يكن سبب هذه الحروب يقتصر على غياب المعلومات أو عدم كفاءة القدرة على تبادلها. ولم تنشب الحروب بين المجتمعات التي لا تستطيع التفاهم مع بعضها وحسب وإنما نشبت أيضًا بين الجماعات التي تفهم بعضها. وحتى عندما يجري فحص مصدر المادة ذاته، اختلف الأفراد حول المعنى أو القيمة الذاتية للأشياء التي تصورها. وعندما تكون القيم أو المثل أو الأهداف الاستراتيجية في تناقض جوهري فإن الانكشاف والاتصال قد يشعلا المواجهات في بعض الحالات بقدر ما تعمل على تهدئتها. وتحفز شبكات التواصل والمعلومات الجديدة النمو والإبداع. فهي تسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم والإبلاغ عن المظالم التي كانت ستمر دون أن يلحظها أحد لولا هذه الشبكات. وتقدم في مواقف الأزمة قدرة حاسمة على التواصل بسرعة وعلى نشر الأحداث والسياسات على نحو يمكن الوثوق فيه - وربما على نحو يمنع نشوب حرب جديدة نتيجة لسوء الفهم.

لكنها تزيد أيضًا وعلى نحو غير مسبوق من الاتصال بين أنساق للقيم متصارعة وغير متوافقة أحيانًا. فصعود الأخبار والتعليقات من خلال الإنترنت والاستراتيجيات الانتخابية الموجهة بالبيانات والتي لا يمكن ملاحظتها قلل من الملمح الحزبي للسياسة الأمريكية. وعلى الصعيد الدولي، فإن بعض التعبيرات التي كانت تمر من قبل دون أن تعرف أو أن تلاحظ منتشرة الآن في أنحاء العالم وتستخدم كذريعة للتحريض على العنف - كما حدث في مناطق من العالم الإسلامي كرد فعل على رسوم الكارتون المسيئة التي نشرتها صحيفة دنمركية أو فيلم

أمريكي تافه. كذلك، فإن شبكات التواصل الاجتماعي في حالات الصراع قد تكون بمثابة منصة لتعزيز الانقسامات الاجتماعية التقليدية بقدر ما تبددها. وعلى ما يبدو فإن تبادل لقطات الفيديو التي تصور الفظائع التي ارتكبت في الحرب الأهلية السورية ساهم في تعزيز تصلب الأطراف المتحاربة أكثر مما أوقف أعمال القتل، بينما استخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسائل التواصل الاجتماعية لإعلان قيام خلافة إسلامية والدعوة إلى الجهاد.

وقد تسقط بعض الهياكل التسلطية نتيجة لانتشار المعلومات من خلال الإنترنت أو تنظيم احتجاجات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي؛ وقد تحل محلها في وقت ما نظمًا أكثر انفتاحًا وتقوم على المشاركة وتبلور القيم الإنسانية والتي تستوعب الجميع. وفي أماكن أخرى فإن السلطات ستحصل على وسائل للقمع أكثر قوة وتنمو بمعدل أسي. فانتشار أجهزة الاستشعار والتتبع والتحليل التي تستهدف الأفراد في كل مكان والتي ترصد وتسجل كل شيء (منذ الميلاد في بعض الحالات) يفتح الباب لاحتمالات للقمع والتحرر. وفي هذا الصدد، فإن من بين الملامح الأكثر جذرية للتكنولوجيا الجديدة يتمثل في القوة التي يمنحها للمجتمعات الصغيرة، في قمة الهياكل السياسية والاقتصادية من خلال معالجة البيانات ورصدها وتشكيل المناقشات وتحديد الحقيقة إلى حد ما.

وأشاد الغرب بالجوانب المتعلقة بمواقع للتواصل مثل الفيسبوك وتويتر في ثورات الربيع العربي. ولكن بينما تنجح الجماهير المزودة بوسائل تكنولوجية في مظاهراتها الأولى، فإن استخدام التكنولوجيا الجديدة لا يضمن أن القيم التي تنتصر هي قيم من ابتكروا هذه الأجهزة أو حتى قيم الذين يشكلون الأغلبية بين الحشود. كذلك، فإن التكنولوجيات ذاتها التي استخدمت لتنظيم المظاهرات يمكن أن تستخدم كذلك لتتبع المظاهرات وقمعها. واليوم، فإن معظم الميادين الرئيسة في المدن الكبرى تخضع لمراقبة متواصلة بكاميرات الفيديو ويمكن لأي فرد لديه هاتف ذكي أن يرصدها في وقت حدوثها. وحسبما أشارت دراسة حديثة، فإن الإنترنت جعل التتبع أسهل وأرخص وأكثر فائدة.

والنطاق العالمي وسرعة الاتصالات أدت إلى تآكل التمييز بين الاضطرابات الداخلية والاضطرابات الدولية، وبين الزعماء وبين المطالب المباشرة للجماعات الأعلى صوتًا. والأحداث

التي كانت تحتاج إلى شهور كي تتجلى، تنتشر الآن على نطاق عالمي في ثوان. ويتوقع من صناع السياسة أن يصوغوا موقفهم في غضون عدة ساعات وأن يقحموه في مسار الأحداث - حيث ستذاع آثاره على المستوى العالمي من خلال الشبكات الآنية نفسها..وقد يغلب إغراء الاستجابة للمطالب التي يجري نقلها عبر العدد الكبير من الشبكات الرقمية على التقييم المطلوب للتعامل مع المسار المعقد على نحو ينسجم مع الأهداف طويلة الأجل. والتمييز بين المعلومات والمعرفة والحكمة ضعف.

وتؤكد الدبلوماسية الجديدة أنه إذا كان هناك عدد كبير من الناس يتجمعون للمطالبة علنًا باستقالة حكومة وأن تبث مطالبهم من خلال وسائل إلكترونية، فإنهم يشكلون تعبيرًا ديمقراطيا يلزم الغرب بتأييدهم معنويا وربما ماديًا. وهذا النهج يتطلب من الزعماء الغربيين (وخصوصًا الأمريكيين) إعلان تأييدهم على الفور وبعبارات لا لبس فيها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ذاتها لكي يبث رفضهم للحكومة من خلال الإنترنت ويحقق المزيد من الانتشار والتأكيد. ويشير إلى أنه بينما فشلت الدبلوماسية القديمة أحيانًا في إعلان التأييد للقوة السياسية التي تستحق التأييد أخلاقيًا فإن الدبلوماسية الجديد تنطوي على خطر التدخل العشوائي المنفصل عن الاستراتيجية. إنها تعلن المواقف الأخلاقية المطلقة لجمهور عالمي قبل أن يتسنى لها تقييم النوايا طويلة الأجل للاعبين الرئيسين. وفرص نجاحهم أو قدرتهم على الدخول في عملية سياسية طويلة الأجل. ويجري التعامل مع دوافع الجماعات الرئيسة وقدرتها على التنسيق بين القيادات والعوامل الاستراتيجية والسياسية الكامنة في الدولة وعلاقتها بالأولويات الاستراتيجية الأخرى كمسألة ثانوية بالنسبة بالحتمية الشاملة لتأييد الحالة المزاجية للحظة.

ويشير كيسنجر إلى لا ينبغي إعطاء أولوية للنظام على الحرية. لكن يجب الارتقاء بالحرية من كونها حالة مزاجية لتصبح استراتيجية. ففي السعي لتحقيق القيم الإنسانية، يكون التعبير عن المبادئ التي جرى الارتقاء بها الخطوة الأولى، ويجب أن تنفذ من خلال الالتباسات والتناقضات المتأصلة في كل الشؤون الإنسانية، وهذه هي مهمة السياسية. وفي هذه العملية، فإن تبادل المعلومات والتأييد العام للمؤسسات الحرة جوانب جديدة مهمة في عصرنا. وسيكون من الصعب أن تتحقق بذاتها مع عدم الالتفات إلى العوامل السياسية والاستراتيجية الرئيسة.

ويقول كيسنجر إن رجال الدولة العظام، مهما يكن الاختلاف في شخصياتهم، كان لديهم بثبات إحساس غريزي بتاريخ مجتمعاتهم. وينقل عن إدموند برك قوله إن لم ينظر قط إلى أسلافه لن يتطلع إلى ذريته، أو بعبارة من ليس له ماضٍ ليس لديه مستقبل. ويتساءل كيسنجر عن توجهات أولئك الذين يتطلعون إلى أن يكونوا رجال دولة عظام في عصر الإنترنت؟ ويرى أن مزيجا من عدم الأمن المزمن والإصرار على تأكيد الذات يهدد كلًا من الزعماء والجمهور في عصر الإنترنت. ويسعى الزعماء إلى السيطرة بقوة الإرادة أو بالكاريزما لأنهم لم يعودوا هم واضعو برامجهم. وأصبح وصول الجمهور إلى الأصول غير الملموسة للنقاش العام مقيدًا بدرجة أكبر. وكثيرًا ما تتضمن المكونات الرئيسة للتشريع في الولايات المتحدة وفي أوروبا وأماكن أخرى آلاف صفحات النصوص التي يعد معناها الدقيق مراوغًا حتى بالنسبة لأولئك المشرعين الذين صوتوا لصالحها.

ويرى أن الأجيال السابقة من القادة الغربيين مارسوا دورهم الديمقراطي وهم يدركون أن القيادة لا تتألف ببساطة من التنفيذ اليومي للنتائج العامة. وقد تظهر الأجيال القادمة رفضًا لممارسة القيادة باستقلالية عن تقنيات التنقيب عن البيانات - لأن إعادة انتخابهم قد تكون مكافأة على سيطرتهم على بيئة المعلومات لإتباعهم سياسات قصيرة المدى صيغت أهدافها بمهارة. وفي بيئة كهذه، فإن المشاركين في النقاش العام يخاطرون بأن يكونوا موجهين بما يستحوذ على مزاج اللحظة بأكثر الحجج العقلانية. وقلما يتجمع المشاركون في مظاهرة عامة حول برنامج محدد. وإنما يسعى كثيرون إلى الارتقاء بلحظة من التمجيد ويتعاملون مع دورهم في الحدث أساسًا كمشاركة في تجربة عاطفية.

وتعكس هذه التوجهات جزئيا صعوبة تحديد الهوية في عصر المعلومات. وتشجع وسائل التواصل الاجتماعي، التي أشيد بها كإنجاز في العلاقات الإنسانية، تبادل أكبر قدر من المعلومات الشخصية أو السياسية. ويجري تشجيع الناس أو حثهم على وضع رسائل عن أعمالهم وأفكارهم الأكثر حميمية على مواقع إلكترونية عامة تديرها شركات سياساتها الداخلية غير مفهومة إلى حد كبير للمستخدم العادي. ويتساءل عما إذا كانت هذه الشبكات ستكون أول مؤسسات في تاريخ البشرية متحررة من إساءة الاستغلال العرضية ومتحررة بالتالي من الضوابط والتوازنات التقليدية؟

وإلى جانب الإمكانيات التي لا حدود لها التي أتاحتها التكنولوجيات الجديدة، فإن التفكير في النظام الدولي يجب أن يشمل المخاطر الداخلية للمجتمعات التي يوجهها التوافق الجماهيري والمحرومة من السياق والبصيرة المطلوبين لشروط تتكامل مع طبيعتها الشخصية. وفي كل حقبة أخرى، اعتبر هذان العنصران جوهر القيادة؛ وفي عصرنا فإن القيادة بأن يجري تقليصها إلى سلسلة من الشعارات التي تستهدف الحصول على الاستحسان المباشر قصير الأجل. وتواجه السياسة الخارجية خطر أن تتحول إلى فرع من السياسة الداخلية بدلًا من أن تكون ممارسة لتشكيل المستقبل. وإذا أدارت القوى الكبرى سياساتها على هذا النحو، فإن علاقاتها على المسرح الدولي ستعاني من التشوهات المصاحبة. وقد يحل محل البحث عن منظور تزايد الخلافات، واستبدال الحنكة السياسية بالرياء. ومع تحول الدبلوماسية إلى لفتات موجهة نحو المشاعر فإن البحث عن توازن مهدد بإفساح الطريق لاختبار للحدود.

ويشير كيسنجر إلى الحاجة إلى الحكمة والبصيرة لتجنب هذه المخاطر وضمان أن تفي الحقبة التكنولوجية بوعودها الهائلة. إنها في حاجة لأن تعمق انشغالها باللحظة المباشرة من خلال تحسين فهم التاريخ والجغرافيا. وتلك المهمة ليست مسألة تتعلق بالتكنولوجيا فقط - أو بشكل رئيس. فيجب على المجتمع أن يعدل سياسته التعليمية مع الضرورات النهائية في الاتجاه بعيد المدى للدولة وغرس قيمها. ويمكن لمن اخترعوا الأجهزة التي أحدثت ثورة في جمع البيانات وتداولها أن يقدموا أيضا مساهمة أكبر بوضع وسائل لتعميق أساسها المفاهيمي. وعلى الطريق إلى أول نظام عالمي حقًا، فإنه يجب دمج الإنجازات الإنسانية العظيمة للتكنولوجيا مع السلطات المعززة لملكة الحكم الإنسانية والمتعالية والأخلاقية.

خاتمة

النظام العالمي في زمننا؟

في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان هناك إحساس على ما يبدو بأن مجتمعًا عالميًا على وشك الظهور. فالمناطق المتقدمة صناعيا في العالم كانت منهكة من الحرب؛ وبدأت المناطق غير المتطورة عملية التحرر من الاستعمار وإعادة تحديد هوياتها. الجميع يطالب بالتعاون بدلًا من الصدام. وطرحت الولايات المتحدة التي لم تعان من دمار الحرب - وفي الواقع، ازدادت قوة في الاقتصاد والثقة القومية بسبب الحرب - على تطبيق المثل والممارسات التي تعتبرها قابلة للتطبيق على العالم بأسره. وعندما بدأت الولايات المتحدة حمل شعلة القيادة العالمية، أضافت بعدًا جديدًا للسعي من أجل نظام عالمي. إن الدولة المؤسسة بشكل واضح على فكرة الحكومة الحرة والنيابية، اكتشفت أن صعودها مع انتشار الحرية والديمقراطية وأرجعت لهذه القوى القدرة على تحقيق السلام الدائم والعادل الذي استعصى على العالم إلى الآن.

والمفهوم الأوروبي التقليدي للنظام رأى أن الشعوب والدول متنافسين بالضرورة؛ وفي حاجة لتقييد آثار طموحاتهم المتصادمة، واعتمد على توازن القوى ومجموعة من رجال الدولة المستنيرين. والرؤية الأمريكية السائدة ترى أن الناس راشدون بالضرورة ويميلون نحو الحلول السلمية والحس السليم والتعاملات المنصفة؛ وبالتالي، كان انتشار الديمقراطية هو الهدف الرئيس للنظام الدولي. والأسواق الحرة سترفع من شأن الأفراد وتثري المجتمعات وتستبدل الصراعات الدولية التقليدية بالاعتماد الاقتصادي المتبادل. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الحرب الباردة نتجت عن انحرافات الشيوعية؛ وكان الاتحاد السوفيتي سيعود إن عاجلًا أو آجلًا إلى مجتمع الأمم. ومن ثم فإن نظامًا عالمياً جديدًا مناطق العالم كلها؛ وستجعل القيم والأهداف المشتركة داخل الدول أكثر إنسانية ويتراجع احتمال نشوب صراعات بين الدول.

وأثمر المشروع المتعدد الأجيال لترتيب العالم من عدة وجوه. ويعبر هذا العدد الكبير من الدول المستقلة ذات السيادة التي تحكم معظم مناطق العالم عن نجاحه. وأصبح انتشار الديمقراطية والمشاركة في الحكم طموحًا مشتركًا إن لم يكن واقعًا عالميًا؛ وتعمل شبكات الاتصال والشبكات المالية العالمية في الزمن الفعلي لتجعل نطاق التفاعلات الإنسانية ممكنة على نحو يتجاوز خيال الأجيال السابقة؛ وتوجد جهود مشتركة بخصوص المشكلات البيئية أو على الأقل حافزا للتعامل معها؛ ويركز المجتمع العلمي والطبي والخيري الدولي اهتمامه على الأمراض والويلات الصحية حالما يفترض أنها ويلات مستعصية.

وقدمت الولايات المتحدة مساهمة كبيرة في هذا التطور. ووفرت القوة العسكرية الأمريكية درعًا أمنية لبقية العالم، سواء طلب المستفيدون ذلك أم لم يطلبوا. وتجمع كثير من العالم المتقدم في شبكة من الأحلاف تحت مظلة الضمانة العسكرية الأمريكية الأحادية الجانب تقريبًا؛ وجرت حماية البلدان النامية من خطر لم تدركه أحيانًا، رغم أن القليل يعترف بذلك. وتطور اقتصاد عالمي ساهمت أمريكا فيه بالتمويل والأسواق وغزارة الابتكارات. وكانت الفترة من عام 1948 وحتى بداية القرن لحظة قصيرة في تاريخ البشرية عندما يتحدث المرء عن بدايات نظام عالمي عولمي يتألف من مزيج من المثالية الأمريكية ومفاهيم تقليدية لتوازن القوى. لكن نجاحها عرض حتمًا المشروع كله للتحدي في وقت لاحق وأحيانا باسم النظام العالمي نفسه. والأهمية العالمية لنظام وستفاليا مشتقة من طبيعته الإجرائية المتحررة من القيم. ويمكن لأي دولة الوصول إلى قواعده: تركزت معاهدات وستفاليا على مبدأ الولاء القومي للفصل بين الجانب العقائدي والسياسة لمنع اندلاع الحروب الدينية من جديد، الى جانب مبدأ السيادة من خلال السلطة التامة للدولة لإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الخضوع والإملاءات الخارجية إلا بإرادتها وعدم التدخل في شئون الدول الداخلية حيث من حق كل دولة اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لاحقًا. وضعف نظام وستفاليا هو الوجه الآخر لقوته. فهو لم يوفر إحساسا بالاتجاه وتم التعامل معه بوسائل تخصيص القوة والحفاظ عليها؛ ولم يقدم إجابة لمشكلة كيفية توليد الشرعية.

ومن المحتم أن المسألة الرئيسة في بناء نظام عالمي تتعلق بجوهر المبادئ التي توحده - والتي

يكمن فيها تمييز رئيسي بين المفاهيم الغربية والمفاهيم غير الغربية للنظام. والغرب ملتزم بشدة منذ عصر النهضة بفكرة أن العالم الحقيقي يقع خارج الملاحظ وبأن المعرفة تتألف من تسجيل البيانات وتصنيفها - وكلما كان ذلك يتم بمزيد من الدقة كلما كان أفضل - وبأن نجاح السياسة الخارجية يعتمد على تقييم الحقائق والاتجاهات القائمة. ومثل نظام وستفاليا تقييما للواقع - وبالأخص وقائع القوة والإقليم - حيث يعلو مفهوم الترتيب الزمني على مطالب الدين.

وفي الحضارات الكبيرة الأخرى المعاصرة، كان يدرك الواقع باعتباره مسألة داخلية بالنسبة للملاحظ الذي تحكمه قناعات نفسية أو فلسفية أو دينية. فالكونفوشيوسية رتبت العالم في صورة روافد مرتبة في تسلسل هرمي معرف بمقاربات للثقافة الصينية. ويقسم الإسلام العالم إلى دار سلام التي هي دار الإسلام ودار حرب التي يسكنها غير المؤمنين. ومن ثم تشعر الصين بأنها لا تحتاج إلى الذهاب إلى الخارج لاستكشاف عالم تعتبره مرتبًا بالفعل أو في أحسن ترتيب بزرع الأخلاق بداخله، بينما يستطيع الإسلام بلوغ التحقق النظري للعالم من خلال الغزو أو التبشير العالمي الذي لم تتوافر شروطه الموضوعية بعد. وتعاملت الهندوسية التي أدركت دورات التاريخ والواقع ما وراء المادي الذي يتجاوز الخبرة الزمنية مع عالم معتقداتها باعتباره نظامًا كاملًا ليس مفتوحًا للوافدين الجديد سواء بالغزو أو بالاعتناق.

وحكم التمييز نفسه الموقف من العلم والتكنولوجيا. فالغرب الذي رأى التحقق في السيطرة على الواقع التجريبي استكشف الحدود القصوى للعالم وعزز العالم والتكنولوجيا. ولم يكن لدى الحضارات التقليدية الأخرى التي اعتبرت نفسها مركز النظام العالمي في حد ذاتها الدافع نفسه وتأخرت تكنولوجيا. وتلك الفترة انتهت الآن. فبقية العالم يسعون وراء العلم والتكنولوجيا وربما بقدر من النشاط والمرونة يفوقان الغرب، على الأقل في بلدان مثل الصين والنمور الآسيوية، لأنها لا ترتبط بأنماط راسخة.

وفي عالم الجغرافيا السياسية، فإن النظام الذي أقامته البلدان الغربية وأعلنته كنظام عالمي يقف أمام نقطة تحول. فحلوله الزائفة مفهومة عالميًا لكن لا يوجد توافق بشأن تطبيقها؛ وفي الواقع، فإن مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي تعطى مثل هذه التفسيرات المتباينة التي تستحضرها الأطراف المتحاربة عادة في مواجهة بعضها البعض مع

احتدام المعركة. وجرى تصدير قواعد النظام لكن ثبت أنها غير فعَّالة في غياب التنفيذ الإيجابي. والالتزام بالشراكة وبالجماعة في بعض المناطق جرى استبداله أو على الأقل كان مصحوبًا باختبار أكثر صعوبة للحدود. وجرى تصور ربع قرن من الأزمات السياسية والاقتصادية باعتبارها منتج أو على الأقل بتحريض من التحذيرات والممارسات الغربية - إلى جانب النظم الإقليمية وحمامات الدم الإقليمية والإرهاب والحروب التي انتهت دون انتصار أثارت شكوكا في التصورات المتفائلة عن الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة: ذلك أن انتشار الديمقراطية والأسواق الحرة ستنشئ بشكل تلقائي عالماً عاجلًا ومسالمًا ويستوعب الجميع.

وبرز دافع مقابل في عدد من مناطق العالم ليقيم متاريس في مواجهة ما اعتبر سياسات للغرب المتقدم تستدعي الأزمة، ومن بينها جوانب للعولمة. وجرى التشكيك في الالتزامات الأمنية التي كانت بمثابة افتراضات أساسية، أحيانًا من جانب الدولة التي تسعى لتعزيز الدفاع عنها. وبينما تقلص الدول الغربية ترسانتها النووية بشدة أو تقلل من دور الأسلحة النووية في عقيدتها الاستراتيجية، تسعى دول فيما يسمى العالم النامي وراءها بنشاط كبير. وبدأت حكومات كانت تتبنى الالتزام الأمريكي في تصورها للنظام العالمي تسأل عما إذا كان يؤدي إلى المشروعات التي لم تكن الولايات المتحدة في النهاية صبورة لأن ترى تحققها. وفي هذه الرؤية، فإن قبول القواعد الغربية للنظام العالمي تكون مختلطة مع عناصر من المسؤولية التي لا يمكن توقعها - وهو تفسير يحرك التفكك الواضح لبعض الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة. وفي الواقع، يجري التعامل، في بعض المناطق، مع انتهاك معايير عالمية (مثل حقوق الإنسان أو الإجراءات القانونية الواجبة أو حقوق المرأة) باعتبارها تفضيلات واضحة لشمال الأطلسي كفضيلة إيجابية وجوهر أنظمة بديلة للقيم. ويجري الاحتفاء بالأشكال الأكثر جوهرية للهوية كأساس لمجالات النفوذ الإقصائية. والنتيجة ليست ببساطة تعدد لأقطاب القوة وإنما عالم من الوقائع المتناقضة على نحو متزايد. ولا يجب افتراض أن هذه الاتجاهات لو تركت دون ملاحظة لبعض الوقت فإنها ستتوافق بشكل تلقائي في لحظة ما في عالم من التوازن والتعاون أو أي نظام على الإطلاق.

تطور النظام الدولي

كل نظام دولي لا بد وأن يواجه إن عاجلًا أو آجلًا تأثير اتجاهين يتحديان تماسكه: إما إعادة تعريف الشرعية أو تغير كبير في توازن القوى. الاتجاه الأول، يحدث عندما تتغير بشكل جوهر القيم التي تقوم عليها الترتيبات الدولية - ويتخلى عنها المكلفون بصيانتها أو يتم الانقلاب عليها من خلال فرض مفهوم بديل للشرعية بطريقة ثورية. كان ذلك تأثير صعود الغرب على الكثير من النظم التقليدية على العالم غير الغربي؛ للإسلام في الموجة الأولى للتوسع في القرنين السابع والثامن؛ وتأثير الثورة الفرنسية على الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر؛ وللثورة الشيوعية والشمولية الفاشية في القرن العشرين؛ وهجمات الإسلاميين على الهياكل الهشة للدولة في الشرق الأوسط في عصرنا.

وجوهر هذه الاضطرابات هو أنه بينما تقوم عادة على القوة فإن دافعها الشامل يكون عادة دافعًا نفسيًا. ويواجه أولئك المعرضون للهجوم تحديًا للدفاع ليس فقط عن أراضيهم وإنما للدفاع أيضا عن الافتراضات الأساسية لطريقتهم في الحياة وحقهم الأخلاقي في الوجود والتحرك على نحو يتجاوز المسألة إلى أن تتم معالجة التحدي. والميل الطبيعي، خصوصا لدى الزعماء من المجتمعات التعددية هو التعامل مع ممثلي الثورة الذين يتوقعون أن كل ما يريدونه حقًا هو التفاوض بحسن نية على حدود النظام القائم والتوصل إلى حل معقول. والنظام ينهار ليس بسبب الهزيمة العسكرية أو نتيجة لاختلال في الموارد وإنما للفشل في فهم طبيعة ونطاق التحدي الذي يواجهه. وبهذا المعنى، فإن الاختبار الأخير للمفاوضات النووية الإيرانية هو ما إذا كانت الإعلانات الإيرانية للاستعداد لحل المشكلة من خلال المحادثات تحول استراتيجي أم وسيلة تكتيكية - سعيًا وراء سياسة سائدة منذ فترة طويلة - وما إذا كان الغرب يتعامل مع التغير التكتيكي للاتجاه كما لو كان تغيرًا استراتيجيا.

القضية الثانية لأزمة النظام الدولي عندما يثبت أنه غير قادر على التعامل مع تغير كبير في علاقات القوة. وفي بعض الحالات ينهار النظام لأن بعض العناصر الأساسية تتوقف عن أن تلعب دورها أو تكف عن الوجود - مثلما حدث مع النظام الدولي الشيوعي قرب نهاية القرن العشرين عندما تفكك الاتحاد السوفيتي. أو أن ترفض قوة صاعدة الدور المخصص لها من

نظام لم تساهم في تخطيطه وقد تثبت القوى القائمة إنها غير قادرة على التكيف مع توازن النظام لتستوعب صعودها. وصعود ألمانيا فرض مثل هذا التحدي على النظام في القرن العشرين في أوروبا، مما أدى إلى حربين مدمرتين لم تتعاف أوروبا بشكل كامل بعد من آثارهما. ويوجه صعود الصين تحديا بنائيا مماثلا في القرن الحادي والعشرين. وتعهد رئيسا القوتين المتنافستين في القرن الحادي والعشرين - الولايات المتحدة والصين - بتجنب تكرار مأساة أوروبا من خلال نوع جديد من علاقات القوى الكبرى. ولا يزال المفهوم في انتظار حاجة توضيح مشترك. وقد تطرحه أي من هاتين القوتين أو القوتان معًا كمناورة تكتيكية. ومع هذا، يظل هذا هو الطريق الوحيد لتجنب تكرار المآسي السابقة.

إن إقامة توازن بين جانبي النظام - القوة والشرعية - هو جوهر مؤهلات رجل الدولة. وحسابات القوة دون أي بعد أخلاقي سيحول أي خلاف إلى اختبار للقوة؛ ولن تعرف الطموحات مكانًا للراحة؛ والدول سوف تدفع إلى استخدام حسابات زائفة لا يمكن تحملها فيما يتعلق بالتوزيع المتغير للقوة. والمحظورات الأخلاقية دون الانشغال بالتوازن من ناحية أخرى يميل إما نحو الحملات الصليبية أو تحديات سياسية مهمة أو مخاطر شديدة تهدد النظام الدولي نفسه. وفي عصرنا - وبسبب الدواعي التكنولوجية التي نوقشت في الفصل التاسع - فإن القوة في حالة سيولة لم يسبق لها مثيل من قبل بينما مزاعم الشرعية تضاعف نطاقها كل عشر سنوات بطرق لا يمكن تصورها حتى الآن. وعندما تكون الأسلحة قادرة على محو حضارات ويصبح التفاعل بين منظومات القيم فإن الحفاظ على ميزان القوة أو مجموعة من القيم باطلًا.

ونظرًا لأن أوجه الاختلال هذه تزايدت، فإن النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين كشف عن نقص في أربعة أبعاد مهمة:

أولًا، طبيعة الدولة نفسها - الوحدة الأساسية الرسمية للحياة الدولية - تعرضت لمجموعة من الضغوط: تعرضت للهجوم والتفكيك عن عمد، وتآكلت في بعض المناطق نتيجة للإهمال، وكثيرًا ما انهارت بسبب تدافع الأحداث. وشرعت أوروبا في تجاوز الدولة ومارست السياسة الخارجية بالاستناد أساسًا على القوة الناعمة والقيم الإنسانية. لكن من المشكوك فيه أن مزاعم الشرعية معزولة عن أي مفهوم للاستراتيجية قادرة على دعم نظام عالمي. ولم تمنح أوروبا

لنفسها بعد سمات الدولة مما يغري بحدوث فراغ في السلطة داخليًا واختلال في توازن القوة على طول حدودها. وتفككت بعض المناطق في الشرق الأوسط إلى مكونات طائفية وعرقية تتصارع مع بعضها؛ وتنتهك الميليشيات الدينية والقوى التي تدعمها الحدود والسيادة عن عمد. والتحدي في آسيا يتعارض مع التحدي الذي تواجهه أوروبا. فمبادئ توازن القوى التي وضعت في وستفاليا تسود دون أن تكون مرتبطة بمفهوم متفق عليه للشرعية. وشاهدنا في عدة مناطق من العالم منذ نهاية الحرب الباردة ظاهرة الدول الفاشلة للفضاء الذي لا يخضع لسلطة حكم أو دول تستحق بالكاد هذا الوصف لا تملك أي احتكار لاستخدام القوة أو لا يوجد لديها أي سلطة مركزية فعلية.

ثانيًا، فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية للعالم متباينة فيما بينها. وأصبح النظام الاقتصادي الدولي عولميًا بينما بقيت الهياكل السياسية العالمية قائمة على أساس الدولة القومية. وبينما يركز الدافع الاقتصادي العالمي على إزالة الحواجز أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال. ولا يزال النظام السياسي الدولي قائمًا إلى حد كبير على أفكار متعارضة للنظام الدولي ومفاهيم المصلحة الوطنية. والعولمة الاقتصادية في جوهرها تتجاهل الحدود الوطنية وأهمية الحدود حتى وهي تسعى للتوفيق بين الأهداف الوطنية المتصارعة. وأدت هذه الفعالية إلى عقود من النمو الاقتصادي المتواصل الذي تتخلله فترات من الأزمات المالية ذات الشدة المتزايدة على ما يبدو: في أمريكا اللاتينية في الثمانينات؛ وفي آسيا في عام 1997؛ وفي روسيا في عام 1998؛ والولايات المتحدة في عام 2001؛ لتبدأ مرة أخرى في عام 2007؛ وفي أوروبا بعد عام 2010. وكان لدى الرابحين الذي استطاعوا الصمود للعاصفة خلال فترة معقولة ومضوا قدما كان لديهم تحفظات قليلة على النظام. ولكن الخاسرين مثل أولئك الذين عانوا من خطط هيكلية سيئة كما هو الحال في النطاق الجنوبي للاتحاد الأوروبي يبحثون عن أساليب للعلاج تنفي أو على الأقل تعوق عمل النظام الاقتصادي العالمي.

وبينما كان لكل أزمة من هذه الأزمات سبب مختلف إلا أن الملمح المشترك بينها هو الإسراف في التوقعات والتقليل المنهجي في تقدير المخاطر. وجرى ابتكار أدوات مالية تحجب طبيعة التعاملات ذات الصلة. ووجد المقرضون أن من الصعب تقدير حجم التزاماتهم والمقترضين، ومن بينهم دول كبرى، لفهم تداعيات مديونيتهم. ويواجه النظام الدولي بالتالي

مفارقة: رخاؤه يعتمد على نجاح العولمة ولكن العملية تنتج رد فعل سياسي يتعارض مع طموحاتها. والمدراء الاقتصاديون للعولمة لديهم فرص قليلة للتعامل مع العمليات السياسية. ومديرو العمليات السياسية لديهم حوافز قليلة للمخاطرة بالتأييد الداخلي الذي يتمتعون به باستباق الأزمات الاقتصادية أو المالية التي يستعصي تعقيدها على فهم الجميع باستثناء الخبراء. وفي هذه الظروف، فإن التحدي يصبح الحكم نفسه. فالحكومات تخضع لضغوط تسعى لتوجيه عملية العولمة في اتجاه الصالح الوطني أو الحماية التجارية. وبالتالي، تندمج قضايا العولمة مع قضايا إدارة السياسة الخارجية الديمقراطية في الغرب. وتحقيق الانسجام بين النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي يتحدى الآراء الراسخة: السعي للنظام العالمي لأنه يتطلب توسيعا للإطار الوطني؛ وتنظيم العولمة لأن الممارسات المستديمة تتضمن تعديلًا للأنماط التقليدية.

البعد الثالث هو غياب آلية للتشاور وربما للتعاون فيما بين القوى الكبرى حول القضايا الأكثر ترابطًا من الناحية المنطقية. وهذا انتقاد غريب على ما يبدو في ضوء الوفرة للمنتديات المتعددة الأطراف القائمة - والتي تفوق كثيرًا المنتديات التي وجدت في أي وقت آخر في التاريخ. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - يتمتع بسلطة رسمية ملزمة لكنه يصل إلى طريق مسدود في معظم القضايا المهم - تصاحبه قمم منتظمة لزعماء دول حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وزعماء منطقة آسيا والمحيط الهادي وقمة شرق آسيا ومجموعة السبع الكبار أو الثماني الكبار ومجموعة العشرين التي تضم القوى الاقتصادية الكبرى. والولايات المتحدة مشارك رئيسي في هذه المنتديات. غير أن طبيعة وتكرار هذه الاجتماعات لا يساعد على بلورة استراتيجية طويلة الأجل. فالمناقشات حول الخطط والمفاوضات حول البرامج الرسمية يستغرق معظم الوقت المخصص للتحضير؛ وبعض المنتديات يتم ترتيبها فعليًا بما يتناسب مع مواعيد الزعماء لأنه من الصعب تجمع الشخصيات الرئيسة في مكان واحد بشكل منتظم. ويركز رؤساء الدول المشاركون على التأثير العام لتصرفاتهم في الاجتماع بموجب طبيعة مواقفهم؛ وهم واقعون تحت إغراء الجوانب التكتيكية أو الجانب المتعلق بالعلاقات العامة. ولا تسمح هذه العملية بأكثر من وضع بيان رسمي مشترك - وفي أفضل الحالات مناقشة القضايا التكتيكية المعلقة وفي أسوأ الأحوال مناقشة شكل جديد للقمة مثل تنظيم اجتماع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ولا يمكن تأكيد الهيكل المعاصر للقواعد والمعايير الدولية بإعلانات مشتركة؛ يجب تعزيزه كمسألة اقتناع مشترك.

وفي كل الأحوال، لا غنى عن القيادة الأمريكية حتى عندما تكون ممارستها متناقضة. إنها تسعى لتحقيق توازن بين الاستقرار والمبادئ العالمية والتي لا يمكن دائمًا التوفيق بينها وبين مبادئ عدم التدخل السيادية أو الخبرة التاريخية لدول أخرى. والسعي لتحقيق ذلك التوازن بين تفرد التجربة الأمريكية والثقة المثالية بعالميتها وبين قطبي الثقة المفرطة وفحص الأفكار والدوافع متواصل بالضرورة. والأمر الذي لا يسمح ذلك بحدوثه هو الانسحاب.

إلى أين نمضي؟

إن بناء نظام عالمي هو التحدي الأخير لرجال الدولة في عصرنا. وعقوبة الفشل لن تصل إلى حد اندلاع حرب كبرى بين الدول (رغم أن ذلك ليس مستبعدًا في بعض المناطق) كتطور لمجالات النفوذ المرتبطة بهياكل داخلية محددة وأشكال للحكم - على سبيل المثل نموذج وستفاليا مقابل الصيغة الإسلاموية المتشددة. وسيكون كل مجال عند أطرافه معرضاً لإغراء اختبار قوته في مواجهة الكيانات الأخرى في مواجهة الكيانات الأخرى للنظم التي تعتبر غير شرعية. وسيتم ربطها من خلال شبكات الاتصالات الفورية وستتصادم مع بعضها البعض بشكل مستمر. وستتحول التوترات في هذه العملية بمرور الوقت إلى مناورات من أجل المكانة أو المزايا على نطاق قاري أو حتى على مستوى العالم. والصراع بين المناطق قد يكون أكثر تدميرًا عما كان عليه الصراع بين الدول.

وسيحتاج السعي الراهن من أجل النظام العالمي إلى استراتيجية متماسكة لتأسيس مفهوم النظام في الأقاليم المختلفة ولربط هذه الأنظمة الإقليمية بعضها ببعض. وهذه الأهداف ليست بالضرورة متطابقة أو متصالحة مع ذاتها: فانتصار حركة متشددة قد يحقق النظام في منطقة بينما يهيئ المسرح لاضطراب في المنطقة ومع كل المناطق الأخرى. والسيطرة عسكريًا على منطقة من قبل دولة واحدة قد يؤدي إلى أزمة في بقية العالم حتى لو حقق ذلك بعض مظاهر النظام.

وإعادة تقييم مفهوم توازن القوة جزء من النظام. فمن الناحية النظرية، فإن مفهوم توازن القوى يجب أن يكون قابلًا للحساب؛ ومن الناحية العملية ثبت أنه من الصعب للغاية

تحقيق الانسجام بين حسابات دولة مع حسابات الدول الأخرى وتحقيق اعتراف عام بالحدود. والعنصر الحدسي للسياسة الخارجية - الحاجة إلى توجيه الأفعال إلى تقييم لا يمكن إثباته عند إجرائه - لا يكون أكثر صدقا في أي وقت إلا في فترة اضطراب. ومن ثم، فإن النظام القديم يكون في حالة سيولة عندما يكون شكل البديل غير مؤكد إلى حد كبير. ومن ثم فإن كل شيء يتوقف على تصور ما للمستقبل. لكن الهياكل الداخلية المختلفة يمكن أن تؤدي إلى تقييمات مختلفة لأهمية الاتجاهات القائمة والأهم إلى المعايير المتصادمة لحل هذه الخلافات. تلك هي المعضلة في عصرنا.

إن نظامًا عالميًا للدول يؤكد كرامة الفرد والحكم القائم على المشاركة ويتعاون دوليًا بما يتماشى مع قواعد متفق عليها يمكن أن يكون أملنا ويجب أن يكون ملهمنا. لكن التقدم نحو سيحتاج إلى تدعيم من خلال سلاسل من المراحل الوسيطة. وسنكون في وضع أفضل في أية فترة زمنية فاصلة معينة، وكما كتب إدموند بيرك أن تقبل بخطة ما مؤهلة قد لا تحقق النضج الكامل للفكرة المجردة أفضل من السعي الخطة الأكثر اكتمالًا وأن تسبب أزمة أو خيبة أمل بأن تصر على الحد الأقصى في الحال. الولايات المتحدة تحتاج إلى استراتيجية ودبلوماسية تسمح بتعقد الرحلة - وشموخ الهدف وكذلك عدم الكمال الملازم للسعي البشري الذي سيتم التعامل معه من خلاله.

ويجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للإجابة على عدد من الأسئلة كي تلعب دورًا مسؤولًا في تطور النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين:

ما الذي نسعى لمنعه، بغض النظر عن كيفية حدوث ذلك، وبمفردنا لو اقتضى الأمر؟ الإجابة تحدد شرط الحد الأدنى لبقاء المجتمع.

ما الذي نسعى إلى تحقيقه حتى لو لم يكن مدعوما بمجهود متعدد الأطراف؟ هذه الأهداف تحدد أهداف الحد الأدنى للاستراتيجية القومية.

ما الذي نسعى لتحقيقه أو منعه فقط إذا كان مدعومًا بتحالف. هذه الإجابة تحدد الحدود الخارجية للطموحات الاستراتيجية للدولة كجزء من النظام العالمي.

ما الذي لا ينبغي أن نتعامل معه حتى لو ألحت عليه مجموعة متعددة الأطراف أو تحالف؟ هذا يحدد الشرط المقيد للمشاركة الأمريكية في النظام العالمي.

وقبل كل شيء، ما هي طبيعة القيم التي نسعى لتعزيزها؟ ما هي التطبيقات التي تعتمد جزئيًا على الظروف؟

والأسئلة نفسها تنطبق من حيث المبدأ على المجتمعات الأخرى.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن السعي وراء النظام العالمي يعمل على مستويين: الاحتفاء بالمبادئ العالمية يحتاج إلى أن يقترن باعتراف بواقع تواريخ وثقافات المناطق الأخرى. كذلك فإنه يجب تدعيم الطبيعة الاستثنائية لأمريكا مع فحص دروس العقود الصعبة. فالتاريخ لم يمهل الدول التي نحت جانبا التزاماتها أو إحساسها بهويتها لصالح مسار أقل صعوبة على ما يبدو. ويجب على أمريكا - باعتبارها المفصل الحاسم للسعي الإنساني من أجل الحرية وباعتبارها قوة جيوسياسية لا غنى عنها لإثبات القيم الإنسانية - أن تحافظ على إحساسها بالاتجاه.

وسيكون الدور الأمريكي الواعي ضروري من الناحية الفلسفية والجيوسياسية لتحديات فترتنا. لكن النظام العالمي لا يمكن أن يتحقق بأي دولة تتحرك منفردة في العالم. ولتحقيق نظام عالمي حقيقي فإن مكوناته في حاجة لأن تحصل على ثقافة ثانية عالمية وبنائية وقانونية بالإضافة إلى الحفاظ على قيمه الخاصة - مفهوم النظام الذي يتجاوز منظور أو مثل أي منطقة أو دولة. وفي هذه اللحظة في التاريخ، فهذا سيكون تحديثًا لنظام وستفاليا موجهًا بالحقائق المعاصرة.

هل من الممكن ترجمة الثقافات المتباينة إلى نظام مشترك؟ نظام وستفاليا وضع بنحو مائتي موفد، لم يسجل أي منهم في حوليات التاريخ كشخصية عظيمة، اجتمعوا في بلدتين ألمانيتين تفصل بينهما مسافة 40 ميلًا (وهي مسافة كبيرة في القرن السابع عشر) في مجموعتين منفصلتين. تغلبوا على العقبات التي واجهتهم تشاركوا في الخبرة المدمرة لحرب الثلاثين عامًا وأنهم كانوا مصممين على منع تكرارها. ويحتاج عصرنا الذي يواجه احتمالات أكثر خطورة أن يتحرك وفق ما تقتضيه قبل أن تطوقه.

وتكشف الشظايا الخفية من الماضي البعيد رؤية للظرف الإنساني الذي اتسم بالتغير والقتال على نحو يتعذر علاجه. النظام العالمي مثل حريق تشتعل في النيران بحساب وينطفئ بحساب، بينما الحرب تغير العالم. لكن وحدة الأشياء تكمن تحت السطح؛ إنها تعتمد على رد فعل متوازن بين الأضداد. وهدف عصرنا يجب أن يحقق ذلك التوازن بينما يقيد كلاب الحرب. ويجب أن نفعل ذلك وسط التيار المندفع للتاريخ. والكناية المعروفة لهذا في العبارة التي تقول لا أحد ينزل في النهر نفسه مرتين. يمكن التفكير في التاريخ كنهر لكن مياهه ستكون في حالة تغير دائم.

ومنذ فترة طويلة، في مرحلة الشباب، كنت متهورا بما يكفي لأن اعتقد أنني قادرا على إعلان معنى التاريخ. وأعرف الآن أن معنى التاريخ مسألة تكتشف لا أن تعلن. إنه مسألة يجب أن نحاول الإجابة عليها بأقصى ما يسعنا بإدراك أنه سيظل دائمًا مفتوحًا للنقاش؛ ذلك أنه سيتم الحكم على كل جيل بما إذا كان قد تم التصدي للقضايا الأكبر والأكثر ارتباطًا بالظرف الإنساني، وبأن رجال الدولة يجب أن يتخذوا القرارات لمواجهة هذه التحديات قبل أن يتمكنوا من معرفة ما قد تكون عليه النتيجة.

تعليق ختامي للطبعة العربية

وضع هنري كيسنجر في هذا الكتاب خلاصة مسيرته الأكاديمية والسياسية الحافلة ورؤيته للعالم التي تبلورت خلال هذه المسيرة التي امتدت لعقود. ومن الطبيعي أن ينشغل كيسنجر الذي تعلم وعمل في الولايات المتحدة وتولى مسؤوليات أكاديمية وعملية لصياغة سياستها الخارجية والأمنية، لكن هذا الانشغال لم يطغ على محاولته التعرف على جوانب ما يرى أنه أزمة يعاني منها مفهوم «النظام العالمي» منذ نشأته كنظام قائم على الدولة ذات السيادة المطلقة كوحدة أساسية في بنيانه منذ صلح وستفاليا في عام 1648، فسعى لأن يكشف عن القوى والحضارات والثقافات الرئيسة التي قدمت رؤى للنظام العالمي، كمحاولة للتغلب على الفوضى التي تسود العلاقات بين الأمم والمجتمعات. كما أن هذا الانشغال بالتجربة الأمريكية لا يلزمنا عند قراءة هذا الكتاب ومحاولة استخلاص ما يطرحه من أفكار وتصورات واقتراحات من أجل بناء عالم يسوده السلام والتعاون.

لعل كلمة السر في هذا الكتاب القيِّم تتمثل في طبيعة الأمم التي اجتهد كيسنجر في رصدها وتحليلها وتتبع آثارها من حيث علاقتها بالنظام الدولي. وكان لهذا الربط بين طبيعة الأمم وما تفرزه من تصورات للنظام الدولي أحد الملامح الأساسية لأزمة المفهوم التي تحدث عنها كيسنجر. وينتقل كيسنجر بهذا الربط من التحليل التقليدي الذي كان يفصل بين تحليل النظم السياسية وتحليل العلاقات الدولية، ويجعل من النظام الدولي أداة ربط بين المجالين.

تقليديًا، كان علم السياسة يميز بين النظام السياسي للدولة التي تدير شؤونها حكومة لديها احتكار مشروع للسلطة وبين ميدان العلاقات الدولية الذي لا توجد فيه مثل هذه السلطة المركزية التي تنظم العلاقة بين وحداته ولها إرادة مستقلة في مواجهة هذه الوحدات وتملك وسائل القوة التي تمكنها من فرض إرادتها وقراراتها، رغم الأحلام التي راودت كثيرًا من المفكرين بشأن إقامة «حكومة عالمية»، تضع حدًا للفوضى التي يعاني منها المجتمع الدولي وبالرغم من محاولات عدة لوضع ترتيبات دولية تسعى لبناء سلطة دولية تنفذ ما تبلور من

قواعد تحكم العلاقات بين الدول من خلال القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية. وبالرغم مما يتصوره البعض عن وجود حكومة ما سرية تدير شؤون العالم، فإن السمة التي ظلت غالبة على العلاقات الدولية والتجارب المختلفة للتنظيم الدولي هو حماية سيادة الدولة واستقلالها وسلامة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، في توسيع للمبادئ التي أقرتها الدول الأوروبية المتحاربة في صلح وستفاليا.

لكن هذه الفوضى الدولية كانت تخفي دائمًا ملامح لنظام ما تحكمه قواعد غير القواعد التي تحكم التنظيم الداخلي للدولة أو تلك التي كانت تحكم الإمبراطوريات. وكان المبدأ الأول لهذه القواعد هو «القوة» التي تعني امتلاك أحد الأطراف القدرات والوسائل التي تمكنه من فرض رؤيته وتصوراته ومعاييره على الآخرين. لكن لم يحدث أن كانت هذه «القوة» مطلقة، فكانت هناك دائمًا قوى أخرى تعادلها الأمر الذي أدى إلى مجموعة من الترتيبات التي أطلق عليها «نظام توازن القوى» الذي ظل يحكم العلاقات فيما بين الدول، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي لقرون. وولد هذا النظام ترتيبات تمتعت بقدر من «الشرعية» وهنا يظهر المبدأ الثاني من المبادئ التي قام عليها النظام الدولي. وباتت «الشرعية» المتمثلة في مجموعة القوانين والمبادئ والأعراف الدولية، الأساس الذي يبرر استخدام القوة على المستوى الدولي ضد من ينتهك هذه الشرعية. لكن التوازن بين «القوة» و«الشرعية» ظل في حالة تغير دائم. وأصبح السعي لإقامة توازن دقيق بين «القوة» و«الشرعية»، أحد البنود الأساسية التي يقوم عليها تصور كيسنجر لمعالجة أزمة مفهوم النظام العالمي.

وهذه الأزمة مصدرها، في رأي كيسنجر، عدم وجود تصور متفق عليه بين القوى الرئيسة المؤهلة لأن تضع أسس النظام العالمي، بعد هذه المسيرة الطويلة. فهناك رؤى متعددة ومتعارضة للنظام الدولي تحول دون التوصل إلى نظام عالمي شامل يحكم الدول ويفرض إرادته عليها، الأمر الذي أدركته القوى الأوروبية التي شاركت في وضع صلح وستفاليا وما ارتبط به من اتفاقيات وترتيبات. واستند هذا الصلح إلى مفاهيم وتصورات فلسفية كما سمح بتطوير مفاهيم وتصورات، لكن تظل الفكرة الأساسية في هذا الصلح هي رفض وجود رؤية شاملة أو تصور شامل أو مطلق يمكن فرضه على الآخرين، وأن المحاولات لفرض مثل هذه التصورات أو الرؤى الشمولية، سواء كانت دينية أم تستند إلى مذاهب ونظريات بشرية أدت جميعًا

إلى حروب في أوروبا. ولا ينفصل هذا الرفض الأوروبي لأي تصورات مطلقة عن مسيرتها العلمانية وقبولها للتعددية ومشروعية الاختلاف كأساس للعلاقات فيما بين دولها.

هذه الرؤى المطلقة للنظام مازالت تتحكم في العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط، رغم نشوء دوله الحديثة بعد الاستقلال عن القوى الاستعمارية وفقًا لمبادئ وستفاليا. غير أن شرعية هذه الدول كانت دائما موضع تشكيك في منطقة ظلت لمئات القرون لا تعرف سوى التجارب الإمبراطورية، ولم يكن هناك وجود مستقل لدولها المعاصرة. كذلك ارتبط نشأة هذه الدول بحدودها السياسية بتقاسم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية في أوروبا على حساب الإمبراطورية العثمانية التي هيمنت على المنطقة وعلى أجزاء من أوروبا لقرون. في البداية تعرضت الدول الحديثة في المنطقة للهجوم وللتشكيك في شرعيتها من قبل القومية العربية التي شكلت عقيدة لدول في المنطقة رغم عضويتها في جامعة الدول العربية التي قام ميثاقها على إضفاء وضع شرعي وقانوني للوحدات السياسية التي نشأت قي المنطقة والذي استند إلى كثير من مبادئ وستفاليا. ومصدر الهجوم الثاني جاء من جماعات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين. وتوجه هذه الجماعات تهديداُ خطيرًا لوجود الدولة ذاته وليس لشرعيتها. ونتيجة لهذا الوضع، فإن النظام الإقليمي الغربي والشرق أوسطي من أكثر النظم اضطرابًا وفوضى في العالم.

غير أن هذا الاضطراب وتلك الفوضى يرتبطان بمصدر التهديد الثاني المرتبط بشرعية الدولة والمتمثل في الضغوط الداخلية على الدولة. وهي ضغوط مصدرها وجود جماعات لديها ولاءات عرقية أو قومية أو أيديولوجية خارج حدود الدولة أو أن ولاءاتها الأولية الطائفية والمذهبية والقبلية والجهوية أقوى من ولائها للدولة. وترتبط هذه المشكلة تحديدًا بمشكلة بناء الدولة، وهي من المشاكل الرئيسة المرتبطة بالتنمية السياسية، وضعف قدرات وموارد الدولة. وهذه الولاءات العابرة لحدود الدولة أو التي لا تتطابق مع الحدود السياسية للدولة مصدر لكثير من الصراعات التي تعاني منها دول المنطقة في الوقت الراهن. وعلى الرغم من عجز القوى الفاعلة في المنطقة عن بناء نظام إقليمي، هناك من القوى الإسلاموية من يطرح تصورات للنظام العالمي تثير انزعاجا كبيرًا لدى الكثير من القوى العالمية، التي بدأت تستشعر منذ نهاية الحرب الباردة خطر هذه القوى الإسلاموية على السلام العالمي.

محوران رئيسيان تحكّما في منهج كيسنجر لتحديد طبيعة الأمم التي تحدد الملامح الأساسية، والثابتة إلى حد كبير، لرؤية الأمة للعالم ولتصوراتها ولسلوكها الخارجي وعلاقاتها مع غيرها من الأمم. المحور الأول، هو الجغرافيا السياسية التي تشكل قيدًا لم تختاره الأمة ولا تستطيع الإفلات مما قد تفرضه من محددات ترسم شخصية الأمة. والمحور الثاني، هو سعي الأمم لامتلاك عناصر القوة، وهو مجهود هادف لقادة الأمم للتعامل مع أوجه الضعف التي تفرضها مقتضيات الجغرافية السياسية ولتعزيز ما تتضمنه هذه المقتضيات من عناصر للقوة. ومسار التاريخ، وفقًا لمنهجه، ليس سوى نتاجًا لتفاعل ديناميكي بين هذه المحورين: الجغرافيا السياسية، وقوة الدولة - الأمة.

وفي هذا السياق، تشكلت التصورات الرئيسة لترتيب القوى والمكانة في العالم والذي يعرف أصطلاحًا باسم النظام العالمي، وهو المفهوم يعاني من أزمة، وهو ما خلص إليه كيسنجر في حديث العشاء مع صديقه تشارلز هيل، وهي التي كانت دافعه لوضع هذا الكتاب الذي شحذ فيه قدراته كأكاديمي وعميد للدبلوماسية الأمريكية. فالشاغل الرئيس لكيسنجر في هذا الكتاب هو أزمة مفهوم النظام العالمي التي اعتبرها المشكلة الدولية النهائية في عصرنا. وسنحاول في هذا التعليق الإجابة عن السؤال التالي: هل استطاع كيسنجر التوصل لحلول لهذه الأزمة؟ وما هي مساهمته لحل المشكلة الدولية النهائية التي يواجهها العالم المعاصر؟

تركز مجهود كيسنجر البحثي في تتبع تشكل ومسار هذه التصورات للنظام العالمي ومآلها في أربعة تكوينات جغرافية حضارية وثقافية كبرى، هي: أوروبا والشرق الأوسط الإسلامي وآسيا والولايات المتحدة، ثم سعى لبحث تأثير الثورة العلمية التكنولوجية لمفهوم النظام العالمي. ويربط كيسنجر بين الرؤية الهندية والملاحم الهندوسية، وبين الرؤية الإسلامية وحملات الرسول، وبين الرؤية الأوروبية ومذابح حرب الثلاثين عامًا (ويستنبط أوجه شبه بينها وبين حوادث الشرق الأوسط اليوم)، وبين الرؤية الروسية و«مدرسة السهوب الموحشة والقاسية» حيث درجت عشائر رحالة على التنافس على موارد أراضٍ لا حدود مستقرة لها. وبصيرته الواسعة هذه تقرب إلى الفهم عدوان بوتين اليوم والطريقة الإيرانية في التفاوض، لكنها تطرح سؤالًا عسيرًا: كيف تجمع تجارب تاريخية مختلفة وقيم متباينة في نظام مشترك؟.

وتحدث هذه التحولات على خلفية اتجاه ثالث، يتمثل في انتقال مركز جاذبية الشؤون الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهادي والهندي. وفي مفارقة عجيبة، فإن إعادة توزيع القوة قد شمل جزءًا من العالم لا يزال تسيطر عليه خصائص الدول الأوروبية التقليدية. وتنظر الدول الآسيوية الكبرى، وهي الصين واليابان والهند، وربما إندونيسيا مع مرور الوقت، بعضها إلى بعض على غرار ما فعل المشاركون في توازن القوة الأوروبي، كمتنافسين بالفطرة. وذلك على الرغم من مشاركتهم معا ـ من حين لآخر ـ في مغامرات تتطلب تعاونًا.

وفي الماضي، عادة ما كانت تؤدي مثل هذه التحولات في هيكل القوة إلى نشوب حرب، كما حدث عند ظهور ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر. ويرجع صعود الصين اليوم إلى هذا الدور، وذلك في ظل تفسير مثير للمخاوف. ومن الصحيح أن العلاقات الصينية ـ الأميركية سوف تنطوي حتمًا على عناصر سياسية جغرافية وتنافسية تقليدية، والتي يجب عدم إهمالها. إلا أن هناك عناصر مناوئة، وتشمل العولمة الاقتصادية والمالية والحاجات المتعلقة بالبيئة والطاقة، علاوة على القوة المدمرة للأسلحة الحديثة، تتطلب مجهودات كبيرة على صعيد التعاون الدولي، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين. ووجود علاقة خصومة سيترك كلًا من البلدين في الوضع الذي كانت عليه أوروبا في أعقاب الحربين العالميتين.

ويرى أن أيًا من الأجيال السابقة لم يضطر إلى التعامل مع ثورات مختلفة تحدث في أوقات متزامنة في أنحاء متفرقة من العالم. فالبحث عن علاج وحيد وشامل أمر خيالي. ويتلاءم المجتمع المدني في أوروبا مع البنية السياسية للدول، ولكنه حتى الآن، لا ينسجم مع البنية السياسية للاتحاد الأوروبي.

ثم ثلاثة مفاهيم تحكم مسيرة النظام الدولي الذي يسعى كيسنجر لاستشراف ملامحه وفرص تطوره في المستقبل هي «القوة والشرعية وضبط النفس». ويرى أن شكل التوازن الذي سينشأ بين هذه المكونات الثلاثة سيحدد إلى حد كبير ما إذا كان النظام العالمي سيكرس السلام أم سيفتح الباب أمام حرب/حروب أخرى مدمرة، ويرى أن التفاعل بين هذه المكونات الثلاثة سيتم في الصين.

وفي حين أن كيسنجر يولي اهتمامًا كبيرا للدور الذي تلعب القيادات في تشكيل العالم، إلا

أنه حرص على اكتشاف الملامح الأكثر ثباتا في شخصية الأمم وتتبع أصول ما نشهده اليوم من سياسات. فعلى سبيل المثال، يرفض المزاعم بأن حرب العراق ابتكار متعسف لرئيس واحد هو جورج بوش وحاشيته، ويشير إلى أن برنامج الحرية هذا لم يكن، كما زعم في وقت لاحق،. فتصوره الأساسي كان بلورة للقيم الأمريكية الجوهرية. فوثيقة الأمن القومي لعام 2002 - التي كانت أول وثيقة تعلن هذه القيم كسياسة - كانت تكرارًا للمقولات التي قدمتها الوثيقة رقم 68 في عام 1950، التي حددت مهمة أمريكا في الحرب الباردة، مع فارق واحد حاسم

ويشبه الأمر إلى حد كبير الحرائق التي يشهدها الشرق الأوسط في عصرنا الراهن، وجرى استدعاء التحالفات الطائفية من أجل التضامن وكحافز في المعركة لكن كثيرًا ما نحت الاشتباكات حول المصالح الجيو - سياسية أو طموحات الشخصيات المتضخمة هذه التحالفات الطائفية جانبًا وأسقطتها. وعانى كل طرف تقريبًا من تخلي الحلفاء الطبيعيين عنه في لحظة ما أثناء الحرب، ولم يوقع أحد على الوثائق إلا تحت وهم بأنه يوقعها لأنها تعزز مصالحه ومكانته.

ويشير كيسنجر إلى أن النظم الدولية الأكثر استقرارًا هي النظم التي تميزت بوحدة في التصورات. تكن أوروبا أكثر اتحادًا وتلقائية عما كانت عليه فيما اعتبر عصر التنوير..

ويشير إلى أن فلاسفة التنوير تجاهلوا قضية أساسية: هل يمكن ابتكار النظم الحكومية من الصفر من خلال مفكرين أذكياء، أم أن حدود الاختيار مقيدة بحقائق عضوية وثقافية أساسية؟ وهل هناك مفهوم واحد وآلية واحدة توحد منطقيًا بين كل الأشياء، على نحو يمكن اكتشافه وتفسيره (كما افترض دالامبير ومونتسكيو)، أم أن العالم أكثر تعقيدًا والبشرية أكثر تنوعًا من الاقتصار على المنطق وحده عند التعامل مع هذه القضايا، الأمر الذي يتطلب نوعًا من الحدس وعنصرًا باطنيًا تقريبًا من الحكم؟ ويخلص إلى أن فلاسفة التنوير في القارة فضلوا بشكل عام الرؤية العقلانية على الرؤية العضوية عند النظر إلى التطور السياسي. وبالتالي ساهموا - دون قصد وخلافًا لقصدهم - في اضطراب أمسك بأوروبا لعقود ولا تزال آثاره حتى اليوم.

ويعتقد كيسنجر، الذي يلاحظ بدقة كيف يمكن للتغييرات داخل المجتمعات أن تهز النظام الدولي على نحو أعمق من العدوان الخارجي، أن التغيير الذي أحدثته انتفاضات «الربيع

العربي»، لم تتجلى بعد وستستغرق وقتًا طويلًاويشير كيسنجر إلى أن المتظاهرين الأصليين في ميدان التحرير الذين كانوا يدافعون عن القيم العالمية والديمقراطية لم يخرجوا كقوة منتصرة من الثورة.

ويقول إن وسائل التواصل الاجتماعي نجحت في تمكين المتظاهرين من إسقاط النظام لكن القدرة على تمكين الناس من التجمع في ميدان تختلف عن بناء مؤسسات جديدة للدولة. ففي أعقاب فراغ السلطة الذي نشأ عن النجاح الأولي للمظاهرات فإن الفصائل السياسية التي كانت قائمة في فترة ما قبل الانتفاضة تكون غالبًا في وضع يسمح لها بتشكيل النتائج. وطغى إغراء الحفاظ على الوحدة بالدمج بين القومية والأصولية على الشعارات الأصلية للانتفاضة.

. وصعود الصين إلى القمة في القرن الحادي والعشرين ليس أمرًا جديداُ لكنها تعيد تأسيس أنماطا تاريخية. والأمر المثير أن الصين عادت كحضارة داخلية وقديمة وكذلك كقوة عظمى معاصرة وفقًا للنموذج الوستفالي. إنها تجمع بين تراث كل ما هو تحت السماء والتحديث التكنوقراطي والسعي القومي للمزج بين الاثنين خلال القرن العشرين الذي كان قرنًا مضطربًا على نحو غير عادي.

وينوه كيسنجر إلى النتيجة التي أوضحتها الفصول السابقة من الكتاب والتي تشير إلى مدى خطورة الميزان عندما يكون عدد اللاعبين صغيرًا وكيف يمكن أن يكون تغيير الولاء حاسمًا. ويشير إلى أن من المرجح أي يؤدي أي نهج عسكري بحت في ميزان شرق آسيا تحالفات أكثر جمودًا من تلك التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

النظام يحتاج دائمًا إلى توازن دقيق بين ضبط النفس والقوة الشرعية. وفي آسيا يجب الجمع بين توازن القوى والشراكة.

تحدث الكاتب عن «سفر «كيسنجر» في يوليو عام 1971 إلى «إسلام آباد» عاصمة باكستان، وبعدها بفترة وجيزة اختفى وأشيع بعدها انه كان مريضًا، ولكن في الحقيقة كان يرتب وقتها لزيارة سرية للرئيس الأمريكي «نيكسون « إلى بكين لبناء علاقات دبلوماسية مع الصين، مشيرًا إلى أن الصين كانت وقتها لا يمكن مقارنتها بأمريكا، حيث كانت أمريكا قوة ورائدة في العديد من المجالات.

ذكر الكاتب توقع «هنري» في كتابه انه من المحتمل أن يكون العالم في خطر بعد 43 عامًا، حيث من الوارد نشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين، مشيرًا إلى انه رغم العلاقات الدبلوماسية التاريخية بينهم، إلا انه هذا لا يمحو الشعور بالخطر والتهديد من هاتين القوتين، مستشهدًا بدراسة أجرتها جامعة «هارفارد» انه من بين 10 إلى 15 حالة تم تطبيق الدراسة عليهم، اتضح انه عندما يكون هناك قوة راسخة وقوة أخرى صاعدة لابد أن يتبع ذلك حرب.

وفي إشارة إلى التوترات بين الولايات المتحدة والصين على جزر بحر الصين الجنوبي، قال «كيسنجر»: عاجلا أم آجلا لابد أن تحدث مواجهة بينهما، مضيفًا: على رغم أنه لا يريد أن تصبح كل من الصين والولايات المتحدة مثل ألمانيا وبريطانيا في عام 1914، إلا أنه لابد من تعزيز الوجود العسكري الأمريكي على طول الحدود الصينية.

المحتويات

الموضوع	صفحة
هذا الكتاب	5
مقدمة الطبعة العربية	9
مقدمة المؤلف	21
الباب الأول: الرؤية الأوروبية للنظام العالمي	29
الفصل الأول: أوروبا: نظام دولي تعددي	31
* حرب الثلاثين عاما: ما الشرعية؟	38
* صلح وستفاليا	41
* تطبيق نظام وستفاليا	44
* الثورة الفرنسية وتداعياتها	51
الفصل الثاني: نظام ميزان القوى الأوروبي ونهايته	57
* اللغز الروسي	57
* مؤتمر فيينا	66
* قواعد النظام الدولي	72
* ميترنيخ وبسمارك	75
* معضلات توازن القوى	77
* الشرعية والقوة بين الحربين العالميتين	81
* النظام الأوروبي بعد الحرب	85
* مستقبل أوروبا	88

الباب الثاني: الإسلام والنظام العالمي 93

الفصل الثالث: الأيديولوجية الإسلاموية والشرق الأوسط: عالم في فوضى 95

* النظام العالمي الإسلامي 96
* الإمبراطورية العثمانية: رجل أوروبا المريض 103
* نظام وستفاليا والعالم الإسلامي 105
* الإسلاموية: المد الثوري - تفسيران فلسفيان 110
* الربيع العربي والطوفان السورية 114
* الطوفان السورية 117
* القضية الفلسطينية والنظام العالمي 119
* السعودية 123
* تراجع الدولة 130

الفصل الرابع: الولايات المتحدة وإيران: اقترابات منهجية للنظام 133

* تراث فن الحكم الإيراني 135
* الثورة الخُمينية 136
* الانتشار النووي وإيران 140
* الرؤية والواقع 147

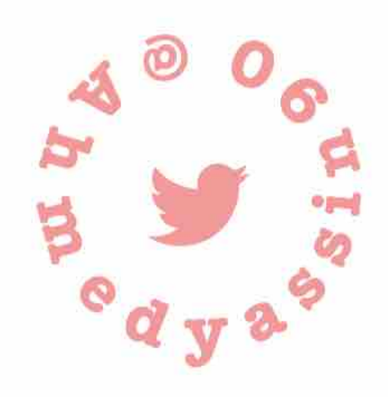
الباب الثالث: رؤى وآفاق آسيوية للنظام العالمي 149

الفصل الخامس: تعددية آسيا 151

* آسيا وأوروبا: مفاهيم مختلفة لتوازن القوى 151
* اليابان 155
* الهند 160
* ما هو النظام الإقليمي الآسيوي؟ 168

الفصل السادس: نحو نظام آسيوي: صدام أم شراكة؟ 171
* النظام الدولي الآسيوي والصين 172
* الصين والنظام العالمي 177
* منظور أبعد مدى 182
الباب الرابع: التصور الأمريكي للنظام العالمي 187
الفصل السابع: العمل من أجل البشرية: الولايات المتحدة وتصورها للنظام 189
* أمريكا على المسرح العالمي 191
* تيودور روزفلت: أمريكا قوة عالمية 194
* وودرو ولسون: أمريكا ضمير العالم 196
* فرانكلين روزفلت والنظام العالمي الجديد 201
الفصل الثامن: الولايات المتحدة: قوة عظمى ملتبسة 205
* بداية الحرب الباردة 207
* استراتيجيات لنظام الحرب الباردة 208
* الحرب الكورية 209
* فيتنام وانهيار التوافق الوطني 211
* ريتشارد نيكسون والنظام الدولي 212
* بداية النهضة 213
* رونالد ريجان ونهاية الحرب الباردة 214
* حربا أفغانستان والعراق 215
* الهدف والممكن 219
الباب الخامس: الثورة التكنولوجية والنظام العالمي 223
الفصل التاسع: التكنولوجيا والتوازن والضمير الإنساني 225
* النظام العالمي في العصر النووي 226

* تحدي الانتشار النووي 230
* التكنولوجيا السبرانية والنظام العالمي 234
* العامل البشري 239
* السياسة الخارجية في العصر الرقمي 243
خاتمة: النظام العالمي في زمننا؟ 249
* تطور النظام الدولي 253
* إلى أين نمضي؟ 257
تعليق ختامي للطبعة العربية 261


@Ahmedyassin90

هذا الكتاب

عندما يكتب مفكر في وزن هنري كيسنجر كتاباً بعنوان "النظام العالمي"، لا بد وأن يفتش المراقب عن سبب هذه العودة المفاجئة لتعبير هجره العالم منذ سنوات. فلماذا يعيد كيسنجر الروح لفكرة "النظام العالمي" في ظل وضع دولي يكشف عن ملامح قوية للفوضى؟ هذا سؤال لا بد وأن نجيب عنه ونحن نقدم للقارئ العربي هذا العرض الذي يتضمن ترجمة مختصرة لأهم الأفكار التي تناولها مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية السابق في صفحات كتابه الجديد التي تجاوزت ٤٠٠ صفحة موزعة على تسعة فصول ومقدمة وخاتمة. فالإجابة عن هذا السؤال تسمح بمعرفة ما الجديد الذي يضيفه كيسنجر الذي جاوز التسعين عاما على كثرة ما كتب في موضوع النظام العالمي القديم والجديد، طوال التسعينيات وفي العشرية الأولى للقرن الحادي والعشرين.

ليست هذه ترجمة للكتاب وإنما عرض مفصل لأهم الأفكار التي جاءت فيه الذي يرى كثير من المعلقين أنه قد يكون آخر كتب كيسنجر، فقد لا يمهله العمر لوضع كتاب آخر. وترتيب الفصول الذي جاء في الكتاب، يساعد القارئ، إلى حد كبير، على تتبع مسار تطور مفهوم "النظام العالمي" عبر ثقافات وخبرات حضارية مختلفة على مدى زمني ممتد يتجاوز الخمسة قرون، وهذا يكسب الكتاب قيمة إضافية، إذ إسنه يزود القارئ بمعرفة تاريخية مرتبة ومنظمة، سواء في التاريخ الأوروبي أو تاريخ العالم الإسلامي والشرق الأوسط وتاريخ آسيا والولايات المتحدة، لينتهي الاستعراض التاريخي الذي يقدمه بدخول العالم عصر ثورة التكنولوجيا الرقمية والاتصالات.

تصميم الغلاف : أسامة علام



